أزمات النّظام العَربىْ وآليات المواجهة

د. جمال على زهران
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
جامعة قناة السويس

دار الشروق

أزمات النّظام العَربيّ
وآليات المواجهة

الطبعـة الأولـى
١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

إهــداء

إلى مروان ومازن . .

الجيل القادم للخروج من الأزمات العربية الراهنة . . وأمل جديد..



مقدمة

يشهد النظام الإقليمى العربى مجموعة من التطورات انعكاسًا لتلك التطورات التى يشهدها النظام الدولى على كافة المستويات . وقد وقفت عوامل عديدة فى مسيرة هذا النظام إلى درجة أنها تجمعت لتسهم فى إعاقة تطوره . وبكل أسف فإن هناك من الأزمات التى كان لتفجرها من داخل النظام العربى الأثر الكبير فى إعطاء الفرصة الكاملة للعوامل الدولية من أعمال أثرها ، وتصعيد الأمور حتى تم سلخ هذه الأزمات من سياقها الإقليمى لتصبح رهينة لنظام دولى ، خرج منه أحد قطبيه فأصبح غير متوازن ، وخاضع لهيمنة أمريكية فى غالب الأحوال لدرجة أن البعض يصور هذه الهيمنة بأنها مطلقة من شدة تأثيرها ، وإن كان لنا تحفظ على ذلك .

وقبل أن أكون باحثًا فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية والعربية ، فإننى مواطن عربى وجزء من منظومة هذا النظام الذى لم تكتمل أركانه بعد لأسباب شتى ، سنحاول الإجابة عليها عبر صفحات هذا الكتاب . كما أننى كمواطن أنتمى للعروبة فكرًا ووجدانًا ، لا أشك لحظة أن فى الأفق إمكانية لوحدة عربية شاملة قد تأخذ بعض الوقت وقد يطّول هذا الوقت ، إلا أن هذا قادم لا محالة . لذلك فإن كشف أمراض مجتمعنا العربى ونظامنا الإقليمى يمثل أهمية كبرى فى دفع مسيرة التقدم للأمام . كما أن هذا يحفزنا على معالجة هذه الأوضاع وتجنب إمكانية حدوثها مرة أخرى .

وقد سعيت من جانبى فى إطار ما كتبت وبحثت وقرأت ، أن أقوم بجمع ذلك فى كتاب رأيت أن بين أجزائه رابطًا مشتركًا ، وهو ما يجسد وحدة الفكرة عند

الكاتب والباحث. فهناك منظومة فكرية داخل كل منا يفكر فى إطارها ويبحث فى مضمونها ويربط جزئياتها، وإن حدث شطط لبعض الوقت يعود إلى صوابه فى ضوء مؤثرات هذه المنظومة. وبين فترة وأخرى أعترف أن هناك ما يمنعنى للتفاعل مع هذا، والاندفاع نحو ذلك الموضوع، ومرد ذلك منظومتى الفكرية حسبما أتصور.

وقد اخترت لهذا الكتاب عنوانًا هو: أزمات النظام العربى وآليات المواجهة، حيث إن هذا النظام واجه - ولا يزال - العديد من هذه الأزمات، والتى تتمثل فى أزمة الحدود، وأزمة التعامل مع النظام الدولى، وأزمة بعض النظم العربية فى تفاعلاتها الإقليمية والدولية وأزمة الخليج الأولى (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، والثانية فى ١٩٩١١٩٩٠/ المتعلقة بغزو العراق للكويت، والأزمة الصومالية وغيرها، فضلاً عن أن هذه الأزمات تقع فى سياق تطورات لهذا النظام داخلية وإقليمية ودولية، ولا تظهر بالتالى خارج هذا السياق، ومن الطبيعى تحليل هذه الأوضاع لفهم طبيعة هذه الأزمات وتطورها وسبل مواجهتها.

وفى تقديرى أن الأزمة كما تواضعنا عليها فى أدبيات علم السياسة، هى نقطة تحول جوهرية، بحيث أصبحنا أمام وضع جديد مختلف عن الوضع القديم، مثل مجرى النهر الذى يتغير مساره عند نقطة معينة، ومثل ماء النيل ينقسم إلى فرعى رشيد ودمياط عند نقطة معينة. ومن ثم، فإن هذا الكتاب لا يتعرض لكل الأزمات التى واجهت النظام العربى فى السنوات الماضية أو القادمة، بل هناك انتقاء من جانبى لعدد من الأزمات كانت محل اهتمامى وبحثى، وهى أزمات هيكلية لها من التأثير على فقدان هذا النظام، لفعاليته وقوة وجوده أو حضوره السياسى على خريطة التفاعلات فى النظام الدولى. وعلى سبيل المثال، ما من شك فى أن أزمة الخليج الثانية التى تفجرت بحكم الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠، كانت بمثابة نقطة تحول جوهرى للنظام العربى، لم يستطع حتى الآن أن يخرج من عمق تأثيراتها. ولا يشك أحد أن ما بعد حدوث الأزمة من عام ١٩٩٠ وحتى الآن وقد وصلنا إلى بداية عام ٢٠٠١، هو شىء مغاير تمامًا للأوضاع التى كانت سائدة قبل وقوعها أو تفجرها.

وعبر تسعة فصول، والعديد من المباحث وصلت نحو أربعين مبحثًا، تناولت هذا الموضوع الذى آمُل أن يمثل أهمية لدى القارئ العربى.

ففى الفصل الأول: تناولت أزمة التعامل العربى الدولى وآليات المواجهة.

وفى الفصل الثانى: تناولت النظام العربى وسط التطورات الدولية والإقليمية.

وفى الفصل الثالث: تناولت قضايا الأمن العربى فى البحر الأحمر وإستراتيجية المواجهة.

وفى الفصل الرابع: تناولت أزمة الخليج الأولى: الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨).

وفى الفصل الخامس: تناولت أزمة الخليج الثانية: الغزو العراقى للكويت ١٩٩٠/ ١٩٩١م.

وفى الفصل السادس: تناولت الأزمة الصومالية وتطوراتها..

وفى الفصل السابع: تناولت أزمة الحدود العربية والإقليمية.

وفى الفصل الثامن: تناولت أزمة النظام السودانى فى تفاعلاته الإقليمية والدولية.

وفى الفصل التاسع والأخير: تناولت أزمة العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافى.

ولايسعنى فى هذا المقام إلا أن أشكر كل من عاوننى فى إخراج هذا الكتاب الثالث عشر على هذا النحو، آملاً أن يكون قد أضاف «مكانًا محدودًا» فى المكتبة العربية.

وعلى الله قصد السبيل..

د. جمال زهران

الفصل الأول

أزمة التعامل العربى الدولى وآليات المواجهة

المبحث الأول

ضرورات المواجهة بين النظام العربى والنظام الدولى(*)

بات من الواضح أن النظام العربى يمر بمرحلة من أخطر مراحله . فهو نظام «مأزوم» فى وسط المتغيرات الدولية والإقليمية . وأصبح الحديث عن مستقبل هذا النظام الإقليمى العربى محفوفا بالمخاطر لانسياب الإرادة الذاتية من أيدى فاعليه . وأضحى النظام الدولى فاعلاً بالقدر الذى أصبح النظام العربى بالذات ـ دون النظم الإقليمية الأخرى ـ مفعولا به، وفى ضوء ما هو واضح أمام عيون المراقبين والباحثين فى مجال العلم، فإن ثمة تساؤلات تفرض نفسها فى هذه الظروف الحرجة، ومنها :

- ما الذى أوصل هذا النظام العربى إلى أن أصبح نظامًا «مأزومًا» ؟
- هل أضحى هذا النظام مشلول الإرادة، وغير قادر على الفصل تمامًا ؟
- ما هى مظاهر اختراق النظام الدولى للنظام العربى ؟
- هل يستلزم الواقع الحالى المواجهة بين النظامين العربى والدولى، أم يتم التكيف والمواءمة بينهما فى ظل المعادلات المختلة وأخذًا بمبدأ الضرورة والملاءمة؟!
- هل هناك أمل فى ذاتية مستقلة للنظام العربى، وإرادة فاعلة؟ أم لا؟

ولاشك أن الإجابة الموضوعية على هذه التساؤلات تكشف عن الموقع الذى يقف فيه الباحث بانتماءاته الفكرية وانحيازاته الأيديولوجية ـ فى وقت يبدو أن الأيديولوجيا أصبحت كلمة غير مستساغة !! ـ وهل يميل هذا الباحث إلى قبول

(*) نشرت بجريدة الأهرام ـ صفحة مركز الدراسات الإستراتيجية ـ بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٩٨م .

سياسات الأمر الواقع والمحافظة عليها، أم يميل إلى رفضها وطرح البدائل. إن المهتمين بالدراسات المستقبلية يميلون دائمًا للتخطيط لخلق الأحداث وتناميها لخلق واقع بديل، بل يدرسون كافة الاحتمالات المتوقعة حتى يعاونوا صناع القرار على اختيار الأفضل والنضال من أجل ترجمة ما يتصورون - الذى من المفترض أن يكون نتاجًا لإجماع الغالبية. ومن الأمانة أن أسجل أن كل عربى ذا ضمير يقظ يشعر بإحساس مختلط بين الإحباط وبين أمل قد يبدو فى الأفق من حيث لا يعلم أحد. فعلى الرغم من الإحباط الذى يسيطر على مثقفى هذه الأمة - لاتساع الفجوة بينهم - وصناع القرار فى وطننا العربى، والواقع الأليم المعاش الذى يصعب تصور تغييره بسهولة - فى زمن أصبحت كلمات النضال والكفاح عزيزة ونادرة الاستخدام - إلا أنهم يشعرون أن لديهم طاقة أمل مخزونة ليس معروفًا مصدرها. ويبدو أن طاقة الأمل هذه هى التى تمنح النظام العربى بالقدرة على الاستمرار حتى ولو كان بلا فاعلية!!

أولا: مدخلات النظام العربى المأزوم

لاشك أن هناك ثلاثة أحداث كبرى - وقعت فى الربع الأخير من القرن العشرين - لها تأثير سلبى - إجمالا - على حركة النظام العربى، حاضرًا ومستقبلاً. وهذه الأحداث الثلاثة هى: الاجتياح العراقى للكويت (أغسطس ١٩٩٠)، والحرب العراقية الإيرانية لمدة ٨ سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وزيارة الرئيس السادات لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧، وما تلاها من أحداث.

فزيارة السادات لإسرائيل لم تكن حدثًا عاديًا، بل هو حدث أسطورى غير قابل للتصديق، ولذلك أجمع العرب جميعًا على رفض هذا السلوك المصرى المنفرد، كما سبق أن أجمع العرب فى لحظة تاريخية أخرى على رفض تصريحات الرئيس التونسى بورقيبة التى نادى فيها إلى الصلح والاعتراف بإسرائيل. ومن ثم كانت إسرائيل وآليات التعامل معها هى محور التلاقى أو التفرقة العربية. وأجمع العرب على عزل مصر، واستمرت هذه المسألة أكثر من اثنى عشر عامًا خسر العرب فيها

مصر، وخسرت مصر الدعم العربى!! إلا أن الدرس الذى يجب أن يستوعب هنا أن النظام العربى خسر كثيراً، وأصبح لدعاة الفرقة داخليًا وخارجيًا المبررات لقتل الأفكار القومية التى كانت تقودها مصر. أما الحرب العراقية الإيرانية التى استمرت ثمانى سنوات، فقد أوجدت شبه إجماع عربى بقيادة ودعم دول الخليج على مواجهة إيران الثورة، حماية لهذه الأنظمة من التأثيرات السلبية للثورة الإيرانية بقيادة آية الله خومينى. واستنزفت القدرات العربية لمدة ثمانية أعوام فى مغامرة غير محسوبة. وبدلاً من «كسر شوكة» الثورة الإيرانية ومنع تأثيراتها بأساليب سلمية، فقد استدرج العرب فى مواجهة عسكرية مع إيران، مما أعطى الفرصة لإسرائيل لكى تنمى قدراتها بعد أن انفردت بمصر فى أعقاب معاهدة الصلح، وفى غياب أى طرف عربى آخر له نفس وزن مصر. ودخل النظام العربى حقبة أخرى من التدهور لا مثيل لها بالمقارنة بالصراع العربى الإسرائيلى. ولذلك فإن حالة العداء التى خلقت بين العرب وإيران من خلال السلوك العراقى، لم تعزل إيران عن التأثير فى مجريات الصراع العربى الإسرائيلى، ولعل فى دعمها لإحدى القوى السياسية فى لبنان (حزب الله) خير دليل على ذلك. وكان من الأهمية الأخذ بالبديل الأقل تكلفة، وهو تجنب المواجهة العسكرية مع إيران، وتجنب المد الثورى الإيرانى بالتفاوض، وأعمال مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للاستفادة من الدعم الإيرانى ضد إسرائيل. ويأتى الحدث الثالث وهو الغزو العراقى للكويت، بلا أى مبرر على الإطلاق، لكى يقضى على بارقة الأمل التى لاحت فى الأفق. بعد انتهاء الحرب مع إيران، وبدء عودة مصر للنظام العربى، وعودة الجامعة العربية لمقرها الأصلى فى القاهرة. حيث تعرضت المنطقة لخسارة فادحة. فقد دمرت القدرات العربية فى العراق، ودمرت الثروات العربية من نفط ورءوس أموال فى منطقة الخليج. بل إن الأفدح من ذلك هو تعويض الإرادة العربية. ووقعت الحرب العالمية فعلاً - بلامبالغة - باعتبارها أكبر حرب شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية التى انتهت عام ١٩٤٥؛ لتدمر الآلة العسكرية العربية، محدثة اختلالاً فى ميزان القوى مع إسرائيل يحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل لاسترجاعه وخلاصة هذه الأحداث الإقليمية الثلاثة - بغض النظر عما إذا كان الفاعل فيها عربيًا خالصًا، أو دوليًا غربيًا

أمريكيًا ـ أن أدت إلى انقسام عربى حاد، واستنزاف وتدمير لقدرات عربية بلا حدود، فضلاً عن تعرض المنطقة لانكشاف دولى، وأصبحت بالتالى جاهزة «للاغتصاب» الكامل بلا أدنى مقاومة.

ولذلك فإن الأحداث الدولية التى أعقبت انتهاء الحرب الدولية ضد العراق لتحرير الكويت، أفقدت النظام العربى البقية الباقية من توازنه، ومكنت النظام الدولى منه، وطوع هذا النظام للإرادة الدولية. فقد تفكك الاتحاد السوفيتى بنهاية عام ١٩٩١ ـ وهو العام الذى شهد بداية الحرب الدولية ضد العراق ـ وانهارت قوته باعتباره إحدى الدولتين الكبريين، وانهارت قدرته التنافسية للولايات المتحدة، مما مكنها بالانفراد بالنظام الدولى خلال حقبة التسعينيات. وإن ما شاهدناه من تحولات فى النظام الدولى، ومحاولات من بعض القوى الصاعدة كأوروبا الموحدة، والصين، واليابان، وعودة متدرجة لروسيا، لوقف المد التصاعدى للهيمنة الأمريكية، هو من سمات تجاوز حقبة الحرب الباردة إلى حقبة الهيمنة الأمريكية فى ظل مناخ يتسم بالسيولة الدولية، وهو ما استقر عليه فقهاء العلاقات الدولية. لذلك فقد سنحت الفرصة الكاملة فى ضوء هذا المناخ الدولى، للإرادة الأمريكية لتطويع الإرادة العربية، إن لم يكن إلغاؤها. فكان الحصار الدولى لليبيا بعد إحكام الحصار الدولى على العراق. ثم محاولات الاقتراب من حصار دولى على السودان استغلالاً لفرصة الاعتداء على الرئيس المصرى (مبارك) فى أثيوبيا. ثم دفع الإرادة العربية للاستسلام فى مشروع سلام، ظهر باعتباره محاولة للتقليل من الازدواجية الغربية فى التعامل مع دول المنطقة. كما ظهر بمحاولة السعى نحو استقرار دول المنطقة وحل صراعاته. ولازالت لهذه العملية جوانبها الإيجابية التى نؤيدها، إلا أن مجمل هذه الجهود تبددت مع تولى اليمين المتطرف حكم إسرائيل تحت قيادة نيتنياهو فى أول يونيه ١٩٩٦.

ولاشك أن كل هذه العوامل الإقليمية والدولية، قد ساهمت معًا فى قيادة النظام العربى إلى وضع الأزمة، وإفراغه من إرادته الذاتية.

ثانيا: سياسات الاختراق الدولى

فى ظل إعادة الهيكلة التى شهدها النظام الدولى باختفاء الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة بالعالم، وما ترتب على ذلك من حدوث اختلال فى أنماط العلاقات والتفاعلات بين وحدات النظام الدولى، أن ثارت تساؤلات تتعلق بمستقبل النظم الإقليمية فى ظل هذه التغيرات، وشكل العلاقات وأنماط التفاعلات بين هذه النظم والنظام الدولى؟ إلا أن الولايات المتحدة لم تترك الأمور لمنطق وقواعد حركة النظام، إنما سعت لإعادة ترتيب الأمور فى العالم بنظمه الإقليمية المختلفة بما يتفق مع المصلحة الأمريكية أساسًا، وفى إطار منطق الخضوع الكامل لهذه النظم للنظام الدولى الذى تسيطر عليه. ويرجع هذا إلى افتقاد هذه النظم الإقليمية لحرية الحركة فى ظل اختفاء أحد قطبى النظام الدولى وهيمنة القطب الآخر. وفى هذا السياق، فإن الولايات المتحدة بادرت إلى احتواء النظام العربى مستغلة فى ذلك التناقضات القائمة بين وحداته السياسية من جانب، ومن جانب آخر استثمار ورقة «إسرائيل» فى تنفيذ هذا المخطط. وقد ظهر هذا واضحًا فيما بعد انتهاء الحرب الدولية ضد العراق، واختفاء الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١.

ومن أهم السياسات التى اتبعتها لإحداث هذا الاختراق الدولى للنظام العربى ما يلى:

١ ـ محاصرة الدول الفاعلة على المستوى الإقليمى العربى، واستمرار الحصار باسم الشرعية الدولية «طيلة عقد التسعينيات، نموذج ذلك العراق باسم (فرق التفتيش)، وليبيا بحجة تسليم المتهمين عن «حادث لوكربى»، والسودان بحجة الإرهاب واستغلال محاولة تعرض الرئيس مبارك للاغتيال فى أديس أبابا. فضلاً عن إحداث العزلة حول «إيران الإسلامية»، وإصدار قانون لمعاقبة الشركات الأوروبية التى تتعامل مع إيران، ومحاولة الوقيعة بين إيران ودول أوروبا، وهو ما تيقظت له أوروبا بعد حدوث أزمة دبلوماسية عنيفة مع إيران.

٢ ـ محاولة احتواء مصر، وتضييق هامش حرية حركتها إقليميًا ودوليًا، والحد من استقلالية القرار منها. وهنا فإن أوراق الضغط التى تستثمرها الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف تتمثل فى: استغلال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى

للضغط على مصر، إلا أن الأخيرة استطاعت تجاوز هذه الضغوط باتباع سياسات توافقية فى مواجهتها. كذلك فإن أوراق الضغط الحالية هى ثلاثية الأبعاد، أولها: ورقة الأقباط المصريين وهو تدخل سافر فى الشئون الداخلية، وثانيها: التهديد بقطع المعونة الأمريكية والتى انتهجت تخفيضها سنويًا وعلى مدار عشر سنوات، وثالثها: اتهام مصر بتطوير صورايخها لتصل مداها ما يفوق إسرائيل بما يتعارض مع عملية السلام، دون توجيه نقد مماثل لإسرائيل، بل إن تدعيمها يؤكد ازدواجية السياسة الأمريكية فى المنطقة.

٣ ـ توظيف بعض دول الجوار العربى فى محاولة تشتيت الجهد العربى، نموذج ذلك إريتريا واليمن حول جزر حنيش، ونموذج التحالف التركى مع إسرائيل لإخلال التوازن لصالح الأخيرة وضد العرب.

٤ ـ محاولة تغذية وتنشيط مشاكل الحدود بين العديد من الدول العربية، نموذج اليمن والسعودية، وقطر والبحرين، السودان وجنوبه، المغرب والصحراء الغربية، بما يحول دون الالتقاء العربى وتنسيق الجهود.

٥ ـ تدعيم الخلافات الداخلية لبعض الدول العربية بهدف شل فاعليتها عربيًا، نموذج الجزائر، والسودان، والصومال.

وتستهدف الولايات المتحدة من وراء ذلك ترويض النظام العربى، وإضعافه فى عملية التفاوض مع إسرائيل، وإجباره على قبول السلام الإسرائيلى مدعومًا بالمساندة الأمريكية المطلقة، وبالصمت الأوروبى رغم محاولات الحركة التى لا تتجاوز حسن النوايا. كما يأتى ذلك أيضًا فى إطار إعادة ترتيب المنطقة العربية والشرق الأوسط بما يتفق مع مصالحها أطول فترة ممكنة قبل حدوث أية تغيرات هيكلية فى النظام الدولى مع بزوغ قوى دولية جديدة أو أفول القوة أو الهيمنة الأمريكية. ويتم ذلك تحت صمت عربى وضعف الدور الذى يجب أن تمارسه الجامعة العربية، وتراجع مؤسسة القمة العربية، فى نفس الوقت فإنه يلاحظ مقاومة عربية من بعض الأطراف فى مقدمتها مصر، إلا أنها مقاومة صامتة، محدودة الفعالية!!

ثالثاً: المواجهة وآلياتها

يمثل مجمل المتغيرات التى تشهدها المنطقة فى ضوء تغيرات النظام الدولى فى حقبة التسعينيات، ضرورة لإعلان التمرد من النظام العربى على النظام الدولى. فالقائلون بأن ذلك خروج على الشرعية الدولية هو قول حق يراد به باطل، ويعكس الاستكانة فى عصر لا يحترم إلا القوة (النموذج الحديث الهند وباكستان بعد التفجيرات النووية وضعف العقوبات المعلنة فى مواجهتهما). كما أن نموذج إعلان العصيان من جانب منظمة الوحدة الإفريقية (وهى تنظيم إقليمى فاعل)، على النظام الدولى وشرعيته الزائفة، فى مواجهة العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا، حيث أعلنت المنظمة عدم التزامها بقرارات مجلس الأمن فى هذا الصدد، يمثل حافزاً للنظام العربى على إعلان التمرد على الشرعية الزائفة فى مواجهة الحصار المفروض على أعضائه. وكان فى مقدورنا أن تكون المبادرة من جانب الجامعة العربية باعتبارها تمثل التنظيم القانونى والشرعى للنظام العربى، إلا أن تراجع الجامعة عن ذلك يترجم حالة الشلل وعدم الفاعلية فى القرار العربى فى هذه المرحلة الحاسمة. كما أن عدم إظهار المواجهة فى هذه الآونة، سيكرس التبعية للغرب والولايات المتحدة لمدى زمنى غير معروف، ويخلق حالة من الخضوع الدائم للأجيال القادمة، فضلاً عن أن الحديث عن مصالح عربية شاملة سيصبح من قبيل الأوهام وليس مجرد أمانى كما كنا نتصور. ومع ذلك فإن شعاع الأمل لازال يبدو فى الأفق. ومن ثم فإن المواجهة المأمولة فى هذه المرحلة قد تستلزم مستويين هما:

(١) المواجهة التكتيكية:

وهذه المواجهة تستلزم عدداً من الإجراءات السريعة التى تعكس إرادة قوية للنظام العربى، تتمثل فى رفض تنفيذ العقوبات باسم الشرعية الدولية الزائفة ضد العراق وليبيا والسودان، وأعمال حركة الطيران مع دولتى العراق وليبيا. وهنا فلنتذكر أن أكبر إهانة للنظام العربى هى التى وجهت لأمين الجامعة العربية، عندما طلب السماح له بالذهاب لليبيا؛ لبحث إجراءات المحاكمة بعد تراجع الولايات

المتحدة وبريطانيا، إلا أن مجلس الأمن رفض السفر جوًا له، واضطر لركوب الطريق البرى!! كما أن من الخطوات المهمة فى هذا الإطار إتمام المصالحة مع النظام العراقى فورًا بتشكيل فريق من رؤساء الدول العربية للذهاب إلى العراق جوًا، وإنهاء كافة الأمور المعلقة مع الكويت، وعلى أن يقدم النظام العراقى اعتذاره عما حدث ليعود إلى ممارسة دور الإقليمى والدولى، ولتظل قضية صدام حسين واستمرارية حكمه قضية داخلية تتعلق بالشعب العراقى. ونحن نقدر فى هذا حجم الجرح فى قلب الشعب الكويتى إلا أن المصلحة القومية تستلزم تجاوز ذلك، إضافة إلى الدعوة العاجلة لمؤتمر قمة عربى تحضره جميع الدول العربية بلا استثناء؛ لبحث كافة التحديات التى تواجه النظام العربى وفى مقدمتها تعثر عملية السلام .

(٢) المواجهة الإستراتيجية:

وهذه المواجهة تستهدف لفت نظر النظام الدولى بأن النظام العربى ليس من الضعف لدرجة انتهاكه واختراقه تحت مبررات ضعيفة وازدواجية غير مقبولة . ولذلك فإن هذا لايتم بمجرد الخطب السياسية، بل بإجراءات إستراتيجية مبرمجة زمنيًا. ومن ذلك :

(أ) الحفاظ على مؤسسة القمة العربية، وتحديد موعد سنوى ثابت له جدول أعمال مسبق. وليس بكثير على الأمة العربية ذات التاريخ واللغة و . . . إلخ، (الواحد المشترك)، أن يجتمع قادتها مثلما يحدث مثلاً فى منظمة الآسيان، أو منظمة الوحدة الإفريقية، أو منظمة المؤتمر الإسلامى!!

(ب) كذلك ضرورة تقوية منظمة الجامعة العربية ودعم سلطات أمينها العام، وتعديل الميثاق فى ضوء مقترحات الدول والخبراء. وهنا يجب أن نشير بأنه ليس من المقبول أن يطرح التعديل وتشكيل محكمة عربية، و. . ، . . إلخ، لسنوات طويلة دون حسم!!

(ج) دعم العلاقات الاقتصادية العربية، سعيًا نحو بناء نظام اقتصادى عربى قوى، وذلك بالسير قدمًا فى طريق السوق العربية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة

العربية التى دخلت حيز التنفيذ بعدد من الدول العربية . وهنا فلنتذكر أن حجم التجارة الخارجية البيئية بين الدول العربية لم يتجاوز من ٨ - ٩٪ طبقًا لآخر تقرير اقتصادى عربى . وهنا يجب أن نتجاوز فكرة مجرد إقامة المؤسسات دون أن تكون لها فاعلية فى الواقع العملى . كما أن اختيار هذا الطريق يستلزم برمجة زمنية مثلما حدث فى أوروبا ، وكذا ضرورة استقلال القرار الاقتصادى نسبيًا عن القرار السياسى المعوق ، بل إن المأمول أن يدعم القرار السياسى ما اتخذ على المستوى الاقتصادى . كما نأمل أيضًا أن تكون لنا عملة عربية موحدة تعكس النظام الاقتصادى العربى .

ولاشك أن الحديث عن مستقبل النظام الإقليمى العربى وسط المتغيرات المتلاحقة حول كافة الأصعدة ، دون حدوث مواجهة حاسمة على المستويين : التكتيكى العاجل ، والإستراتيجى الآجل ، مع النظام الدولى وشرعيته الزائفة ، هو حديث عن أوهام تتسرب من أيدينا ، وقد تكون بإرادتنا ، سواء وعينا لذلك أم لم نعِ . بعبارة أخرى ، إن مستقبل النظام العربى فى هذه الآونة مرهون بمواجهة حاسمة ومحسوبة مع النظام الدولى ، وإلا فإن إعلان «وفاة» هذا النظام على أيدى أبنائه أفضل ألف مرة من اغتياله على أيدى الآخرين (قادة النظام الدولى المزعوم) ، ونحن نتفرج عليه أو شهود على الاغتيال مشلولى الإرادة . إن فى تاريخ هذه الأمة العريقة بعض الومضات ، وفى سياسات بعض الفترات ، قد توافرت فرص كثيرة لامتلاك الثقة بالنفس والاعتزاز بالذات ، وهما أسلحة للأمل فى الحاضر والمستقبل ، ولكن المسألة تتوقف على إرادة صناع القرار فى هذه الآونة الذين تقع عليهم مسئولية حماية الكرامة العربية ، وأيضًا تعزيز الإرادة العربية .

المبحث الثانى

آليات التعامل العربى مع القطب الأمريكى(*)

ليس خافيًا على أحد، أن الموقف الأمريكى بصفة عامة، يتسم بالتعقيد الشديد. كما أنه لا يستطيع أحد أن ينكر أو يتجاهل الموقف الأمريكى المنحاز لإسرائيل على طول الخط، سواء أكانت القيادة الإسرائيلية محل احترام الإدارة الأمريكية، أم غير ذلك. فنحن أمام موقف معبر عن دولة لكل مؤسسة فيها دور وحدود، ومن ثم يصعب أن نفهم المسألة فى سياق «الحب والكراهية» التى تصلح لتحليل مكونات الحياه الشخصية للأفراد، كما تصلح للدول فى عالمنا الثالث التى تختذل كل مؤسساتها فى شخص واحد هو بمثابة «الكل». فضلاً عن ذلك، فإنه من الصعب أيضًا قبول أن «كل» المجتمع الأمريكى «منحاز» تمامًا لهذه الدولة الصهيونية «إسرائيل». فالذى لاشك فيه أننا أمام مجتمع مفتوح، حيث تتشكل فيه دوائر التأثير من خلال التكوينات أو التجمعات البشرية ذات الأفكار المختلفة. وبالتالى فإنه يصعب تكتيل كل المجتمع وتجمعاته حول موقف رسمى واحد، بل إن هناك مساحة من «التعدد الموقفى». وأن هذا التعدد قد ينعكس على الموقف الرسمى للإدارة الأمريكية الحاكمة التى قد تتوافق مع اتجاه التيار أو التيارات المؤثرة أو الأكثر تأثيرًا فى واقع المجتمع الأمريكى.

وفى ضوء هذه الحقائق، نستطيع أن نؤكد من البداية أن هناك صعوبات شديدة فى التعامل مع الموقف الأمريكى، ويستتبع ذلك بذل جهود كبيرة فى ذلك تحقيقًا لنتائج أفضل من وراء هذا التعامل. فليس من المطروح فى هذه الآونة مثلاً، تجاهل

(*) نشرت فى جريدة «الأهرام»، ٢٣ أبريل ١٩٩٧م.

التعامل مع الموقف الأمريكى رغم انحيازه لإسرائيل، أو اعتبار أن هذا الموقف غير قائم بصفة مطلقة . فنحن إذن أمام افتراضات أساسية تدور حول أن المجتمع الأمريكى وإدارته الحاكمة من المفردات الرئيسية للحياة السياسية الدولية، وقد ازدادت أهميته بعد تفكك الاتحاد السوفيتى واختزاله فى دولة روسيا غير الطامحة لدور دولى مستقل، كما أن هذا المجتمع له شبكة معقدة ومكثفة من العلاقات مع «كل» الأنظمة الدولية ومجتمعاتها، بدرجة أو بأخرى، قد تزداد أو تقل، إلا أنه يصعب إدراك صورة معاكسة . فضلاً عن الافتراض الأساسى بأن الدولة الأمريكية تسعى نحو احتكار إدارة عملية السلام فى الشرق الأوسط، ولاتقبل شريكًا حتى ولو كان فى ذات التوجه الأيديولوجى الرأسمالى، ومن ذلك السعى الأوروبى لأن يكون هناك دور ما فى عملية السلام فى المنطقة من جانب الاتحاد الأوروبى كتجمع، أو كتعبير عنه من خلال بعض الدول المؤثرة فيه كفرنسا أو ألمانيا أو بريطانيا أو إيطاليا. علاوة على أن الشريك الراعى لعملية السلام وهو روسيا لا يمارس دوره باستقلالية عن الولايات المتحدة، وأصبح وجوده يحمل صورة رمزية ترجمة لمقررات مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ١٩٩١ . كما أن هناك افتراض ثالث يدور حول مساحة التأثير الأمريكى على القرار الإسرائيلى، وهو افتراض يحمل فى ثناياه مشاكل ضخمة وتساؤلات عميقة الأثر . ورغم أن الانحيازالأمريكى لإسرائيل ليس محل شك، إلا أن هناك تساؤل ونقطة ضوء تتعلق بإمكانية حدوث هذا التأثير فى ظل علاقات الانحياز القائمة، وهى معادلة صعبة تنطوى على مخاوف ومحاذير .

وإذا حاولنا تحليل ما يدور فى الآونة الأخيرة على ضوء هذه المعطيات التى علينا أن نتعامل معها ليس من قبيل الحب أو الكراهية لأمريكا «ادارة ومجتمعاً» ولكن من قبيل محاولة تفهم ما يحدث، والسعى نحو التفكير فى آليات ملائمة للتعامل مع الموقف الأمريكى الذى يتعايش مع فكرة الثابت والمتغير بصفة مستمرة فلسنا مع بعض المفكرين المصريين الذين يزايدون على هذا الموقف الأمريكى، بارتفاع نبرة نقدهم له عند حدوث الأزمات، ومنهم مثلاً ما يصف هذا المجتمع وصناع قراراته بـ «الأمريكى القبيح . . » ، على الرغم مما نعرفه عنهم بازدواجية جنسيتهم من ناحية،

وبالعشق لأمريكا فى كل الآونة . ولكن هذه النبرة الحادة التى تظهر وقت الأزمات الفجة والمواقف المعادية والتى قد تبدو أنها غير محسوبة من الإدارة الأمريكية، تعود إلى تحقيق هدف خفى يتعلق باحتواء حدة الانفعالات المصرية والعربية إزاء الموقف الأمريكى بما يحول دون تصعيد هذه الانفعالات . وينبثق ذلك من خلال المواقف الشخصية، حيث يتدخل البعض تطوعاً للتهدئة وذلك بأن يستخدم «المتدخلون» - ولا أقول «الوسطاء» - عبارات حادة للشخص الظالم ونقده بصورة عنيفة، ولكن هذا يتم فى غيابه من ناحية، وتهدئة الغائبين من ناحية أخرى . إلا أن السؤال هو : ما موقف هؤلاء عندما تحدث المواجهة، هل سيستمر «المتدخلون» فى استخدام اللهجة الحادة لأحد الطرفين فى مواجهته، وفى مواجهة الآخر؟! الإجابة بحسم : لا أظن!!

وعلى أية حال، فإن الظرف الذى نتحدث عنه، وهو الموقف الأمريكى إزاء ما حدث ويحدث من إسرائيل «نيتنياهو» فى القدس المحتلة، وخلق الأمر الواقع من خلال آليات المستوطنات، وآخرها مستوطنة جبل «أبو غنيم» فى القدس الشرقية . فالمتتبع للموقف الأمريكى يستطيع أن يستخلص انحيازاً أمريكيًا خالصًا، ظهر من خلال الصمت عن إدانة الموقف الإسرائيلى وسلوكه فى الأرض المحتلة، ثم تصاعد عن طريق النقد المباشر فى الأيام الأخيرة للسلوك المصرى فى تصعيد الموقف والمواجهة ضد إسرائيل، وقد ظهر ذلك واضحاً فى حديث آل جور - نائب الرئيس الأمريكى، فى لقائه بتجمع «الايباك» - المنظمة اليهودية فى الولايات المتحدة، ومن خلال حديث السيدة مادلين أولبرايت، وزير الخارجية الأمريكى فى أحد مؤتمراتها الصحفية طبقاً لما بثته وكالات الأنباء . وقد ظهر التساؤل فى هذا الإطار، حول كيفية التعامل مع هذا الموقف الأمريكى المنحاز وغير العادل؟ وظهرت الإجابة فى الواقع العملى من جانب الطرف العربى . حيث دعا الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات لاجتماع الدول الكبرى - بحضور مصر - راعية السلام، فى مقر السلطة الفلسطينية فى قطاع غزة، وحضر الاجتماع، المندوب الأمريكى ومثيله الروسى وغيرهم . ثم كان اجتماع وزراء الخارجية العربى فى نطاق اجتماع مجلس الجامعة العربية، وخلص إلى قرار وقف التطبيع عربياً وبشكل جماعى إلى حين

وقف الاستيطان فى القدس والالتزام بمقررات مدريد واتفاقيتى أوسلو ١ ، وأوسلو٢ . ثم اتسعت دائرة الضغوط على إسرائيل من خلال قرارات القمة الإسلامية فى باكستان وأكدت على وقف التطبيع من جانب الدول الإسلامية مع إسرائيل ، وكذلك مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذى أدان سياسة الاستيطان الإسرائيلى وقرر تجميد التطبيع حتى تلتزم إسرائيل باتفاقياتها . فضلاً عن اجتماع الدول الـ ١٤ فى مجلس الأمن على إدانة إسرائيل مرتين ، فى مواجهة الاستخدام الأمريكى للفيتو ، فى نفس الوقت الذى أحيل الأمر للجمعية العامة التى أصدرت قراراً بإدانة إسرائيل ومطالبتها بإيقاف الاستيطان ، والالتزام الكامل بكافة الاتفاقيات . كما أن الجمعية بصدد استصدار قرار آخر فى الأيام القادمة حول القدس . وطبقًا للروايات السائدة ، فإن مصر كان لها دور محورى فى استصدار هذه القرارات . وكان من نتاج هذه الجهود الدبلوماسية لمواجهة السياسة الاستيطانية الإسرائيلية ، ردود فعل سلبية من جانب إسرائيل ، حيث كشفت تعليقات رئيس الوزراء ، ووزير خارجيته عن قلقهم من هذه الضغوط ، مع إعلانهم عن الاستمرار فى سياساتهم مع توجيه اللوم والنقد ـ بالتجاوز ـ لمصر والعديد من الدول العربية . كما أن هذا التشدد الإسرائيلى بحكم غطرسة القوة ، أدى بالتالى إلى العنف الداخلى فى الأرض المحتلة ، بل وفى قلب العاصمة الإسرائيلية «تل أبيب» . وكان من جراء ذلك على صعيد الموقف الأمريكى ، حدوث مراجعة بسيطة ، وصلت إلى حد إعلان التبريرات بشأن استخدام الفيتو ، ولكن دون تغيير حقيقى فى الموقف الأمريكى المنحاز . ومع ذلك يمكن رصد عدد من التطورات فى الموقف الأمريكى ، التى قد تساعد فى التعرف على كيفية التعامل المصرى العربى مع الولايات المتحدة فى ظل هذه الظروف المعقدة ، ويمكن بلورتها فيما يلى :

* التقاء الرئيس كلينتون مع نتنياهو فى البيت الأبيض خلال زيارة الأخير خلال الأسابيع الماضية ، دون أن يخرج الاثنان معًا فى مؤتمر صحفى ، واكتفى لنتنياهو فقط بإجراء ذلك . ويعد هذا خروجًا على البروتوكول من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن هذا ينم ـ وهذا هو المهم ـ عن خلاف قد حدث بينهما ، مما نعتبره من

جانبنا عدم رضى أمريكى على سلوك نتنياهو، ولكن دون إفصاح رسمى، وهو ما جنب الرئيس الأمريكى الحرج فى مؤتمر صحفى.

* النقد الرسمى للإدارة الأمريكية للموقف المصرى - دون إفصاح - وذلك طبقًا لما ورد على لسان آل جور فى خطابه أمام التجمع اليهودى المعروف بـ «يباك»، يظهر مدى القلق الذى يسيطر على الإدارة الأمريكية ليس من الموقف المصرى ولكنه من الموقف العربى، وذلك بمحاولة «الفخر واللمز» للموقف المصرى. ولذلك نستبعد أن يكون هذا النقد مقصود به مراضاة اليهود داخليًا فقط كما أشاعت بعض التحليلات، وذلك بربطها بمحاولة «آل جور» كسب اليهود فى صفة تمهيدًا للطريق إلى البيت الأبيض عام ٢٠٠٠م.

* مبادرة الإدارة الأمريكية بطرح أفكار جديدة من جانبها، لإخراج عملية السلام من دائرة الجمود ودفعها للأمام. وقد كشفت الصحف الإسرائيلية عن مضمون هذه المبادرة، وذلك بتأكيد حكومة نيتنياهو على رفض أفكارها من ناحية التأكيد على رفض أحد الاقتراحات بتأجيل المستوطنات ستة أشهر لحين الاتفاق على المراحل المتبقية من عملية السلام. وهو ما يكشف عن النية الأمريكية برفض سياسة الاستيطان الإسرائيلية التى تعيق عملية السلام. وتؤكد هذه الأفكار، السياسة الأمريكية المعلنة من أيام كارتر برفض الاستيطان، بل إن أحد الركائز التى تم الاستناد إليها لمؤتمر مدريد، كانت تدور حول الربط بين وقف الاستيطان فى مقابل فك قيود المقاطعة العربية لإسرائيل، وهذا ما تم اقتراحه من الإدارة الأمريكية فى عهد بوش. ولذلك فإن الموقف الأمريكى يدور حول الصمت إزاء الاستيطان الإسرائيلى عندما لا يتحرك العرب، بينما تبدأ الإدارة الأمريكية فى إعلان قلقها وحتى الرفض الكامل للسياسة الاستيطانية وفقًا لدرجات الموقف العربى.

* عدم قدرة الإدارة الأمريكية على تخويف الطرف العربى لمحاصرة المد التصاعدى لتوسيع دائرة المقاطعة لإسرائيل، حيث لم ينجح الإعلان عن تزويد إسرائيل بأحدث الطائرات والأسلحة فى خضم الأزمة، فى وقف تصاعد الموقف العربى

وهذا كفيل بإعادة التفكير من جانب الإدارة الأمريكية ، وهو ما ترجم فى الأفكار الجديدة المطروحة منها .

وفى ضوء هذه التطورات ، يمكن طرح آلية التعامل مع الموقف الأمريكى :

* الاستثمار الجيد للتطورات فى الموقف الأمريكى الناجمة عن التصعيد فى الموقف العربى ، وعن الرغبة الأمريكية فى احتكار إدارة عملية السلام ، دون أن تفتح الباب لأطراف دولية بفرض نفسها ، والحيلولة دون تنامى العنف .

* إن الحصول على عائد أفضل من الموقف الأمريكى - فى ضوء المعطيات التى سبق أن أشرنا إليها - يستلزم استمرارية التصعيد فى الموقف العربى ، مما يعطى الإدارة الأمريكية المبرر للضغط على إسرائيل .

* الإصرار العربى فى الضغط على الإدارة الأمريكية للالتزام العلنى من جانب الإدارات الأمريكية - كسياسة ثابتة - برفض الاستيطان الإسرائيلى من جانب ، واعتباره عقبة أمام عملية السلام من جانب آخر ، ومن جانب ثالث إشعار الإدارة الأمريكية بأهمية الربط بين وقف الاستيطان الإسرائيلى وبين تخفيض درجة المقاطعة العربية والإسلامية لإسرائيل .

* السعى نحو توظيف العنف الداخلى فى الأرض المحتلة كرد فعل للسياسات الإسرائيلية الاستفزازية ، بإشعار الإدارة الأمريكية بأن استقرار المنطقة ومحاصرة العنف والعنف المضاد ، لا يتحقق إلا من خلال الحل السلمى الدائم والعادل للقضية الفلسطينية . وهذا يستدعى الالتزام بما سبق الاتفاق عليه فى مقررات مدريد وما بعدها .

* فتح قنوات اتصال بشكل مكثف مع الطرف الأوربى أو الطرف الشرقى فى روسيا أو الصين واليابان ، لإشراكهم فى عملية السلام ، مما يعجل بالمبادرة الأمريكية المتوازنة ، دون الانحياز الأعمى لإسرائيل .

* خلق تجمعات مؤيدة داخل الولايات المتحدة للموقف العربى ، يتوافر لديها القدرة على ممارسة الضغط على الإدارة الأمريكية ، ومجابهة اللوبى اليهودى

داخل كل الدوائر المختلفة . وإن كان الأمر يحتاج لسنوات ، إلا أن توحيد الجهود العربية داخل الأرض الأمريكية من شأنها تكوين هذا التجمع . ولازلنا نذكر المظاهرات العربية أمام البيت الأبيض خلال الاعتداء الإسرائيلى على لبنان فى العام الماضى، وقد أسهم ذلك الاحتجاج فى تغيير الموقف الأمريكى نسبيًا . وعلينا أن نتذكر أن عدد اليهود فى الولايات المتحدة لا يتجاوز ستة ملايين، وهو عدد مساو لعدد العرب. فهل نطمع فى الوجود المؤثر تمهيدًا للتوازن مع اللوبى اليهودى ، وأملاً فى تجاوزه. لعل ما يمكن قوله فى هذا الصدد أن المجتمع الأمريكى بكافة مؤسساته يمكن اختراقها والتعامل معها، فالكونجرس مخترق من اليهود. ألا نستطيع أن نقترب بهدف خلق التجمعات المدعمة للسياسة العربية من هذه المؤسسات ؟ إن هذا هو مقدمة التأثير طويل الأمد على الإدارة الأمريكية.

إن الواقع يفرض ضرورة التعامل مع الموقف الأمريكى، ليس كرد فعل، وإنما كسياسة لها توجه إستراتيجى. فحسم الصراع على أرضية المجتمع الأمريكى هو المقدمة لحسمه فى إقليم الشرق الأوسط . إنها دعوة للتفكير والمراجعة واستثمار الفرص، وتستحق الجدل .

المبحث الثالث

زيارات وزير الدفاع الأمريكى (كوهين) واستراتيجية «تأزيم» المنطقة(*)

طبقًا لما أعلنه المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية فى لندن فى تقريره السنوى «الميزان العسكرى - Military Balance» عن عام ١٩٩٨، اتضح أن الشرق الأوسط لازال يتصدر قائمة سوق السلاح. حيث تعد هذه المنطقة أكبر مشتر للسلاح، وبلغ حجم إنفاقها العسكرى ومشترياتها من السلاح ٧٪ من إجمالى الناتج القومى لدولها وعلى مستوى الدول تأتى المملكة العربية السعودية فى الصدارة، حيث بلغ حجم مشترياتها ١٠,٤ مليار دولار، وتساوت مشتريات مصر وإسرائيل من السلاح التى بلغت مليار دولار عام ١٩٩٨، وجاءت الإمارات العربية بعدهما بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار. كما قد بلغت صادرات الولايات المتحدة من السلاح والخدمات العسكرية الأخرى ٢٦,٥ مليار دولار، ليرتفع نصيبها من حجم المبيعات للعالم ٤٩٪ من إجمالى حجم السوق، تليها فرنسا ثم روسيا فبريطانيا. والملفت للنظر أن الولايات المتحدة تكاد تسيطر على سوق السلاح العالمى بحوالى ٥٠٪، وأن الشرق الأوسط يحتل النسبة الغالبة من هذا الحجم، لدرجة أن دولة واحدة كالمملكة العربية السعودية تشترى أسلحة أمريكية بنحو ٤٠٪ من حجم مبيعات الولايات المتحدة ولو أضفنا مصر والإمارات والكويت وإسرائيل والأردن وبعض دول الخليج الأخرى لاقتربت النسبة من نحو ٧٠٪ تقريبا، ويصبح التحدى الذى يواجه صانع القرار الأمريكى مركزًا فى كيفية الحفاظ على هذا السوق الرائج للاقتصاد الأمريكى.

(*) نشرت فى جريدة «الاتحاد» (الإمارات)، الأحد ٧/ نوفمبر/ ١٩٩٠م.

وفى هذا الإطار يجب استيعاب وفهم وتحليل أبعاد الزيارات المتكررة التى يقوم السيد/ ويليام كوهين (يهودى) ، وزير الدفاع الأمريكى لمنطقة الخليج والشرق الأوسط أو بالتحديد (المنطقة العربية) .

وتعد الزيارة الأخيرة التى بدأت فى ١٩ أكتوبر الماضى، وتستغرق نحو عشرة أيام ، وزار فيها (٨) دول عربية بالإضافة إلى إسرائيل، هى ثانى زيارة يقوم بها خلال هذا العام (١٩٩٩) . فقد كانت الزيارة الأولى فى أواخر شهر مارس الماضى، وبينهما سبعة أشهر . وليس خافيًا إذن، ومن أول وهلة حجم المصالح المرتقبة للولايات المتحدة من وراء هذه الزيارات التى عادةً ما يسبقها زيارة السيد/ ويليام ديلى وزير التجارة الأمريكى .

وطبقًا لما صرح به وزير الدفاع الأمريكى عند بدء زيارته وخلالها، فإن زيارته لها هدفان: أولهما : الحصول على ضمانات استمرار تأييد السياسة الأمريكية إزاء العراق ، وثانيهما : العمل على تعزيز علاقات العرب مع إسرائيل . ومن إنجازات الرجل فى هذه الزيارة الاتفاق على مشروع لتعزيز القواعد الجوية الأمريكية فى الكويت بتكاليف تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار ، وحضور مناورات النجم الساطع والتى تشترك فيها ١٣ دولة من بينها مصر والأردن وعدة دول أخرى، وأشاد فيها بكفاءة التعاون العسكرى بين هذه الدول والولايات المتحدة .

ومن تصريحات كوهين عقب زيارته لقطر : «إننا سنبقى فى الخليج ولن نخفض عدد قواتنا، وندرس سبل إدخال تعديلات طفيفة على توزيعها فى هذه المنطقة» .

وعن تكاليف هذه القوات الأمريكية فى الخليج : إننا نبحث دائمًا هذه المسألة ، وإن دول الخليج ستسهم فى تكاليف الوجود الأمريكى !!

وعن الموقف إزاء العراق وإيران قال كوهين : «لقد وضعنا معدات عسكرية فى الخليج لتوجيه رسالة واضحة إلى العراق وإيران ، وإنه مادام صدام حسين فى السلطة فإن الشعب العراقى سيظل يعانى، وسنقوم بكل ما فى وسعنا لمساعدته ، لكن لن يكون هناك تحرك أمريكى للإطاحة بصدام ، مشيرًا إلى أن الشعب

العراقى هو المعنى بالتغيير . ويؤكد كوهين على أن زيارته تستهدف الاطمئنان على القوات والأسلحة الأمريكية وفعاليتها فى توجيه الضربات للعراق فى مناطق الحظر الجوى .

وفى ضوء هذه الإشارات والأهداف المعلنة يتضح أن تحقيق المصالح الأمريكية فى المنطقة يرتبط أساسًا باستمرارية الأزمة فيها . وأن الإبقاء على الأزمة العراقية دون حل ، ليس مصلحة الشعب العراقى كما يزعم الأمريكيون ، وإنما يهدف استمرارية الوجود الأمريكى الذى يتحقق من ورائه ضمان أكبر قدر من المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة . فضخ البترول ، واستنزاف عائداته فى شراء الأسلحة وتكدسها ، ومحاولة إدماج منطقة الخليج فى منظومة دفاعية جديدة تحت السيطرة الأمريكية ، كل هذا من شأنه دعم الاقتصاد الأمريكى وانتعاشه والقضاء على البطالة وتحقيق فائض فى الميزانية باستمرار ، وتحسين ميزان المدفوعات ، وتطوير صناعة السلاح والسيطرة على أسواقه عالميًا .

وآلية ذلك إيهام الدول العربية فى منطقة الخليج بأن العدو الحقيقى هو العراق وإيران ، بينما إسرائيل هى الحمل الوديع الذى يتطلب الأمر تحسين العلاقات معه ، فى الوقت الذى لا نعرف هدف البرنامج النووى الإسرائيلى ، وتكدس أحدث أنواع الأسلحة لدى إسرائيل ، ومستقبل عملية السلام ، وكل هذا يمثل أمورًا غامضة بلا تفسير حقيقى من جانب الأمريكيين . كما أن الولايات المتحدة تسعى دائمًا لإحداث الفرقة بين الدول العربية ، خاصة فى منطقة الخليج ، واستغلال الخلافات البسيطة وتضخيمها لإيجاد المبرر لاستمرار حجم مبيعات الأسلحة بلا نقصان . ولا تغفل أن استمرار أزمة الجزر الثلاث بين إيران والإمارات وتوسيع الهوة بين الطرفين ، واستمرار أزمة العراق ، وتمرير مشروعات السلام الكسيحة للإيهام بأن عملية السلام مستمرة ، والتخويف الدائم باستمرار صدام فى الحكم يسهم فى تعزيز المخاوف والحيلولة دون التجمع العربى للمواجهة .

إن دول الخليج العربى أصبحت الآن مدركة بأنها «الخزينة» المفتوحة أمام الاقتصاد الأمريكى وشعبه بلا مبرر ، وأن المخاوف التى تبثها الإدارة الأمريكية لا

وجود لها، وأن السعى الأمريكى للوجود الدائم فى الخليج يرتبط بمصالح للإدارة الأمريكية وحزبها الديموقراطى للاستمرار فى الحكم نظرًا لانتعاش الاقتصاد فى عهدها .

ولذلك ، فإنه لم يعد خافيًا الموقف الخليجى الرافض لاستمرار هذا الاستنزاف، ومن هنا جاء الرفض الخليجى لتسويق منظومة الدفاع الأمريكية فى مارس الماضى، والمتوقع أن يستمر هذا الرفض الذى لم يتضح بعد علنًا، نظرًا ليقظة صناع القرار العربى فى منطقة الخليج بأن تأزيم المنطقة وَهْمٌ لا مبرر له .

المبحث الرابع

المصلحة القومية كأساس للتحرك العربى تجاه النظام الدولى(*)

فى أعقاب الرد الباكستانى بإجراء عدة تجارب نووية فى مواجهة التفجيرات النووية للهند خلال شهرى مايو ويونيه الماضيين، ابتهجت العديد من الأوساط العربية باعتبار أن القنبلة الباكستانية هى قنبلة إسلامية ستصبح فى خدمة العرب المسلمين. ووصل الحال بالبعض أن تصور أن هذه القنبلة سيتم استثمارها ضد إسرائيل !!

وفى أعقاب نجاح إطلاق الصاروخ الإيرانى (شهاب٣) والذى يصل مداه إلى ١٢٠٠ ك. م ، ظهرت موجة من التفاؤل لدى كثير من الكتاب والسياسيين وخاصة الكتاب ذوى التوجه الإسلامى، إزاء هذا الحدث، معتبرين أن هذا الصاروخ الجديد سيصبح فى خدمة العرب ضد إسرائيل ، خاصة أنه يمكن أن يصل إلى كل أنحاء إسرائيل .

كما أنه من قبل ، حدث أن سرت موجة من التفاؤل العربى عندما وصل «أربكان» وحزب الرفاة - الذى ألغى مؤخرًا - إلى حكم تركيا ، معتبرين ذلك أنه دعم للقضايا العربية ، وسيقوم بإلغاء التحالف الجديد بين تركيا وإسرائيل الذى تم فى العهد السابق عليه . إلا أن هذا لم يتم واستمر أربكان فى رئاسة الحكومة التركية ما يقرب من عام ونصف حتى أطيح به على يد مسعود يلمظ الذى حصل على غالبية أصوات البرلمان فى ظل تحالفات جديدة .

وعندما تأتى مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة - التى لم تستطع

(*) نشرت بجريدة الأهرام ، بتاريخ ٢١/٨/١٩٩٨م.

أن تقدم نجاحًا واحدًا منذ توليها فى يناير ١٩٩٧ - إلى المنطقة تسرى موجة من التفاؤل . وعندما تصرح تصريحات يفهم منها أنها تؤكد معان سابقه كالالتزام بالأرض مقابل السلام مثلاً ، وهو المبدأ الذى ترسخ فى اتفاقيات مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، وهى فى الأصل تصريحات مقصود بها المجاملات الدبلوماسية ، إلى أن يحدث حالة من البهجة والسرور والحبور ، وتزداد الثقة فى الإدارة الأمريكية ، حتى ولو لم يحدث أى تقدم يذكر فى الواقع العملى فى عملية السلام مثلاً .

كما أنه عندما يأتى للمنطقة عدد من القيادات الأوروبية مثل جاك شيراك (رئيس فرنسا) ، أو جون ميجور (رئيس وزراء بريطانيا) ، لزيارة دول المنطقة ، نتصور أن المسألة ستتحرك إلى الأمام ، وأن إنجازًا ضخمًا سيحدث بفضل هذه الجهود ! !

كذلك عندما يتفضل علينا السيد «يلتسين» رئيس روسيا ، ويرسل وزير خارجيته «بريماكوف» إلى المنطقة ، لدفع عملية السلام ، ويخرج علينا بتصريحات تحمل فى طياتها المجاملات الدبلوماسية ، تزداد ابتهاجًا ، وتعلن أن الوجود الروسى فى عملية السلام ، باعتبار أن روسيا ، أحد راعيى السلام فى الشرق الأوسط ، سيحفظ التوازن ، ويحافظ على الحقوق العربية فى مواجهة إسرائيل المدعومة بالولايات المتحدة .

ولاشك أن ما سبق يمكن أن يكون له قدر من الصحة فى التحليل ، ورغم أنه ضئيل فى تقديرنا ، إلا أن هذا القدر الضئيل مرتبط أيضًا بالمصالح المتعلقة بهذه الدول . أى أن التقاء المصالح بيننا وبين هذه الدول قد يسهم فى مساندتهم لنا بعض الشىء . فالمصلحة القومية هى المحرك الرئيسى للسياسات الخارجية للدول وعلاقاتها مع الدول الأخرى ، إلا أننا بكل أسف نحكم على الأمور بسطحياتها ، ممزوجة بعواطفنا ، ومختلطة بالأمانى التى ننشدها . لدرجة أننى أتصور بين حين وآخر أننا نتمنى أن نجلس - واضعين ساقًا فوق ساق - ونطلب من الآخرين أن يناضلوا من أجلنا ، وأن يثأروا لكرامتنا ! ! فهل هذا يعقل فى علاقات محكومة بالمصالح ، والمصالح فقط ؟ !

ولذلك ، فليس متصورًا إذن أن يتحرك الصاروخ «شهاب ٣» الإيرانى من أجل

حسم معركتنا ، وليس متصوراً أيضاً ، أن تستخدم باكستان قنبلتها النووية «الإسلامية» من أجلنا ضد إسرائيل ، ولا أن تتغير سياسات الدول الكبرى فى روسيا وأوروبا وأمريكا نفسها من أجل تحقيق مصالحنا ، دون أن يكون هناك دافع لذلك ، أو متغير يهدد مصالحهم !!

فتوظيف كل هذه المتغيرات الجديدة فى إيران وباكستان من أجل قضايا ، يتطلب إعادة النظر فى خريطة تحالفاتنا العربية ، وإعادة النظر فى شبكة مصالحنا وإدارتها بما يحقق التلاقى مع هذه الدول وفوق هذا وذاك ، فإن البداية لابد أن تكون من عندنا نحن . فلم يحدث أن انتهك نظام إقليمى كالنظام العربى من قبل النظام الدولى . فقد فرض الحصار على الدولة الفاعلة فى العراق وليبيا والسودان ، وممارسة الضغوط على الدولة الكبرى (مصر) من خلال إثارة قضايا الأقباط والمعونات الأمريكية ، وتطوير القدرات العسكرية وأهمها الصاروخ «سكود» . ورغم ذلك لم يلاحظ حتى الآن ردود فعل إيجابية لمقاومة هذا الانتهاك .

وقد أهين أمين عام الجامعة (د . عصمت عبد المجيد) ، عندما طلب السفر جواً إلى ليبيا لبحث استكمال إجراءات محاكمة المتهمين فى أزمة لوكربى ، إلا أن مجلس الأمن رفض ، ولم يقدر متاعب الرجل وسنه الذى تجاوز السبعين!!

ولم نجد أى رد فعل إيجابى من جانب أى دولة عربية ، وكأن النظام العربى غير موجود ، وكأن الأمين العام للجامعة يمثل نفسه .

إلا أننا فى نفس الوقت انتهجنا للقرار الجرىء الذى اتخذته منظمة الوحدة الإفريقية بعدم الالتزام بالعقوبات التى تفرضها الأمم المتحدة على ليبيا وستبدأ هى بكسر هذا الحصار ، وإلغاء العقوبات تدريجياً . وهذا هو ما حدا بالولايات المتحدة وبريطانيا بالتراجع وقبول المنطق الليبى ومحاكمة المتهمين فى دولة محايدة حددت بهولندا . والسؤال أين نحن؟ أين جامعتنا العربية التى كان عليها أن يكون لها السبق فى إصدار مثل هذا القرار ؛ باعتبار أن ليبيا دولة عربية أولاً قبل أن تكون إفريقية ؟!

هذا يعنى فشل هذه المنظمة العربية؟! ثم نتساءل ماذا سيحدث لو اتخذت الجامعة العربية مثل هذا القرار؟ ما الذى كان سيصيب العرب من جراء ذلك القرار لو اتخذ ؟ ثم هل اتُّخذَ شيء من النظام الدولى ضد الأفارقة بعد قراراهم الجرىء بعدم الالتزام بقراراتَ الشرعية الدولية الزائفة؟! بالطبع لا، بل حدث العكس وهو تراجع الولايات المتحدة وبريطانيا عن إصرارهم .

فالعالم الذى نعيش فيه لا يحترم المناشدة والصراخ والعويل والتوسلات، والرجاء، إنما يحترم الفعل والمبادرة والشجاعة والقوة. ولنا فى ذلك العديد من الأمثلة .

فبعد هزيمة العرب فى ١٩٦٧، نظر للعرب باعتبارهم جثه هامدة، ولم تتحرك عملية المفاوضات إلا فى ضوء مبادرات الإرادة العربية. فحرب الاستنزاف قادت إلى مبادرة روجرز عام ١٩٧٠. وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وعبور القناة، قادت إلى المفاوضات وفك الاشتباك الأول والثانى. حتى وصلت إلى تحرير سيناء بالكامل. كما أن الانتفاضة الفلسطينية قادت إلى تراجع إسرائيل عن لاءاتها الشهيرة والاضطرار للجلوس إلى المفاوضات مع الفلسطينيين، فكانت أوسلو/ ١، وأوسلو/ ٢ !!

ولأنه لم يظهر متغير ذو قيمة على صعيد الموقف العربى، منذ مجيء نتنياهو فى يونيه ١٩٩٦، لذلك فإن عملية السلام أصيبت بالجمود والإصرار الإسرائيلى على فرض السلام الذى تبتغيه .

وهذا يفرض علينا سؤالاً مهمًا هو : ما العمل ؟

الإجابة تفرض عدداً من الإجابات، أهمها :

- امتلاك ناصية إرادتنا بأيدينا .
- الاقتناع بضرورة القدرة على الفعل والمبادرة العربية .
- المبادرة بتنشيط مؤسسة القمة العربية ببرنامج محدد ومواعيد سنوية محددة، مثلما يحدث لمنظمات أخرى كالإسبان ، والوحدة الإفريقية .

- المبادرة برد الكرامة للجامعة العربية ، باتخاذ قرار فورى بوقف العقوبات على الدول العربية (العراق وليبيا والسودان) .

- تحريك المقاومة الداخلية فى الأراضى الإسرائيلية دفاعًا عن القدس ، ودفع الانتفاضة مرة أخرى لتحريك عملية السلام .

- التلويح بتطوير الصواريخ الموجودة لدى العرب فى إطار إستراتيجية عربية عملية بما يتوازى مع صواريخ أريحا ١ ، ٢ ، ٣ لدى إسرائيل ، وصاروخ أرو المدعوم من أمريكا .

- التلويح بالانسحاب العربى من المعاهدة النووية ، وإمكانية البدء فى صنع القنبلة النووية العربية .

وهناك أوراق كثيرة نستطيع إعادة استثمارها وتوظيفها كسلاح البترول ورءوس الأموال العربية وغيرهما ، وذلك من أجل دعم القضية العربية ، ودعم كيان النظام العربى حتى يؤخذ فى الاعتبار لدى النظام الدولى .

وما لم نمتلك القدرة على المبادرة والفعل ، وخلق الواقع الذى يحرك قضايانا ، فلا نتوقع أن يتحرك الآخرون من أجلنا ، ومن أجل الثأر لكرامتنا . فهذا هو درس التاريخ وتجاربه الذى علينا ألا ننساه من أجل الأجيال الشابة الحاضرة والقادمة .

الفصل الثاني

«النظام العربي وسط التطورات الدولية والإقليمية»

المبحث الأول

«مصير النظام العربي في ظل تطورات النظام الدولي»(*)

من أهم ما يمكن رصده من تطورات: أن العالم يخضع لإعادة هيكلة على نطاق واسع، وأن النظام الدولي ونظمه الفرعية المتمثلة في النظم الإقليمية المختلفة يعاد تشكيلها في إطار الظروف والتطورات المتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر. ومن بين هذه التطورات كانت أزمة الخليج تتويجًا لأحداث سابقة، وبداية لتداعيات جديدة، ومن أهم هذه التداعيات تفكك الاتحاد السوفيتي كقوة مناظرة للولايات المتحدة. وظهر في الأفق نوع من التصالح بين أعداء الأمس، كما ترجم ذلك في اللقاء الأخير بين يلتسين رئيس روسيا الاتحادية والرئيس بوش في كامب ديفيد في أوائل فبراير الماضي، والذي تمخضت عنه وثيقة مهمة، تؤكد زوال علاقة الخصومة بين روسيا والولايات المتحدة، وأن العلاقة الجديدة بينهما هي علاقة الصداقة والمشاركة القائمة على الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك، وأنهما بذلك - كما تنص الوثيقة - يستطيعان معا إنهاء صراعاتهما وخلافاتهما من خلال صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معًا لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجههما.

وفي مقدمة النظم الإقليمية المرشحة لإعادة الهيكلة، النظام الإقليمي العربي، فهو الذي يضم الثروة البترولية في الجناح الشرقي منه، في منطقة الخليج، وهو الذي شهد الأزمة الكبرى في الخليج عندما غزا العراق الكويت في أغسطس ١٩٩٠، علاوة على أنه يشهد صراعًا عربيًا إسرائيليًا يمتد لأكثر من أربعين عامًا مضت. ولذلك فإنه في ضوء ما يمكن تسميته خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتراجعه من قبل عن ممارسة دوره كقوة عظمى، تثار نقطة محورية تتعلق بمستقبل

(*) نشرت في جريدة «العالم اليوم» بتاريخ ١٣/ ١٤/ ١٩٩٢م.

النظام الإقليمى العربى فى ضوء ما يحال له من ترتيبات، وفى ضوء تطورات النظام الدولى فى الوقت الراهن.

والسؤال هنا هو: هل هذا النظام الإقليمى سيستمر وتتدعم ذاتيته، أم أنه سيتفكك ويعاد تركيبه وإدماجه فى نظم إقليمية أخرى سواء بشكل أوسع أو بصورة ضيقة باختيار عدد من دوله، إضافة إلى دول من خارجه؟ **وللإجابة عن هذا السؤال،** نتعرض لعدد من النقاط الرئيسية.

أولى هذه النقاط تتركز فى الجهود الغربية - وبصفة خاصة الأمريكية - التى تبذل من أجل تفكيك النظام الإقليمى العربى وإدماجه فى نظام أوسع هو النظام الشرق أوسطى.

وتتمثل هذه الجهود فيما يلى:

- هدم القوى العربية المعادية بشكل نهائى كما ظهر مع العراق، مع الإصرار على إزالة قوته العسكرية، وتجريده منها نهائيًا.

- ممارسة الضغوط على دول عربية أخرى معادية للغرب بهدف ردعها عن ممارسة قوتها، وإرهابها بما يحول دون التفكير فى أى عمل عدوانى ضد الغرب، كما يحدث مع ليبيا.

- التشهير ببعض النظم العربية التى أشيع أنها تفكر فى التعاقد مع علماء سوفيت، وأنها تسعى لشراء أسلحة متقدمة - خاصة السلاح النووى وتكنولوجيته الحديثة - كما حدث مع الجزائر، وليبيا، والعراق.

- الصمت التام، بل والتشجيع الخفى، على امتلاك إسرائيل لترسانة أسلحة نووية، وأسلحة متطورة تكنولوجيا، وذلك يمكّن إسرائيل - دون غيرها من بقية الدول العربية - من إحراز التفوق العسكرى والإستراتيجى.

- تشجيع كثير من الدول العربية على الاندماج فى سياسات الولايات المتحدة والتحرك فى إطار ما يطرح من أفكار أمريكية مختلفة لحل شئون المنطقة، كما

يحدث فى مسألة الصراع العربى الإسرائيلى، حيث استطاعت الولايات المتحدة احتواء الأطراف العربية وإسرائيل داخل مظلة السلام الأمريكية، والتى بدأت بمؤتمر مدريد فى ٣٠ أكتوبر الماضى، بل وتوسيع هذا الأمر بالمحادثات متعددة الأطراف التى يشارك فيها (٢٥) دولة. وهذا ما حدث بالفعل فى موسكو يوم ٢٧ يناير ١٩٩٢، بهدف بحث قضايا المنطقة المتمثلة فى الأمن، والبيئة، والموارد.

- تأمين مصادر إنتاج النفط - خصوصًا فى منطقة الخليج - وذلك من خلال الإصرار الأمريكى على عقد الاتفاقيات الأمنية المباشرة مع الكويت وبعض دول الخليج، وفى نفس الوقت رفض أى وجود عسكرى لأى دولة عربية أخرى داخل الخليج، مما يشير إلى رفض بيان دمشق بين دول الخليج الست ومصر وسوريا. وقد أدى هذا إلى أزمة صامتة بين أطراف هذا البيان.

وفى ضوء ما سبق، فإنه يتضح أن هناك جهودًا أمريكية وغربية لإعادة ترتيب المنطقة العربية وذلك - تعززه جهود أخرى تتمثل فى تشجيع دول المغرب العربى على استمرار حديثها وتنسيقها وتكاملها الاقتصادى مع الغرب الأوروبى، وتشجيع دول الخليج على تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة خاصة باعتبارها القادرة على توفير الحماية والطمأنينة لشعوبها والحيلولة دون حدوث تنسيق مصرى سورى خليجى ليبقى بعد ذلك دول الوسط أو القلب العربى التى توزع توجهاتها بين الشرق الإسلامى والغرب، وكذلك الجهود الرامية إلى تقوية تركيا؛ لتظل قاعدة للغرب يسهل استخدامها فى حالة وقوع ما يهدد مصالح الغرب فى المنطقة، إضافة إلى الصمت الغربى على حركة إيران فى المنطقة، الساعية إلى تدعيم مركزها فى وسط آسيا، وخاصة فى الدول السوفيتية الست المستقلة والواقعة على الحدود الإيرانية أو بالقرب منها.

ويتضح، إذن، أن الهدف الأمريكى هو الحيلولة دون وجود نظام إقليمى عربى متماسك فى ظل تطورات النظام الدولى. وهذا يقود إلى النقطة التالية والمتمثلة فى مدى إمكانية نجاح هذا الهدف. بعبارة أخرى: هل يمكن نجاح هذا الهدف الأمريكى خاصة والغربى بصفة عامة؟ لاشك أن الصورة الحالية للنظام الإقليمى العربى - كما

تبدو على السطح ـ لا تشير إلى توافر إمكانيات الدفاع فى مواجهة تفتيت هذا النظام وإعادة هيكلته وفقًا للمصالح الغربية . وأن الصراع بين النظام الدولى فى شكله الجديد والذى يسير وفقًا للإستراتيجية الأمريكية ، وبين النظام الإقليمى العربى ليس إلا صراعًا من طرف واحد هو : النظام الدولى . بعبارة أخرى فإن النظام العربى ليست لديه المناعة لأن يكون أداه طيعة فى يد النظام الدولى الذى يسعى إلى ترويضه مستهدفًا تفتيته .

ويتضح ذلك من خلال مسالك تتمثل فى:

ـ الانقسام العربى الواضح بعد أزمة الخليج الأخيرة ، والتى لازالت تطل بآثارها على استمرارية هذا الانقسام إلى الحد الذى يترجم نفسه فى عدم التنسيق بين الأطراف العربية التى تتفاوض مع إسرائيل ، ابتداء من مؤتمر مدريد وحتى الآن . وقد أدرك الغرب ذلك ؛ فسارع بضم كافة الأطراف فى مؤتمر للسلام يمكن من خلاله السيطرة على النظام الإقليمى العربى . فالهدف الأمريكى ليس التوصل إلى تسوية كما يرى البعض ، ولكن هى خطوة من عملية إعادة بناء النظام العالمى للنظام الإقليمى العربى والشرق أوسطى .

ـ هياكل النظام الإقليمى العربى المتمثلة فى الجامعة العربية وغيرها ليست الهياكل تترجم ـ بصدق حالة التمزق العربى ، ومن ثم تفتقد الدور المأمول منها فى خلق الاندماج العربى الحقيقى .

ـ ضعف الغطاء الدولى ـ إن لم يكن اختفاؤه ـ والمتمثل فى المساندة الكاملة من الاتحاد السوفيتى لعدد من الدول العربية فى موقفها المتشدد مع إسرائيل ، ومع الغرب ، ويسهم هذا فى ضعف الموقف العربى ، وتمزق كياناته وضياعها فى وسط العواصف التى تجتاح العالم فى الفترة الأخيرة . كما أن هذا يؤدى إلى ضعف الموقف التفاوضى العربى إزاء ما يطرح ، وبالتالى فإنه من اليسير قبول ما يطرح أمريكيًا وغربيًا .

ـ توافر الاستعداد لدى أطراف عربية مختلفة على التوجه فى حركتها وتنسيقها إلى

دول غير عربية، كما يحدث فى الشمال الإفريقى (دول المغرب العربى) وتطلعها للتنسيق مع أوروبا الغربية، وكما يحدث أيضًا فى الخليج العربى، وتطلعها إلى التنسيق مع إيران والدول الإسلامية فى وسط آسيا. وقد ترجم ذلك فعلاً فى خطوات عملية ربما لم تتبلور بعد فى شكل نهائى، إلا أنها تعكس الاستعداد لعدد من أطراف النظام العربى الانخراط فى نظم أخرى غير عربية.

- ضعف العلاقات العربية/ العربية خاصة فى المجال الاقتصادى، ويؤكد ذلك حجم هذه العلاقات الاقتصادية فيما بينهم والتى لا تتجاوز نسبة ٧٪ كما أشار بذلك التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩١، وهذا يؤكد عدم اندماج النظام الإقليمى العربى أساسًا، وبالتالى فأطرافه معرضون ومستعدون للانخراط فى أى نظام آخر.

وفى هذا الإطار، فإن إمكانيات نجاح النظام الدولى فى تطويع النظام الإقليمى العربى بإدماجه فى نظام إقليمى أوسع أو أضيق، تعد أمرًا قائمًا وبدرجة كبيرة. ومع ذلك، فإن المسألة لاتقف عند هذا الحد: فقد يكون هذا النجاح وقتى وفى زمن منظور فقط، وذلك فى إطار أن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولى هى أيضًا هيمنة مؤقتة ولن تطول. ويعزز هذا المنطق أن الجسد العربى قادر على تضميد جروحه، وإعادة تنظيم صفوفه، حيث تتوافر العوامل الذاتية التى تؤكد ذلك، ومنها أنه بحكم التاريخ والجغرافيا والذاتية الحضارية العربية والشعور بالقومية العربية - خاصة فى ضوء تفجر القوميات على مقربة من النظام العربى - فإن احتمال انتفاض هذا الجسد ورفض ما يرتب له من الخارج أمر قائم أيضًا. كما أن توافر الشعور لدى العرب بأن مصلحتهم القومية ستتعرض للتهديد والتقويض ويعزز ذلك واقع مادى ملموس يتمثل فى الأضرار التى ستترتب على ما يحاك لهذه المنطقة العربية - فإن هذا كفيل أيضًا بأن يستوعب العرب الدرس بسرعة وإعادة ترتيب نظامهم الإقليمى. بل الأكثر من ذلك، فإن مكانة الأطراف العربية مبعثرة فى وسط نظم إقليمية غير عربية ستتعرض للتدهور الشديد، خاصة فى ضوء بزوغ مراكز إقليمية مهيمنة خارج المنطقة العربية، وتتمثل فى إسرائيل وإيران وتركيا، وهذا كفيل بتراجع الدول العربية عن الانخراط فى نظام إقليمى غير عربى.

بعبارة أخرى: فإن ميزان المصالح العربى يتحقق من واقع تاريخ وجغرافية وقومية النظام الإقليمى العربى، وليس نابعًا من توازن قوى بين أطراف هذا النظام، وهذا يؤكد خصوصية المنطقة العربية من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤكد على أن عنصر القلق المتمثل فى إسرائيل سيسهم فى تأكيد حتمية توازن المصالح بين العرب وأنفسهم، وتعميق العلاقات الاقتصادية وغيرها بينهم، مما يسهم فى تدعيم أركان النظام العربى، فعوامل الذاتية والتوحد والاندماج لدى أطراف النظام العربى أكثر من عوامل التمزق والانصهار والذوبان أو: التفتيت.

وأخيرًا: وفى ضوء ما سبق، فإنه يمكن القول بأن هناك احتمالاً كبيرًا أن ينجح النظام الدولى فى شكله الجديد فى هذه الآونة، بأن يفتت النظام الإقليمى العربى ويفقده جزءًا من ذاتيته، وذلك بإدماجه فى نظام إقليمى غير عربى أوسع أو أضيق طبقًا لمخططات الإستراتيجية الأمريكية، ولكن هذا لن يستمر طويلاً فى ضوء حقائق التاريخ والجغرافيا القومية، وإن العامل الحاسم من إيقاف هذا النجاح المحتمل هو: توافر الإرادة العربية المشتركة التى تحول دون هذا التفتيت، وهو ما نتوقعه.

ولذلك، فإن أى محاولة لإدماج النظام الإقليمى العربى فى نظام غير عربى تحت أى مسمى ستبوء بالفشل فى الأجل الطويل، ومن ثم، فإن المستقبل هو للنظام الإقليمى العربى حفاظًا على ذاتيته، وقد يكون لهذا النظام شبكة تنسيق وتعاون مع نظام إقليمى إسلامى يبزغ ويتبلور فى وسط آسيا فى الوقت الحاضر، ولكن على قدم المساواه والندية والحفاظ على الذاتية.

المبحث الثانى

«العرب وسط عالم التكتلات الدولية»(*)

بالرغم مما يمر به عالمنا من تحولات كبرى لا يستطيع أحد أن يتجاهلها - خاصة أنها تتسم بالسرعة وبالحدة، وقد تتضمن هذه التحولات إعادة هيكلة: حيث تتفكك وتتمزق بعض المناطق والكيانات، وتتجمع وتتكتل بعض المناطق والكيانات الأخرى - إلا أنه لا نستطيع إلا أن نقول إن عالم اليوم هو عالم التكتلات الدولية الكبرى بشكل غير مسبوق فى التاريخ المعاصر. وإن هذه السمة قد قادت الجميع - سواء بشكل إرادى أو غير إرادى - إلى الإسهام فى هذه التحولات. ومن ثم، فإن كل كيان تحت شمس هذا العالم وجد نفسه فى تحد عليه أن يواجهه ويتعامل معه سعيًا نحو تحقيق أقصى مصلحة ممكنة، ومن بين هذه الكيانات: ذلك الكيان العربى.

فقد عقد مؤخرًا مؤتمر لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى القاهرة، وهو يمثل الدورة رقم (٥٧) فى تاريخ هذا المجلس الذى يضم فى عضويته (١١) دولة عربية فقط، بخلاف الكويت التى انسحبت من عضوية المجلس عام ١٩٨٩ مما أفقد الصندوق منذ ذلك الحين ربع موازنته المالية والتى كانت الكويت تسهم بها فى أعماله (٧٣,٣٣٪) ومن بين ما استهدفه هذا الاجتماع: بحث مسألة «السوق العربية المشتركة»، والتى وافقت عليها (٧) سبع دول فقط من بين الدول الأعضاء بالمجلس؛ وذلك بهدف تحريك الكيان الاقتصادى وسط المتغيرات والتحولات التى يشهدها عالمنا المعاصر. ولكن التقى ممثلو الإحدى عشرة دولة - أعضاء المجلس - وتناقشوا، وتباحثوا فى عدد من الأمور إلا أنهم لم يخرجوا علينا بقرارات تتسم وحجم التحديات التى يشهدها هذا العالم المتغير، بل إن أهم ما نوقش فى هذا

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ٣١/ ٧/ ١٩٩٣م.

المؤتمر هو: جدوى هذا المجلس، حيث تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة بمذكرة رسمية، طالبت فيها بدمج مجلس الوحدة الاقتصادية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى، وهو المجلس الذى انبثقت منه اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٩، وقد آثار طلب دولة الإمارات جدلاً بين الأعضاء الحاضرين، استقر بهم إلى ضرورة عقد جلسة طارئة على المستوى الوزارى لبحث مستقبل هذا المجلس، سواء بإلغائه أو دمجه مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى. ومن المقرر أن تنعقد هذه الجلسة خلال شهر سبتمبر المقبل. وكان من بين ما أثير حول أسباب إثارة هذا الموضوع من واقع المناقشات التى أجريت بين الوفود الموجودة، وتعطل أعمال المجلس لعدم سداد المستحقات على الأعضاء، وانسحاب الكويت عام ١٩٨٩ والذى أدى إلى فقدان المجلس لربع ميزانيته وتعثر المجلس فى أداء مهامه الموكولة له بحكم نصوص اتفاقية إنشائه نظرًا لعدم توافر إرادة سياسية حقيقية لدى العرب، وخاصة أعضاء هذا المجلس، بالإضافة إلى تعثر دور المجلس فى سياق التعثر العام الذى يواجه مؤسسات العمل العربى المشترك التى تنعقد جلساتها ومؤتمراتها فى سياق المجاملات المعروفة بين الدول العربية المختلفة.

وهكذا.. انتهى المؤتمر السابع والخمسون لأكبر مؤسسة اقتصادية عربية للعمل المشترك دون أن يسفر عن شىء يذكر، يمكن أن يسهم فى تعزيز مكانة الكيان العربى وسط الكيانات الدولية المختلفة. ومع ذلك، فإن الأمل لازال معقودًا على أشياء كثيرة، قد يكون من بينها هذا المجلس، وكل الكيانات المؤسسية العربية الأخرى، فإذا نظرنا إلى حقيقة هذا المجلس من حيث التكوين، فإنه يضم (١١) دولة عربية فقط، وهى الدول المتوسطة الدخل والفقيرة باستثناء دولة الإمارات التى طرحت هى الأخرى فكرة دمجه أو إلغائه بدلاً من انسحابها مثل الكويت. وعلى هذا فإنه، وإن ضم نصف الدول العربية - إلا أنه يفتقد فى عضويته للدول الأكثر ثراء وهى الدول الخليجية، حتى تزداد فاعلية هذا المجلس فى أداء دوره. بالإضافة إلى أن السوق العربية المشتركة المعقود عليها آمال كبرى لا تضم سوى (٧) دول عربية من بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية الإحدى عشرة، أى أن هناك (٤) دول من أعضاء المجلس لم تدخل هذه السوق.

ومن ثم، فإن المسألة من حيث الشكل والعدد، لا تحتاج إلى بذل مجهود فى تحليلها؛ فالمسألة تتقلص وتضيق دوائرها كلما اقتربنا من عمل تنفيذى عربى جاد؛ فالأمور السهلة عربيًا تتمثل في أن نقر أى اتفاقية وحدوية، ثم سرعان ما تتبدد وتتبخر نصوص هذه الاتفاقية كلما دخلت دائرة التنفيذ الفعلى، ومع ذلك - وكما سبق القول - فإن مؤشرات التفاؤل كبيرة، وهذا مرجعه إلى أن حجم التحديات العالمية كبير، ولن يترك فرصة لأعضاء الكيان العربى - كغيره من الكيانات - لمزيد من التفكير فى مواجهة هذه التحديات. فأمريكا اللاتينية استقر بها المقام بالاتفاق على إنشاء السوق المشتركة، وإفريقيا أوشكت على تحقيق هذا الهدف، كما ظهر فى مؤتمر القمة الإفريقى الذى انعقد فى القاهرة مؤخرًا، وأكثر من كيان يتم التباحث بشأن خلقه لتدعيم التنسيق الاقتصادى بالأساس فى آسيا كلها من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب داخل القارة. إلى الحد الذى تسعى جمهوريات «الاتحاد السوفيتى» الذى تفكك فى نهاية عام ١٩٩١، إلى إعادة التكتل مرة أخرى، وجهود مماثلة تبذل داخل أوروبا الشرقية لإعادة كيانها الاقتصادى المفقود وسط التغيرات التى شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة.

وعلى ذلك، فإنه يبقى أن التنسيق الاقتصادى العربى فى شكل أى كيان مؤسسى، سيصبح من الأمور الضرورية إن لم تكن حتمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى التى يشهدها عالمنا المعاصر. وقد يرى البعض أن السوق العربية المشتركة هى السبيل الوحيد لذلك، ومن ثم فإن السعى نحو استكمال إقرار بقية الدول العربية لها تصبح مسألة ملحة للغاية. وإذا كانت هناك آمال معقودة على تدعيم لمؤسسات العمل العربى المشترك، وخاصة الناحية الاقتصادية - فإن الواقع العربى يعزز هذا الاتجاه.

فبالرجوع إلى مؤشر حجم التجارة البينية بين الدول العربية - وفقًا لآخر التقارير، وهو التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٢ - فقد ارتفع إلى ٨,٥٪ تقريبًا من إجمالى التجارة العربية، فى مقابل ٧,١٪ عن العام السابق (١٩٩١)، وبزيادة الضعف عن الحجم السائد عام ١٩٨٩، ١٩٩٠ حيث كان فى حدود ٤٪. وقد

علق الأمين العام للجامعة العربية للشئون الاقتصادية (د. يوسف نعمة الله) على ذلك بقوله: «إن قيام التكتلات الاقتصادية العالمية أمر لا ينبغى أن يخيف الدول العربية، بل يمكن أن يكون فى مصلحتها؛ لأن ذلك سيسمح بتصدير المنتجات العربية إلى أسواق متعددة، وإن التكتلات الوحيدة التى تمثل خطرًا محتملاً هى تلك التى تمنع دخول الصادرات العربية إلى أسواقها». وقد يتضح من خلال هذا التعليق أن الواقع العربى يشهد تطورًا لايجعلنا نخشى التكتلات. ورغم اتفاقنا مع هذه النزعة التفاؤلية، إلا أنه ليس من الواجب أن نترك الأمور للمصادفات بل الأمر يستدعى ضرورة التفاعل الحقيقى والجاد مع متغير المحيط الدولى دون تكاسل أو تقاعس أو تردد. فليس من المستحب أن يظل العرب يستثمرون (٥٦) دولارًا فى الأسواق الدولية مقابل كل «دولار واحد فقط» يستثمرونه فى بلادهم العربية، وهذا ما جاء على لسان مدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. فالمؤامرة الدولية على المال العربى قائمة، والحصار على الكيان العربى يشتد والتحجيم للإنسان العربى أصبح هدف اللقوى الدولية فى هذا الزمن المعاصر.

لذلك، فإن عملاً عربيا موحدًا وجادًا بالبعد الاقتصادى - يمثل الخطوة الأولى فى طريق المواجهة العربية لمتغيرات النظام الدولى، وتكتلاته الاقتصادية الضخمة، وهذا يتأتى فى إطار المراجعة الشاملة للدور والفعالية لمؤسسات العمل العربى المشترك لإحداث الهزة المطلوبة، والتى تتفق مع حجم المتغيرات المعاصرة. وبدون ذلك فإن مانخشاه هو: أن ينسحب الكيان العربى من موقعه - بحكم التاريخ والجغرافيا - من تحت شمس هذا العالم.

المبحث الثالث

«الجامعة العربية وآليات خلق الموقف العربى الموحد»(*)

كانت المبادرة التى طرحها الأمين العام للجامعة العربية بضرورة عقد مؤتمر طارىء لوزراء الخارجية العرب لبحث الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب البنانى وتعرض بعض المناطق الأخرى فى لبنان كلها للهجوم الإسرائيلى أيضاً - صدى كبيراً وارتياحا شعبيا عربيا يلمسه كل مهتم بالشئون العامة . ويرجع هذا الصدى إلى أن هذه المبادرة تمثل ضرورة مهمة فى هذه الآونة ، ووسيلة ليس لمجرد بحث الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان ، وإنما للتعبير عن إمكانية وجود موقف عربى موحد تجاه قضية تتعلق بالأمن القومى العربى وبالسلام فى المستقبل .

كما أن هذه المبادرة تأتى فى السياق العام الذى يشير إلى ضرورة المصالحة العربية الشاملة بما تحتمه أحداث وتطورات الواقع الدولى والإقليمى ، حيث إنها تمثل الخطوة الأولى كحد أدنى يمكن أن تليها خطوات على طريق هذه المصالحة الشاملة المأمولة . ولذلك لا يمكن النظر إلى هذه المبادرة التى وجدت استجابة سريعة من كافة الدول العربية من منظورها الجزئى ، ولكن النظر إليها يجب أن يكون من المنظور الكلى الشامل المتعلق بحاضر ومستقبل هذه الأمة العربية . ولذلك فإننا لسنا من أنصار الوقوف طويلاً على ما قرره المجتمعون فى دمشق من إجراءات تتعلق بهذا الموضوع (وهو الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان) وإنما من الأهمية الوقوف على دلالات هذه الدعوة وما تمخض عنها من اجتماع لوزراء الخارجية العرب فى دمشق ، والتى تقع على مقربة من الاعتداءات الإسرائيلية ، مع محاولة فهم دور الجامعة فى خلق الموقف العربى الموحد .

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١١/ ٨/ ١٩٩٣م .

فالجامعة العربية شأنها شأن أى تنظيم إقليمى، تعد لسان حال جميع أو أغلبية أعضائها، ومن ثم ، فإن جهدها يتركز فى خلق الآليات المختلفة سعياً وراء إيجاد موقف عربى موحد ، يعبر بدوره عن الاتجاه الغالب والسائد بين جميع الدول الأعضاء ، ويمكن أن يخلق بدوره تجاوباً مع كافة الدول الكبرى والتنظيمات أو التكتلات الإقليمية أو الدولية الأخرى فليس من المعقول ، إذن ، أن نجد من يتحمس لقضايانا العربية فى الوقت الذى لا يوجد موقف موحد للعرب تجاه قضيتهم بما يسهم فى بلورة ودعم الاتجاهات المؤيدة للعرب فى قضاياهم المختلفة . ولذلك ، فإنه نتيجة لغياب دور الجامعة فى خلق الموقف العربى الموحد فى كافة القضايا المصيرية للعرب ، تحدث تراجعات فى مواقف العديد من الدول الكبرى التى كانت مؤيدة تماماً للعرب وهو ما يبرز علامات الاستفهام حول أسباب هذا التراجع . وإذا كان الحال هكذا مع الدول المحبة للدول العربية ، فما هو الحال إذن - تعجباً - مع الدول العربية غير المحبة (الكارهة) للدول العربية ؟!

وهكذا يمكن أن نورد مثالاً حياً على ذلك ، حيث حدث فى مطلع العام الحالى (١٩٩٣) أن قام شيمون بيريز (وزير خارجية إسرائيل) بزيارة رسمية لليابان (فى ظل غياب عربى فى منطقة الشرق العالمى كله)، وتمخض عن هذه الزيارة صدور بيان رسمى على لسان وزير خارجية اليابان نفسه يتضمن قبول اليابان لمنطق تبادل تجميد المستوطنات ، مقابل إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل . ولست هنا بصدد مناقشة جوهر هذا البيان أو غيره مما صدر عن دول أخـــرى وأن تناول مضامين أخرى تدور كلها حول منطق إسرائيل فى إدارة عملية السلام مع العرب ، وإنما نحن بصدد مناقشة دور الجامعة فى مواجهة مثل هذه التطورات من جانب العديد من الدول الكبرى ، والتى تسهم فى تدعيم الموقف الإسرائيلى وحججه ومنطقه ، وفى إضعاف الموقف العربى برمته .

وهذا لاشك يثير قضايا كبرى تتعلق بحاضر ومستقبل هذا التنظيم الإقليمى الذى يضم (٢١) دولة عربية (وهو جامعة الدول العربية)، حيث إن هذه التطورات فى مواقف الدول المختلفة - وخاصة الكبرى - تعكس ضعفًا، فى دبلوماسية الجامعة

العربية، وتعكس محدودية فى دور هذه الجامعة، كما أنها فى النهاية تجسد تلك الحالة المرثى لها من الجميع ، وهى حالة التمزق العربى التى بدأت بزيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، ثم مع ذوبان هذا التمزق وظهور إمكانية رأب هذا التمزق ، صعد حدث جديد وهو الغزو العراقى للكويت إلى الواقع العربى ليجدد هذا التمزق مرة أخرى ، ويحدث انقساما فى البناء النفسى للدول العربية ، حيث ترتب عليه استخدام للقوة العسكرية بين «الأشقاء» وما يخلف ذلك من آثار يصعب محوها بين يوم وليلة .

فالجامعة العربية لا تتحرك فى فراغ ، وإنما تتحرك فى علاقة تفاعلية مع ذلك الواقع العربى : فإن ساد التمزق فى الصف العربى ، ضعف دور الجامعة العربية وانحسر ، وإن ساد الوفاق العربى ، ازداد دور الجامعة قوة وتأثيراً، وهذه مقولة تحتاج إلى شرح طويل ربما تعرضنا له فى مقالات قادمة . إنما يبقى فى النهاية أن الجامعة نتاج لذلك الوضع العربى السائد تمزقا أو وفاقا ، وهذا هو حاضر الجامعة .

ولكن الحديث عن مستقبل هذا الدور ، يجب أن يتجاوز هذا الحاضر ، حيث إن التطورات الدولية أضحت أسرع مما يتخيله البشر ، وتداعيات هذه التطورات ليست بعيدة عنا كعرب، بل هناك تأثير من هذه التطورات علينا، دون أن يكون لنا دور فى تحريكها ، إن لم يكن فى الحيلولة دون أن تسبب لنا أضرارا كبرى . ولذلك فإن المستقبل يشير إلى أهمية أن يكون هناك حديث عن مستقبل دور الجامعة بما يخلق لها فعالية مؤثرة يكون لها بالتالى وجود على الساحة الدولية يعتد به . فلا شك أن مجرد عقد الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب فى دمشق إثر الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ، قاد إلى تراجع إسرائيلى واضح ، وإلى تشدد لهجة الخطاب اللبنانى فى مواجهة إسرائيل ، وهذا يجعلنا نقول إن فعالية الجامعة يمكن أن تحدث ومن خلال آليات جديدة يمكن أن تكسر المقولة السائدة بأن الجامعة تعكس واقع العرب ، بمقولة أن الجامعة تلعب دوراً أكثر فعالية فى رأب الخلافات بين العرب ، ويزداد حجم الدور فى زيادة درجات التفاعل العربى .

وهنا ، فإن الجامعة مطالبة فى هذه المرحلة ، وفى سياق مبادرتها الأخيرة

بالدعوة إلى اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب لبحث الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ، بالاستمرار فى طرح المبادرات لجمع شمل العرب مرة أخرى وتجاوز تداعيات أزمة الخليج الثانية ، والتى وقعت بدايتها منذ ثلاثة أعوام بالضبط . فى نفس الوقت ، فإن الجامعة مطالبة بتحرك واسع على مستوى العالم وتكتلاته المختلفة ، وذلك من خلال وفود رسمية للجامعة لهذه الدول ، والتكتلات تشرح وجهة النظر العربية الموحدة تجاه القضايا المتعلقة بحاضر الأمة العربية ومستقبلها ، وذلك بهدف الحفاظ على درجات التأييد الحالية ودعمها ، بل وبهدف محاولة كسب أرض جديدة تؤيد الحق العربى فى صراعه مع إسرائيل والصهيونية العالمية . وهذا يأتى من خلال استمرار الاجتماعات داخل الجامعة للاتفاق باستمرار على الموقف العربى «الموحد» الذى يعبر عن الاتجاه الغالب والسائد بين الدول العربية ، أملا في أن يكون هناك موقف عربى «واحد» فى المستقبل .

بعبارة أخرى : فإن الجامعة مطالبة أن تتجاوز الخلافات العربية فى ممارستها لدورها ليكون له فعالية ووجود حقيقى ، ثم بدوره يمكن أن يسهم فى حصار هذه الخلافات وتجاوزها فى إطار سعى حقيقى نحو خلق آليات جديدة تتلاءم مع حاضر هذه الأمة وجامعتها ومستقبلهما معاً أيضاً ، وفى ضوء خبرة الماضى المتراكمة التى أوشكت أن تصل إلى خمسين عاماً .

وفى المعنى الأخير: تبقى دلالة المبادرة بعقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول العربية تحت مظلة الجامعة فى أنها مبادرة إيجابية تستحق التقدير لما أسهمت به في ردع العدو الإسرائيلى ، وتأكيد حيوية الجسد العربى ، والتأكيد على استمرارية هذه المبادرات سعياً نحو دور فعال ونشط لهذه الجامعة ودبلوماسيتها ، وهو ما نأمل فى أن يتحقق بإذن الله .

المبحث الرابع

«ظاهرة تأديب الشعوب العربية والإسلامية فى عالمنا المعاصر»(*)

يشهد عالمنا المعاصر فى ظل اختلالات القوى السائد على جميع المستويات الدولية والإقليمية ظواهر عديدة ، ومن بينها : ظاهرة التعامل مع الشعوب العربية الإسلامية بأسلوب التأديب ، فكل عربى وكل مسلم يشعر بضيق شديد ، وكبت بلا حدود ، إزاء ما يجرى حول منطقتنا العربية ، وعالمنا الإسلامى . فالكرامة العربية والإسلامية تتعرض لامتهان شديد ، وبلا حدود ، وذلك يعود إلى ذلك العالم الذى يميز بين الأمور استناداً لعنصر المصالح الذاتية ، وليس استناداً إلى القواعد والتقاليد التى يحكمها منطق العدل والمساواة وحقوق الإنسان ، فعالم اليوم يعيش حالة سافرة من الازدواجية التى تستلزم التعرية بين حين وآخر ، ليس لذات التعرية وما يترتب عليها من إفضاح الموقف وكشف العورات ، ولكن بهدف تجاوز هذه الازدواجية للوصول إلى المنطق العادل والوجة الواحد والمعايير الواحدة؛ حتى تشيع قيم العدل وحقوق الإنسان والسلام العالمى . وقد فوجئنا خلال الأيام الماضية بقيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية بأحدث الصواريخ للعراق ، بحجة أنه وراء محاولة اغتيال الرئيس الأمريكى السابق بوش عند زيارته للكويت ، وقد وجهت الضربة إلى مقر المخابرات العراقية باعتبارها الجهة التى خططت ونفذت هذه العملية . وترتب على هذه الضربة العسكرية وفاة العديد من المدنيين ، وأعلن الرئيس الأمريكى «الشاب» كلينتون عن سعادته لنجاح هذه الضربة ـ رغم مقتل المدنيين ـ كما أعلن أنها ستتكرر فى حالة أى رد فعل للعراق !!

(*) نُشرت فى مجلة الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٩٤م، ص٥٢/ ٥٣ .

وكـان قـد سبق ـ أيضـاً ـ للولايات المتحـدة ، أن تدخلت ـ ومن تلقـاء ذاتهـا ـ في الصومال بحجة مقتل عدد من جنود الأمم المتحدة من خلال جنود تابعين للرئيس الصومالى (عيديد) ، وشنت غارات على منطقة إقامته ، وأعلنت أنها تستهدف إلقاء القبض عليه ! . وأسفرت هذه الغارات الأمريكية عن استشهاد العديد من المدنيين دون أى أسف من الرئيس الأمريكى الذى أعلن بكل غرور أن الغارات ستستمر ، وبكثافة أعلى ، إلى أن يتم إلقاء القبض على «عيديد» !!

إن السؤال الذى يجرى على كل الألسنة الآن هو : إذا كانت الولايات المتحدة تتحرك بهذه الهمة ، وهذه المبادرة إزاء أطراف عربية تتصور هى أنهم يرتكبون أخطاء فى حقها ، فلماذا لا تتحرك بهذه الدرجة صوب ما يجرى للفلسطينيين من مجازر ، وإبعاد ، وحرمان من كل حقوق الإنسان ، تحت نير الاحتلال الإسرائيلى؟ وأيضاً لا تتحرك صوب المسلمين فى البوسنة والهرسك لحمايتهم من المذابح التى يتم تنفيذها تحت سمع وبصر المجتمع الدولى بلا حراك؟! ولماذا لم تسارع الولايات المتحدة ورئيسها الشاب الهمام ، بإلقاء القبض على جزار الصرب ، ومصاص الدماء الكرواتى ؟ ولماذا لم تسارع بالمبادرة بضربة عسكرية للصربيين والكروات الذين أوشكو على إبادة المسلمين فى البوسنة والهرسك ، بل إن المساحات التى تعيش عليها البقية من المسلمين تنحسر كل يوم !! وإذا كانت هناك حجة بمقتل عدد من الجنود من قوات الأمم المتحدة فى الصومال ، برر بها الأمريكيون تدخلهم فى الصومال ، فإن هناك من القوات الدولية ما تعرض للإصابة والقتل من جراء أفعال الصرب ، فلماذا لم تتدخل الولايات المتحدة ؟! كما أن الولايات المتحدة ـ بكل أسف ـ لم تتحرك إزاء ما يجرى للفلسطينيين من جراء الاحتلال الإسرائيلى ، ولم تسارع بإلقاء القبض على رابين لوقف سياساته العدوانية إزاء الفلسطينيين العرب ، بل لم تفكر فى توجيه ضربة عسكرية لإسرائيل حتى تثنيها عن هذه السياسات العدوانية ؟ بل تسرع الولايات المتحدة بالإفصاح على لسان وزير خارجيتها «كريستوفر» بأنها تضمن أمن إسرائيل ، وضمان تفوقها العسكرى على كل دول المنطقة . كما أن الصربيين تصلهم الأسلحة والضوء الأخضر لاستمرار سياستهم فى إبادة مسلمى البوسنة ، فى نفس

الوقت الذى يتم حرمان أهل البوسنة من وصول الأسلحة لهم، ورفض مجلس الأمن رفع الحظر على وصول الأسلحة للبوسنيين !! .

قد يفهم البعض أننا نسأل أسئلة معادة ومكررة ، وسأم الناس من تكرارها، ووصل الأمر إلى حد الإحباط واللامبالاة إزاء ما يجرى . ولكن الهدف من هذه التساؤلات هو إيضاح الأمور، لعلنا نفهم مغزاها . فمنطق القوة لازال سائدا ، وعنصر المصلحة للدول الكبرى لازال هو محرك العلاقات الدولية على عكس أصحاب النوايا الحسنة الذين اعتقدوا أن السلام سيسود بعد تفكك الاتحاد السوفيتى، وانتهاء الحرب الباردة.

إن الهدف المحورى الذى يحرك هذه السياسات الازدواجية ، وما يبتغى تحقيقه من ورائها هو : إذلال شعوب العالم الثالث ، وخاصة العربية والإسلامية . الهدف هو إخضاع هذه الشعوب ، وإن لم يتم ذلك، فإن التأديب هو الحل !! ولعل فى اختيار مواقيت هذه التصرفات الأخيرة ما يؤكد ذلك .

فالغارات الأمريكية على العراق تمت، فى وقت انعقاد مؤتمر القمة الإفريقى فى القاهرة، والذى دارت محاوره حول السعى نحو معالجة المشاكل الإفريقية بنوع من الاستقلالية والاعتماد على الذات، وحل النزاعات فيما بين دول القارة بما يجنبهم التدخلات الخارجية، ومن ثم فإن الرسالة الأمريكية المستهدفة هى : أن الخروج عن الترابط مع الغرب، والخضوع للغرب والولايات المتحدة ، هو الطريق فيما بعد لخضوع السوفيت والروس من بعدهم، وأن ثمن عدم الدوران فى فلك الخضوع هو استخدام القوة العسكرية، كما يحدث مع العراق، ومن قبلها فى الصومال، وكما يباد المسلمون فى البوسنة، والفلسطينيون فى أراضيهم المحتلة، فالميقات - إذن - كان محسوباً بدقة، كما أن مؤتمر السلام المنعقد فى واشنطون ولازال يبحث الأمر فى جولة مباشرة - ويعلم الله عدد الجولات القادمة، والغارة الأمريكية على العراق، تشير إلى محاولة الضغط على الأطراف العربية لقبول ما يعرض عليهم فحسب.

ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الغارات الأمريكية قد تسهم فى تقوية موقف

الرئيس الأمريكى المتهاوى فى الداخل، وفشله فى سياساته الداخلية حتى الآن . وهو بهذا التصرف أراد أن يبرز بعضاً من قوته، وبعضاً من اهتمامه بالسياسة الخارجية، بل ويغطى على فشله فى اتخاذ موقف إزاء البوسنة . وبهذا المعنى فإن الرئيس كلينتون أراد أن يبرز قدرته على اتخاذ القرار ، فى مواجهة ما يشاع عنه بالتردد والضعف رغم مرور ما يقرب من ستة أشهر بعد توليه الحكم .

إن الولايات المتحدة نصبت نفسها ـ بكل أسف ـ قاضياً وخصماً، وأصدرت قرارا على معتد تفترض وجوده ، وهو : العراق، الذى حرمته من حق الدفاع عن نفسه إزاء الاتهام بمحاولة اغتيال بوش خلال زيارته للكويت . وهو أمر يتنافى مع حقوق الإنسان، وأبسط قواعد العدل والديمقراطية التى تصيح الولايات المتحدة كل يوم بأنها المدافع عنها . وهذا ما يظهر ـ بشكل أوضح ـ درجة التناقض الصارخ بين القيم المرفوعة والواقع التطبيقى . وقد يكون الرئيس صدام مخطئاً ، وارتكب جرما خطيراً عند دخوله الكويت ، ولكن ما ذنب الشعب العراقى وإذلاله حتى الآن ؟ وما ذنب الشعب الليبى وإذلاله حتى الآن ؟ وما ذنب الصوماليين حتى الآن ؟ وما ذنب كل من الشعب المسلم فى البوسنة ، والشعب الفلسطينى فى ظل الاحتلال الإسرائيلى ؟

إن إحكام الحصار على الشعوب العربية والإسلامية لن يسقط الحكام كما يتصور البعض، بل على العكس : يزداد ارتباطهم بهؤلاء طالما ظل الحصار .

ولذلك ، فإن فك الحصار قد يسهم فى إسقاط بعض الحكام ، ولكن يتضح أن الهدف ليس سقوط صدام أو غيره ، بل الهدف هو إخضاع وإذلال الشعوب العربية والإسلامية ، وإلى حد تأديبها أدباً لم يشهده التاريخ حتى الآن. فإلى متى يستمر هذا الوضع المخزى ، وإلى متى يستمر الصمت على ذلك ؟ وكيف الخروج من هذا المأزق ؟ إن هذا يحتاج إلى حتمية المصالحة العربية! وتجاوز أزمة الخليج الأخيرة فى ضوء قواعد جديدة.

المبحث الخامس

«الاعتداء الأمريكى المستمر على ليبيا والرسالة المستهدفة»(*)

صباح الرابع من يناير ١٩٨٩، فوجئ العالم باعتداء جديد ضمن سلسلة الاعتداءات الأمريكية على ليبيا، حيث قامت طائرات أمريكية من حاملة الطائرات الرابض قبالة الشاطئ الشرقى الليبى وفى مواجهة خليج سرت، بضرب مقاتلتين ليبيتين كانتا تقومان بجولة استطلاعية على حدود المياه الإقليمية لها، وتمخض عن ذلك إسقاط الطائرتين . ويعد هذا الاعتداء الثالث من أمريكا على ليبيا، فقد سبقه اعتداء أول فى بداية حكم ريجان فى عام ١٩٨١ حيث تم إسقاط طائرتين ليبيتين فى خليج سرت، ثم جاء الاعتداء الثانى فى إبريل (نيسان) ١٩٨٦ بالقصف الشامل لمنطقة العزيزية (مقر العقيد القذافى) وأحدث هذا الاعتداء خسائر كبيرة على الجانب الليبى.

وقد كانت الولايات المتحدة تختلق فى كل مرة حجة جديدة تبرر بها اعتداءها البربرى الغاشم على دولة صغيرة كليبيا. وفى هذه المرة الثالثة اختلقت أن ليبيا تقوم بإنشاء مصنع لإنتاج الأسلحة الكيماوية، وبالتالى . . لابد من توجيه ضربة قاصمة لإزالة هذا المصنع قبل أن يقوم بالإنتاج الفعلى للكيماويات مما يعدخطراً كبيراً على أمن المنطقة. وقد سبق الهجوم الأمريكى الثالث على ليبيا تهديدات صريحة على لسان كبار المسئولين الأمريكيين - خاصة الرئيس الأمريكى ريجان نفسه، ووزير الخارجية شولتز، ووزير الدفاع كارلوتشى، منذ ديسمبر ١٩٨٨ - تشير إلى أنه جارى الإعداد لخطة عسكرية لإزالة المصنع الليبى لإنتاج الكيماويات، وقد أكدت ذلك صحف بريطانية وأمريكية عديدة.

(*) مقال لم يسبق نشره.

وقد حاولت الولايات المتحدة عقب الهجوم الثالث (الأخير) أن تبرر ذلك بأن طائراتها كانت فى حالة دفاع عن النفس إزاء تعرض المقاتلات الليبية لها، وحاولت إيهام الرأى العام العالمى بنشر صور للمقاتلات الليبية على شرائط فيديو بما تحمله من أسلحة هجومية لضرب حاملة الطائرات الأمريكية، وأن هذا الهجوم لا علاقة له بوجود مصنع ليبى للكيماويات من عدمه، وأن هذا لا علاقة له بخطة الولايات المتحدة العسكرية لضرب المصنع.

والأمر الذى يدعو إلى الاستغراب أن هذا الهجوم جاء قبل عقد المؤتمر الأول فى فرنسا لحظر الأسلحة الكيماوية بثلاثة أيام. ومن ثم لا يمكن إغفال عنصر التوقيت فى تلازم الحدثين وكأنه نوع من الدعاية السياسية لهذا المؤتمر، ومحاولة للفت الأنظار إلى السلاح الكيماوى، وسعى دول صغرى من العالم الثالث إلى بناء بعض المصانع لإنتاجه. وبدلاً من لفت الأنظار بمزيد من الحوار العادل بين جميع الأطراف، فإن المنطق الأمريكى هو لفت الأنظار عن طريق استخدام القوة العسكرية ضد دولة صغيرة!!

وقد لوحظ إنذار سوفيتى شديد اللهجة للولايات المتحدة يحذرها فيه من القيام بأى هجوم ضد ليبيا تجنبًا لإمكانية أن يؤدى ذلك إلى الإضرار بالاستقرار فى النظام الدولى وقد صدر ذلك التحذير على لسان المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية السوفيتية واصفاً ما حدث بأنه إرهاب دولة وأنه يمكن أن يؤدى إلى تداعيات خطيرة.

وفى الوقت الذى نجد ليبيا وهى تقدم احتجاجا لمجلس الأمن ودعوة لعقد جلسة لمناقشة وإدانة الهجوم الأمريكى، نجدها تفتح الباب أمام الحوار مع الولايات المتحدة - رغم الرفض الأمريكى للحوار المباشر مفضلة أن يستمر عبر القنوات الرسمية الوسيطة - بل نجدها تسلم رفات الطيار الأمريكى الذى سقطت طائرته فى إبريل (نيسان) ١٩٨٦ (الهجوم الثانى) للولايات المتحدة مبدية حسن النوايا، فى نفس الوقت الذى أكدت المصادر موافقة الرئيس الليبى معمر القذافى على أنه لا

يمانع فى إجراء أى تفتيش أمريكى أو عالمى للتأكد من عدم وجود هذا المصنع الكيماوى، لكنه مصنع أدوية .

من ناحية أخرى، فقد كان لهذا الحادث أصداء كبيرة، فقد تقدمت الدول الأعضاء فى مجلس الأمن عقب تقديم ليبيا طلب مناقشة الهجوم الأمريكى بمشروع إدانة لهذا الهجوم وثبتته دول عدم الانحياز - أعضاء المجلس - ولكن إزاء التهديد الأمريكى باستخدام الفيتو للحيلولة دون صدور قرار إدانة من المجلس أسفرت الجهود عن تغيير المشروع من الإدانة إلى الاستنكار والمناشدة بعدم تكرار ذلك ، إلا أنه عند الاقتراع على القرار اعترضته بالفيتو ثلاث دول هى الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وأيدتهم كندا ، وامتنعت البرازيل وفنلندا عن التصويت ، مع تأييد الدول السبع الأخرى فى المجلس للقرار .

فى حين صدرت استنكارات عديدة من عدة دول عربية ، وعدد من الدول الأخرى لهذا الحادث ، مطالبة الطرفين بعدم الإقدام على هذه المواجهات مستقبلاً ، حرصًا على الأمن والسلام فى البحر المتوسط ودوله والعالم أيضاً .

وفى ضوء هذا الاستعراض ، فإن السؤال الجوهرى الذى يفرض نفسه هو : ما هى دلالات هذا الهجوم الثالث لدولة عظمى ضد دولة صغرى كليبيا ؟ ما هى الانعكاسات التى يتركها هذا الهجوم على المنطقة وتوازناتها الإقليمية ؟

بعبارة أخرى : ما هى الرسالة المستهدفة من جانب الولايات المتحدة بهجومها الغاشم ضد إحدى الدول العربية وهى ليبيا ؟

والواقع أنه لاشك أن البعض قد رأى تلازماً بين هذا الهجوم وبين عقد المؤتمر الدولى لحظر الأسلحة الكيماوية فى فرنسا ، وكأنه ينبه العالم إلى هذا السلاح بطريقة الأمريكيين السيئة ، إلا أننا نرى أن التلازم أكبر من ذلك فالمتتبع لمجمل التهديدات الصادرة منذ فترة من الولايات المتحدة ضد ليبيا - يرى أنها تأتى ملازمة للنمو الكبير فى القضية الفلسطينية ، وما أسفرت عنه من نجاحات كبيرة فى مواجهة الطرف الأمريكى على وجه التحديد . فقد أرادت أن تلفت الأنظار إلى حادث آخر

لتقلل من الأنظار الملتفتة للقضية الفلسطينية ، كما تريد أن تشير إلى وجودها فى المنطقة باعتبارها صاحبة اليد الطولى مهما كان الأمر .

ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة تضع نصب عينيها عدة أهداف يتعلق بعضها بالتوازن العربى الإسرائيلى ، وضرورة أن يكون الميزان فى صالح إسرائيل باستمرار، ويتعلق البعض الآخر بالسعى نحو احتواء وتحجيم وتطويع القذافى ودولته؛ حتى لا يشكل تهديدا لوجودها فى المنطقة ، ويتعلق البعض الثالث بتأكيد وجودها كعنصر فعال له وزن كبير فى إدارة المنطقة والسيطرة عليها .

وتأكيداً لهذا يقول شولتز وزير الخارجية الأمريكى لصحيفة (واشنطن بوست) حول ما تردد عن احتمال قيام الولايات المتحدة بعملية عسكرية ضد ليبيا : «إن أحد أهدافنا هو أن نجعلهم لايشعرون بالراحة لامتلاكهم لهذا المصنع الكيماوى» .

ويمكن فهم كلمة «نجعلهم» لا على أن المقصود بها هم «الليبيون» ولكن «العرب» فى إطار توازنهم الإستراتيجى مع إسرائيل .

فعلى الرغم من التأكيدات المتناثرة بأن احتمال امتلاك إسرائيل للسلاح النووى على درجة كبيرة ، فإن الولايات المتحدة لا تعلق على ذلك ، ولكن تقف ضد أية دولة عربية يمكن أن تخطط لامتلاك سلاح نووى أو سلاح كيماوى إصراراً منها على أن تظل كفة التوازن فى صالح إسرائيل وليس فى صالح العرب مهما كان الأمر . وهنا ، فإن الرسالة المستهدفة من وراء الهجوم الأمريكى على ليبيا تكمن فى أحد أبعادها بصفة رئيسية فى إرهاب أى دولة تسعى إلى امتلاك أى مصنع لإنتاج السلاح الكيماوى . وهذا ما يستدعى من العرب أن يناقضوا الأمر ويبحثوه من هذا المنطلق، وإلا سيظل التوازن الإستراتيجى طبقاً لما تخطط له الولايات المتحدة فى ناحية إسرائيل بانفرادها فى امتلاك سلاح نووى ، بل وكيماوى أيضاً . فهى تبارك بناء إسرائيل للدولة العبرية التى تفكر فى امتلاك مصانع كيماوية أو تسعى لإقامة مفاعلات نووية ، وإذا مالم تستطع إسرائيل أن تقوم بذلك ، فإن الولايات المتحدة نفسها لن تتردد فى القيام بهذه المهمة : التهديد ـ والتخويف ـ والإرهاب ، فإن لم يفلح ذلك : فالتدخل العسكرى لضرب من تسول له نفسه أنه سيكبر على إسرائيل

المبحث السادس

انعكاسات المستجدات الدولية والإقليمية

على الأمن القومى العربى وآليات المواجهة(*)

تعد المرحلة التى يعيشها العالم فى التسعينيات وإلى مطلع القرن القادم (الحادى والعشرين)، هى مرحلة تشبه إلى حد كبير تلك المرحلة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، وذلك من حيث حجم التغيرات وكثافتها على جميع الأصعدة العالمية والإقليمية والداخلية، باعتبار أن هذا الحجم يتسم بالضخامة، وأيضاً من حيث التغير الذى طرأ على الهيكل الدولى بالتوجه نحو إعادة التشكيل من وضع إلى آخر بغض النظر عن طبيعة الهيكل السابق أو الحالى، وكذا من حيث المضمون الدولى، أو ما يسمى فى علم «العلاقات الدولية» طبيعة العملية السياسية، وذلك بكونها تتسم بالتوجه نحو تغيير طبيعة الصراع، وليس انتقائه كما يرى البعض.

وفى المعنى الأخير، فإن فترة التسعينيات فى الغالب ستشبه فترة الأربعينيات وجزءاً من الخمسينيات من ناحية أنها فترة انتقالية حيث تتداخل فيها كل الاعتبارات، وتتصارع فيها كل المتغيرات، ومن هنا تأتى الخلافات الواضحة فى وجهات النظر حول توصيف هذه المرحلة الانتقالية باعتبارها لم تتشكل بصورة نهائية بعد.

وفى ضوء هذه المقدمة، فإن تحديد صورة المتغيرات العالمية من وجهة نظرنا يمكن أن يسهم فى بلورة رأى عن تأثيراتها على أمننا العربى. ومن ثم، يمكن بلورة المتغيرات العالمية فيما يلى:

(*) نُشرت فى جريدة عكاظ بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٩٢م.

١ ـ خفوت درجة الصراع الأيديولوجى فى العالم وليس انتهاؤه بصورة كاملة، ومؤشرات ذلك باختصار الحنين القائم ويعززه واقع ملموس فى روسيا وبعض الجمهوريات السوفيتية (الكومنولوث) إلى الفكر الاشتراكى، وكذا وجود الشيوعية فى ربع سكان العالم فى الصين تأكيداً لوجود الفكر المضاد للرأسمالية فى الواقع العملى، وكذا تنامى الفكر الإسلامى الكفاحى من أوسط آسيا متجهاً نحو الشرق الأوسط .

٢ ـ تفكك الاتحاد السوفيتي ـ وليس انهياره ـ أدى إلى شيوع السيولة الدولية، وليس الانتقال إلى الواحدية القطبية . أى أن التفكك السوفيتى أدى إلى تعدد الأقطاب، وبالدقة إلى بدء التفكير لدى بعض القوى العالمية فى ممارسة دور القطب العالمى وتنافس الولايات المتحدة، كبديل للقطب السوفيتى . وهذا يتضح فى (ألمانيا الموحدة ـ اليابان ـ الصين ـ فرنسا ـ أوروبا الموحدة) .

٣ ـ السعى الأوربى نحو بلورة وتطوير آليات تجمعاته القائمة وهى (السوق الأوروبية المشتركة ، واتحاد غرب أوروبا) وحلف الأطلنطى، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .

ومن ثم يمكن فهم الجهود المبذولة لإنجاح معاهدة ماستريخت الأوربية، والجهود المبذولة لتكتل أوروبى فى مواجهة محاولة الولايات المتحدة الهيمنة على أوروبا ، وكذا الإسراع الأمريكى بتكوين تكتل اقتصادى فى مواجهة أوروبا باسم (النافتا) يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، مع التطلع لضم دول من أمريكا الوسطى والجنوبية .

٤ ـ بلورة نوع جديد من الصراع العالمى داخل الأقطاب الرأسمالية، وهو الصراع الاقتصادى بين أوروبا والولايات المتحدة ، واليابان والولايات المتحدة، واليابان وأوروبا، وجنوب شرق آسيا (النمور الخمسة والصين) .

٥ ـ إن الحديث عن دور جديد للأمم المتحدة يأتى فى إطار محاولات تكريس فكرة القطبية الواحدية طبقاً لما يراه البعض، وقد انكشف الأمر واضحاً بعدم قدرة

الأمم المتحدة على ممارسة دور مماثل لما قررته إزاء أزمة الخليج الثانية، فى البوسنة (يوغسلافيا عموما) وكذا فى الصومال. وأن آخر تصريحات د. بطرس غالى (أمين الأمم المتحدة)، منذ عدة أيام بأن التدخل العسكرى للأمم المتحدة فى يوغسلافيا يعد منافيا للشرعية الدولية. وقد تناسى أن يوغسلافيا أصبحت عدة جمهوريات باعتراف الأمم المتحدة ذاتها، ومن ثم فهو قول مغلوط لتبرير الدور السلبى لهذه المنظمة. وإلا لماذا تدخلت «الأمم المتحدة» بهيمنة الولايات المتحدة - فى الصومال بالرغم مما يحدث فيها من الأمور الداخلية البحتة؟ ولذلك فان دور الأمم المتحدة لازال كما كان من قبل، يخضع لهيمنة موازين القوى السائدة، والقوى التى تسيطر على المنظمة مما تقود وتسمح بصدور قرارات من مجلس الأمن، وتعوق صدور قرارات مماثلة منه طبقاً لما يتفق مع مصالحها !!

أما على المستوى الإقليمى:

فإن استمرارية الخلافات العربية، والسماح لقوى معينة فى النظام العالمى باختراق النظام العربى، والصمت على محاولات قوى إقليمية بالهيمنة على مقدرات الدول العربية، والتنسيق المحدود بين الدول العربية المشتركة فى المفاوضات مع إسرائيل المعروفة بدول الطوق، والفشل العربى فى احتواء قضية الصومال، وقضايا الحدود العربية التى تسعى قوى معينة لإثارتها لتعميق الخلافات العربية - كل هذا (وغيره) يسهم بلاشك فى تعرض النظام العربى لضغوط عنيفة من النظام العالمى وقواه المهيمنة، وخاصة مع إثارة أزمة لوكربى مع ليبيا لإشعار العرب بأن أداة القوة وسلاح الإرهاب يصلحان للتعامل مع العرب. فى نفس الوقت فإن المحاولات العربية للإفلات من تحت هذه الضغوط بمحاولات الالتفاف حولها، وبأساليب عديدة تجعلنا نقول إن النظام الإقليمى العربى - رغم هذه الضغوط يتسم بالحيوية والمرونة من خلال القدرة على الدفاع والحيلولة دون الخضوع الكامل، والسعى نحو إعادة ترتيب الأوراق المتاحة فى يده .

وفى هذا الإطار بين المتغيرات الدولية والواقع العربى، يمكن طرح خطوات

للتحرك العربى بما يحول دون التأثير الكامل للنظام العالمى على النظام العربى إلى حد الإلغاء أو التحطيم:

١ ـ ضرورة احتواء تداعيات أزمة الخليج الثانية، وذلك من خلال:

أ ـ تعميق العلاقة بين دول الخليج العربى والقوى الفاعلة فى النظام العربى الأخرى وخاصة: (مصر وسوريا والجزائر) فى إطار صيغة مثل صيغة دمشق أو كما هى.

ب ـ تجاوز القطيعة مع النظام العراقى، لأن استمرار هذه القطيعة تعد أحد الأوراق الأساسية فى يد النظام العراقى لاستمرار تأثيره فى الشعب العراقى وإثارة عواطفه والقدرة على تعبئته واستمرار ذلك، خاصة إذا أدركنا أن استمرار القيود على الشعب فى النظم الشمولية لا تسقط الحكام بقدرة ما تزيدهم قوة من زاوية اعتبار الحصار الخارجى مادة للبطولة. ولذلك يصبح من الواجب السعى نحو فك الحصار على الشعب العراقى وهو وحدة الكفيل بالتعامل مع نظامه باعتبار أن هذا وضع داخلى، مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية استمرار محاصرة حركة النظام العراقى عربيا بعض الوقت.

٢ ـ الإسراع بإجراء المصالحات العربية المتعلقة بمشاكل الحدود وليكن فى الدور المصرى فى حل مشكلة قطر والسعودية بداية طيبة تشجع على الاستمرار فى هذا الطريق. ومن مشكل الحدود القائمة (قطر والبحرين، والسعودية واليمن، ومصر والسودان حول حلايب).. لأنه يجب الأخذ فى الاعتبار أن قضية الحدود العربية هى آلية مطروحة من النظام العالمى لاستمرارية الخلافات العربية، والحيلولة دون ترابط النظم العربية مرة أخرى. وهنا نطرح ضرورة تعديل ميثاق الجامعة العربية بإيجاد محكمة العدل العربية للنظر فى هذه الأمور.

٣ ـ دعم اليمن على تجاوز أزماته الداخلية، خاصة ما يتعلق منها بالجوانب

الاقتصادية، نظراً لما يمثله اليمن من موقع إستراتيجى مهم للأمن العربى، كما أن تجاوز هذه الدولة لأزمتها يكرس من تجربتها الوحدوية التى تمت منذ أكثر من عامين .

٤ ـ فى مواجهة اليمن والسعودية، وعلى الجانب الآخر من البحر الأحمر، فهناك قضية أريتريا والتى تحتاج إلى تواجد عربى فى قلبها لاحتواء هذه الدولة، لما تمثله من دعم للأمن القومى العربى، ومن ثم على العرب أن يدركوا عمق توطيد العلاقة مع هذه الدولة نحو خلق رؤية موحدة لهم على البحر الأحمر بموقعه الإستراتيجى فى قلب النظام العربى، وفى ملتقى أطراف النظام العالمى ، وكذا لثرواته الضخمة التى يحتويها . وهذا لايعد افتئاتا على الشعب الأريترى الذى يعلن قادته منذ زمن عن انتمائهم العربى الأصيل .

٥ ـ من الواجب ألا يترك العرب قضية الصومال للنظام الدولى، بل يجب تدارك الأمر بسرعة ليكون لهم اليد الطولى فى ذلك ، بدلاً من فقدان هذا الشعب بما يعد خصما من أمتنا العربى فى منطقة القرن الإفريقى كله .

٦ ـ البحث عن آليات جديدة لتدعيم الموقف التفاوضى للعرب فى مباحثاتهم الجارية مع إسرائيل .

وهنا فإن الضغط على الرئيس الجديدة للولايات المتحدة (كلينتون) ليصبح طرفاً أصيلاً ونشطا باستخدام ما لديه من أوراق متاحة للضغط على إسرائيل لإنجاز اتفاق عادل ومقبول ، وكذا الضغط العربى على أوروبا الغربية ، والسعى نحو التنسيق مع قوى دولية جديدة كالصين واليابان لإقحامها فى الضغط وتدعيم الموقف العربى . إضافة إلى أن توحيد الصفوف العربية وتجاوز الخلافات الحالية ستسهم بدعم الموقف العربى، بالإضافة إلى التنسيق الفعال بين الدول المتفاوضة ، وأن على مصر ولها ، أن تمارس الدور المحورى فى إدارة هذا التنسيق .

٧ ـ محاولة تكيف دول النظام العربى مع قيم الحقبة الجديدة من النظام العالمى،

خاصة فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث إن تغييرات واسعة فى داخل هذه الدول يعـد أمـراً حـيـوياً فى تدعـيم النظام العـربى بما يحـول دون اسـتخدام هذه الورقـة من قبل النظام العـالمى فى الضـغط أو التغلغل فى النظام العربى، والذى يسهم بالتالى فى إضعاف دول هذا النظام وشل حركته الإقليمية والدولية .

٨ ـ إن تنسيق المواقف العربية يعد من الأمور المهـمة لمواجهة القوى الإقليمية الساعية لمحاولة الهـيمنة على مقدرات المنطقة العربيـة ، وخاصة (إيران وتركيا)، خاصة وأن هاتين الدولتين تسعيان إلى إحياء فكرة الإمبراطوريات القديمة (الفارسية، والعثـمانيـة)، وهو مـا يعد أمـرا سلبيـاً فى حالة عدم قـدرة النظام العـربى على مواجهته .

أخيراً : يمكن القول بأن ثوابت التـاريخ والجغرافيـا والقومية ، وأن الوقفات المضيئة فى القدرة على التنسيق والتوحيد (حرب ١٩٥٦، ١٩٧٣، القضية اللبنانية ، الاتفـاق العـربى الكامل رغم الخلافات الحـاليـة على عـدم الالتـزام بنزع السـلاح الكيـمـاوى أو التـوقيـع على الاتفـاقيـة الخـاصـة بذلك إلا بعـد توقيع إسـرائيل ، واسـتـعـدادها لنزع سـلاحـهـا النووى . . إلخ) ، تقـود إلى التـفـاؤل ـ وسط الظلام الدامس حالياً ـ بإمكانية تحقيق ما يطمح إليه الشعب العربى .

المبحث السابع

«قمة القاهرة العربية والعودة إلى المستقبل»(*)

فى السنوات العشر الأخيرة واجه العالم مجموعة من المتغيرات على كافة الأصعدة ، والمؤسف أن المنطقة العربية لم تكن فاعلا رغم الإمكانات والقدرات الكبيرة التى تمتلكها ، بل كانت مفعولا بها ، بل أصبحت أمتنا العربية أيضاً مشلولة الإرادة وأضحى حكامنا مثار تندر من قادة العالم الآخر وشعوب المناطق الأخرى .

وكتب المحللون ينبهون لاستدراك الأمر ، وضرورة استغلال الفرص الضائعة ، والتسامح مع الخاطئين . ولكن العقلية المتشددة فى هذا المناخ كانت هى المتسيدة وحالت دون خلق مناخ معاكس يساعد على التقارب والتصالح .

وكلما اقتربنا درجة مما عرف بالمصالحة العربية نفاجأ بالابتعاد درجات مما كان يدهشنا كمحللين ودون معرفة الأسباب حتى أصبحت الدعوة لفكرة مؤتمر القمة درب من العبث والخيال فضلاً عن أن مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذى يجتمع سنوياً فى الجامعة العربية يجتمع وينفض لمناقشة نفس جدول الأعمال دون أن يتخذ قرارا واحدا لركود البحيرة العربية مما أشاع فى نفوس الجماهير العربية بل وفى نفوس المحللين وقادة الرأى والفكر إحباطاً لا يمكن تصوره على الإطلاق . فالسنوات العشر ، وخاصة الست الأخيرة منها منذ اندلاع أزمة الخليج سامح الله مفجروها ـ كانت سنوات عجاف بحق فى تاريخ الأمة العربية . وكان قد سبقتها سنوات القطيعة المصرية العربية ومع ذلك لم تصل إلى هذا الحد فى السنوات الأخيرة .

(*) نشرت بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٧/٦/١٩٩٦م ، ومجلة «القادة» الصادرة عن المجلس الأعلى للشباب ، عدد (١٥) أكتوبر ١٩٩٦م .

وأصبح التصور السائد أن الأمة العربية أصبحت «أمة خارج التاريخ»، فهى لم تعـد تكتل ولا تفكر فى ذلك فى الوقت الذى يتـحـرك العـالـم تجـاه التكتـلات الاقتصادية خاصة والسياسية بصفة عامة ولا هى تسهم مجتمعة فى تفعيل منظمتها «جامعة الدول العربية» فى الوقت الذى تسعى كل منطقة فى تفعيل منظمتها أو تخلق منظمة لها وآليات لحل نزاعاتها، ولا هى أمة رغم توافر مقومات وحدتها تسعى إلى التوحد على عكس شعوب لا تتوافر فيها هذه المقومات تسير فى هذا الطريق كأوروبا وأمريكا الشمالية، ولذلك فإن أقل مجهود مع هذه الأمة يثمر فى التفكيك ومزيد من التفكيك باعتبار أن لهذا تربته الخصبة فى النفوس العربية كما هو شائع وكما هو مترسب فى الواقع العربى، ورغم أنه قد وقر لدى الأطراف المختلفة ومنها الطرف الإسرائيلى أن التغيير نحو التشدد كما حدث بالانتقال إلى كتلة نيتنياهو - الليكود - قد تثمر فى الإخضاع النهائى للجسد العربى بعد الترهل التام فى السنوات الست الأخيرة. وبعد الإذلال التام لكل من العراق وليبيا فى الطريق كانت السودان.

إلا أن هذه الأطراف الخارجية لم تدرك بعد طبيعة هذا الجسد العربى الذى ينتفض وقت اللزوم . فما كان مؤجلاً، وما كان غير ملحاً. وما كان مبذولاً فيه الجهد منذ سنوات ظهر كله على السطح على الفور .

* فالحقيقة أن عقد القمة العربية فى القاهرة يومى ٢٢، ٢٣ يونية ، ليس وليد لحظة بالتأكيد ، إنما هو نتاج جهد سابق لسنوات على طريق المصالحة العربية ، ولكن علينا أن نفرق بين الحدث المعجل للقمة ، وحدث القمة ذاتها . فالقمة فكرة مطروحة منذ فترة لمعالجة أمور الأشقاء العرب لأن هناك أمور معلقة ، ولكن تقديرات الأشقاء فى مواعيد عقدها كانت مختلفة وحساباتهم كانت مختلفة ولم يرى الغالبية إلحاحها فيما قبل الانتخابات الإسرائيلية. وعندما ظهر الحدث المعجل وهو المتمثل فى نتيجة الانتخابات الإسرائيلية التى أتت بالسيد - نيتنياهو - الليكود - رأى الجميع أن هذا حدث يدعو للتعجيل بعقد القمة المتفق عليها من قبل لبحث كل الأمور المعلقة وهذا ما ظهر فى القمة .

* هذه القمة ، فى تقديرنا هى قمة الانتفاضات الحقيقية للشعوب العربية فالقادة العرب عبروا فى البيان عن كل ما يجيش فى الصدور العربية وتوافقوا بذلك مع كل الواقع معايشة معه وتطلعوا للمستقبل أى قفزوا على الواقف لتعويض الفترة التى فاتتهم ويمكن تناول ذلك من خلال النقاط التالية :

أولاً : استمرارية القمة العربية :

أكدوا على ذلك ، وأن القمة القادمة ستكون فى استضافة دمشق عاصمة سوريا . ومن ثم يتأكد أن القمة إذن لم تكن حدثًا عابرًا . ولا أدرى - كما قال أحد أساتذتنا - لماذا تحدث القمة العربية كل هذا الضجيج عندما تجتمع ؟! بينما تجتمع قمم كثيرة فى العالم بلا ضجيج !!

ثانياً : مستقبل عملية السلام :

حيث تم التأكيد على أن العرب ينظرون إلى ذلك باعتبارها مسألة إستراتيجية شاملة عادلة ودائمة وقائمة على مفهوم الأرض مقابل السلام، وفى إطار مرجعية قرارات ٢٤٢ ، ٣٣٨، ٤٢٥ الخاص بلبنان ، ومؤتمر مدريد ١٩٩١ واتفاقية أوسلو وكل الوثائق المتعلقة بهذا الصدد ، وأن الراعى لذلك المجتمع الدولى، ولا يجوز النكوص من طرف واحد ، وأن الانسحاب لابد أن يتم من جميع الأراضى العربية المحتلة ، وأن القدس عربية وقابلة للتفاوض وأنه لابد من إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

وهذه أمور تم حسمها ، ولابد من تفاعل إسرائيل مع ذلك أن أرادت أن يكون لها موقع فيما بيننا وإلا فإن العرب سيعيدون النظر فى خطوات التطبيع والعلاقات التى تمت، وغير ذلك .

ثالثاً : العلاقات العربية :

حيث تم إقرار من حيث المبدأ على إنشاء محكمة العدل الدولية . وميثاق الشرق

للأمن والتعاون العربى وإنشاء آلية جامعة الدول العربية لتسوية النزاعات سلمياً، وتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإحالة اقتراح ليبيا الخاص بمشروع الاتحاد العربى إلى مجلس الجامعة لدراسته والتأكيد على إعادة التضامن العربى باعتباره السبيل الصحيح لتحقيق أهداف العمل العربى المشترك مع التأكيد على أهمية احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وتسوية المشكلات الثنائية سلمياً بين الدول العربية .

رابعاً : العلاقات العربية مع دول الجوار :

شدد البيان على ضرورة احترام دول الجوار للدول العربية واحترام أمنها . وطالب تركيا بمراجعة وإعادة النظر فى اتفاقها العسكرى مع إسرائيل كما تضمن البيان تضامن العرب مع البحرين داعياً إيران إلى احترام سيادتها . كما دعا إيران إلى إنهاء احتلال الجزر الثلاث التابعة للإمارات والكف عن سياسة فرض الأمر الواقع فضلاً عن تضمين البيان للتضامن مع الشعب الليبى ومطالبتهم المجتمع الدولى لرفع الحظر المفروض على ليبيا والتجاوب مع مقترح الجامعة بمحاكمة الليبيين فى أسكوتلندا كمكان محايد وهو أمر مقبول .

ويعد هذا نصراً عربيا وليبيا على حد قول الرئيس الليبى معمر القذافى فى حديثه للتليفزيون المصرى، عشية ختام المؤتمر .

وعلى أية حال، فإن المعالجة التى أتى بها البيان وبعيداً عن التفاصيل معالجة قوية، فإن هذا البيان ـ فى تقديرنا ـ يعد بيانًا قوياً شاملا جامعاً عكس جملة من القضايا دفعة واحدة وجدول أجندة عن الأشهر القادمة تحتاج دفعة قوية من القادة العرب أنفسهم حتى يترجموها تجنباً للقول بأن ما تم كان مجرد حماسة أو ثورة وانفضت .

فأجندة المؤتمر التى ظهرت فى البيان الختامى هى أجندة المستقبل .

فالعالم يتحدث عن هذه القضايا ومنهم المحللين السياسيين والاقتصاديين العرب منذ عدة سنوات . فالمنطقة التجارية الحرة بين الدول العربية باتت مسألة ضرورية

وتحتاج إلى ترجمة مع الاتفاق الجديد لمنظمة التجارة الحرة منذ عام ١٩٩٤م ، ولابد من التكيف مع هذا الاتفاق، والمصلحة القومية تقتضى الدخول كتكتل عربى ليفرض شروطه . . ومن ناحية أخرى . كما أن محكمة العدل العربية وآلية فض المنازعات العربية مسألتان حيويتان للحفاظ على ذاتية النظام العربى حاضراً ومستقبلاً ولابد من إنهائهما على الفور وإن التأجيل فيهما يتعارض مع المصلحة القومية، ولذلك فحسم البيان لهما يعد من الإيجابيات الكبرى ، وترجمة ذلك فى الواقع العملى أمر حيوى للغاية .

ولاشك أن البيان فى مجمله تجاوز أشياء صغيرة وانتقل إلى الأشياء الكبرى وهو ما أعطى للمؤتمر حيويته وقيمته وتداعياته الكبرى وأهميته، وأن تقريب المسافات بين الأشقاء العرب الذين كانوا على خلافات، ولعبت مصر فى ذلك دوراً كبيراً، وتحملت على نفسها بقيادتها دورها التاريخى، فأسهم ذلك فى نجاح المؤتمر على عكس توقعات كثيرة كانت تتصور فشل المؤتمر . وفى هذا الصدد لا يمكن نسيان الالتقاء المصرى السودانى، والسورى الأردنى، والسورى الفلسطينى، والكويتى الليبى، بل ولا يمكن نسيان الوجود الجوى للقذافى، ذهاباً وعودة، وهى رسالة للنظام الدولى بأن العرب قادرون على التحدى وهكذا.

وأخيراً : فإن المؤتمر هو عودة إلى المستقبل . حيث بمجمل قراراته عوضنا عن الوقت الذى ضاع فى السنوات العجاف، ووضعنا على مشارف القرن الحادى والعشرين وأعاد الأمة العربية إلى دائرة الضوء ، وكلنا أمل ألا تنطفئ شموس الأمل مرة أخرى.

المبحث الثامن

«عودة القمة العربية .. وضرورة التفاؤل»(*)

فى أعقاب لقاءى القمة ومحورهما مصر، وهما: الأول: مصر والأردن وفلسطين، والثانى: مصر وسوريا والمملكة السعودية، تم الاتفاق على ضرورة عقد القمة العربية الموسعة. وقد تمت ترجمة ذلك عملياً بالدعوة الرسمية من جانب مصر، مع تحديد موعد الاجتماع دون إعطاء فرصة للتردد أو التراجع مما أعطى انطباعا بأن العرب جادون فى مراجعة أنفسهم وإعطاء دفعة كبيرة للعمل المشترك وسط التحديات الإقليمية والدولية، وللحيلولة دون إعمال أى تأثير لأى ضغوط خارجية بما يؤدى إلى إلغاء أو تأجيل الاجتماع هذه المرة.

وقد ظهرت ردود فعل قوية ومتباينة إزاء الدعوة بعقد هذه القمة العربية. فالتحفظ الأمريكى ظهر فى الأفق، والتردد الإسرائيلى وتباين مواقف المسئولين فى إسرائيل قد أوضح ذلك وإن كانت تصريحات السيد/ نتنياهو - رئيس وزراء إسرائيل الجديد، قد حاول من خلالها أن يخفى قلقه عندما قال: «إن العرب يحاولون من خلال دعوتهم بعقد القمة العربية أن يستعرضوا قوتهم !!»: وأصر على «لاءاته» بشأن وقف المستوطنات أو الإنسحاب من الجولان، أو إقامة الدولة الفلسطينية أو بحث مسألة القدس، أو مزيد من الإنسحاب من الضفة الغربية !!. على عكس الإدارة الأمريكية - رغم عدم تأييدها لنتنياهو - أصلاً - خلال الحملة الانتخابية، عندما لم تجد مفراً فى الضغط لعدم عقد الاجتماع، دعت الأطراف العربية للصبر على نتنياهو، وإعطائه الفرصة، وعدم اتخاذ قرارات متشددة ضد إسرائيل، وكل هذا نراه محاولة للتأثير على مجريات عمل القمة العربية.

(*) نشرت بجريدة «الوفد»، بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٩٦م.

وفى الوقت الذى لاقت فكرة عقد القمة العربية ترحيباً فى فرنسا والصين وروسيا ، لاقت صمتاً لدى بريطانيا وألمانيا واليابان ؛ رغم أن غالبية هؤلاء مرشح لأن يكون قوة دولية لها دور فعال فى النظام الدولى !! .

والذى يعنينا بصفة خاصة ، ردود الفعل من المحللين السياسيين على مستوى الوطن العربى . حيث ظهرت عدة اتجاهات إزاء هذه الدعوة .

فالبعض أشار إلى أن القمة هى تحصيل حاصل ولن تأتى بجديد خاصة فى ضوء عدم المصالحة العربية التى كان من الضرورى أن تسبق عقد القمة . كذلك أشار آخرون إلى أن هذه القمة لن تخرج عن «مظاهرة احتفالية» ولن تحقق أى شىء على الإطلاق ومع ذلك فإنه لا بأس من عقدها . بينما أشار اتجاه ثالث إلى أن القمة لن تكون سوى «أداء بروتوكولى» حيث سيلتقى صانعوا القرارات من ملوك ورؤساء الدول العربية فى صورة رسمية دون أن يتمخض ذلك عن أداء حقيقى أو عمل واقعى، أو قرارات تترجم طموحات الشعوب العربية . فى نفس الوقت الذى رأى آخرون أن عودة القمة العربية مرة أخرى بداية لعمل كبير فى المستقبل . كذلك يرى البعض أيضاً أن عقد القمة لم يأت عفويا - بغض النظر عن المحفزات الجديدة فى الواقع الإقليمى خاصة بعد تولى نتنياهو رئاسة وزراء إسرائيل ، بل أتت تتويجًا لسلسلة جهود سابقة على طريق المصالحة العربية . ويؤكد ذلك اتجاه آخر بأن عقد القمة فى ذاتها يمثل ضرورة مهمة ويشيع حالة من التفاؤل لدى الجماهير العربية .

وهكذا فإن قراءة ردود الفعل على المستوى العربى إزاء عقد القمة أوضحت أن هناك ثلاثة اتجاهات أساسية : الأول يتسم بالتشاؤم ، والثانى بالتحفظ ، والثالث بالتفاؤل .

وفى تقديرنا أن هذه الاتجاهات تمثل واقعاً حقيقياً قائماً فى أوساط المفكرين العرب . فالكل لديه حاسة التوجس ، ولكن يحدوه الأمل فى أن تكون القمة العربية تجسيداً حقيقياً لطموحات العرب وسط المتغيرات العالمية الإقليمية المستمرة . ولذلك لا تجد إلا بعض المحدود الذى قد رفض عقد الاجتماع من أساسه ، على عكس غالبيته الاتجاهات والآراء المختلفة رغم تباينها فى التحليل ، إلا أنها تجمع

على أهمية عقد هذه القمة العربية . وهذا يعكس مدى المسئولية الملقاة على عاتق المفكرين فى التوافق المستمر مع الحدود الدنيا للمصلحة القومية حتى لو بدت واهنة أو ضعيفة الجدوى وتشير الدراسات المستقبلية فى هذا الصدد، إلى أن الحدث المتوقع لابد وأن تسبقة مقدمات قد يكون بعضها محسوس ، والآخر غير مدرك . ولكن لكل فعل موجات من التداعيات قد تدرك فى حينها وفى الغالب فإن جزءاً منها لا يدرك عند حدوث الفعل . لذلك فإن عقد القمة العربية يعتبر حدثاً .

وفعلاً . من المؤكد - بغض النظر عما سيتم فى هذه القمة من إجراءات وقرارات - إلا أن التداعيات غير المدركة تعتبر قائمة مثلها مثل التداعيات المحسوبة والمتوقعة وهذا ما يعزز لدينا ضرورة التفاعل مع الاتجاه التفاؤلى . فمنذ زلزال الخليج فى عام ١٩٩٠ والخطأ التاريخى للقيادة العراقية التى غزت الكويت دون أى مبرر موضوعى، والمنطقة العربية تعانى من حالة شلل كاملة ، وإرادة غائبة . ولضخامة حجم الجُرح الذى تم ، فإن التئام الشمل كان مسألة صعبة وشاقة على من حاولوا أن يبذلوا جهداً فى هذا الطريق ، خاصة وأن البناء النفسى للشعب العربى محكوم بهيمنة الشعور العاطفى ، فضلاً عن أن قمة الوقت - فى ظل عالم متسارع الأحداث والأفعال والتغيرات، غير مأخوذة فى الاعتبار . حتى أن بعض المفكرين كتب عن الأمة العربية بأنها «أمة خارج التاريخ» . فقد ضاعت إرادتنا العربية ، ورجعنا للوراء سنوات ، وتخلفنا عن الواقع الدولى الذى يسير بخطى سريعة ، وأصبحنا «مفعولاً به» «بعد أن كنا فاعلاً» . وعندما يظهر فى الأفق التلاقى العربى حول ضرورة عقد القمة مرة أخرى ، وقد تجاوز الجميع المحن والآلام فيما بينهم ، فهل يصح أن نعمق نزعة التشاؤم أو التشكيك فيما سيتم ، أم نتفاءل بأن حدثاً عربيًا سيقع وسنحصد تداعياته ، وعلينا جميعاً أن نحرسها وندعمها لتظل أمتنا العربية لها موقعها تحت شمس العالم . ومن أعجب التحليلات التى نشرت أن هذه القمة ستعقد دون أن تتم المصالحة العربية ، بينما رأى آخرون أنه لابد أن يكون فى بداية جدول الأعمال موضوع المصالحة العربية .

وفى تقديرى أن عقد القمة العربية يعتبر تتويجا للجهود السابقة على طريق

المصالحة العربية ، وأن الجهد الذى بذلته بعض الدول العربية لتقريب وجهات النظر كان له الفضل فى إمكانية عقد المؤتمر ، كما أن جهد الجامعة العربية وأمينها العام ومشروعه للمصالحة العربية الذى لاقى قبولاً وترحيباً منذ عدة سنوات ، كان له أيضاً فضل فى هذا الطريق . فهل من المعقول بعد كل ذلك أن نجعل فى بداية عمل هذه القمة ما ينكئ الجراح مرة أخرى ؟ فلقد هدأت النفسية العربية بعض الشىء ، وأصبحت مهيئة للجلوس فيما بين أطرافها فالبحث المطلوب يجب أن يدور حول كيفية تلافى ما حدث ، وكيفية خلق الواقع الذى يحول دون تكرار المآسى العربية . فلنتذكر أن أغلب المشروعات الجاهزة التى عرضت فى اجتماعات الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية وخاصة ما يتعلق بالأمن القومى ، أو المملكة العربية ، أو السوق العربية المشتركة وإقامة منطقة حرة توافقاً مع مقررات منظمة التجارة الدولية واتفاقيات الجات ، لم يتخذ بشأنها قرارات إلا العرض والإحاطة والتأجيل ، والسبب الحقيقى هو عدم لقاء القمة العربية التى تعطى الدفعة والفاعلية لمؤسسة الجامعة العربية . فهل عرفنا إذن القيمة الحقيقية لعقد القمة العربية ؟

إن موجة كبيرة من التفاؤل تسود فى المنطقة العربية ، وان لم تكن قد وجدت فإننا مطالبون أن نتفاءل إزاء عقد هذه القمة العربية وفى نفس الوقت فإن عملا عربياً موحدا يمكن أن يترجم هذا التفاؤل . فالتغلغل الاقتصادى المتبادل بين الدول العربية بكافة مستوياته (إقامة منطقة حرة ، وتبادل العمالة ، ورءوس الأموال . .) . خير وسيلة لتعزيز الأمن القومى ، والحيلولة دون تكرار مآسى قد وقعت ، وتعتبر فى نفس الوقت محدداً موضوعياً لأى صانع قرار قبل أن يفكر فى عمل ما تجاه أشقائه العرب الأمل كبير . . ونحن على ثقة من أن القمة العربية ستجد هذا الأمل ، وستعمق من موجة التفاؤل التى بدأت تسود الشعوب العربية ، وأن عملاً عربياً موحداً كفيلاً بردع إسرائيل نتنياهو مهما كانت لاءاته ، فهو فى النهاية لابد وأن يتجاوب مع الظروف الموضوعية التى يستطيع العرب أن يخلقوها . وفى تقديرنا أن البداية للتوازن الحقيقى مع إسرائيل وبالمراجعة لمسألة التطبيع معها ، وللتغيير الشامل فى المنطقة العربية نحو التكامل ، هو عقد هذه القمة العربية .

المبحث التاسع

«الحسين ورأس الجسر فى النظام العربى»(*)

لاشك أن الرحيل المفاجئ للملك «حسين» عن مسرح أحداث المنطقة العربية، يشكل خسارة كبيرة بفقدان رجل اتسم بالحنكة والخبرة العالية على إدارة أمور بلاده الداخلية والخارجية ، وتجاوز الكثير من الأزمات خاصة على النطاق العربى بقدرته على انتهاج أسلوب «التوازنات» المعروف عنه .

فالنظام العربى ، كان ولازال وسيظل، يشهد العديد من الأزمات ، يحتاج معها إلى قادة عرب تتوفر لديهم القدرة على تحمل المسئوليات القومية، والقدرة على ممارسة الإرادة السياسية بأداء عال ورفيع ، والقدرة على تجاوز المحن باستمرار من خلال «إرادة التوازنات» التى تفرضها طبيعة هذا النظام العربى التعددى . ومن أهم القادة العرب الذين عايشوا هذه الأزمات، ومعها تطورات النظام العربى خلال ما يقرب من نصف قرن ، وتفاعلوا معها رغم كل التوترات عبر الحقب المختلفة ، كان الملك حسين بن طلال ، ملك الأردن فى الفترة من (١٩٥٢-١٩٩٩) .

فقد كانت المساعى والمبادرات الأردنية للتفاعل مع تيار الوحدة بين الشام ومصر - فبادر للانضمام لمشروعات الوحدة بين مصر والعراق والأردن فى الستينيات ، ودخل فى مشروعات وحدوية مع العراق ، ومع سوريا . وكان آخرها مجلس التعاون العربى الذى ضم مصر والأردن واليمن والعراق فى عام ١٩٨٩، والذى انتهى واقعياً بالغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، وما نجم عنه من تداعيات سلبية على النظام العربى كله .

(*) نشرت بجريدة «عكاظ» ، ٨ فبراير ١٩٩٩م .

فالملك حسين استطاع أن يكون «جسر» التلاقى بين الدول العربية الكبرى، متحالفاً معها ، ومتفاعلاً مع طموحات شعوبها .

كما أن الخصومة العربية مع مصر والتى نجمت إثر زيارة الرئيس السادات لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ ، واستمرت القطيعة حتى نهاية الثمانينيات رغم تولى الرئيس حسنى مبارك الحكم منذ أكتوبر ١٩٨١ ، لاحظنا الدور الأردنى ومبادرة الملك حسين بإعادة العلاقات مع مصر بعد مؤتمر عمان للقمة العربية عام ١٩٨٧ . حيث قام الملك بنفسه بهذا الإعلان من جانبه ، وطلب زيارة مصر ، وخاطب الشعب المصرى من خلال البرلمان وأمام كل أعضاء مجلس الشعب والشورى ، طلب نسيان الماضى وفتح صفحة جديدة فى العلاقات المصرية العربية ، مشيراً إلى أن مصر بالعرب ، والعرب بمصر لأنهما جسد واحد وكان بالتالى رأس «جسر» فى إعادة الحيوية للنظام العربى بالمبادرة الأردنية لإعادة مصر للجسد العربى .

كذلك فإن الأزمة العراقية التى بدأت بالاحتلال العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، تركت بصمتها السلبية على النظام الأردنى نظرا للوضع «الجيبوليتيكى» للأردن ، حيث تقع بين العراق فى الشرق وإسرائيل فى الغرب ورغم الرفض الأردنى لفكرة الغزو ، والرفض أيضاً للاستعانة بالقوات الأجنبية ، كان يصر على معالجة الأمر على المستوى العربى . إلا أن الأحداث وتطوراتها وإصرار النظام العراقى على عدم التراجع ، جعل الملك حسين يراجع الموقف الأردنى ، ويطالب النظام العراقى بالالتزام بكافة مقررات الشرعية الدولية والتجاوب مع المطالب الكويتية لتجاوز محنة الشعب الكويتى والشعب العراقى فى نفس الوقت .

وبادر بإعادة العلاقات والزيارات المتبادلة مع دول الخليج والمملكة السعودية ، وبذل جهداً كبيراً فى سبيل إعادة الثقة بينه وبين قادة هذه الدول ذات العمق الاستراتيجى النظام العربى بل وحاول السعى نحو تقريب المسافات السياسية بين العراق وعدد من الدول العربية لإنهاء هذه الأزمة ، إلا أن الأمور دخلت فى معترك «التحدى والعناد المتبادل» بين العراق والولايات المتحدة على وجه الخصوص ، لازلنا ولازال النظام العربى يعانى منها .

* وفى قضية السلام العربى الإسرائيلى ، فقد كان للملك حسين نظرته الإستراتيجية فى عدم تمكين إسرائيل من طرح فكرة «الوطن البديل» للفلسطينيين، وإعادة توطين الشعب الفلسطينى فى الأردن، وبادر عندما بدأت تلوح عملية السلام فى الأفق بعد انتهاء حرب الخليج ، إلى الإعلان عن فك الترابط الأردنى مع الضفة الغربية إداريا وقانونياً تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية . ورغم ما شهدته العلاقات الأردنية الفلسطينية من بعض التوترات فى بعض الفترات التاريخية ، إلا أن الملك حسين استطاع أن يدير هذه العلاقات بهدوء واستقرار ، فى إطار السعى نحو دعم القضية الفلسطينية ودفعها نحو إنجاز السلام العادل وتأسيس الدول الفلسطينية المستقلة . ولا زال للأردن مشوار كبير حتى يتم إنجاز الأهداف الفلسطينية ، نظراً للروابط الكبيرة بين الشعبين الأردنى والفلسطينى . وقد شاهدنا الملك حسين يشارك فى توقيع اتفاقية «واى ريفر» فى البيت الأبيض ، دعماً للمفاوض الفلسطينى فى مواجهته للمفاوض الإسرائيلى، على الرغم من مرضه ووجوده فى الولايات المتحدة تحت العلاج .

ويمكن الإشارة إلى الكثير من مواقف الملك حسين التى تشهد بمدى قدرته على التفاعل داخل النظام العربى بالوساطة والمبادرات الخلاقة، والسعى نحو تجميع الشمل العربى فى الأزمات ، من خلال سياسة التوازنات التى فرضت نفسها على الملك حسين والأردن بحكم موقعها الجغرافى الصعب، والذى تحملت بموجبه الكثير من التداعيات . إلا أن الخبرة السياسية للحسين مكنته من تجاوز هذه التداعيات بفضل جهود أشقائه العرب .

*** وفى ضوء ما سبق، فإن السؤال الذى يفرض نفسه فى ظل رحيل الملك حسين هو : ماذا بعد ؟**

لاشك أن المستقبل المنظور يرجح من أنه سيشهد استمرارية لهذا النهج الحسينى على المستويين العربى عموماً والفلسطينى على وجه الخصوص . ولكى يتحقق ذلك يحتاج إلى جهود عربية خصوصاً الأنظمة العربية القريبة من الأردن كالمملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج ومعهم مصر وسوريا تحديداً . وهذه الجهود

المطلوبة هى جهود معنوية بالأساس. ولذلك فإن المبادرة من الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات بتخصيص دعم مادى عاجل للأردن فى ظل ظروفه الحالية تعطى هذا المعنى، ولكنه لا يكفى. فالأردن فى ظل الملك الجديد عبدالله بن الحسين، وهو شاب تغلب عليه النزعة العسكرية المحافظة، ولم يدخل معترك الممارسة السياسية، وهو حديث الخبرة السياسية «العربية والدولية» على وجه الخصوص، يحتاج إلى مساندة عربية كبرى لتجاوز هذه المرحلة حتى يستطيع الملك الجديد اكتساب شرعيته السياسية، وصقل خبراته.

وفى ضوء معطيات الخبرة المحدودة للملك الجديد، فإن الأحداث تشير إلى انكماش للدور الأردنى الفعال والتوازن الذى كان سائداً فى عهد الملك حسين، وأن تضافر الجهود الداخلية من فعاليات النظام الأردنى وتوحد الأسرة الهاشمية الحاكمة، مع تضافر الجهود العربية، يمكن أن تسهم في إعادة الحيوية لهذا الدور الأردنى حتى يظل رأس «الجسر» فى تفعيل النظام العربى باستمرار. ولا مناص من أن هذا قد يستغرق بعض الوقت، إلا أن استقرار الأردن فى هذه المرحلة قد يكون بداية لدعم هذا «الدور الحسينى» عربياً مرة أخرى خلال فترة قادمة وقريبة بإذن الله.

الفصل الثالث

«قضايا الأمن العربي في البحر الأحمر
وإستراتيجية المواجهة»

المبحث الأول

القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط وأثرها على التوازن الدولى الإقليمى بالمنطقة(*)

لاشك أن صانع السياسة الخارجية بصفة عامة يضع أمامه مجموعة من الأهداف تقابلها مجموعة من الوسائل، وتختلف الوسائل وفقاً لطبيعة الأهداف، وتعرف تلك الوسائل بأدوات تنفيذ السياسة الخارجية، أى : أدوات تنفيذ الأهداف القومية للدولة فى المجال الدولى.

وفى مجال الصراع الدولى بين القطبين العظميين فى تنفيذ إستراتيجية كل منهما الدولية، يلجأ كل طرف من القطبين إلى انتقاء عدد من الوسائل - الهدف منها أولاً وأخيراً: الحفاظ على المصالح الحيوية الخاصة به - وذلك يتم من خلال الحفاظ على الوجود الفعلى فى المناطق المهمة على مستوى العالم، وبالتالى يسعى كل طرف إلى كسب مزيد من المواقع فى إطار قواعد اللعبة الدولية. ويتضح عموماً الوجود العسكرى لكلا الطرفين فى مثل هذه المناطق المهمة من خلال الإمداد بالسلاح، والإسهام فى التدريب العسكرى، وتركيب المؤسسات العسكرية للدول الصغرى، ومن خلال الوجود الفعلى ممثلاً فى القواعد العسكرية موزعة على مستوى العالم، بل والسعى نحو الحصول على التسهيلات البرية والبحرية والجوية، أى: التسهيلات العسكرية . . . إلخ.

وذلك بما يضمن - فى النهاية - وجوداً فعلياً لكلا الطرفين يمكن أن يقود إلى مقدرة كل من الطرفين على إدارة الصراع الدولى، بما يتفق ومصالح كل طرف.

(*) نشرت فى السياسة الدولية، عدد (٦٦)، أكتوبر ١٩٨١، ص ١٠١ : ١٠٧.

ومن أهم المناطق الدولية التى يبرز فيها التنافس بين العملاقين من أجل تأكيد «الوجود الفعلى» لكل منهما : منطقة الشرق الأوسط . وتحليلنا هنا مقصور على التعرض للوجود الأمريكى من خلال القواعد والتسهيلات العسكرية فى المنطقة، كأحد أوجه الإدارة العسكرية لتنفيذ الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، محاولين توضيح علاقة ذلك بالتوازن الدولى الإقليمى فى المنطقة .

ويمكن معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاث نقاط : أولاها : تتعلق بطبيعة مثل هذه التسيهلات العسكرية والدول المانحة لها، وثانيها : ما يتعلق بالمناخ الإقليمى والدولى فى الآونة الأخيرة، والنقطة الثالثة : تدور حول علاقة الوجود الأمريكى فى المنطقة بالتوازن الدولى الإقليمى فيها .

أولاً : طبيعة المناخ الإقليمى الدولى:

لاشك أن الوقوف على طبيعة المناخ الإقليمى الدولى المصاحب لمنح التسهيلات، يشكل أهمية كبيرة لهذا المناخ من معجل بالإسراع فى تقديم هذه التسهيلات من جانب الدول الإقليمية من ناحية، ومن ناحية أخرى، بالإسراع من جانب الولايات المتحدة نفسها بوضع وتنفيذ سياسة إستراتيجية للحفاظ على أمن المنطقة ومواجهة الصراع الدولى بها، من خلال ردع الاتحاد السوفيتى . ومن ثم أصبحت القواعد والتسيهلات ـ سواء فى قلب المنطقة، أو فى أطرافها ـ أحد أدوات تنفيذ السياسة الأمريكية من أجل تثبيت أقدام الوجود الأمريكى بالمنطقة .

وتأتى الثورة الإيرانية فى بداية ١٩٧٩م ليتقلص معها، بل ويتهاوى النفوذ الأمريكى بها . ويزيد الأمر حدة ذلك التدخل السوفيتى فى أفغانستان فى ٢٧ديسمبر ١٩٧٩م أيضاً . فصلاً جديداً فى الصراع العربى الإسرائيلى ، بعد توقيع الاتفاق بين كل من مصر وإسرائيل فى مارس ١٩٧٩ ، وتمخض عن ذلك تقارب مصرى/ إسرائيلى، وتباعد مصرى عربى، وشهد نفس العام الحرب اليمنية (فبراير ـ ١٩٧٩) بين اليمن الجنوبية بالنفوذ السوفيتى اللا محدود، وبين اليمن

الشمالية خاصة أن اليمن الجنوبية تحاول اكتساب شرعية نظامها ـ الدعم من الاتحاد السوفيتي ـ فى المنطقة، وحاولت تطبيع علاقاتها مع اليمن الشمالية، بطرح شعار الوحدة بين اليمنين الذى لم يتمخض عنه شيء آنذاك، وتطبيع علاقاتها مع دول الخليج والسعودية ذاتها، ولعل الزيارات المتكررة من قادة اليمن الجنوبية للسعودية وغيرها من دول الخليج يؤكد هذه الحقيقة دون تغاض عن محاولات اليمن الجنوبية إثارة القلاقل فى المنطقة من خلال الهجوم المتكرر على حدود عمان وتزكيتها بعض المعارضين من إقليم «ظفار» العمانى.

فى نفس الوقت، فإن القرن الإفريقى يعانى من عدم الاستقرار بعد حرب الأوجادين بين الصومال وأثيوبيا، فى الوقت الذى تحاول فيه فصائل الحركة الثورية الأريترية الاستعداد لتكثيف هجماتها ضد الأثيوبيين سعياً وراء استقلالهم. وهنا يلاحظ السعى من جانب الصومال لمنح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية بعد إنهاء الوجود السوفيتى فى أراضيها مقابل المعونة والدعم الأمريكى، ومقابل الحصول على السلاح، مما يثير القلق فى منطقة القرن الأفريقى. ومن ثم، تصبح محل صراع «دولى إقليمى».

علاوة على أنه كان لقيام الحرب العراقية الإيرانية فى نهاية عام ١٩٨٠ تأثير كبير على خلخلة التوازن الإقليمى بالمنطقة؛ فارتعدت دول الخليج لتعرض أمنها للخطر، وتعرضت المصالح الأمريكية للخطر، بما أدى إلى زيادة رغبة الدول الخليجية فى المسارعة بالارتباط بشكل واسع بالولايات المتحدة لحمايتها، نظراً لعجزها عن الدفاع عن نفسها ضد الأخطار الخارجية، ويؤكد ذلك: التنافس بين الدول والمسارعة إلى منح الولايات المتحدة «تسهيلات عسكرية» بها، لزيادة الوجود الأمريكى بالمنطقة، بل كان للحرب العراقية الإيرانية تأثير مباشر على زيادة رغبة الولايات المتحدة فى الوجود العسكرى فى منطقة الخليج لحماية «مضيق هرمز» وتأمين الملاحة فيه. ويأتى قرار تشكيل قوة الانتشار السريع فى الخليج تأكيداً لذلك.

فى إطار هذا المناخ الإقليمى الدولى، وتكالب كل طرف دولى من قطبى الصراع (الاتحاد السوفيتى، والولايات المتحدة) على المنطقة - تتضح السياسة الأمريكية فى المنطقة فى محاولة تحقيق عدد من الأهداف المتوازنة، منها: الحفاظ على استمرار تدفق البترول إليها وإلى حلفائها من الغرب، ومحاولة وضع حد للزحف الشيوعى تجاه منطقة الخليج عن طريق خلق حلفاء لها بالمنطقة وتدعيمهم. وهنا يتضح «مبدأ نيكسون - كارتر» والسعى نحو ربط المنطقة بعدد من التحالفات العسكرية والسياسية عن طريق إنشاء قواعد، أو الحصول على تسهيلات عسكرية، وضرورة تعويض ما تفقده من مواقع أخرى، وبشكل عاجل، بما لا يؤثر على التوازن الإقليمى الدولى لصالحه. لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تجنيب المنطقة أية حروب واسعة أو محدودة، خاصة بين العرب وإسرائيل؛ إذ إن ذلك يمكن أن يقود إلى احتمالات المواجهة بين القوتين العظميين، يؤكد ذلك: جهد الولايات المتحدة فى اتفاق مصر وإسرائيل.

كذلك تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على أمن «إسرائيل» والحفاظ على علاقات متوازنة نسبياً بينها وبين العرب من جانب، وبينها وبين إسرائيل من جانب آخر مع تشجيع النزاعات دائماً بين العرب، بما يحول دون إتمام الوحدة العربية على أية صورة.

وبتوضيح مثل هذه الأهداف التى تبغى الولايات المتحدة تحقيقها، يتضح أنها جميعاً تدور حول هدف إستراتيجى واحد متمثل فى الحفاظ على المصالح الأمريكية والغربية فى المنطقة.

وهنا تتضح أهمية القواعد والتسهيلات والحلفاء الإقليميين، من أجل تحقيق الهدف الإستراتيجى الرئيسى، بما يضمن تفوقاً أمريكياً فى المنطقة.

وإزاء تعرض المصالح الأمريكية للخطر فى أعقاب الثورة الإيرانية خاصة، لجأ مخططو السياسة الأمريكية إلى استخدام لهجة القوة فى التعامل مع المنطقة، وأعلن عن تشكيل قوة عسكرية مكونة من ١١٠ ألف جندى، لاستخدامها فى حالة الطوارئ فى الشرق الأوسط. وبتشكيل قوة التحرك السريع، برزت أهمية عدد من

الدول الإقليمية يستوجب قيامها بمنح التسهيلات البحرية لمثل هذه القوة الأمريكية لضمان سرعة تحركها وانتشارها .

ومن ثم ، تأكد الوجود الأمريكي بالمنطقة ، من خلال المشاورات المستمرة والمنتظمة الرسمية مع دول المنطقة ، ولاسيما السعودية ، ومن خلال زيادة مبيعات الأسلحة لها خاصة المتطور منها (كطائرات الأواكس) بل من خلال إرسال أسراب جوية منتظمة للدول المحيطة بالخليج والسعودية ، للقضاء على «أزمة الثقة» بينها وبين هذه الدول الإقليمية .

وعموماً ، فإن الوجود الأمريكي في الآونة الأخيرة بمنطقة الشرق الأوسط بهذه الكثافة جاء ترجمة لاتجاه الإدارة الأمريكية الجديد الذي يميل إلى استخدام «القوة» لردع السوفيت في هذه المناطق . مثلاً ، يرى بريجنسكي (مستشار الرئيس الأمريكي السابق كارتر) للأمن القومي :

«أن مناطق الشرق الأوسط وجنوب آسيا والقرن الإفريقي - تشكل ما يسمى بقوس عدم الاستقرار (Arc of Instability) ، الأمر الذي يتطلب رداً أمريكياً أكثر فعالية وشدة لردع السوفيت في هذه المناطق . . » .

ويصرح براون «وزير الدفاع الأمريكي السابق» بأنه يجب أن تكون الولايات المتحدة قادرة على خوض حرب ونصف حرب في وقت واحد ، حرب كاملة في أوروبا مثلاً إذا ماتعرضت لتهديد أو غزو سوفيتي ، ونصف حرب في الشرق الأوسط أو الخليج أو البحر المتوسط أو كوريا ، إذا ما تعرضت المصالح الأمريكية الحيوية للتهديد .

علاوة على استمرارية الحديث والجدل داخل الولايات المتحدة حول إنشاء أسطول أمريكي خامس في المحيط الهندي ، بما يخلق وجوداً أمريكياً في الأفق حول بحر العرب ، وتحتفظ به للردع السريع في حالة الضرورة ، بل إن هناك من يرى من المخططين العسكريين الأمريكيين أن قوة حفظ السلام في سيناء ستكون نواة لوجود عسكري أمريكي «بري» في الشرق الأوسط ، طبقاً لما أوردته صحيفة (الأيكونومست) في ١٣ مارس الماضي .

ثانياً : طبيعة القواعد والتسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة بالمنطقة:

(١) منطقة الخليج العربي:

لما تشكله هذه المنطقة من أهمية كبرى، حيث يوجد الممر المائي المهم (مضيق هرمز) الذي يتم عن طريقه نقل البترول، ومن ثم يشكل خطورة كبيرة على مصالح الغرب، في حالة ما إذا تعرض للغلق أو إعاقة المرور فيه، خاصة بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والزحف السوفيتي تجاه المنطقة - حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات من إمارة دبي، وسلطنة عمان، وإمارة الشارقة، والكويت، والبحرين، وتأكد منح هذه التسهيلات من جانب هذه الدول، خلال مؤتمر القمة لمجلس التعاون لدول الخليج في الأشهر الأخيرة، بأنه إزاء إثارة الموضوع داخل المؤتمر، فقد تم الاتفاق على أن تترك لكل دولة خليجية حرية منح التسهيلات لمن ترغب في الاستعانة به من الدول الغربية، بما يحفظ أمنها، بل إن سلطنة عمان والبحرين والإمارات، أشارت خلال المناقشات إلى قيامها بمنح تسهيلات بحرية للقوات الأمريكية.

أ - إمارة دبي بالإمارات:

يوجد بإمارة «دبي» ما يعرف بمنطقة «جبل علي». وقد قامت دبي بإنشاء ميناء بهذه المنطقة يبلغ حجمه ٣٥٠ رصيفًا، ويضم حوضاً جافاً قدرته مليون طن، وتوصلت الإدارة الأمريكية والحكومة المعنية في دبي إلى اتفاق لمنح الأسطول الأمريكي، التسهيلات البحرية والعسكرية المطلوبة.

ويتمركز الوجود الأمريكي في «دبي» من خلال مركز للإتصالات في قرية «بوعلي» تعويضاً عن المركز الذي كان موجوداً في إيران قبل اندلاع الثورة الإيرانية.

وقامت «دبي» بإيكال إدارة ميناء «بوعلي» إلى كونسورثيوم من بعض الشركات الأجنبية، وبالتالي فالميناء غير خاضع لأي إشراف فعلي من جانبها. وفي ضوء

الظروف التى استجدت بالمنطقة باشتعال الحرب العراقية الإيرانية . . قلت أهمية هذا الميناء بالنسبة للسلاح البحرى الأمريكى ، مما جعل اعتماد الولايات المتحدة عليه يقل رغم ضخامته ، وانحسر دور الميناء ، وأصبح دوره ثانوياً على عكس ما كان مخططاً له عند إنشائه ، بل وعند تطويره .

ب. سلطنة عمان :

يشكل موقعها أهمية إستراتيجية خاصة ، حيث تتحكم وتشرف على مضيق «هرمز» الذى يمثل أهمية كبرى بالنسبة لدول المنطقة ، بل ودول العالم المستورد . وإزاء اندلاع الثورة الإيرانية ، والتهديد الإيرانى بإغلاق المضيق وعرقلة الملاحة فى وجه الولايات المتحدة وحلفائها . . سعت الولايات المتحدة للحصول على تسهيلات بحرية لحماية المضيق ، وتمكنت كل من عمان والولايات المتحدة من التوصل إلى اتفاق خلال العام الماضى يسمح للولايات المتحدة باستخدام المنشآت العسكرية لعمان التى تشمل ميناء (قابوس) فى مسقط ، وقاعدة «مصيرة» وميناء «صلالة» فى إقليم ظفار ومطار عمان الدولى ، وقاعدة «سيب» الجوية بالقرب من مدخل مضيق هرمز - وقد تم تخصيص مبلغ ٧٨,٥ مليون دولار لتحسين وإنشاء مرافق الطيران لقوة التدخل السريع وتطوير وترميم المنشآت العسكرية العمانية ، وذلك من ميزانية الدفاع الأمريكية .

علاوة على ما خصصته الدول الخليجية لتمويل المشروع العمانى لحماية وتأمين الملاحة فى المضيق ، وذلك أثناء اجتماعها فى يناير الماضى ، حيث تم تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون دولار لهذا الغرض .

بل إن المسألة لا تقف عند حد التسهيلات بين عمان والولايات المتحدة ، فالتنسيق دائم والمشاورات لا تنقطع ، ولعل زيارة «قيس الزواوى» . . . وزير خارجية عمان كأول مسئول عربى يقابل الرئيس الأمريكى الجديد (ريجان) فى أعقاب توليه لمهام منصبه فى يناير الماضى ، بل وزيارة «ألكسندر هيج» للمنطقة فى إبريل الماضى أيضاً تؤكد مثل هذه الحقيقة .

وعموماً، فإن الولايات المتحدة بحصولها على مثل هذه التسهيلات قد تمكنت من تعويض ما فقدته من نفوذ فى إيران بعد قيام ثورة «الخمينى»، وبالتالى استطاعت تأمين مصالحها ومصالح حلفائها بالمنطقة.

وعلاوة على حصول الولايات المتحدة على تسهيلات فى دبى وعمان، تمكنت من الحصول على تسهيلات فى ميناء الأحمدى بالكويت خلال العام الماضى، وتسهيلات فى «قاعدة القاسمية» بإمارة الشارقة، وذلك خلافاً لما حصلت عليه أيضاً من تسهيلات كبيرة فى «البحرين» بهدف تعزيز الوجود والنفوذ الأمريكى بالخليج.

(٢) منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب:

هذه المنطقة تشكل الجزء الجنوبى الغربى من منطقة إنتاج وتصدير البترول، بل تشكل الحزام الغربى وقناة الاتصال بين منطقة الخليج والبحر المتوسط والغرب، فيما يتعلق بنقل البترول خاصة. ومن ثم فإن ضمان سلامة ناقلات البترول فى هذه المنطقة، بل والسعى نحو عدم تعريض دول البترول لأية تهديدات من الجنوب، حيث اليمن الجنوبية المنفذة لسياسة الاتحاد السوفيتى - جعل واضع السياسة الأمريكية يسارع بزيادة الوجود الأمريكى بالمنطقة، والحصول على تسهيلات عسكرية من دول المنطقة، بل إن حرب الأوجادين وصراع القرن الإفريقى وتبدل المصالح وولاءات دول القرن بالنسبة للدول الكبرى سواء الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة، بعبارة أخرى: فإن التغير الذى اعترى المنطقة، قاد صانع القرار الأمريكى إلى السعى نحو تأصيل النفوذ الأمريكى بالمنطقة.

ومن ثم، تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على تسهيلات من جانب الصومال وكينيا، والسودان، ومصر.. ولنوضح ذلك بشىء من التفصيل.

أ - الصومال:

تم التوصل - بعد مفاوضات صعبة - بين كل من الولايات المتحدة والصومال إلى

اتفاق وقع فى ٢٢ أغسطس ١٩٨٠م يسمح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة «بربرة» التى لا تبعد عن اليمن الجنوبى سوى ٢٨٠ كم، وعن أثيوبيا سوى ٢٠٠كم - أى فى مركز وسط بين مركزى الوجود السوفيتى بالمنطقة، وميناء «كسمايو» على المحيط الهندى - على أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم مساعدة عسكرية واقتصادية للصومال حجمها ١٥١ مليون دولار على مدار سنتين . . وأدرج ضمن الميزانية الأمريكية مبلغ ٢٤ مليون دولار لتوسيع مرافق ميناء بربر الصومالى، لحساب البحرية الأمريكية، وإصلاح خزانات النفط . ورغم إصرار الصومال على ضرورة الحصول على ضمانة أمريكية بالدفاع عنها عند تعرضها لأية مخاطر خاصة من جانب أثيوبيا، أو تحرشات سوفيتية، إلا أن الاتفاق لم يشر إلى ذلك بوضوح . ورغم ذلك، فإن الوجود الأمريكى فى حد ذاته يعتبر ضمانة نسبية لأمن الصومال والمنطقة كلها، واستطاعت الولايات المتحدة - بحصولها على هذه التسهيلات من جانب الصومال تعويض أو استبدال ما فقدته من وجود ونفوذ فى أثيوبيا، فى أعقاب قيام الثورة الأثيوبية .

ب ـ كينيـــا:

توصلت كل من كينيا والولايات المتحدة إلى اتفاق يسمح للأخيرة باستخدام ميناء «مومباسا» كنقطة تموين للقوات الأمريكية المتمركزة فى المحيط الهندى بما يعزز الوجود الأمريكى بالمنطقة، وقد تم تخصيص مبلغ ٢٦ مليون دولار ضمن ميزانية الدفاع الأمريكية لبناء منشآت بحرية بالميناء الكينى «مومباسا» .

جـ ـ الســودان:

طالعتنا الأنباء بموافقة الولايات المتحدة خلال مارس الماضى على منح السودان مساعدات عسكرية قيمتها ١٠٠ مليون دولار . ويأتى هذا الخبر ليؤكد ما طالعتنا به صحف الكويت لتصريح الرئيس نميرى لوكالة رويتر يوم ١٩ مارس الماضى بأنه طلب من الولايات المتحدة مساعدات مالية لبناء مطارات جوية، وقواعد بحرية

للقوات المسلحة السودانية، وأن هذه المنشآت ستكون لاستخدام السودان فى الأحوال العادية، وسوف يكون باستطاعتنا منح أصدقائنا كل التسهيلات البحرية والجوية، خاصة لأمريكا فى حالة مهاجمة السودان بواسطة قوى كبرى.

ومن ثم، ليس من المستبعد وجود اتفاق على منح السودان تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة فى الموانى السودانية على البحر الأحمر، بل إن تأييد السودان، ومباركته اتفاق الصومال وأمريكا المشار إليه من قبل، مبعثه أن السودان يرى أن الوجود الأمريكى بالمنطقة يدعم السودان.

د. مصر

فى ضوء المناخ الدولى الإقليمى فى الآونة الأخيرة، جرت مفاوضات بين مصر والولايات المتحدة لمنح الأخيرة تسيهلات تستطيع استخدامها بصفة مؤقتة فى منطقة «رأس بناس» للدفاع عن أية دولة عربية أو إسلامية تتعرض لغزو أجنبى، وأن استخدام هذه التسهيلات (بحرية، وجوية) سيكون ذا طابع مؤقت بوجود مصرى، على أن تتولى الولايات المتحدة استكمال القاعدة بناء على خطة مشتركة، يتم الاتفاق عليها بين البلدين. ونقلاً عن مجلة «النيويورك تايمز» فى مارس الماضى، فإنه قد تم تخصيص مبلغ ١٠٦,٤ مليون دولار، لتحسين الميناء والقاعدة العسكرية المصرية فى رأس بناس على البحر الأحمر وتوسيعها لتكون مجهزة للاستعمال فى نقل القوات الأمريكية المعدة للتدخل السريع فى منطقة الخليج والجزيرة العربية بما يتفق والسرعة المطلوبة، والوقت المناسب.

وهناك عدد من الأهداف المعلنة من وراء هذه التسهيلات من جانب مصر للولايات المتحدة، خاصة ما أعلنه «كمال حسن على وزير الخارجية المصرية أمام مجلس الشعب والشورى فى ٢١ ديسمبر الماضى» «بأن منح الولايات المتحدة تسهيلات على أرض مصر، جاء نتيجة لتقديرات إستراتيجية تستهدف إعادة التوازن لمنطقة الشرق الأوسط بعد الخلل الذى أصاب ميزان القوى فيها، بعد غزو أفغانستان من جانب القوات السوفيتية» أو ما أعلنه د. فؤاد محيى الدين نائب رئيس

الوزراء أمام مجلس الشعب فى ٢٠/ ١٢/ ١٩٨٠م ممثلاً للحكومة المصرية «إن موافقة مصر على منح تسهيلات لمرور الطائرات الأمريكية، جاءت بهدف الدفاع عن مكة والمدينة والأراضى المقدسة، خاصة بعد موافقة السعودية بعد استشعارها بالخطورة على حدودها».

أو ما أعلنه الرئيس السادات نفسه وكرره، فى عديد من التصريحات، منها فى ٣/ ٩/ ١٩٨٠م «إن مصر منحت الولايات المتحدة - وبإلحاح من مصر - تسهيلات تمكنها من الدفاع عن منطقة الخليج، وعن أفغانستان وباكستان، بل والعالم الإسلامى كله، فيما لو استمر تدهور الموقف هنالك على ما هو عليه الآن . . » بل وفى ٢٧/ ٩/ ١٩٨٠ «إننى سوف أعطى الولايات المتحدة التسهيلات اللازمة للوصول إلى الخليج، لمساعدة أى دولة عربية وللوصول إلى أية دولة إسلامية حتى إندونسيا».

وعموماً، فإن الموقف المصرى إزاء منح التسهيلات البحرية أو الجوية ليس بجديد، فالتسهيلات قد سبق إعطاؤها للبحرية السوفيتية فى الإسكندرية بعد ١٩٦٧ وأقرها الرئيس السادات بعد رحيل عبد الناصر، إلى أن قامت حرب أكتوبر ١٩٧٣م. وبعد تأزم العلاقات المصرية السوفيتية، أوقفت مصر منح هذه التسهيلات للأسطول السوفيتى، بما يؤكد أن منح مصر «أية تسهيلات لأية دولة أجنبية» مرهون بالإرادة المصرية.

(٢) القواعد الأمريكية فى المحيط الهندى وأطراف منطقة الشرق الأوسط:

قامت الولايات المتحدة باستئجار قاعدة «ديجوجارسيا» من بريطانيا، وهى تبعد ٢٥٠٠ ميل جنوب مضيق هرمز. ومن ثم، تم رصد مبلغ ٢٣٧,٧٥ مليون دولار لتوسيع مرفق المساندة الحالى الخاص بالبحرية الأمريكية، وتركيب نظام للتخلص من الفضلات اليابسة، وتحسين وإنشاء مرافق خاصة بالطيران لقوة التدخل السريع. ويشكل الوجود الأمريكى فى هذه الجزيرة أهمية بالغة؛ لمراقبة كافة التطورات فى المنطقة، والاستعداد للتدخل السريع بالقدر الذى يتفق وطبيعة

الحدث، بل إن تطوير هذه الجزيرة بهذه الاستعدادات يرفع من درجة الاستعداد والقدرة على التعبئة بصورة عالية، بل ويساعد على تقوية وتحسين قدرات التأهب القتالى للقوات العسكرية البرية والبحرية والجوية، أينما وجدت، وذلك وفقاً لما صرح به البنتاجون فى مارس الماضى.

- وقد حصلت الولايات المتحدة مؤخراً على حق الهبوط والتزود بالوقود بالنسبة لطائرات ب/ ٥٢ فى شمال أستراليا.

- وتم رصد مبلغ ٥٠ مليون دولار لتحسين وإنشاء مرافق طيران لقوة التدخل السريع فى قاعدة (لاجيس) الجوية بالبرتغال، التى تعد نقطة توقف للجنود والمعدات فى الطريق إلى منطقة أزمة ما فى الخليج.. ومعروف أن هذه القاعدة، قد استغلتها القوات الأمريكية لتزويد إسرائيل أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣.

- وقد أنشئت قاعدة عسكرية جوية أمريكية فى تبوك بالسعودية، وبنى بالقاعدة مطار متطور جداً، يستهدف - وفقاً لحديث الأمريكيين - الدفاع عن حقول البترول، من أى هجوم متوقع من العراق ولايستهدف إسرائيل، رغم أنه لا يبعد عنها، خاصة (إيلات) بحوالى ٢٠٠ك.م، وقد تم إنشاء هذه القاعدة بين عامى ١٩٧٧، ١٩٧٨م.

- علاوة على أن هيئة الأركان الأمريكية لازالت تطلب موانى ومساحات شاسعة للتدريب ومطارات... إلخ، فى كل من الأردن ومصر، وحيفا، والنقب، والسعودية، والإمارات، ... إلخ. وذلك كله بهدف إحكام السيطرة الفعلية على مقدرات هذه المنطقة، بما يتفق ورغبة الولايات المتحدة فى إدارتها للصراع الدولى فى منطقة الشرق الأوسط.

وعموماً، فإن هذا التوسع فى الحصول على التسهيلات والقواعد العسكرية، بما يشكل حزاماً أمنياً حول منطقة الشرق الأوسط، ليعكس مدى أهمية أداة «القوة» كإحدى أدوات تنفيذ السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، دون تجاهل أن عناصر القوة بالدبلوماسية، يحافظ نسبياً على استمرارية الوجود الأمريكى بالمنطقة.

ثالثاً : آثار القواعد والتسهيلات العسكرية على التوازن الدولى الإقليمى بالمنطقة :

الواقع أن الإشارة إلى الفارق بين القواعد «الثابتة» والتسهيلات المؤقتة لا يعنى الكثير فى تحليلنا هذا، خاصة أن السياسة الأمريكية تهدف إلى خلق الإحساس لدى الدولة فى النطاق الإقليمى، والإحساس لدى قطب الصراع الآخر (الاتحاد السوفيتى) بالوجود الأمريكى.

وهنا يثار تساؤل مهم حول قيمة مثل هذه التسهيلات وانعكاساتها على التوازن الدولى الإقليمى بالمنطقة . . وهل يمكن لمثل هذه «التسهيلات» إحداث التوازن الإقليمى الدولى فعلاً أم زيادة الصراع الدولى فى المنطقة؟ وهل يمكن التمييز بين الأمد القصير والأمد الطويل حول تأثير هذا الوجود الأمريكى، مقابل الوجود السوفيتى بالمنطقة على طبيعة التوازن الإقليمى أم لا؟؟

وعموماً، فإن المراقب للأحداث فى المنطقة، يمكنه أن يلاحظ أن منح التسهيلات من قبل دول المنطقة للولايات المتحدة جاء فى أعقاب الأحداث الطارئة بالمنطقة، كالثورة الإيرانية، والحرب العراقية الإيرانية، وعدم الاستقرار فى القرن الإفريقى، وفى لبنان، والتقارب المصرى الإسرائيلى . . . إلخ، ولكن لابد من إثارة «تحفظ» على ذلك بأن مثل هذه الأحداث كانت بمثابة «المعجل» لمنح مثل هذه التسهيلات، خاصة أن الولايات المتحدة - فى علاقاتها بالمنطقة التى بدأت فى التحسن النسبى أخيراً - كانت قد شابتها أزمة ثقة عنيفة معروفة بأزمة السياسة الأمريكية «فيتنام»، والتى كانت قد ترجمت فى التردد الأمريكى إزاء النزاع الباكستانى الهندى، والتردد الأمريكى بالتدخل إزاء انهيار الشاه، الأمر الذى كان له تأثير كبير على زيادة حدة الشك، إلى أن جاءت هذه الأحداث لتعجل ببداية انتهاء أزمة الثقة هذه من كلا الطرفين. وكان لهذا مؤشراته، من ذلك :

- اندفاع دول الخليج إلى جانب عدد من الدول الأخرى، الأمر الذى وصل إلى حد التنافس بينها لمنح الولايات المتحدة تسهيلات كبيرة، حرصاً على أمن المنطقة، وضماناً لاستمرار فتح مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية.

ـ واندفاعًا من الولايات المتحدة، واستجابة لذلك؛ لخلق مزيد من الثقة والطمأنينة لدى هذه الدول؛ للقضاء على أزمة الثقة، اتجهت على الفور إلى تعزيز وجودها بالمنطقة علاوة على إرسال الأسلحة المتطورة للمنطقة. ولعل إعطاء أحدث الأسلحة للسعودية يؤكد ذلك، وتشكيل قوة الضرب العسكرية السريعة بالمنطقة (Quick strike force) مؤشر آخر، علاوة على التصريحات المتتالية لرئيس الولايات المتحدة السابق (كارتر) والحالى (ريجان) ووزير الخارجية ووزير الدفاع، التى تؤكد أنه سيتم التدخل بالقوة إذا لزم الأمر، لتأمين المنطقة، والحفاظ على سلامتها.

ثم يلاحظ أن الولايات المتحدة فى عهد نيكسون أقرت ما عرف (بمبدأ نيكسون) الذى يعنى اعتماد الولايات المتحدة على القوى الإقليمية أو المحلية لحماية مصالحها، ومصالح حلفائها فى الغرب، على أن تسعى الولايات المتحدة إلى نمو هذه القوى. وفى هذا الإطار، نمت القوة الإيرانية فى عهد الشاه نموا غير طبيعى. ويأتى تشجيع الولايات المتحدة لدول الخليج والسعودية لبناء مؤسساتها العسكرية وتحديثها وإمدادها بأحدث الأسلحة، خاصة بعد الانسحاب البريطانى المعروف بالإنسحاب البريطانى شرق السويس ابتداء من عام ١٩٦٨. وفى تقرير سرى سلمته إدارة كارتر إلى إدارة ريجان، أن مجموع ما أنفقته دول الخليج، بما فيها إيران والعراق على التسليح فى الفترة من ٧٤ـ ١٩٨٠ بلغت ٣٥٠ مليار دولار (مما يعكس حجم السلاح المتدفق للمنطقة) بل ويأتى أيضًا اعتماد الولايات المتحدة على التوازن المصرى العسكرى كقوة إقليمية فى المنطقة فى إطار الارتباط السعودى المصرى، وذلك للدفاع وحماية المصالح البترولية الغربية فى حالة تعرضها للخطر. تثار هنا علامة استفهام بعد المعاهدة المصرية الإسرائيلية وعدم مباركة السعودية لهذه الخطوة بعد انضمامها لمعسكر الرفض العربى.

يأتى ذلك كله دليلاً على رؤية الولايات المتحدة لكيفية التعامل مع المنطقة، بما يحفظ توازنها الإقليمى.

ـ والواقع بعد هذا الاستعراض، يمكننا القول بأن مثل هذه التسهيلات والقواعد قد

أعطت ميزة كبيرة للولايات المتحدة، بما يحفظ استمرار وجودها الإستراتيجى بالمنطقة، فى نفس الوقت الذى يحفظ التوازن الدولى الإقليمى الذى كاد أن يختل لصالح الاتحاد السوفيتى.

ويكفى للتدليل على ذلك: أن هناك عدداً من القوى الإقليمية تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى، وتحافظ على مصالحه وسياساته بالمنطقة، متمثلة بصفة أساسية فى اليمن الجنوبية التى تربطها بالاتحاد السوفيتى معاهدة صداقة وتعاون، وفى أثيوبيا التى تربطها هى الأخرى معاهدة صداقة مع السوفيت، بل إن هناك معاهدة صداقة وتعاون تربط اليمن الجنوبية، بأثيوبيا مدتها ٢٠ عاماً، وثبت أن اليمن الجنوبى قد أرسلت قوات عسكرية إلى أثيوبيا فى عامى ١٩٧٧، ١٩٧٨ للقتال إلى جانب القوات الصومالية فى حرب صحراء الأوجادين التى انتصرت فيها أثيوبيا، بل ويتمتع الاتحاد السوفيتى بتسهيلات كبيرة فى كلتا الدولتين.

وهناك وجود سوفيتى أيضاً فى «ليبيا» على مستوى كبير. والملاحظ أن الولايات المتحدة، بحصولها على هذه الشبكة الكبيرة من التسهيلات والقواعد، تمكنت من تشكيل «حزام» أو فرض حصار حول هذه القوى المدعمة من السوفييت، بما يعوق أى تفكير فى الاصطدام.

ودليل آخر على التوازن النسبى بالمنطقة: أن «موسكو» قامت بإرسال أربع قطع بحرية سوفيتية فى فبراير الماضى، إلى شاطئ الصحراء الغربية المتنازع عليها، وعلى الفور أرسلت الولايات المتحدة - بالاتفاق مع المغرب - عددا من القطع الحربية المدمرة، وسفينة إمداد حربية، وسفينة اتصالات لاسلكية ترابط بجوار السفن السوفيتية. والهدف واضح: أن يعلم السوفيت جدية الإدارة الأمريكية الجديدة فى تصريحاتها بتدعيم الأصدقاء ومواجهة أى تحرك عسكرى سوفيتى ضد دول صديقة. وكانت النتيجة: انسحاب السفن السوفيتية، مما يؤكد التوازن الدولى الإقليمى فى المنطقة العربية فى ظل المتغيرات الإقليمية الدولية. ويأتى الموقف الحيادى النسبى من العملاقين إزاء الحرب العراقية الإيرانية كدليل واضح على التوازن الإقليمى الدولى بالمنطقة، ولعل أزمة حائط الصواريخ السورية فى لبنان تؤكد هذا المعنى أيضاً.

وختاماً: يمكن القول بأن هناك علاقة نسبية بين التسهيلات الممنوحة من بعض القوى الإقليمية لكلا الطرفين الدوليين، وبين التوازن الإقليمى من جانب، ومن جانب آخر بين حدة الصراع الدولى بالمنطقة من عدمه، وهذه العلاقة محكومة أساساً بعامل الزمن ومدى ارتباط القوى الإقليمية بالدول الكبرى.

فالتسهيلات - نظراً لكونها مسألة مؤقتة - بل ويمكن التخلص منهـا أو إلغاؤها من جانب الدول الإقليمية المانحة لها، كما حدث من جانب مصر عندما ألغت التسهيلات الممنوحة للاتحاد السوفيتى فى عهد السادات، ثم منحتها - أيضاً - للولايات المتحدة، وكما حدث فى الصومال أيضاً تجاه السوفيت والأمريكيين، وهذا على عكس القواعد العسكرية التى يصعب التخلص منها، إلا فى حالة الثورة الشعبية، أى: تغيير النظام القائم.

لعل تجربة العالم الثالث، وسعى دوله تجاه التحرر - لتؤكد هذا التمييز بين القواعد والتسهيلات.

المبحث الثانى

«الدولة الأريترية بين الاستقلال وضرورات التنسيق العربى»(*)

أصبح إقليم أريتريا دولة حرة مستقلة بإرادة شعبها بعد أن أجرى الاستفتاء على هذا الاستقلال فى الفترة من ٢٣ - ٢٥ إبريل الماضى، وأسفر عن موافقة تتجاوز ٩٩٪ على الاستقلال والانفصال عن أثيوبيا، وبحضور مراقبين من عدة دول وعدة منظمات دولية وإقليمية. وسيتم الاحتفال الرسمى بهذا الاستقلال فى الخامس والعشرين من مايو الجارى، وهو اليوم الذى يوافق ذكرى مرور عامين على استكمال تحرير الأرض من السيطرة الأثيوبية.

ولاشك أن استقلال هذه الدولة سيكون له شأن كبير وتأثير بالغ الأهمية فى الحاضر والمستقبل، وذلك بالمقارنة بعدد من الأقاليم والجزر التى تستقل بين حين وآخر، ولا تمثل ردود أفعال مثلما يمثل استقلال أريتريا. وترجع أهمية استقلال هذه الدولة إلى عدة اعتبارات تمثل فى مضمونها وإجمالها حقائق هى بمثابة قيود طبيعية على النظام الذى سيحكمها فى أعقاب الاستقلال، وإن تجاهل هذه الحقائق سيسبب مصاعب كبرى فى طريق نهضة هذه الدولة الوليدة.

ومن هذه الاعتبارات ما يلى:

(١) أن هذه الدولة تقع على ساحل طويل على البحر الأحمر، يمتد فى الشمال من جنوب الساحل السودانى، وحتى فتحة باب المندب فى الجنوب، وهو بذلك يكمل الدائرة العربية للبحر الأحمر الذى يعد بمثابة بحر عربى وفقاً لقانون البحار الجديد. ومن ثم، فإن أريتريا تمثل موقعاً إستراتيجياً مهمًا سيكون بمثابة

(*) نشرت فى جريدة عكاظ بتاريخ ٨/ ٥/ ١٩٩٣م.

نقطة قوة إذا ما أحسن توظيفه وفق رؤية شاملة لطبيعة الخريطة الإقليمية، خاصة إذا عرفنا أن لأريتريا «أرخبيلا» يضم (٢٠٠) جزيرة متاخمة لشواطئها فى البحر الأحمر، وفى مواجهة المملكة العربية السعودية مباشرة.

(٢) يقطن الشعب الأريترى مساحة قدرها (١١٩) ألف كيلو متر مربع، ويعيش عليها ما يقرب من ٤ مليون نسمة، بخلاف حوالى مليون آخرين يعيشون خارج أريتريا فى عدد من الدول المجاورة، خاصة السودان ومصر والسعودية. ويدين أغلب هذا العدد وبنسبة تصل إلى ما يقرب من ٩٠٪ بالدين الإسلامى، والنسبة الباقية يدينون بالدين المسيحى.

(٣) تتحدث الغالبية العظمى من الشعب الأريترى باللغة العربية كلغة أولى ورئيسة رغم وجود ٩ لغات مختلفة أخرى أهمها الفرنسية، بالإضافة إلى لغتى قبيلتى العقار والعبس، وهو ما يتوافق مع النسبة التى تنتمى للدين الإسلامى إلى حد التطابق.

(٤) أن الثقافة السائدة وما تحمله من قيم وعادات وتقاليد، هى الثقافة العربية، وهى تعكس ذلك الترابط العضوى بين هذا الإقليم وبقية الشعوب العربية، وهو ما يعكس عمق الروابط التاريخية والثقافية والحضارية دون انقطاع تاريخى. وهنا علينا أن نتذكر أن التأييد الشامل من الدول العربية للثورة الأريترية على مدار أكثر من ثلاثين عاماً لم يكن من فراغ، أو مجرد تأييد ثورة ما، بل يجب أن يفهم على أنه تجسيد لهذا الترابط الحضارى.

وتؤكد هذه الحقائق الأربع على طبيعة ذلك الإقليم الذى أضحى دولة مستقلة، ومن ثم، فإنها تمثل محددات المستقبل بغض النظر عن التوجهات والمواقف التى تعلن بين حين وآخر. ولذلك فإن فهم تطورات الأوضاع خلال الفترة السابقة على الاستقلال فى التاريخ الأريترى تساعدنا على استشراف المستقبل المنظور، وهو ما يمكن أن نوجزه فيما يلى:

(١) أن الجبهة التى حكمت أريتريا خلال العامين الماضيين، هى الجبهة الشعبية

لتحرير أريتريا، حيث إنها استطاعت أن تقود الكفاح المسلح ضد الوجود الأثيوبى منذ عام ١٩٨٢، وذلك بعد تغلبها على منافستها المتمثلة فى جبهة التحرير الأريترية إثر نزاع وصل إلى حد الاشتباكات المسلحة فيما بينهما . ومن ثم استطاعت أن تنفرد بالإقليم فى غياب الجبهات الأخرى التى كانت تعانى من الانقسامات .

(٢) تعد الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا، تنظيماً منشقاً عن تنظيم قوات التحرير الشعبية التى كان يتزعمها عثمان صالح سبى، وذلك عام ١٩٧٧م، وتولى زعامة هذا التنظيم المنشق رمضان نور . وقد أسهمت عوامل عديدة فى تماسك هذه الجبهة، منها : توافر المهارة الإدارية للزعيم رمضان نور، والمهارة التنظيمية لأحد القادة الرئيسيين فى الجبهة وهو (أسياسى أفورقى) الذى يتولى الحكومة المؤقتة منذ عام ١٩٩١م . بالإضافة إلى تحالف هذه الجبهة مع الجبهة لتحرير التيجراى، وهى التى تولت تحرير أثيوبيا فيما قبل عامين من سيطرة مانجستوماريام ونظامه الشيوعى، مما أسهم بالتالى فى تحقيق تفاهم سريع بين الجبهتين لتحقيق طموحات كل منهما . الأولى : للسيطرة على السلطة فى أثيوبيا، والثانية : للسيطرة وتحقيق استقلال أريتريا، وهو ما تم بالفعل فى مايو ١٩٩١ . . . ، وتضمن الاتفاق بينهما على ضرورة منح أثيوبيا تسهيلات كبرى فى ميناء مصوع، مما يعطى لها منفذا على البحر الأحمر، وكذا يتم إجراء استفتاء شعبى فى أريتريا بعد عامين بهدف الحصول على الاستقلال .

(٣) تولى (أسياسى أفورقى) زعامة الجبهة، وذلك إثر مؤتمر عام عقد فى مارس ١٩٨٧، تم بموجبه اختيار أفورقى أميناً عاماً بدلاً من رمضان نور الذى أصبح عضوا فى المكتب السياسى فحسب، واستطاعت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا أن تقدم نفسها للعالم بعد هذا المؤتمر، قناعتها بالتطور السلمى الديمقراطى، حيث استطاع المؤتمر أن يحسم ذلك دون مشاكل، وبالطريق الديمقراطى، كما أنه أعلن ميثاق الجبهة الجديد آنذاك عن تخليه عن معاداة الصهيونية العالمية كمقدمة للتفاهم مع الغرب عموماً والولايات المتحدة

خصوصاً، وفوق هذا وذلك أعلن زعيم الجبهة الجديد تخليه عن الماركسية والأفكار التى كان يعتنقها مما أسهم فى كسب ود الغرب، خصوصاً أن الاتحاد السوفيتى - آنذاك - كان يضغط على عدد من الدول العربية للحيلولة دون استمرارهم فى مساندة الأريتريين ضد النظام الشيوعى فى أثيوبيا بقيادة مانجستوماريام، وهو ما فشل فيه الاتحاد السوفيتى. ولكن فى نفس الوقت كانت النتيجة هى تحول فكرى وتنظيمى للجبهة وزعيمها عن الفكر الماركسى إلى الفكر الليبرالى، حيث أصبح مقتنعاً بالديمقراطية.

وفى المعنى الأخير، فإن كل هذا أسهم فى خلق جسور التفاهم بين الجبهة والغرب وما تبع ذلك من تغلغل غربى، وهو ما أسهم بالتالى فى مد الجسور بين الجبهة الشعبية وبين إسرائيل. وقد اتضح ذلك فى زيارتين قام بهما الرئيس المؤقت للحكومة الأريترية (أفورقى) لإسرائيل فى يناير وفبراير الماضيين (١٩٩٣) بسبب العلاج، لكن الأمر امتد لإجراء مباحثات مع رابين (رئيس الحكومة الإسرائيلية)، وعدد من المسئولين الإسرائيليين، وهو مالم يخفه أفورقى فى تصريحات مختلفة أكد فيها عمق العلاقة مع إسرائيلَ، والاحتمالات الكبيرة لإقامة العلاقات معها بعد الاستقلال فى نفس الوقت الذى أكدت تصريحاته أن مسألة التحاقه بالجامعة العربية غير واردة.

(٤) فى نفس الوقت الذى انفردت فيه الجبهة الشعبية بالساحة الأريترية منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن، بذلت الجبهات الأخرى جهوداً كبيرة لتجميع شملها وتوحيد صفوفها. وقد بذلت عدة دول إقليمية دوراً فى هذا الإطار. وهنا نذكر اتفاق جدة عام ١٩٨٣ الذى تم توقيعه بين ثلاثة تنظيمات هى (جبهة التحرير الأريترية (المجلس الثورى) بقيادة عبد الله إدريس)، وقوات التحرير الشعبية (المجلس المركزى) بقيادة عثمان صالح، وقوات التحرير الشعبية (اللجنة الثورية) بقيادة عبد القادرة جيلانى. وتوحد هؤلاء طبقاً للاتفاق فى تنظيم موحد يرأسه عثمان صالح، والذى توفى فيما بعد وحل محله عمر البرج. كما بُذل جهد آخرلتوحيد رؤساء (٥) تنظيمات عام ١٩٨٩ فى صنعاء باسم جبهة

التحرير الأريترية أيضاً بزعامة محمد سعيد ناود. ولكن لم يكن لهذه المحاولات فى توحيد الصفوف تأثير كبير على إيجاد هذه التنظيمات داخل الساحة الأريترية، وتتولى المشاركة فى الكفاح المسلح. وهنا لايجب إغفال العنصر التاريخى فى فهم نشأة وتطور وانقسام هذه التنظيمات، كما لا يجب نسيان أن جبهة التحرير الأريترية أعلنت قيامها فى القاهرة مع اندلاع الثورة فى أريتريا فى سبتمبر ١٩٦١.

(٥) لعبت الدول العربية مجتمعة أو فرادى دوراً كبيراً ورئيسياً فى دعم وتأييد الثورة الأريترية للإستقلال عن أثيوبيا، واتخذت السبيلين: العلنية، والسرية، فى ممارسة هذا الدعم.

وامتد الدعم ليشمل الجانب المادى والعسكرى، كما لايمكن تجاهل أن إعلان الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا تم فى دمشق عاصمة سوريا. وبدون هذا الدعم العربى على مدار أكثر من ثلاثين عاماً، والذى لم تستطع أية قوة دولية أن توقفه نهائياً، ما كان للشعب الأريترى أن يحقق استقلاله، كما لايجب نسيان الموقف الإسرائيلى الذى كان يساند الأثيوبيين فى عهد سيلاسى ضد الأريتريين، واستمر الوضع بعد تولى ماريام السلطة أيضاً.

فى ضوء فهم هذه التطورات التى عرضناها بشكل مركز، وفى ضوء تتبع تصريحات وتصرفات رئيس الحكومة المؤقتة (أفورقى)، خلال العامين الماضيين ومنذ تشكيل هذه الحكومة، فإنه يمكن القول إنه فى الوقت الذى لا يجب تجاهل مجمل هذه التطورات والتصريحات والتصرفات، فى نفس الوقت يجب اعتبارها مسائل مؤقتة يمكن فهمها فى إطار المرونة فى فهم الأوضاع والمتغيرات الدولية المتسارعة بهدف تحقيق الاستقلال للوطن الأريترى. ومن ثم لا يجب اعتبار ما تم خلال العامين أو ما قبلهما على أنه أوضاع نهائية، وبالتالى يتم التعامل مع أريتريا على أنها دولة عدائية. ولذلك فإن الفهم الصحيح من جانب الطرف العربى يجب أن يدرك ضرورات المرحلة، والتعامل مع الظروف المستجدة للدولة الوليدة. فهذه الدولة تحتاج إلى جهود جبارة ودعم مادى كبير لإعادة بنائها من جديد بعد أن

ضربتها حروب ثلاثين عاماً، كما تحتاج إلى خبرات فى كافة الميادين، وهو ما تستطيع أن ـ تقدمه ـ بسرعة الدول العربية التى تمتلك رءوس أموال، والدول العربية التى تمتلك الخبرات. وهنا، فالجامعة العربية عليها دور كبير فى المبادرة بالاضطلاع بهذه المهمة، دون انتظار تقديم أريتريا لطلب رسمى بذلك. وقد كان للتصرف السعودى السريع بالإسراع بإرسال شحنات المساعدة إلى ميناء مصوع للإسهام فى مواجهة كارثة الفيضانات التى ضربت بعض المناطق فى أريتريا فى الأسبوع السابق على الاستفتاء ـ أثر طيب وكبير لدى الأريتريين.

فى نفس الوقت الذى يجب فيه على القادة الأريتريين ـ سواء المؤقتين حالياً أو القادمين فى المستقبل بعد إجراء الانتخابات الرسمية ـ أن يدركوا أن تجاهل بعدى التاريخ الذى يربطهم بالثقافة العربية، والجغرافيا التى تجعلهم فى وضع الضرورة، إن لم يكن الحتمية، فى حاجة إلى التنسيق مع الدول العربية وليس مع غيرها ـ لن يتفق ومصلحتهم القومية وأمنهم القومى فى المستقبل.

وأخيراً: فإن التاريخ والجغرافيا وفهم تطورات الأوضاع فى الماضى والحاضر والمستقبل تستلزم ضرورة تعميق العلاقات العربية الأريترية على طريق احتضان أريتريا داخل المجموعة العربية، ومحاولة تجنيب الأريتريين تصعيد وتطوير العلاقة مع إسرائيل، وهو ما يصب رأساً فى خانة أمننا القومى العربى.

المبحث الثالث

«أبعاد التنسيق المصرى السعودى فى دعم الأمن العربى فى البحر الأحمر»(*)

خلال الأيام الماضية، ووسط متغيرات مكثفة تواجه منطقتنا العربية والإفريقية، التقى وزيرا الدفاع المصرى والسعودى فى القاهرة، ربما يبدو اللقاء فى بداية الأمر لقاء عادياً فى إطار التنسيق الطبيعى بين قطبى النظام العربى، إلا أنه سرعان ما التفتت الأنظار لهذا اللقاء، ودارت العدسات، وسلطت الأضواء، واهتمت وسائل الإعلام بهذا الحدث، وهوما حفزنا فى واقع الأمر على تناول الموضوع بالتحليل لوضع الأمور فى سياقها الصحيح.

فالمعروف الآن - والمستقر عليه - أن هناك ثلاثة أقطاب سياسية فاعلة فى تحريك النظام العربى، وهى : مصر، والسعودية، وسوريا؛ ولذلك فإن لقاء بينهم جميعاً أو بين اثنين منهم على الأقل لابد أن يثير اهتماماً وضجيجا. وقد تختلف درجة الضجيج باختلاف القضايا المثارة بعض الشيء. والذى حدث أن اللقاء كان لقاء عادياً بين وزيرين، وليس لقاء قمة بين رئيسى الدولتين.

ولكن أهمية اللقاء أنه كان بين وزيرى الدفاع، ولم يكن لقاء بروتوكوليا، بل كان لإجراء مباحثات جادة تضمنت نتائج معلنة، وتصريحات رسمية مقصودة ولها رسالة مستهدفة بالتالى، وهذا هو بيت القصيد فى الرسالة الإعلامية طبقاً لما يشير به علينا أساتذة الإعلام.

فالأحداث التى تمر بها المنطقة العربية تتسم بالضخامة : فهناك مسألة القضية

(*) نشرت فى جريدة عكاظ بتاريخ ٢١/ ١١/ ١٩٩٣م.

الفلسطينية والحوار الدائر بين العرب والإسرائيليين، والأزمات التي تعتور هذا الحوار، ومشاكل تطبيق اتفاق غزة/ أريحا، ومساعي إسرائيل في التحايل على هذا الاتفاق لإحراز مزيد من المكاسب عند التطبيق على حساب الفلسطينيين، في نفس الوقت الذي يسعون فيه للتسويف على الجبهة السورية واللبنانية، والتهدئة على الجبهة الأردنية، والسعي نحو كسب إلغاء المقاطعة العربية وإلغاء القرارات المضادة من الأمم المتحدة، كما أن هناك دولاً عربية تحاول الإسراع بالاتفاق مع إسرائيل رغم أنها ليست مطالبة بذلك، كما أن هناك القضية الصومالية التي يعجز العرب عن الدخول إليها لحلها من خلال جامعة الدول العربية - رغم انتماء الصومال إليها - في ضوء المحرمات والقيود الدولية . . . وغير ذلك، وهناك قضية المصالحة العربية ومشاكلها فيما بعد أزمة الخليج والتي لازالت تترك آثارها النفسية حتى الآن، وهناك مشاكل النظام الإيراني في منطقة الخليج والتي لازالت مستمرة مع الإمارات بدون حل، كما أن هناك دولاً أخرى تسعى للعبث بأمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي ومحاولة النفاذ من خلال أريتريا - قبل وبعد استقلالها - مما جعلها مترددة حتى الآن في الانضمام لجامعة الدول العربية، مما أثار علامات استفهام كبرى حول مستقبل الأمن في هذا البحر . . ، كما أن هناك قلقا في اليمن، وهو يمثل المدخل الشرقي للبحر الأحمر عند فتحة باب المندب لابد من أخذه في الاعتبار . ولاشك أن كل هذه القضايا كانت في ذهن وزيري الدفاع وقادة دولتي مصر والسعودية قبل وأثناء لقائهما الأخير في القاهرة . فهي قضايا مهمة ومحورية وباعثة على القلق، وحافزة على التنسيق، وتحتاج - بشدة - لمواجهتها قبل استفحالها أكثر من ذلك، بما يضع الأمن القومي للدولتين - بل وللأمة العربية - في مأزق حقيقي أكثر مما هي الحال الآن .

ولذلك، فقد كان الأسلوب الصريح في ختام المباحثات خير تعبير عن هدف هذا اللقاء عندما جاء على لسان وزير الدفاع السعودي : «إنه قد تم الاتفاق على إجراء مناورات مشتركة بين القوات البحرية المصرية والسعودية بالبحر الأحمر، وإن أمن البحر الأحمر هو جزء من أمن الخليج والأمن القومي العربي وإن البحر الأحمر متراحي الأطراف . . وإذا كنا نهتم ومصر بأمنه، فليس معنى ذلك أننا ولاته . .

ولكننا نقدم القدوة لبقية الدول العربية الأخرى المطلة لتحذو حذونا . وإن المناورة البحرية المشتركة التى ستجرى به لا تعنى أننا نسيطر عليه أو نتحمل أمانة فى حمايته، لكننا نهدف إلى أن تكون هناك بداية لتعاون مثمر بين دولتينا يستتبعه تعاون بين الدول العربية» .

كما أكد الوزير المصرى أيضاً على نفس هذه المعانى بقوله «إننا نتعاون مع السعودية للحفاظ على أمن البحر الأحمر» وأنه يتفق مع الوزير السعودى فى أن البحر الأحمر ليس بحيرة مصرية ـ سعودية ؛ لأن هناك دولاً أخرى مطلة عليه ومعنية بأمره، ولكننا نقدم النموذج الجيد للتعاون، هذا النموذج الذى تمثله أكبر بلدين تطلان عليه، ولكى تحذو بقية الدول المطلة عليه حذونا لاستكمال التعاون، حيث إن الأمن القومى للمنطقة العربية هو أمن متكامل، والبحر الأحمر ـ والمتوسط أيضاً ـ هو من هذا الأمن . وإن التعاون بيننا وبين الأشقاء فى السعودية سيوضع موضع التنفيذ من الآن، سواء فى التدريب المشترك أو تبادل الخبرات أو التصنيع الحربى . . مؤكداً أن التدريب المشترك سيتم قبل نهاية هذا الشهر .

ومن خلال هذين التصريحين الرسميين نجد أن هناك ثمة اتفاق على تنسيق إستراتيجى ذى مضمون سياسى، وله شق عسكرى . فالمضمون السياسى يشير إلى إحياء التنسيق المصرى السعودى فى البحر الأحمر بما يمثل ردعاً لأى تفكير من أى دولة مهما كانت بغض النظر عن تسميتها بالتواجد أو التنسيق أو حتى مجرد التفكير فى إقامة علاقات مع أية دولة مطلة على البحر الأحمر . كما أن هذا التنسيق من شأنه ردع أية دولة فى البحر الأحمر تفكر فى التلاعب واستغلال المواقف تحقيقاً لمصالح ضيقة بما يضر بالأمن العام والقومى للمنطقة بأسرها . وهذا يؤدى فى نهاية المطاف إما للحيلولة دون تفاهم الأوضاع أكثر من ذلك من استمرار التهدئة وتفكيك الأوضاع القائمة، أو يؤدى إلى تراجع مواقف الدول الحالية وإعادة التفكير بالتنسيق مرة أخرى والدخول فى ترتيب الأمن القومى العربى فى البحر الأحمر، بما يجعل هذا البحر بحراً عربياً خالصاً، خاصة بعد انضمام أريتريا للجامعة فى أقرب فرصة ممكنة بعد تشجيعها على ذلك، وهذا ليس صعباً، بل ممكناً للغاية .

أما المضمون العسكرى من وراء هذا التنسيق، فهو يحمل معنى دعم القدرات القتالية للدولتين من داخل مكان ملائم يمثل مجالاً حيوياً ورادعاً إستراتيجياً لكلا الدولتين وحاميا لهما فى أوقات السلم، كما أنه بمثابة وسيلة من وسائل تحقيق المضمون السياسى السابق الإشارة إليه .

والمسألة عندنا لا تتوقف عند هذا الحد، فاللقاء يحمل رسالة سياسية فى كل القضايا الإقليمية التى أشرت إليها من قبل . فهى دعم للمفاوض العربى فى مواجهته لإسرائيل فى معركة السلام : فهناك تنسيق عسكرى، وهناك دعم للقدرات القتالية، وهناك حماية لأمن البحر الأحمر، وهناك تنسيق بين أكبر قطبين فى النظام العربى، وهذا بلاغ لإسرائيل بأن العرب لايقبلون إلا بالسلام العادل الذى يتفق مع المنطقة والمشروعية، كما أن عليها إذن أن تدير الموقف فى ضوء ذلك الفهم ؛ لأن العرب لن يقبلوا ذلك مهما حدث، كما أن الرسالة موجهة للعرب الذين يحاولون الإسراع بالتفاعل مع التطبيع فى المشروعات المطروحة للسلام دون أن تتقدم إسرائيل خطوة واحدة حتى الآن، خاصة الانسحاب من الأراضى المحتلة، وأن على العرب أن يتريثوا حتى تنسحب إسرائيل تماماً وتتفق مع سوريا ولبنان ليصبح الاتفاق شاملاً وقومياً مع العرب . كما أن اللقاء فيه تحفيز للعرب للتفكير فى المصالحة العربية واليقظة من جديد فى ضرورة تجاوز آلام الماضى وأحداثه الأليمة، وضرورة التنسيق، ولتكن البداية دول البحر الأحمر، وكذا ضرورة السعى نحو حل الأزمة الصومالية باعتبارها دولة عربية .

المهم أن هذا اللقاء المصرى السعودى - رغم أنه لقاء دولتين من بين (٢٢) دولة عربية، إلا أنه كان لقاء الهموم العربية، ولقاء الأمل العربى المتجدد، فلقد كان لقاء جاداً، لأنه حين يلتقى المسئولون المصريون والسعوديون - بلاشك - يلتقون على دعم الأمن القومى العربى، وهذا هو مالمسناه فى نتائج اللقاء، وسنتكلم عن تداعياته فيما بعد .

المبحث الرابع

«نحو إستراتيجية عربية فى البحر الأحمر

فى ضوء قانون البحار الجديد»(*)

كان ولازال وسيظل البحر الأحمر - ولو فى المدى القريب - محل اهتمام دولى كبير، وسوف تحكمه عوامل الصراع فترة ما كمقدمة تجاه تعاون إقليمى لهذه المنطقة الإقليمية التى تطل دولها على سواحل البحر الأحمر، والذى أضحى أمراً لا يقبل الشك هو أن الدول الكبرى - شرقية كانت أم غربية - تحاول دائماً جعل عوامل الصراع فى المنطقة هى الغالبة عن عوامل التعاون، بل تسعى الدولتان العظميان إلى فشل كل جهود إقليمية تجاه ترسيخ التعاون، وهذا ضمن تحالف غير مكتوب بين القوانين ضماناً لمصالحها وإن تباينت فى مجموعها.

فى ضوء هذه المقولة، فإننا فى دراستنا هذه عن البحر الأحمر ننطلق من عدة حقائق أساسية:

فالحقيقة الأولى: أن هناك ترابط كامل بين التنسيق العربى فى البحر الأحمر وبين الصراع العربى الإسرائيلى، وهناك شبه ترابط بين الترابط السابق من ناحية، وبين الاستقرار فى شرق إفريقيا أو ما يعرف بالقرن الإفريقى بما فيها إقليم أريتريا.

والحقيقة الثانية: أن فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة La Zone Economoqwe Exclusive - التى يتضمنها قانون البحار الجديد - تقتضى التعاون والتنسيق بين دول البحر الأحمر، خاصة أنه بإقرار هذه الفكرة بشكل نهائى سيصبح البحرالأحمر شبه مغلق اقتصادياً.

(*) نشرت بمجلة (قضايا عربية)، عدد (٥)، مايو ١٩٨١، بيروت، ص ١٣١ : ١٤٦.

والحقيقة الثالثة: أن وضع إستراتيجية للدول المطلة على البحر الأحمر، وبصفة خاصة الدول العربية، أضحى ضرورة لا مناص عنها فى ضوء التكالب الدولى على زيادة نفوذ أطرافه المختلفة .

وعلى هدى من هذه الحقائق الثلاث السابقة يمكننا تناول هذا الموضوع فى ثلاثة أقسام كما يلى :

القسم الأول: يدور حول قانون البحار الجديد، وفكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة (عرض تلخيصى) .

القسم الثانى: ويدور حول التنافس الدولى فى ضوء أهمية البحر الأحمر مختلفة الأبعاد .

القسم الثالث: ويدور حول طبيعة الإستراتيجية العربية تجاه البحر الأحمر .

أولاً: قانون البحار الجديد وفكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة:

لاشك أن للبحار أهمية خطيرة وإن اختلفت من فترة لأخرى، وفى وقتنا الحاضر لها أهمية كبيرة فى حياه الشعوب، خاصة فى بعدها الاقتصادى، نظراً لما تحويه من ثروات متعددة، فهى مصدر لغذاء البشر، بل تضم فى أحشائها معادن جمة مختلفة الأنواع لم تستغل بعد، بل هى مصدر للطاقة سواء لما بها من بترول لم يستغل إلا ما يقرب من ثلثه طبقاً لأحدث الاكتشافات العلمية فى هذا المضمار، أو كمصدر لتوليد الكهرباء . . . إلخ . ومع التقدم التكنولوجى الذى يساعد على استغلال هذه الموارد التى تحويها مياه البحار، خاصة مع قدرة التقدم التكنولوجى بوسائله المختلفة على النفاذ إلى أعماق البحار التى أصبحت دواء لتزايد السكان الخطير الذى نشهده فى عالمنا المعاصر .

وفى ظل هذا المناخ، فإن السؤال الذى يبرز بشكل واضح - وببساطة - من الذى يمتلك هذه التكنولوجيا المتقدمة . . أليست هى الدول الغنية والكبرى على وجه الدقة؟؟ ثم يبرز سؤال آخر : من الذى يستطيع استغلال ثروات البحار التى لم

تستغل بعد حتى الآن . . أليست هى الدول الكبرى المتقدمة تكنولوجيا؟؟ ثم يأتى سؤال ثالث : هل تستطيع الدول الصغرى منع الدول الكبرى من استغلال هذه الثروات؟؟ أو هل لدى هذه الدول الصغرى الوسائل التى عن طريقها يمكن وضع حد معين لا تستطيع الدول الكبرى تخطيه؟؟ ثم ماذا لو أتيحت الفرصة - وهى متاحة بالفعل - للدول الصغرى وهى صاحبة الموارد . . هل هذه الموارد المستغلة ستكون للدول الصغرى وهى صاحبة الحق، أم للدول الكبرى التى لديها القدرة التكنولوجية على الاستغلال دون الدول الصغرى؟؟ هل ستتقاسم الدول الكبرى والصغرى هذه الثروات؟ أى : هل سيتم توزيعها بينهم جميعاً على أن هذه الثروة تراثاً مشتركاً للإنسانية وذلك كما جاء فى إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى سيحكم حوض البحر وقاع المحيط والصادر فى ١٧/ ١٢/ ١٩٧٥م؟ ثم يأتى سؤال رابع حول ما هى «الحدود» التى تفصل بين الدول بعضها فى مواجهة البعض الآخر . . هل تم تقنينها واحترامها من الجميع؟؟

وعموماً، فالواضح أن الدول التى تقوم باستغلال الثروات هى دول متقدمة تكنولوجيا وليست دولاً صغرى، حيث إن الدول الصغرى التى لاتمتلك التكنولوجيا لا تستطيع استغلال الموارد حتى فى المناطق القريبة من سواحلها، فإنها لا تمتلك الدفاع عن نفسها فى مواجهة الدول الأخرى الكبرى التى تقوم باستغلال مواردها فى المناطق الواقعة فى نطاقها المائى.

من هنا برزت فكرة البحث عن قانون جديد للبحار ليعالج هذه المعضلة بوضوح فى إطار نظام اقتصادى جديد[1] تبحث عنه دول العالم الثالث بإلحاح، ولكن المؤسف أنه صراع بين طرفين غير متكافئين (طرف قوى، وطرف ضعيف) ولعل هذا يفسر ذلك التسويف الذى يتم فى جميع اللقاءات الدولية لبحث هذا الموضوع، وكذلك قانون البحار الجديد، وهو جزء مهم من النظام الاقتصادى الجديد، والذى تحاول دول العالم الثالث خصوصاً - وللدول العربية ثقل فى هذا المضمار - إقراره من

---

(١) انظر تفصيلا : د. إسماعيل صبرى عبد الله - نحو نظام اقتصادى عالمى جديد (دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية) - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٧م.

أجل مزيد من الاستغلال الذاتى لثرواتها من أجل صالح شعوبها، وذلك بما يتلاءم مع معطيات الواقع الراهن فى العالم، وخاصة بعد حرب أكتوبر وموقف «الأوبك» والتى عكست مدى تأثير دول العالم الثالث فى عالمنا المعاصر.

ثم إن غياب دول العالم الثالث ـ التى لم تتبلور بعد كحقيقة اقتصادية واجتماعية[1] عن مؤتمر الأمم المتحدة الأول لقانون البحار فى ١٩٥٨ والثانى فى ١٩٦٠ . . ودفع هذه الدول بالمطالبة بإعادة النظر فى القانون الدولى العام، خاصة ما يتعلق بالتنظيم القانونى للبحار ـ من هنا جاء المؤتمر الثالث للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٧٣م والذى جاء فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م والتى جسدت إرادة الدول الصغرى فى التعبير عن ذاتها فعلياً، وكذلك حرب البترول التى قادتها دول العالم الثالث المنتجة له أيضاً، والتى أعقبت أيضاً مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز (سبتمبر ١٩٧٣م) الذى أصدر إعلاناً اقتصادياً عنه مؤكداً ضرورة إقامة «نظام اقتصادى دولى جديد».

وقد تمخض عن قانون البحار الجديد بعد جلسات عديدة ـ وصلت حتى الآن تقريباً تسع دورات ـ فكرة مهمة وجديرة بالتوقف عندها تمهيداً لتوضيح علاقة البحر الأحمر وأهميته بها، وهى: المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وفى عجالة سريعة، فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة تدور حول هدف واضح من جانب الدول الآخذة فى النمو، وهو: ضرورة المحافظة على ثرواتها الطبيعية، وبصفة خاصة تلك الموارد البيولوجية للبحار التى هى مصدر رئيسى للبروتين ضماناً لمصالح ومستقبل شعوبها، وذلك بالنسبة للبلدان التى تعتمد على البحر مصدراً رئيسياً لاقتصادياتها . . وهذا يتم من خلال الحد من السماح بالصيد للدول المتقدمة بالقرب من شواطئها تحت شعار «حرية أعالى البحار» بل إن فكرة المنطقة الاقتصادية تعتبر سمة من سمات التجديد فى قانون البحار، بل ومن أبرز المسائل التى عنى بدراستها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذى عقد وفقاً لرغبة الدول النامية.

---

(١) عن د. مفيد شهاب ـ فى تقديمه لكتاب «قانون البحار الجديد والمصالح العربية» ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ـ ١٩٧٧م.

وتعود هذه الفكرة أساساً إلى دولة «كينيا»، وبغض النظر عن تفاصيل ذلك، إلا أنها تطورت إلى أن أصبحت قضية مهمة ومطروحة أمام المجتمع الدولى بإلحاح كبير . . مثلاً: نجد إعلان منظمة الوحدة الإفريقية حول قانون البحار الذى تم إقراره فى أديس أبابا فى ٢٤/ ٥/ ١٩٧٣م وأعيد تأكيده فى مقديشيو فى ١١ يونيو ١٩٧٤م - ينص فى صراحة قاطعة على تأييد الدول الإفريقية لإقرار فكرة المنطقة الخالصة التى لا تتجاوز ٢٠٠ (مائتى) ميل بحرى ويكون للدول الساحلية سيادة دائمة على كل مواردها البيولوجية المعدنية . .

وقد لاقى هذا تأييداً كبيراً من الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، بل أن القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - توافقان على هذه الأفكار، وتريان فيها ما يضع حداً لمبالغات الدول فى تحديد بحارها الإقليمية، وعلى حد قول الدكتور صلاح عامر «قد اعتبرت كلاهما أن إقرار هذه الفكرة هو نوع من الصفقة مع دول العالم الثالث فى مقابل بحر إقليمى محدود باثنى عشر ميلاً وحرية المرور فى المضايق»[1] وذلك رغم معارضتها الشديدة فى بداية الأمر .

أماعن نظامها القانونى - وذلك كما ورد فى «المشروع غير الرسمى» من المادة ٤٥ - ٦١ منه - فإنه يتلخص فى أن للدولة الساحلية حقوقاً وعليها واجبات، وكذلك بالنسبة للدول «الغير» . فبالنسبة للدول الساحلية فإن لها حقوقاً فى الموارد الطبيعية فى المنطقة المجاورة للسواحل بامتداد ٢٠٠ ميل، وهى حقوق «سياسية» خالصة، ولها الولاية الخالصة فيما يتعلق بالنشاطات التى تجرى لغرض الاستكشافات والاستغلال الاقتصادى للمنطقة، وللدولة الساحلية كذلك حق الرقابة الفعالة على استغلال الثروات الحية فيها مع السماح لرعايا الدول الأخرى بالصيد وفقاً لمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد الحية فى المنطقة الاقتصادية، بل إن للدولة الساحلية الحق فى إقامة الجزر الصناعية والمنشآت، ومناطق السلامة، ولكل هذا أحكام تفصيلية، وإضافة إلى ذلك لها حقوق فى البحث العلمى وصيانة البيئة البحرية . . هذا من جانب، بينما «الدول الغير» لها مجموعة حقوق أيضاً . . فلكافة الدول أن تتمتع

(١) د. صلاح عامر - قانون البحار الجديد - معهد الدراسات العربية - القاهرة - ١٩٧٧، ص ٤٩ .

فى المنطقة الاقتصادية بحرية الملاحة، والتحليق، وإرساء الأسلاك، ومد خطوط الأنابيب، وغير ذلك . . ، لكن بشرط ألا يتنامى هذا والأحكام الخاصة بالمنطقة الاقتصادية، وهذا ما يعكس تغليباً لمصالح الدول الساحلية - عند التعارض - على مبدأ الحرية بصوره المختلفة السارى على البحر الأحمر .

بل إن الدول غير الساحلية لها حق المشاركة فى استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية للدول الساحلية الملاصقة، وعلى أساس منصف، ووفقاً لاتفاقيات ثنائية أو إقليمية .

ويثار هنا مسألة ما بعد تحرير إقليم أريتريا . . ما هى علاقة أثيوبيا بأريتريا فى هذا الإطار فيما يتعلق باستغلال ثروات البحر الأحمر، حيث إن أثيوبيا ستصبح بدون ساحل؟

كذلك فإن هناك التزامات من جانب الدول الساحلية سواء الإخطار عن إنشاءاتها للجزر وخلافه، وعدم الامتناع عن الموافقة من أجل البحث العلمى والمحافظة على الاستخدام الأمثل للموارد فيها كمبدأ عام، وتعيين الحدود مع الدول المجاورة والمقابلة عن طريق الاتفاق (خط الوسط أو خط تساوى الأبعاد . . إلخ) .

وهنا تثار مسألة تتعلق بتقسيم وتعيين الحدود بين الدول المطلة على البحر الأحمر حيث إنه فى أوسع مناطقه لا يتخطى ثلثى مجموع شاطئين لدولتين ساحليتين بعد إقرار المنطقة الاقتصادية -، وعما إذا كان التجانس الإقليمى العربى سيؤدى إلى مزيد من الوفاق والاستقرار بينها حين تعيين الحدود أم ستصدق مقولة علماء الصراعات : «أن الأقطار المتماسة أميل إلى الصدام من تلك النائية عن بعضها؟» .

بل إن هناك التزامات من جانب الدول «الغير» أهمها : ضرورة الحصول على الموافقة الصريحة من الدول الساحلية لأجل الصيد أو الاستكشافات أو مد الأسلاك . . إلخ[1] .

(١) تفصيلاً . . د. صلاح عامر - مرجع سابق - ص ٤٧ : ٦٠ .

ومن ثم، فإن المنطقة الاقتصادية لها إطار قانوني دولي يقر بمصالح الشعوب، خاصة دول العالم الثالث.

تلك هي الفكرة الجديدة الرئيسية في قانون البحار الجديد، وذلك بغض النظر عن تلك التعديلات التي طرأت على بعض الأفكار التقليدية بالنسبة للامتداد القاري أو المنطقة المتاخمة على سبيل المثال. فالذي يعنينا حقيقة في هذه الدراسة: تلك الفكرة الثورية الجديدة التي تعكس بالفعل رغبة الشعوب الملحة في السيطرة على ثرواتها والحفاظ عليها من التبديد، وهي في النهاية تعكس مدى الصراع الذي يدور بين طرفين هما الدول المتقدمة والكبرى من جانب، والدول النامية أو المتخلفة (دول العالم الثالث) من جانب آخر . . ذلك الصراع الذي قد يسمى في بعض الأحيان حوار الشمال والجنوب، أو حوار الأغنياء والفقراء، أو حوار المتقدمين والمتخلفين. . إلخ هذه التسميات التي تهدف في النهاية إلى التوصل إلى نظام اقتصادي جديد يصبح أكثر عدالة على الأقل من وجهة نظر العالم الثالث.

في هذا الإطار، فإن «البحر الأحمر» كممر مائي - وهو جزء من هذا الصراع الدولي - ذو أهمية كبيرة تستدعي البحث والدراسة والتحليل.

ثانياً: التنافس الدولي في ضوء أهمية «البحر الأحمر»:

البحر الأحمر هو مساحة أو مسطح مائي يتغلغل في اليابسة فيفصل آسيا عن إفريقيا، ويتصل بالبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب عبر باب المندب. . بينما في الشمال حيث يتفرع إلى فرعين: الشرقي وهو خليج العقبة، والغربي وهو خليج السويس الذي عبره من خلال ممر صناعي وهو قناة السويس يتصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط.

فإذا ما أشرنا إلى طبيعة الاسم . . فكما يقول د. نبيل أحمد حلمي أنه يرجع إلى المتغيرات اللونية، حيث تتكاثر في مياهه الزرقاء «الخضرة» كثير من الطحالب التي تكسبه لوناً محمراً بعد موتها[1].

(١) د. نبيل أحمد حلمي - ملف البحر الأحمر - السياسة الدولية - عدد (٥٤) أكتوبر ١٩٧٨م ص ٨٠، ٨١.

حيث إنه يستطرد بأن الصخور والشعوب المرجانية تنتشر مما يعوق الملاحة فيه ولا يبقى فيه إلا القناة فى وسطه صالحة للملاحة وتسير متوازية مع شاطئيه، وفى الشمال فإن شكل سواحله لم توفر له إلا قليلاً من الموانى الطبيعية، أما فى الجنوب فنجد أن ضيق المجرى الملاحى قد جعل من الصعب الحصول على تسهيلات مرفئية.

ويبلغ طول البحر الأحمر ١٣٠٠ ميل تقريباً، ومتوسط عرضه حوالى ١٩٠ ميلاً، بل إن أقصى عرض له يقرب من ٣٠٠ ميل بحرى، وكذا مساحته حوالى ١٦٩ ألف ميل مربع.

وإذا تطرقنا إلى الدول المطلة عليه، فتتجمع حول نوعين : أحدهما مجموعة الدول العربية وهى الغالبة (مصر - السودان - الصومال - جيبوتى - اليمن الجنوبية - اليمن الشمالية - السعودية - الأردن)، وثانيهما دول غير عربية (إسرائيل - أثوبيا، فى ضوء عدم تحديد الانتماء بشكل نهائى لإقليم أريتريا الذى لم يتحرر بعد).

والواقع أن الحديث عن أهمية البحر الأحمر من المنظور الإستراتيجى دون الربط بينها وبين «قناة السويس» - على الأقل فى العصر الحديث - هو حديث بعيد عن العلمية؛ وذلك أنه بدون قناة السويس تنحصر أهمية البحر الأحمر إلى مستوى أقل، فتصبح الأهمية إقليمية نسبياً بدلاً من الأهمية الدولية التى تضفيها قناة السويس على البحر الأحمر، ويكفينا الإشارة إلى أن البحر الأحمر كان فى أوج أهميته حينما كانت التجارة الدولية تمر من الشرق إلى الغرب والعكس - وذلك قبل إنشاء قناة السويس - بل وقبل اكتشاف رأس الرجال الصالح الذى ما أن تم اكتشافه فى نهاية القرن الخامس عشر تحول مسار التجارة إليه بديلاً عن البحر الأحمر، ونتج عن ذلك أن فقدت مصر - بل معظم الدول المطلة عليه - أهميتها ومركزها السياسى، بل وفقدت مورداً مهما لاقتصادها أيضاً.

كذلك فإن مجيء الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن (١٨) أبرز أهمية مصر والبحر الأحمر إستراتيجياً، خاصة أنها استهدفت - ضمن أهدافها - من

احتلال مصر : إنشاء قناة تصل البحرين الأبيض بالأحمر ، وذلك بقصد السيطرة على طرق التجارة الرئيسية فى العالم ، بما يحقق لها ميزة كبيرة فى مجابهة بريطانيا آنذاك . . لذلك فإن فشل الحملة الفرنسية هذا قد حرك السياسة البريطانية للسيطرة على البحر الأحمر وبدأت باحتلال عدن فى عام ١٨٣٨ لتؤمن تجارتها بين الهند والسويس مع إقامة علاقات جيدة مع مشايخ العرب على شاطئ البحر الأحمر ليدخل فى حوزتها وتحت سيطرتها ، ثم أعقبت ذلك بمحاربة نفوذ محمد على فى الجزيرة العربية خوفاً على مصالحها . وأدت معاهدة لندن فى ١٨٤٠ - ١٨٤١ إلى تقليص نفوذه فى البحر الأحمر ، مما أتاح لبريطانيا فرصة كبيرة فى السيطرة على المنطقة لتأمين مصالحها حتى كان افتتاح قناة السويس فى نوفمبر ١٨٦٩ تحت إشراف فرنسا التى قامت بتشغيلها ، إلا أن الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢ أكد السيطرة البريطانية على البحر الأحمر ، بل على قناة السويس فيما بعد ، وبهذا ضمنت مصالحها المنتشرة فى أرجاء العالم[(١)] .

وهذا ليعكس مدى الصراع الدولى الذى كان دائماً ينحصر بين العمالة . . بل إن الذى أبرز هذا الصراع بشكل حاد هو الدور الذى لعبته قناة السويس فى تدعيم الثورة الصناعية فى أوروبا ودول البحر المتوسط ، وذلك بعد أن أصبحت هذه الدول قريبة من مصادر المواد الخام وأسواق التصدير فى آسيا وإفريقيا ، حيث يمكن نقل هذه المواد الخام أو المنتجات المصنعة فى وقت قياسى خاصة إذا ما قيس بتلك الدورة الشاقة حول إفريقيا ورأس الرجاء الصالح . بل إن ظهور البترول أضفى أهمية جديدة على قناة السويس والبحر الأحمر كله إستراتيجياً . وهو ما يؤكد ذلك الترابط بين أهمية البحر الأحمر وقناة السويس . . مما كان حافزاً على الاهتمام الدولى فى إطار تنافس بهذه المنطقة الإقليمية . فها هى بريطانيا تسيطر على عدن فى الجنوب ثم تحتل مصر فى الشمال - فى مقابل احتلال فرنسا لجيبوتى فى الجنوب وتشغيل القناة فى الشمال . . بينما هناك إيطاليا وقوى أخرى دولية أقل أهمية فى مواقع مختلفة قريبة منها (أثيوبيا) . . بل البحر الأحمر فى مجمل القول يمكن تحديد أهميته الإستراتيجية أيضاً فى وقتنا الحاضر بأنه حلقة وصل بين مناطق صراع

(١) د. عبدالعظيم رمضان - ملف السياسة الدولية - العدد (٥٤) أكتوبر ١٩٧٨ - ص٧٥ .

دولى فى الشمال حيث البحر الأبيض المتوسط ووجود دولى لأطراف متعددة تنحصر فى أساطيل ، والأمريكيين . . وذلك كغطاء لصراع إقليمى دولى وهو الصراع العربى الإسرائيلى . . بينما فى الجنوب حيث المحيط الهندى وبحر العرب حيث الصراع الدولى بين العملاقين كغطاء لمجموعة صراعات إقليمية فى «الأوجادين» ، وأريتريا . . فى ضوء إستراتيجية سوفيتية للسيطرة على المنطقة فى مواجهة إستراتيجية أمريكية لهذا الغرض أيضاً .

أما من الناحية الاقتصادية ، فنجد أن الاكتشافات الحديثة قد أثبتت وجود معادن مهمة فى هذه المياه كالنحاس ، واليورانيوم . . إلخ ، علاوة على البترول الذى لم يستغل منه حتى هذه اللحظة سوى الثلث ، بينما هناك كميات كبيرة من البترول - طبقاً لما أثبتته الاكتشافات البترولية - فى البحر الأحمر ، وذلك بالقرب من السواحل . . ، إضافة إلى تلك الثروة السمكية الهائلة وبعض الأنواع الجيدة من الإسفنج ، والمرجان . . . إلخ .

بل إن الأهمية الاقتصادية تتعدد وتتشعب ، حيث يوجد عدد لا بأس به من الموانى المهمة كالقصير فى مصر ، وبور سودان فى السودان ، ومصوع فى أريتريا ، وجدة كميناء مهم للحجاج من كافة أنحاء العالم فى السعودية ، وضحلا فى الحديدة باليمن الشمالية ، وميناء شحن فى «المخا» باليمن . . بل إن السعودية بدأت فى تنفيذ ميناء مهم فى «ينبع» لتجميع البترول ، ثم نقله إلى الخارج . . علاوة على ذلك الجزر التى تلعب دوراً حيوياً فى مداخل البحر الأحمر وتدر هذه المداخل عائداً مالياً على بعض الدول كاليمن الشمالية لإشرافها على باب المندب . . كذلك وجود عدد من المدن الكبرى ، مثال ذلك : بور سعيد ، السويس ، الإسماعيلية فى مصر ، والتى تساهم مساهمة كبرى فى التجارة الدولية . . بل وتدر قناة السويس عائداً لا بأس به على مصر . هذا - باختصار - حول أهمية البحر الأحمر فى بعدين مهمين : البعد الاستراتيجى ، والبعد الاقتصادى .

أما عن التنافس الدولى على ضوء هذه الأهمية المشار اليها . . فإن د . السيد عليوة قد ميز بين ثلاثة أنماط من الإستراتيجيات المتبعة فى المنطقة ، فهناك

إستراتيجية الاحتواء : وتعنى التحكم فى البحر الأحمر والسيطرة على المنطقة المحيطة به بالقوات المسلحة المباشرة ، وإستراتيجية الاقتراب غير المباشر ، وتشمل التحكم فى المضايق (المنافذ البحرية والجزر الإستراتيجية المتحكمة فى الملاحة عبر البحر الأحمر) والحصول على قواعد وتسهيلات بحرية فى الموانى المتاخمة لها ، أو سيطرة النفوذ السياسى ، الاقتصادى .

أما الإستراتيجية الأخيرة ، فهى : إستراتيجية الملاحظة ، وتعبر عن نفسها فى شكل إصدار التصريحات وإعلان النوايا وقد تبنتها العناصر الضعيفة من الفرقاء[1] .

وبغض النظر عن اتفاقنا مع هذا التمييز أو اختلافنا معه . . إلا أن الواضح هو سيادة النمط الثانى من هذا التمييز . . وذلك يتضح من أن الوضع الدولى يتمثل فى ذلك الوجود لبعض الأطراف الدولية المؤثرة ، وإن كان يدور بين القوتين العظميين وتوابعهما . فالولايات المتحدة كان لها وجود مهم وذو وزن وثقل فى أثيوبيا (هيلاسلاسى)، بينما كان للاتحاد السوفيتى نفوذ كبير فى الصومال ذلك الثغر البحرى المهم . . وإن كان هذا الوجود يأخذ أشكالاً متعددة كنمط التسليح والمساعدات العسكرية والتسهيلات البحرية والقواعد العسكرية ، ولكن حدث أن تبدلت الأدوار فى خريطة التنافس الدولى فى المنطقة ، فأصبح للاتحاد السوفيتى النفوذ الكامل فى داخل أثيوبيا وتقلص الوجود الأمريكى فيها، وذلك بعد تغيير نظام الحكم وتولى منجستو ماريام مهام الحكم . بينما أصبحت الولايات المتحدة صاحبة التأثير والنفوذ فى الصومال التى طردت النفوذ السوفيتى ، بل ألغت التسهيلات الممنوحة لأسطوله . وفى إطار الصراع الإقليمى فى القرن الإفريقى الذى تم تعزيزه بأطراف دولية، نجد أن لهذا انعكاسات خطيرة على الوضع فى جنوب البحر الأحمر (أى مداخله الجنوبية) إن لم يكن كله . . خاصة وكما يقال «إن من يسيطر على الأطراف يسيطر على القلب» - كذلك فإن إقليم أريتريا والمدعم من قبل نظم عربية مختلفة الاتجاهات يتبدل وضعه فى خريطة التنافس الدولى بين

(١) د. السيد عليوة - سياسة اليمن فى البحر الأحمر - السياسة الدولية عدد (٥٤) أكتوبر ١٩٧٨ .

العملاقين أيضاً ، فالاتحاد السوفيتي الذى كان مؤيداً لأريتريا وثورتها منذ بداية الخمسينيات أصبح اليوم يشجع نظام منجستو فى أثيوبيا على سحق الثورة فى أريتريا؛ وذلك ليتدعم الوجود السوفيتي من خلال «أثيوبيا الإمبراطورية» على مشارف البحر الأحمر . . وذلك فى الوقت الذى يثير الموقف الأمريكى السلبى تجاه تحرير أريتريا علامة استفهام كبيرة إلا أنها لا يمكن أن تغيب عن أعين المحللين ، حيث إن المساندة العربية لأريتريا - رغم ضعفها - لها مغزى كبير ، خاصة إذا ما تم تحرير هذا الإقليم ، فإن هناك احتمالاً كبيراً أن يكون هذا الإقليم ضمن الدول العربية ، ومن ثم سيكون له تأثير كبير على مجريات الأمور فى المنطقة الإقليمية للبحر الأحمر ، وربما سيكون له تأثير بالسلب على الوجود الفعلى للعملاقين فى المنطقة ، وهذا ليؤكد - نسبياً - المقولة التى بدأنا بها هذه الدراسة .

أما على الجانب الشرقى ، فإن هناك وجوداً فعلياً للإتحاد السوفيتى فى اليمن الجنوبية يزداد تمركزه يوماً بعد يوم . ويذكر هنا توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتى وجمهورية اليمن الديمقراطية فى أكتوبر ١٩٧٩م[١] ، كما يلاحظ نفوذ أمريكى - وإن كان محدوداً - فى اليمن الشمالية يتمثل فى علاقة التسليح التى تمولها المملكة العربية السعودية ضمن اتفاق ثلاثى بينهم (الولايات المتحدة، اليمن الشمالية ، السعودية)[٢] .

وفى الشمال ، فإن النفوذ الأمريكى أكبر فى مصر ، وإسرائيل ، والأردن . وله أشكال عديدة ، خاصة بعد اتفاقية السلام بين مصر ، وإسرائيل .

أما فى مدخل البحر الأحمر إلى الجنوب حيث المحيط الهندى ، فإن الوجود البحرى لكلا العملاقين يزداد يوماً بعد يوم ، وبصفة خاصة نجد الولايات المتحدة تسيطر على جزر مثل (ديجو جارسيا - والجفير فى البحرين - مسيرة فى عمان ، والمالديف . .) .

---

(١) نص الاتفاقية أو المعاهدة نشرت فى جريدة «القبس» الكويتية - ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٩ - عدد ٢٦٧٦ .

(٢) من تصريح للسيد/ عبد العزيز عبد الغنى رئيس الوزراء اليمنى - الحوادث - بيروت ٣٠/ ١١/ ١٩٧٩ - عدد ١٢٠٤ .

كما نلاحظ وجوداً فرنسياً فى جيبوتى يساعد على التوازن الدولى فى المنطقة ، بل إن هذا الوجود الفرنسى يعتبر إستراتيجية مهمة لفرنسا ، خاصة بعد رحيلها عن قواعدها فى مدغشقر ، وجزر القمر ، وريونيون .

فى هذا الإطار ، تبرز تساؤلات عديدة : هل هناك علاقة ارتباطية بين صراع القوتين العظميين وتنافسهما فى المحيط الهندى وأمن واستقرار البحر الأحمر أم لا؟ . أى : هل تكمن عوامل الاستقرار فى البحر الأحمر على ضوء توازن القوتين فى المناطق المحيطة بالبحر الأحمر ؟ أى - بعبارة أخرى - إذا ما حدث إخلال فى هذا التوازن ، هل هذا يشكل خطورة على أمن البحر الأحمر؟ وعموماً فإن الصراع الدولى يعنى الحصول على نقطة هنا أو هناك . . من مجموعة هذه النقاط يتشكل تفوق إحدى القوتين أو يتأكد ، خاصة فى تلك المواقع التى تمثل أهمية إستراتيجية لكليهما ، والتى هى محل تنافس وصراع بينهما .

وكذا تتبع مدى أهمية كل منطقة على حدة أو ارتباطها بمناطق أخرى ، ومن ثم يمكن القول بأن منطقة المحيط الهندى والخليج العربى من المناطق الحساسة دولياً (ثروة بترولية - صراعات إقليمية - نظم سياسية متباينة) ، وبعبارة أخرى : المنطقة الإقليمية للبحر الأحمر .

لذلك فإن الإجابة عن التساؤل السابق ليس بالأمر السهل . فالبحر الأحمر له موقع مهم على خريطة التنافس الدولى ، ومع ذلك فإن هذا التساؤل المطروح يتجاهل حقيقة مهمة وهى أن عوامل الصراع أو التعاون تكمن بشكل أساسى لدى الفاعلين «الأطراف» المحلية أو الإقليمية حول منطقة البحر الأحمر من جميع الجهات . . ولذلك فإن تجاهل العوامل الداخلية لحساب العوامل الخارجية (أى الأطراف الدولية ومنافسها وفقاً لمصالحها) - أمر ليس منطقياً لاعتقادنا أن العوامل المحلية أو الإقليمية هى عوامل أساسية ، وما عداها فهى ثانوية مهما كان حجمها .

من هنا ، فإن فى القسم الثالث والأخير سنبحث فى الإستراتيجية العربية

للوقوف على التأثير والنفوذ على مجريات الأمور فى المنطقة والذى تحقق من خلال الأطراف الفاعلة المحلية . . كخطوة تجاه السعى نحو وضع مجرد تصور للإستراتيجية العربية فى المنطقة الإقليمية العربية للبحر الأحمر .

ثالثاً: طبيعة الإستراتيجية العربية تجاه « البحر الأحمر » :

حتى وقت قريب لم يكن يثير موضوع البحر الأحمر وضعاً خاصاً ، فأهميته بالنسبة لجميع الدول المطلة عليه سواء أكانت عربية أم غير عربية معروفة كما سبق توضيحها ، وهى إما ذات بعد إستراتيجى أو ذات بعد اقتصادى . وتزداد أهميته بالنسبة لمجموعة الدول العربية المطلة عليه أكثر من بقية الدول التى تنحصر فى «إسرائيل» حيث ميناء إيلات الذى لا يتجاوز ساحله ستة أميال بحرية ، وإقليم أريتريا الذى لم يتحدد هويته بعد ، إلا أن البحر الأحمر فى ظل فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة ، حيث يصبح بحراً شبه مغلق ، أصبح يمثل أهمية كبرى .

وعموماً، فإن السبعينيات منذ بدايتها قد شهدت تنسيقاً عربياً مكثفاً بقصد العمل على توطيد عوامل التعاون بين هذه الأطراف . . ويرى د. على الدين هلال أن هناك مجموعة عوامل برزت فى المنطقة أدت إلى طرح أمن البحر الأحمر بشكل ملح على المستوى السياسى العربى فى السبعينيات : كإعلان مصر إغلاق باب المندب خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتصاعد الثورة فى أريتريا ، وانفجار الموقف فى القرن الإفريقى، وتدهور العلاقات بين أثيوبيا والسودان، وقيام طائرات مجهولة الجنسية - يرجح أنها إسرائيلية - بالاستطلاع فوق باب المندب واليمن الشمالى فى ديسمبر ١٩٧٦[١] ، وحقيقة الأمر أن هذه العوامل، رغم أهميتها، إلا أنها لا تمثل سوى «المعجل» أى العوامل التى عجلت بطرح الموضوع، ولم تكن سبباً مباشراً . . حيث إن منطقة البحر الأحمر تعتبر بؤرة فى محيط من الصراعات، والعرب كتجمع إقليمى طرف أصيل فى هذه الصراعات : ففى الشمال الصراع

(١) د. على الدين هلال - الأمن العربى والصراع الإستراتيجى فى منطقة البحر الأحمر - مجلة المستقبل العربى - بيروت - سبتمبر ١٩٧٩ - العدد (٩)، ص ٩٨ : ١٠٧ .

العربى الإسرائيلى. وفى الجنوب الصراع فى القرن الإفريقى، وفى الجنوب الشرقى الصراع فى الخليج العربى. . فى إطار أن المجموعة العربية تشرف على ثلاثة ممرات مائية مهمة وخطيرة: ففى الشرق مضيق «هورمز» وما يمثله من أهمية كبيرة خاصة فى مواجهة إيران، وفى الجنوب «باب المندب»، وفى الشمال الغربى مضيق «جبل طارق»، وكذلك تقع المنطقة العربية فى مواجهة مناطق ثلاث تحكم الصراع الدولى ومستقبل البشرية: ففى الشرق منطقة الخليج العربى، وفى الجنوب المحيط الهندى، وفى الشمال البحر الأبيض المتوسط، وأى إخلال بالتوازن الدولى فى هذه المناطق الثلاث يمثل تهديداً للمنطقة العربية بأسرها. . ومن هنا، فإن الإدارة العربية لابد أن تكون مجتمعة على هدف إستراتيجى من أجل تأكيد الذات العربية، خصوصاً فى خضم هذه الصراعات، وذلك بغض النظر عن الخلافات المؤقتة التى تنشب بين بعض الدول العربية من آن لآخر. وهى فى اعتقادنا لا تخرج عن إطار الخلافات التكتيكية ولا تصل بأى حال إلى درجة الصراع المصيرى. وهذا ليس تقليلاً من حجمها، وإنما تأكيد للبعد القومى الذى يحتوى جميع هذه الأطراف.

وإذا ما أوضحنا السياسات التنسيقية بين مجموعة الأطراف المطلة على البحر الأحمر، فإن هناك أكثر من مستوى لهذا التنسيق. فكان أول المؤتمرات العامة التى دعت إليها السعودية: ذلك المؤتمر الذى عقد فى «جدة» فى ١٥، ١٦ يوليو ١٩٩٢م والذى ضم الدول المشاطئة للبحر الأحمر (مصر - أثيوبيا - السودان - اليمن - علاوة على السعودية) وفيه رأت الدول المجتمعة أن الثروات الكامنة فى قاع البحر الأحمر ملك للدول المطلة عليه، ويجب أن تبقى كذلك.

كما أكدت حقوقها المشروعة فى تلك الثروات، واتفقت على اتخاذ الإجراءات اللازمة لأجل حمايتها من تدخل الدول والهيئات الأجنبية[١]. ولكن عقب حرب أكتوبر، صدر الإعلان المشترك للسودان، مصر، السعودية باعتبار البحر الأحمر هو بحر إقليمى عربى مغلق.

إلا أنه فى بداية عام ١٩٧٧ وبالتحديد فى ٢٧ - ٢٨ فبراير عقد لقاء فى

(١) د. إبراهيم العنانى - قانون البحار الجديد والمصالح العربية - مرجع سابق، ح ص٨٧.

«الخرطوم» ضم مصر ، سوريا ، السودان وكان أمن وسلامة البحر الأحمر من بين الموضوعات المهمة التى طرحت للنقاش ، وخلص البيان الرسمى لهذا اللقاء إلى التأكيد على ضرورة توفير السلم والأمن فى منطقة البحر الأحمر ، والتى لابد أن تكون منطقة سلام لصالح الشعوب وبعيدة عن الصراعات الدولية ، وغنى عن البيان أنه قد تردد آنذاك فى الصحف المصرية ، والسودانية أن «البحر الأحمر هو بحر عربى» وكان نتيجة ذلك هجوماً أثيوبياً على هذا الشعار الذى يتجاهل وجودها على البحر الأحمر ، وإن كان يعكس هذا الشعار فى مضمونه ضوءاً أخضر لتأييد الثورة الأريترية .

- بل تردد كذلك أن هناك عقد اتفاق للدفاع المشترك بين مصر والسودان فى مواجهة ما يمس أحد الطرفين من جانب أى طرف خارجى .

- ثم عقد مؤتمر «تعز» فى مارس ١٩٧٧ باليمن الشمالية ، وضم رؤساء كل من «اليمنين الشمالية والجنوبية ، والسودان ، والصومال» وأكد البيان الصحفى الصادر عن مؤتمر تعز بأنه يجب أن يظل البحر الأحمر منطقة سلام ووئام ، وأن الرؤساء اتفقوا على استغلال ثروات البحر الأحمر لما فيه مصلحة الشعوب فى الدول المطلة عليه ، بل وعلى مواصلة الجهود لعقد لقاء موسع يضم كافة الدول المطلة عليه .

هذا ، وقد سبق أن أكد الرئيس اليمنى «الحمدى» فى افتتاح هذا المؤتمر فى ٢٢/ ٣/ ١٩٧٧ «بأن المؤتمر ليس مظاهرة ضد أحد ، ولا من أجل التآمر على أحد ، وأننا فى الجمهورية العربية اليمنية ندرك أن هناك من يحاولون زج الدول المطلة على حوض البحر الأحمر فى «حلبة الصراع الدولى» ولذا فإن علينا مسئولية عظيمة هى : الخروج بأوطاننا من شباك الصراع الدولى»[1] .

ومن هذا العرض المختصر يتضح أنه قد عُقدت مجموعة من المؤتمرات متعددة المستويات ، ضمت فى معظمها أطرافاً عربية أحياناً شبه مجتمعة ، وأحياناً أخرى

(١) عن صحيفة الثورة - صنعاء ٢٣/ ٣ ، ٢٤/ ٣/ ١٩٧٧ - نقلاً عن د . السيد عليوة - السياسة الدولية - مرجع سابق - عدد (٥٤) .

مجموعة دون مجموعة . وإن كان هذا يعكس الدور الريادى فى البحر الأحمر لبعض من الدول المطلة عليه كالسعودية بصفة خاصة حيث لعبت دوراً تأثيرياً ، وكانت أول من دعا لمؤتمر للدول المطلة عليه ، وقد سبق توضيحه . وذلك لما تتمتع به من ثقل بترولى وفائض نقدى . بل كما يرى د. على الدين هلال أنها قامت بهذا الدور بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لاتفاق مصالحها فى المنطقة مع ما تقوم به السعودية لتأمين البحر الأحمر ، علاوة على غياب أية أدوار عربية أخرى مؤثرة[1] وإن كان لهذا الاهتمام السعودى أسباب متعددة ، إلا أنها تنحصر فى أن السعودية أكثر الدول المطلة على البحر الأحمر استفادة من استقراره .

ولا يمكن تجاهل الدور اليمنى ، حيث إن صراع منطقة البحر الأحمر يتبوأ المكانة الأولى فى سلم الاهتمامات الدولية للجمهورية العربية اليمنية ، وهذا يجعل اليمن تحاول أخذ موقف متوازن وعلاقات متنوعة مع مختلف الأطراف تضمن بها استمرار مصالحها[2] نظراً لموقعها الجيوبولوتيكى المهم . كذلك فإن السودان ومصر لهما معا دور تأثيرى فى هذا الخضم وإن كان أقل حجماً ، ربما ذلك مرجعه إلى ضرورة التوازن فى العلاقات العربية - الإفريقية ، خاصة ارتباطها بأثيوبيا ، حيث نهر النيل المشترك بينهم .

ومما هو جدير الإشادة به : اقتراح الجامعة العربية بإنشاء قوة ردع تشرف على أمن البحر الأحمر ، خاصة بعد أن ترددت أنباء عن وجود عسكرى إسرائيلى فى بعض الجزر القريبة من ساحل أريتريا وبموافقة أثيوبيا ، وهذا عن التنسيق فى إطار المنطقة الإقليمية للبحر الأحمر من جانب الدول العربية . أما التنسيق العربى الشامل الذى يتعلق بقانون البحار الجديد فيما يعرف «بالمجموعة العربية» فإن التنسيق ليس حديثاً، وإنما بدأ من ١٩٥٧ حيث شكلت الجامعة العربية لجنة من الخبراء العرب لدراسة مشروعات اتفاقيات جنيف الأربع ، وتوقفت هذه اللجنة ، ثم عادت لممارسة نشاطها منذ عام ١٩٧٣ فى ضوء دورات مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ،

(١) د. على الدين هلال - مرجع سابق - ص ١٠٣ .

(٢) د. السيد عليوة - السياسة الدولية - عدد ٥٤ - مرجع سابق ، ص ٩٦ .

وذلك لدراسة الاتجاهات المختلفة فى هذا المؤتمر بقصد توحيد الموقف العربى والتنسيق مع الدول النامية فى العالم الثالث . وللمجموعة العربية تأثير كبير نظراً لما تبديه من مشاركة فعالة على المستوى الدولى من خلال تقديمها مشروعات متكاملة ومدروسة وجماعية .

وعلى ضوء ما سبق تقديمه ، من تلك الفكرة الجديدة وهى المنطقة الاقتصادية الخالصة التى لاقت قبولاً وأصبحت من الأمور المتفق عليها منذ الدورة الرابعة التى عقدت فى نيويورك مارس سنة ١٩٧٦ وتأكدت فى الدورة الخامسة فى نيويورك أغسطس١٩٧٦م إلى أن باتت فى حكم الأمور المتفق عليها .

فى ضوء هذا ، يمكننا القول بأن وضع إستراتيجية عربية أصبحت تمثل ضرورة مهمة ، وأن التنسيق أصبح ملحاً بشكل أكبر مما تم حتى الآن . . خاصة أن البحر الأحمر سوف يصبح بحيرة شبه مغلقة ؛ نظراً لأنه فى أوسع عرض له لا يزيد على ٣٠٠ ميل بحرى . حيث إن المنطقة الاقتصادية الخالصة تتيح لكل دولة ساحلية ٢٠٠ ميل ، وبالتالى فإنه وفقاً للمادة ١٣٣ من مشروع جنيف (المادة ١٢٩ من المراجع «نيويورك ١٩٧٦») يصبح البحر الأحمر بحراً شبه مغلق ويخضع لحكم المادة ١٣٤ من المشروع (١٣٠ من النص المراجع) والتى تقضى بضرورة التعاون فيما بين الدول الشاطئية فى ممارسة حقوقها والقيام بواجباتها البحرية وفقاً للقانون؛ الدولى وذلك نظراً لأن مجموع المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين المتقابلتين (٤٠٠ ميل) أقل من أوسع عرض للبحر الأحمر (٣٠٠ ميل) .

بل إنه مما يزيد من درجة التنسيق هو : أن معظم الأطراف المطلة على البحر الأحمر «عربية» ، مما يؤكد أن الاستفادة من ثرواته ، والملاحة ، والصيد ، والنقل ، (خاصة البترول) والبحوث العلمية . إلخ ستتم بالتعاون بين هذه الأطراف جميعها .

وإذا كان هناك من يقول بأن «تحييد البحر الأحمر أو إعلانه منطقة سلام»، هو مسألة لا تتوقف على إرادة الأطراف المحلية بقدر ما ترتبط بإستراتيجيات القوى الكبرى التى لديها رغبة فى الاستمرار فى الوجود العسكرى فى المنطقة . «فإن صح

هذا القول من الناحية الواقعية خاصة فى الوقت الحاضر، إلا أن مرد هذا غياب إستراتيجية عربية موحدة لإقرار الأمن فى البحر الأحمر، لذلك فإن إقرار إستراتيجية عربية كتعبير عن إرادة عربية فعلية وواقعية لابد أن تراعى مجموعة من العوامل : إلى أى مدى يمكن لبعض من الأطراف العربية ذات الثقل فى المنطقة الإقليمية للبحر الأحمر (كمصر، والسودان) من انتهاج سياسة متوازنة فى علاقاتها بين أثيوبيا، وأريتريا فى ضوء ما سبق تقديمه؟ وإلى أى مدى يمكن أن تكون المساعدة من قبل هذين الطرفين للثورة الأريترية تمثل ورقة ضغط على النظام الأثيوبى بقصد الاستقرار فى المنطقة وحل المشكلة الأريترية ؟

ما هو موقف الدول العربية مجتمعة إزاء تلاقى مصلحة كل من الدولتين العظميين على هزيمة الصومال فى الأوجادين، وانتصار أثيوبيا بما يمهد لضرب الثورة الأريترية من جانب الأثيوبيين؛ حتى يكون لهم ولو موطن قدم على الشاطئ (سواحل البحر الأحمر)؟ أليس هذا يقف حجر عثرة أمام شعار «عروبة البحر الأحمر»، بل ويسبب بالتالى إنهاكاً للعرب جميعاً - من قبل الدولتين العظميين - بما يخلق حالة من التوتر الدائم فى البحر الأحمر والمنطقة الإقليمية له؟ ثم، ألا يستدعى هذا الوقوف بقوة إلى جانب الثورة الأريترية من أجل حصولهم على حق تقرير مصيرهم سواء بالاستقلال عن أثيوبيا، أو بالحكم الذاتى (حكم فيدرالى). مما يؤدى إلى ترجمة شعار «عروبة البحر الأحمر» إلى واقع عملى نظراً لما هو معروف من عروبة إقليم أريتريا ؟ ثم، أليس من العوامل المعجلة بتدعيم الثورة الأريترية ذلك الالتقاء العربى تجاه أريتريا رغم التباين الأيدلوجى بين الدول العربية من حيث الانتماءات أوالولاءات؟ وليذكر هنا التهديد العراقى فى يونيه ويوليو سنة ١٩٧٨ بقطع العلاقة مع موسكو بما فى ذلك إلغاء معاهدات الصداقة إذا ما تركت القوات الكوبية فى القتال ضد الأريتريين[(١)] .

أليس من الضرورى السعى نحو التنسيق الدائم للوجود العسكرى العربى فى منطقة البحر الأحمر، خاصة فى المداخل الجنوبية. وهنا يمكن أن تبرز تلك الأهمية

(١) د. ياسين العيوطى - السياسة الدولية، عدد ٥٤، مرجع سابق .

الإستراتيجية للجزر اليمنية التي يوجد جزء منها بدون سكان ، مما يجعلها مهددة بالاحتلال من قبل أى من الدول الكبرى ! .

أليس هناك من ضرورة لإقامة قاعدة صناعية عربية للتسليح تضمن المنافسة فى المنطقة بقدر متكافئ مع أى قوى خارجية تسعى للسيطرة على المنطقة من أى جهة؟

هل يمكن القول بأن «الهيئة العربية للتصنيع» كانت خطوة فى هذا الدرب؟ أم أنه من الضرورى البحث عن أسلوب لكى يضم عدداً أكبر من الدول العربية وبصفة خاصة فى المنطقة الإقليمية للبحر الأحمر ؟ حيث تتوافر مقومات الصناعة من مال وبشر وتكنولوجيا .

هل يمكن القول بأن المساعدات الاقتصادية والسير فى تقديم القروض من جانب الدول البترولية ـ وبصفة خاصة السعودية ـ للدول المطلة على البحر الأحمر العربية خاصة والإفريقية بشكل عام أن تكون من العوالم التى تخلق درجة أكبر من التنسيق بين الدول العربية تجاه «عروبة البحر الأحمر» من جانب ، ومن جانب آخر يضمن المساندة من الدول الإفريقية ـ فى إطار التعاون العربى الإفريقى ـ للإستراتيجية العربية فى خلق الأمن والاستقرار فى منطقة البحر الأحمر ؟ أخذاً فى الاعتبار أن معظم الدول العربية المطلة على البحر الأحمر فى حاجة إلى المساعدات الاقتصادية (مصر ، والسودان ، واليمنين ، والصومال ، وجيبوتى ، والأردن . .) لذلك فإن التساؤل المطروح : هل السعودية عليها أن تدفع الثمن للدور الريادى لها فى البحر الأحمر بتقديمها مثل هذه المساعدات ؟[1] .

المهم : لعله فى استعراض هذه التساؤلات ، يمكن أن تشكل فى مجموعها إجابة على بعض التساؤلات ـ إلى أى مدى يمكن أن تكون الأطراف المحلية «الإقليمية» هى الفاعل الرئيسى فى تقرير سياسة الأمن والاستقرار فى البحر الأحمر ؟ وإلى أى مدى يمكن الحديث عن نظام أمنى إقليمى على قدر كبير من

(١) تفصيلاً ـ نائلة حيدة ـ المساعدات المالية العربية إلى دول البحر الأحمر الإفريقية ـ السياسية الدولية ـ عدد ٥٩ ـ يناير ١٩٨٠ ، ص ٢٨ : ص ٣٦ .

الاستقلالية بعيداً عن صراعات الدول الكبرى التى تحاول كل منها على حدة أن تسجل كسباً لها على حساب الآخرين ؟ وإلى أى مدى يمكن الحديث عن عروبة البحر الأحمر ؟ .

وفى الختام : إذا كان مآل «البحر الأحمر» إلى أن يكون «بحراً عربياً» بالفعل ولو فى الأمد البعيد فإن دراسة تجربة « محمد على» كتجربة إقليمية قدر لها التحكم الذاتى بقدر الإمكان فى المنطقة ، بل والوقوف على أسباب فشلها . . ربما يكون مدخلاً مهمًا لإعادة السيطرة الإقليمية - من جانب الدول العربية المطلة على البحر الأحمر مجتمعة - على مقدرات الأمور فى المنطقة ، وتنتقل بالتالى مسألة تحييد البحر الأحمر أو عروبته من حيز الفكر إلى حيز الواقع كمصدر للسلم والأمن والاستقرار ، وليس بؤرة لصراع الدول الكبرى .

الفصل الرابع

«أزمة الخليج الأولى»

الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨م)

المبحث الأول

«الصراع العراقى الإيرانى والتوازن الإقليمى»(*)

الأمر الذى لم يعد محل شك أن الحرب العراقية الإيرانية التى دخلت عامها الثالث - قد ترجمت طبيعة الصراع فى المنطقة من جميع جوانبه ، وأفصحت بشكل واضح عن طبيعة النزاع داخل الأسرة العربية كأحد متغيرات الصراع الإقليمى وأكدت غياب إستراتيجية عربية يتحدد فيها على وجه الدقة من هو العدو الرئيسى للأمة العربية ، ومن ثم غياب الأولويات من حيث الترتيب . وفوق هذا وذاك فقد فجرت صراعاً له بُعدٌ قومى - مضى عليها ما يزيد على ألفى عام تقريباً - أضحى لا مفر من حسمه بشكل يتفق وطبيعة عالمنا المعاصر ، وهو الصراع بين القومية الفارسية والقومية العربية . وفى ختام هذه الأبعاد الصراعية يأتى البعد الدينى وكأنه أضحى بعدا هامشياً فى حركة الصراع الإقليمى بالمنطقة .

والفرضية الرئيسية التى ننطلق منها فى مقالنا هذا تدور حول ما إذا كان لهذا الصراع العراقى الإيرانى من تأثير سواء بالسلب أو بالإيجاب على طبيعة التوازن الإقليمى فى المنطقة ؟ وحتى نصل إلى نتيجة هذه الفرضية ، يمكن تحليل واستعراض النقاط التالية :

١ - طبيعة الصراع والحرب الأخيرة :

السؤال الذى يتردد هو : هل الحرب العراقية الإيرانية الأخيرة والتى بدأت بالمناوشات البسيطة بين الدولتين فى يونيو ١٩٨٠م ، ثم اشتعلت على نطاق واسع

(*) نشرت بمجلة «السياسة الدولية» ، عدد (٧١)، يناير ١٩٨٣ ، ص ١١٨ : ١٢٣ .

وأعلنت الحرب رسميًا فى ٢٠سبتمبر ١٩٨٠م واستمرت حتى الآن ـ هل هى سبب للصراع بين الدولتين يبدو فى الأفق استمراره لفترة طويلة قادمة، أم أن هذه الحرب جاءت نتيجة لهذا الصراع الخفى بين الدولتين منذ أمد طويل وكمرحلة على طريق الصراع المصيرى بين الدولتين؟

الواقع يشير إلى أن الذى لاشك فيه أن هناك صراعًا بين الدولتين بشكل محدد إن لم يكن صراعا بين إيران وبقية الدول العربية الخليجية يتعلق بمفاهيم السيطرة والتميز والقدرة على الانفراد والتحكم فى مصير منطقة الخليج. ويأتى هذا فى إطار ما زرعه المستعمرون فى المنطقة من بذور للصراع الدائم المتمثل فى أحد أبعاده صراعات الحدود بين الدولتين لكى يغذى دومًا الصراع القومى بين الدولتين. وقد تمثل صراع الحدود فيما توصلت إليه الدولتان إلى معاهدة ١٩٣٧ بما أكد السيادة العراقية نسبيًا على منطقة «شط العرب» الإستراتيجية حتى هبت على المنطقة رياح التحرر، والثورة، والتغيير، وانحسار النفوذ البريطانى بالذات عن منطقة الخليج مع نهاية الستينيات بما عرف الانسحاب البريطانى شرق السويس فى عام ١٩٦٨.

مما أوجد فراغًا أمنيًا فى منطقة الخليج كان دافعًا لإقدام القوة المسيطرة آنذاك فى المنطقة وهى «إيران» تحت حكم الشاه الراحل ـ لأن تلعب دور المهيمن أو المسيطر على المنطقة، أو اضطلاعها بدور بما لديها من قدرات وإمكانات عسكرية واقتصادية وعلاقات خاصة بالولايات المتحدة والغرب ـ بأن تلعب دور الحارس الأمين على مصالح الغرب فى المنطقة، بقدرتها على التحكم فى مصير دول المنطقة بما أشاعته من إرهاب هذه الدول ـ التى دفعت دفعًا للتفكير بسرعة فى بناء مؤسساتها وفقاً لأحدث النظم فى التسليح، وكان فى مقدمة هذه الدول السعودية على وجه التحديد، ثم الكويت، ثم بقية الدول الخليجية آخذين فى الاعتبار «العراق» وقد قطع شوطًا آنذاك فى بناء مؤسسته العسكرية. وقد بدأت إيران مع بداية السبعينيات بالسيطرة على الجزر الثلاث (طمب الصغرى وطمب الكبرى وأبو موسى) فى عام ١٩٧١م وأعلن الشاه آنذاك إلغاء معاهدة ١٩٧٣، التى نصت على سيادة العراق على منطقة شط العرب، ومن هنا بدأ التوتر بين البلدين على وجه التحديد، بل

وانسحب على بقية دول الخليج إن لم يكن قد امتد بالفعل بين إيران وبقية الدول العربية، خاصة إزاء موقفها التأييدى لإسرائيل - عدو العرب الأساسى - وبدأت الاشتباكات بين الدولتين فى الوقت الذى كانت تعانى العراق من عدم استقرار داخلى بسبب مشكلة الأكراد، والتى كانت ستؤدى إلى تمزق العراق، حيث كان مطلب الأكراد هو الانفصال والحكم الذاتى، وساندتهم إيران. ومن ثم فقد انتهزت إيران فرصة عدم الاستقرار الداخلى فى العراق، وفى ضوء تفوقها على جيرانها؛ لتحصل على اتفاقية ١٩٧٥م التى تم توقيعها فى الجزائر بمقتضاها تمتنع إيران عن مساندة الأكراد فى العراق، فى الوقت الذى تنازلت العراق عن سيادتها على نصف منطقة شط العرب. وأصبحت السيادة مشتركة بين الدولتين بحكم هذه الاتفاقية. وقامت الثورة الإيرانية ، ورحل الشاه عن إيران وعاد الخمينى زعيمًا لهذه الثورة فى بداية عام ١٩٧٩م، وبدأت إيران الثورة تعانى من عدم الاستقرار الداخلى، والتحديات الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة من جانب، والتحديات الخارجية لأية ثورة أيديولوجية تحد من دورها الخارجى عامة بما يؤكد هذا البعد الأيديولوجى. وبينما تعانى إيران الثورة بدأت العراق بالمطالبة بضرورة استئناف المفاوضات بين الدولتين للاتفاق على المشكلات القائمة بين الدولتين بما يضمن عودة منطقة شط العرب إلى السيادة العراقية على وجه الخصوص، بما يعنى ضرورة إعادة النظر فى اتفاقية ١٩٧٥م المعروفة باتفاقية الجزائر، كذلك إعادة الجزر الثلاث التى احتلتها إيران فى ١٩٧١م. ولكن إيران الثورة رفضت وطالبت بتأجيل النظر فى هذه الأمور إلى أجل غير مسمى.

وكما سبق وانتهزت إيران فرصة عدم الاستقرار الداخلى فى العراق فى النصف الأول من السبعينيات وقبلت العراق اتفاقية ١٩٧٥ على مضض، بما يعنى التنازل عن جزء من سيادتها على إقليم شط العرب لإيران - نجد العراق وهى تشعر بتفوقها العسكرى إزاء الضعف الإيرانى - تنتهز فرصة عدم الاستقرار الداخلى، وضعف الجيش الإيرانى نتيجة عدم الاستقرار، وعدم تسليحه، خاصة بعد الحظر الأمريكى والغربى على استمرار تسليحه، بل والتمزق الذى تعانى منه إيران فى تحديها مع الولايات المتحدة خاصة فى ظل أزمة الرهائن المعروفة. ويبدأ العراق مناوشات

الحدود وانتهت إلى إعلانه الحرب رسميًا على إيران وبادر بإلغاء اتفاقية ١٩٧٥ ـ كما سبق لإيران فى ١٩٧١ إلغاء اتفاقية ١٩٧٣ واستطاع من حيث التوقيت أن يحقق مكاسب أرضية وفرض سيادته على المنطقة وسيطر على أقاليم إيرانية وصلت مساحتها إلى ٥٠٠ متر مربع فى أقصى التقديرات، وامتدت الاشتباكات على الحدود من الشمال إلى الجنوب فى شط العرب (وسقطت منطقة خور مشهر الإيرانية) عربستان فى شط العرب، ومناطق أخرى، فى أيدى العراق ـ ناهيك عن التفاصيل وتطورات هذه الحرب، ولكنها امتدت من حيث البعد الزمنى لفترة طويلة يقدرها البعض بأنها أطول حرب فى التاريخ بين دولتين إقليميتين .

ثم تعود الكرة ثانية لتنتهز إيران الفرصة من جديد بعد استعادة تنظيم صفوفها وجيشها لتنتزع بعض الأقاليم من أيدى العراقيين، وذلك بهجومها الكبير الواسع النطاق فى مايو الماضى (١٩٨٢)، وذلك فى الوقت الذى كانت قد بدأت الحرب الإسرائيلية العربية الخامسة فى لبنان .

فيعلن صدام حسين ـ رئيس العراق ـ انسحابه من الأراضى الإيرانية ويطالب بوقف إطلاق النار . وتم انسحاب القوات العراقية من جميع الأراضى الإيرانية التى قد سبق للعراق السيطرة عليها منذ بدء الاشتباكات وإعلان الحرب خاصة فى سبتمبر ١٩٨٠م، وذلك وفقًا لبرنامج زمنى (مدته عشرة أيام من ٢١ يونيو ـ ٣٠ يونيه عام ١٩٨٣) أعلنه صدام حسين فى خطابه الشهير إلى الشعب العراقى يوم ٢٠ يونيه عام ١٩٨٢، وذلك استنادًا إلى إسقاط أية ذريعة لإيران لإطالة أمد الحرب. وكذا نظرًا للأوضاع الدقيقة التى تمر بها الأمة العربية والتى نجمت عن الاحتلال الإسرائيلى للبنان وتعرض المقاومة الفلسطينية للتصفية .

ورغم الانسحاب العراقى إلا أن إيران لم تتوقف عن هجماتها الضخمة ضد العراق خاصة فى منطقة البصرة، بل حاولت تخطى الحدود الدولية التى عادت إليها القوات العراقية بعد انسحابها من الأراضى الإيرانية، بل ودخلت بعض المناطق ثم سرعان ما أجبرتها العراق على الرحيل، وما زالت الاشتباكات مستمرة بين الحين والآخر رغم جهود الوساطة السلمية متعددة الجوانب والأطراف . وهنا يثور السؤال الآتى : إلى متى ستستمر مثل هذه الحرب؟

والإجابة بأن هذا هو مضمون طبيعة الصراع . . حيث إن الحرب العراقية الإيرانية مرحلة أكدت طبيعة الصراع بين الدولتين .

٢ - التوازن العراقى الإيرانى :

للتوازن أوجه عديدة : فهناك التوازن العسكرى فى الإمكانيات أو القدرات، والتوازن الاقتصادى، والتوازن السياسى على الصعيد الداخلى والصعيد الدولى. وهذه الأبعاد مترابطة فلا يمكن الفصل بين القدرة العسكرية والقدرة على شراء الأسلحة، أى القدرة على الدفع مع عدم تجاهل عناصر أخرى خاصة العنصر البشرى. ولا يمكن الفصل بين الاستقرار الداخلى من عدمه، وبين القدرة على المجابهة من حيث درجة الاحتمال أو الصعود المعنوى أو الاقتصادى.

ولا يمكن تجاهل بأى حال من الأحوال البعد الدولى وعلاقة أطراف الصراع بالقوى الدولية خاصة الكبرى ومدى تأثير دولة ما فى مجريات الأمور فى النطاق الدولى أو الإقليمى .

والواقع يشهد بأن الدولتين هما قوى إقليمية ومن ثم فإن الحرب بينهما حربًا إقليمية بين دولتين إقليميتين، وتمتلك كلا منها إمكانات اقتصادية وعسكرية متقاربة، أو بلغة أخرى متوازنة، ويكفى الإشارة إلى التوازن العسكرى فى الإمكانات طبقًا لما أورده تقرير معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية فى لندن عام ١٩٧٩، أى قبل بدء الحرب بعام تقريبًا - إن لم يكن بعدة أشهر - فعلى الجانب العراقى نرى حجم الجيش يبلغ ٢٥٠ ألف جندى، يضاف إليها ٢٥٠ ألف من الاحتياطى - يشكلون معًا أكبر جيش من الناحية العددية فى الدول المطلة على الخليج، وهذا الجيش مجهز بأربع فرق مدرعة، وأربع فرق آلية مزودة جميعها بحوالى ٢٦٠٠ مدرعة سوفيتية الصنع، من بينها ١٩٠٠ دبابة متوسطة وخفيفة. ويمتلك السلاح الجوى ٣٤٠ طائرة مقاتلة ، قاذفة من بينها أحدث الأنواع السوفيتية ميج ٢٣ (٨٠ طائرة) وبعض الأنواع الأخرى (سوخرى/ ٢٠) وذلك خلاف ما طلبته العراق من فرنسا (٥٠ طائرة ميراج) ومن السوفيت (١٥٠ طائرة ميج ٢٣، ٢٥، ٢٧) .

أما السلاح البحرى ، فكل أسلحته سوفيتية الصنع ، ويعتبر سلاحاً أقل من البحرية الإيرانية . وعلى الجانب الإيرانى : فإن حجم الجيش - عند سقوط الشاه - كان يبلغ ٤١٥ ألف جندى ، وميزانية الدفاع بلغت (عشرة مليار دولار) ويمتلك ٢٨٠٠ دبابة ومدرعة خفيفة أو ناقلة جنود ، و(١٧٢٠) مدفعاً ، فضلاً عن ١٨٠٠ مدفع مضاد للطائرات وبعض الصواريخ أرض - جو .

بينما السلاح الجوى يضم ٤٤٧ طائرة حربية منها ١٩٠ فانتوم (ف-٤)، و١٦٦/ ف٥ ، و٩١/ طائرة استطلاع ، علاوة على ١٠٠ طائرة هليوكوبتر كافة الأنواع معظمها أمريكية الصنع ، ومنها (١٦ طائرة هليوكوبتر فرنسية الصنع) أما البحرية الإيرانية فتعتبر أكبر قوة بحرية فى المنطقة ، وتضم ٣ مدمرات على الزوارق المسلحة وكاسحات الألغام وطائرات (هوفر كرافت) بالإضافة إلى مجموعة برمائية قوامها سفينتا إنزال وسفينة تعزيز ، وثلاث سفن إمداد وتموين .

فى الوقت الذى أورد فيه تقرير الدراسات السياسية فى لندن بأن ٩٠٪ من الطيران الإيرانى قابع على الأرض لعدم وجود قطع غيار ، نظراً للحظر الأمريكى على توريدها لإيران الثورة تحت حكم الخمينى ، وذلك بعد أزمة الرهائن .

وطبقاً لما ورد فى التقرير فإن العراق انتهز فرصة عدم فاعلية الجيش الإيرانى بعد قيام الثورة ، وبعد الحظر الأمريكى لعدم توريد قطع الغيار ، وفى ضوء الأزمة بين العراق وإيران - ليؤكد تفوقه على إيران ، ويحاول تحقيق كسب سريع ويؤكد به قدرته على التحكم فى المنطقة ، ومن ثم تميل كفة الميزان إلى جانبه .

ولكن رغم ذلك فإن انتصار الجيش العراقى واحتلاله أراضى إيرانية مع بداية الحرب فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٠ ، ثم محاولة إيران رد الجيش العراقى وإجباره على الانسحاب فى يونية ١٩٨٢م - يبرز لنا قدرة إيران على الصمود واستعادة فعالية جيشها . وفى نفس الوقت يتأكد من وجود ممول لقطع الغيار مما أعاد الحياة إلى الأسلحة الإيرانية . وقد ثبت أن بعض الدول لعبت دوراً وسيطاً فى توريد قطع الغيار الأمريكية إلى إيران لكى تحول دون الانتصار العراقى بما يؤكد هيمنته الإقليمية .

ويتضح كيف أن العوامل الداخلية لعبت دوراً كبيراً فى كسب عراقى وهزيمة إيرانية فى البداية ، خاصة فى ضوء التحلل الداخلى وكسب إيرانى وانسحاب عراقى فى الآونة الأخيرة . ويتضح أيضاً كيف أن العوامل الدولية لعبت دوراً فى استمرارية هذه الحرب مدة طويلة ، بما يحول دون قيام إيران بدور فعال إلى جانب الثوار الأفغان بعد التدخل السوفيتى ، فى مقابل انشغال العراق عن الجبهة الشرقية فى مواجهة إسرائيل بانشغالها فى الحرب العراقية .

فالملاحظ أن الدولتين العظميين لم يبرزا اهتمامهما بمثل هذه الحرب، أو بعبارة أخرى، لم تتدخل بشكل مباشر أو علنى إلى جانب أى من الطرفين - بغض النظر عن أن سلاحا أمريكيا فى أيدى الإيرانيين، يجابه سلاحًا سوفيتيا فى أيدى العراقيين - ولكن كان الوسيط يلعب دورًا كبيرًا فى تزكية هذه الحرب واستمرارها بما ينهك القوتين الإقليميتين، ويقضى على تفوقهما وتطلعاتهما الإقليمية، ويستنزف قدراتهما الاقتصادية والعسكرية، وبما يضمن فى النهاية الحفاظ على توازنهما النسبى طيلة الحرب، وإن مالت الكفة هنا هنيهة لتعود إلى وضعها، أو ميلٍ خفيف هناك .

وفى المعنى الأخير : فإن التوازن الإقليمى مرتبط بنمط الاستقرار والوضع القائم، فما أن تقع أحداث ما (حرب بين دولتين أو أكثر، انقلاب، ثورة . . إلخ) فى منطقة ما، يثور التساؤل الآتى : ما علاقة ذلك بالتوازن والاستقرار ؟؟ أى ما الذى سيتمخض عنه نمط التوازن الإقليمى بعد وقوع هذا الحدث أو ذاك؟ هل تغيير أم لا؟ وهذا سيتضح فى النقطة التالية، ومع ذلك يمكن القول بأنه قد حدث تغير واضح فى نمط التوازن الإقليمى بالمنطقة نتيجة هذه الحرب ، ولهذا علاقة واضحة بالحديث عن مدى بقاء صراع الدولتين من عدمه .

٢ - انعكاسات الصراع على التوازن الإقليمى :

الواقع أن أوضح الحقائق أن ما يؤكد حقيقة الصراع وخطورته هو فشل، جهود الوساطة لحل الأمر سليمًا سواء أخذت هذه الوساطة شكلاً جماعيًا أو جهودا فردية

من جانب دولة ما . من ثم فإن الحقيقة التى أوضحت فى غير شك ذلك التمزق والحيرة التى سادت العالم العربى والعالم الإسلامى فى ضوء تنازع الصراع بين بعد دينى، وبعد قومى ولذلك فإن الملاحظ ذلك الاضطراب الذى شاع فى العالمين العربى والإسلامى، وبروز عدد من التناقضات على المستويين حتى داخل كل عالم على حدة، الأمر الذى أدى إلى إعادة رسم خريطة التحالفات الإقليمية سواء فى ضوء المصالح القومية للدولة أو فى ضوء ارتباطها بأحد العملاقين .

فعلى حين نرى منذ بداية نشوب الحرب بين العراق وإيران التأييد السورى العلنى لإيران ضد العراق ، بل امتد الأمر إلى تنسيق المواقف والسياسات بين الدولتين والزيارات المتبادلة خير دليل على ذلك (زيارة حافظ الأسد - زيارة عبدالحليم خدام، على رأس وفد حكومى كبير من ٤٠ عضواً فى مارس الماضى - فى مقابل زيارات للمسئولين الإيرانيين لسوريا ، بل ترجم الأمر فى الإعلان عن تقديم السلاح من جانب سوريا إلى إيران .

وهذا يأتى فى ضوء النزاع السورى العراقى الشهير والذى تأكد فى بعض الأنماط العدائية من جانب سوريا أثناء الحرب مع إيران ، كإعلان سوريا إغلاق الحدود بين البلدين ووقف نقل البترول العراقى عبر خط الأنابيب الذى يمر بالأراضى السورية وينتهى على أحد الموانى السورية على البحر المتوسط، مما شكل ضغوطاً على العراق .

فى مقابل ذلك، نرى التأييد الأردنى للعراق فى حربها ضد إيران، وقد وصل الأمر إلى حد تقديم مساعدات عسكرية وإرسال قوات مسلحة وإعلان حالة التعبئة العامة داخل الأردن استعدادا لأية طوارئ فى الحرب، بل لعبت الأردن دور الوسيط فى تزويد العراق بالمساعدات من جانب مصر ، خاصة العسكرية .

ومدت مصر العراق عبر الأردن بسلاح سوفيتى حتى لا تقل فعالية السلاح الموجود طرفها فى ضوء إحجام الدولتين الأكبر عن تزويد أى من العراق أو إيران بالسلاح أو قطع الغيار . . وأكد ذلك السلطان قابوس فى حواره مع مجلة «المجلة» ١ / ٥ / ١٩٨٢ . . كما أكد ذلك أيضاً من قبل تصريحات الرئيس الراحل السادات

فى خطبه وتصريحات الرئيس حسنى مبارك بتقديم كافة المساعدات للعراق فى حربها ضد إيران . وقد كان الموقف المصرى فى البداية محايداً ثم تحول إلى شبه محايد (بتقديم مساعدات غير معلنة لأحد طرفى الصراع) ثم الإعلان الكامل والعلنى عن مساندة أحد الطرفين وهو العراق (الدولة العربية) فى مواجهة إيران الدولة غير العربية، وهنا يتأكد البعد العربى القومى على البعد الإسلامى الدينى .

وعلى الجانب الآخر : نرى دول الخليج بزعامة «السعودية» توحد صفوفها وتنشئ منظمة إقليمية تحت اسم (مجلس التعاون الخليجى) وانتقل من مجرد فكرة إلى حقيقة واقعة مع احتمالات نشوب الحرب العراقية الإيرانية، فى عام ١٩٨٠م . وبغض النظر عن أهداف هذا المجلس ، فإنه يتأكد بروز نوع من التحالف الجديد والرسمى بين دول الخليج فى إطار قضية أمن الخليج العربى . وقد أخذ هذا المجلس موقفاً محايداً فى البداية، إلا أنه بعد التأييد السورى العلنى لإيران، وبعد أن كانت العراق تتلقى مساعداتها من دول الخليج خاصة السعودية والكويت عبر الأردن أيضاً ، إلا أنه برز على الملأ المساندة السعودية للعراق بصفة خاصة، بل تبعها فى ذلك بقية دول الخليج حتى أن البعض رأى أن مجلس الدفاع الخليجى ما هو إلا رد فعل للنواحى الأمنية فى المنطقة فى مواجهة الثورة الإيرانية والطموح والغرور الإيرانى (بالهيمنة الإقليمية) بل وتأكد رد الفعل هذا مع نشوب الحرب العراقية الإيرانية فى الوقت الذى ازدادت «شهوة» الدول الخليجية نحو مزيد من بناء مؤسساتها العسكرية . ويذكر فى هذا الصدد القدرات العسكرية للسعودية وتليها الكويت ، وهما - نسبيا - قوتان لا يستهان بهما فى أى صراع بمنطقة الخليج . . تليهم فى الترتيب بقية الدول الخليجية (الإمارات وقطر . . إلخ) إلا أن الذى يحكم علاقة المنطقة الإقليمية (الخليج بالدائرة الدولية ذلك المضيق الذى يدعى (هرمز) وهو بمثابة المنفذ الأساسى لبترول الدول المطلة على الخليج وهى : (السعودية - إيران - العراق - الكويت - البحرين) وتشير التقديرات إلى أن حوالى ٤٠٪ من احتياجات المنطقة، تليها أوروبا الغربية ٦٣٪، تليها الولايات المتحدة ٢٠٪ بما يعادل أكثر من ٨٠٠ مليون طن سنويًا من حقول الإنتاج إلى الدول المستهلكة عبر مياه الخليج .

والواقع يشهد بأن السوق العالمية للبترول لم يتأثر بالحرب العراقية الإيرانية ، ورغم أن الدولتين من الدول البترولية التى لا يستهان بها . . ورغم توقف الضخ منهما بعد ضرب حقول البترول من جانب كلا الدولتين وشواهد ذلك أن كم المعروض أدى إلى انخفاض سعر البرميل - طبقاً لما أعلنته منظمة الأوبيك العالمية - بل تأكد أيضاً من امتناع الولايات المتحدة عن شراء البترول الليبى عقابا لرئيسها - ويعتبر ذلك انقلاباً خطيراً فى السوق البترولية - ورغم ذلك فإنه لا يمكن تجاهل ذلك الدور الذى لعبته السعودية كبديل للدولتين المتصارعتين (العراق - إيران) وذلك بزيادة إنتاجها تعويضاً للغرب .

وكان هذا من العوامل التى قادت العملاقين إلى صمتهما إزاء هذه الحرب لكى تستمر فترة طويلة فى ضوء اتفاق ضمنى بينهما .

ومن ثم يتضح أن أمن الخليج مرتبط بالحفاظ على التوازن الإقليمى الدولى فى مضيق هرمز ، وهو ما حدا بالدول الخليجية إلى إنشاء تكتل إقليمى لمواجهة الصراع المحتمل والذى أضحى مؤكدا فى منطقة الخليج بشكل محدود . وهذا يؤكد تغير خريطة التحالفات والتكتلات الإقليمية منذ قيام الثورة الإيرانية ونشوب الحرب العراقية الإيرانية .

هذا ، فضلاً عن أن بقية الدول العربية أخذت موقفاً وسطا فى بعض الأحيان ، وموقفاً مسانداً للعراق فى بعض الأحيان ، وأحياناً أخرى موقفاً مساندا لإيران وإن كان بشكل متردد (كالجزائر) .

بل إن هذا يؤكد أيضاً تفكك «جبهة الصمود والتصدى» العربية التى تكونت فى أعقاب زيارة الرئيس السادات للقدس فى ١٩٧٧ . . والتى ضمت (العراق - سوريا - الجزائر - ليبيا - اليمن الجنوبية) فها هو الصراع العراقى السورى - وها هو التأييد الجزائرى لإيران والتنديد بالغزو العراقى لإيران منذ البداية . . إلخ .

وعلى الجانب الآخر ، تمخض عن الحرب العراقية الإيرانية بأن شعرت بعض الأنظمة فى المنطقة بالخوف ، وأن أمن دولها فى خطر . وقد ترتب على ذلك زيادة

التسهيلات والقواعد العسكرية الأمريكية فى البحر الأحمر ، والمتوسط ، الخليج العربى ، بل وفى البحر العربى على رأس المحيط الهندى . فى مقابل تواجد سوفيتى فى ليبيا وأثيوبيا ، وعدن (اليمن الجنوبية) .

كذلك نتج عن هذه الحرب أن لعبت بعض الدول الوسيط فى وصول السلاح الأمريكى لإيران - وبالقطع بموافقة الولايات المتحدة . وهنا يبرز تحالف إيران مع الشيطان (إسرائيل) من أجل الحفاظ على صمودها وقوتها العسكرية . . ورغم الشكوك التى تحوم حول هذه المعلومات إلا أن مصدراً رسميًا بوزارة الخارجية الأمريكية أكد وصول أسلحة أمريكية عبر إسرائيل سرا لإيران ، وأكد وكيل وزارة الدفاع الإيرانية لصحيفة اللومند الفرنسية وصول الأسلحة الإسرائيلية (أمريكية الصنع) سرا إلى إيران (عن صحيفة الشرق الأوسط فى ٢٧ مارس ١٩٨٢م) .

بل وصل الأمر إلى حد تهديد إيران (الخمينى) لكل دول المنطقة التى تقدم دعما ومعونات إلى العراق ، وكان يعتبر ذلك تهديداً إلى كل من السعودية والكويت بالتحديد . ولعل ما يؤكد ذلك انتهاك بعض الطائرات الإيرانية للمجال الجوى الكويتى وفى بعض الأنباء أنه تم قصف بعض المنشآت الكويتية .

والنتيجة النهائية لهذا الصراع العراقى الإيرانى أن خسر النظام العربى خسارة بدت واضحة فى إعادة ترتيب العدو السياسى . . فأصبحت إيران الثورة عدوا (سياسيا بدلاً من إسرائيل) وانحسر النظام العربى ليفسح المجال لنظام شرق أوسطى واتضح ذلك من تحالف بعض الأنظمة العربية مع إيران - سوريا بالتحديد - فى مواجهة التحالف الأردنى العراقى وإلى جانبهم دول الخليج فى الوقت الذى تحللت فيه جبهة الصمود والتصدى العربية .

وبدلاً من أن تكون إيران الثورة تحت حكم الخمينى زادا للنظام العربى بحكم الجيرة وعامل الدين . . أضحت خصماً سياسيا طرفاً لتقسيم وتحطيم النظام العربى بأيد عربية ، بل إن زيادة الوجود الأمريكى فى مواجهة الوجود السوفيتى (محور ليبيا - أثيوبيا - عدن) طرح قضية إدخال دول خارج المنطقة العربية فى العلاقات تحالف بدلاً من علاقات الجوار بما له من تأثير على عدم الاستقرار العربى (ويذكر

هنا الهجوم الأثيوبى على الصومال العربى . .) من جانب، وبما يعمق التناقضات العربية . وهذا يقود إلى تدخل الدول الكبرى على اختلاف هوياتها ويثبت الوجود فى المنطقة بما له من علاقة سلبية على تحرر الإرادة العربية .

ومن ثم يتضح أيضاً أن منطقة الخليج والصراع فيها أصبح بديلاً للصراع العربى الإسرائيلى ، مما جعل إسرائيل تنتهز الفرصة كاملة لتحطيم الوجود الفلسطينى العسكرى فى لبنان بعد غزوتها الشرسة على لبنان وغرب بيروت بمساندة الولايات المتحدة بشكل مباشر وعلنى . وهذا يطرح التساؤل المنطقى : ما هى آفاق مثل هذا الصراع والتوازن الإقليمى ؟ مجرد إطلالة على المستقبل المنظور . . هذا هو مضمون النقطة الأخيرة .

آفاق الصراع والتوازن الإقليمى :

السؤال هو : ما هو مستقبل هذا النوع من الصراعات الإقليمية . . وذلك فى ضوء التوازن الإقليمى ؟ فالواقع أنه ما زال حتى الآن صراعًا إقليميا - أى بين قوتين إقليميتين متنافستين - وليس صراعًا دوليا تسانده أو تتدخل فى مساراته بشكل مباشرة قوة دولية ما مع عدم تجاهل دور الوسيط الدولى فى استمرارية مثل هذه الحرب بين الدولتين (العراق - إيران) .

ومن ثم فإن تساؤلنا يدور حول إمكانيات استمرار الصراع من عدمه وليس الحرب بين الدولتين؛ لأن الحرب إن آجلاً أو عاجلاً ستنتهى - إن لم تكن تعود بين لحظة وأخرى كأحد أدوات التعبير عن صراع الدولتين - إن لم يكن الصراع بين قوميتين (فارسية - عربية) وانتهاء الحرب يمكن أن يكون بتكثيف الوساطات السلمية فى ضوء رغبة الطرفين واستعدادهما - خاصة وأن الدولتين فى الوقت الحاضر لديهما الاستعداد العلنى - لمواصلة الحرب واستمرارها حتى يتم استجابة الطرف الآخر لمطالبه والعكس (أى استجابة كل طرف لمطالب الطرف الآخر) وهذا ما يؤكده صعوبة الموقف . وبشكل محدد فإن مستقبل التوازن الإقليمى فى أحد أبعاده يتوقف على مدى انتهاء هذا الصراع أى حله حلا جذريًا بما يضمن عدم اشتعاله

ثانية، أو استمرار هذا الصراع، فمن عوامل استمرار الصراع : ذلك البعد الشخصى بين الزعيم الإيرانى (الخمينى) والرئيس العراقى (صدام حسين)، خاصة أن صدام حسين كان وراء طرد الخمينى بعد أن قضى ١٥ عاما منفيًا فى العراق إلى باريس فى ٦ أكتوبر ١٩٧٨م بعد زيادة نشاطه ضد الشاه الراحل، ويتضح ذلك فى مطلب الخمينى الحالى أنه لن يوقف الحرب إلا بعد إسقاط نظام (صدام حسين) بما يعنى أن هناك ثأرا شخصيًا .

واحتمال تلاشى هذا البعد الصراعى الشخصى نسبيًا بتغير أحد النظامين (سواء بوفاة الخمينى أو تغير صدام حسين) يعد أمراً قائماً ؟ كذلك فإن رغبة كل طرف فى الانفراد بالسيطرة على الخليج من خلال سيطرته على (شط العرب) من عوامل استمرار الصراع . . وهذا يقود إلى ضرورة خلق أفضل السبل للتعاون بين الدولتين بما لا يجور على الحقوق التاريخية لأى طرف منهما . بل إن «التفتت العربى» من عوامل استمرار الصراع، خاصة أن وراء إضعاف الموقف التفاوضى للعراق (مساندة سوريا لإيران، وخسارة النظام العربى من إيران الثورة فى تأييد الثورة الفلسطينية ومعاداة إسرائيل) وذلك بخلاف عوامل أخرى منها البعد القومى بين الدولتين والبعد الدينى ودور الأطراف الدولية فى تزكيته والعمل على استمرار الصراع للحفاظ على الوجود الدولى بما يضمن مصالح القوتين العظميين فى المنطقة وبما يحول دون انتصار حاسم لأى طرف منهما .

وعلى أية حال، فإن الوضع الحالى شائك (فالعراق دخلت الأرض الإيرانية، وإيران دخلت الأرض العراقية) . مع استمرار الحرب بين الدولتين دون انتصار حاسم لأى منهما . وفى ضوء عدم فاعلية الدور العربى فى الحرب بين الدولتين، خاصة بعد تفتت النظام العربى، وفى ضوء حقيقة أن الفاعل الإقليمى فى هذه الحرب أكثر من الفاعل الدولى نسبيًا . . وأن البيئة الإقليمية تعانى من مرحلة صراع بين نظام إقليمى عربى، ونظام إقليمى شرق أوسطى - فى ضوء كل هذه العوامل يصعب على المحلل التنبؤ بحل الصراع بين الدولتين - إن لم يكن بين القوميتين - فى القريب العاجل، هذا إن لم تتحول منطقة الخليج إلى بؤرة الصراع الدولى بما ينعكس على التوازن الإقليمى بالسلب .

المبحث الثانى

«أبعاد الدور المصرى تجاه الحرب العراقية الإيرانية»(*)

لعل المتابع للحرب العراقية - الإيرانية يسترعى انتباهه المواقف المختلفة والأدوار المتباينة للدول والمنظمات إزاء هذه الحرب سواء على المستوى العربى أو الإقليمى أو الدولى . وبادئ ذى بدء فإن هذه الحرب - وهى تدخل عامها الخامس - تؤكد بلا شك أنها أطول حرب إقليمية بين طرفين إقليميين فى العصر الحديث ، ومن ناحية أخرى تطرح تحديات جديدة أمام نظرية المفاوضات فى العلاقات الدولية ومدى إمكانية نجاح جهود الوساطة وفى أى مناخ وتحت أى ظروف . . بل وتؤكد من ناحية ثالثة مدى استفادة أطراف متعددة إقليميًا ودوليًا لاستمرار هذه الحرب طوال هذه المدة نظراً لنتيجتها فى إرهاق قوتين لهما تأثيرهما فى النظام الإقليمى .

وهذا المقال يستهدف الوقوف على أبعاد الدور المصرى إزاء هذه الحرب ومحاولة تقييمه وإمكانيات نجاحه . والذى لاشك فيه أن تقييم هذا الدور يكشف إلى حد كبير هوية النظام السياسى فى مصر ، وهو مؤشر مهم يبين ترتيب الدوائر الأساسية التى تتحرك فيها السياسة الخارجية للدولة على المستوى الإقليمى العربى . وحتى نتمكن من الوصول إلى مجرد رؤية تحليلية - متكاملة إلى حد كبير - لدور مصر إزاء هذه الحرب فإن الأمر يستدعى تناول النقاط التالية :

أولا : طبيعة الدور المصرى وتطوره :

منذ إعلان الحرب رسميًا بين الدولتين فى سبتمبر ١٩٨٠ وحتى الآن ، فإن مصر

(*) نشرت بمجلة «السياسة الدولية»، عدد (٧٩) ، يناير ١٩٨٥ ، ص ١٦٧ : ١٧٠ .

قد تعرضت لتغير القيادة السياسية الحاكمة من السادات إلى مبارك ، ومن ثم فنحن أمام شكلين للموقف المصرى ، خاصة أن رئيس الدولة يلعب دوراً حاسماً فى صنع السياسة الخارجية وتوجهها .

الشكل الأول : يرتبط بفترة السادات منذ بداية الحرب وحتى رحيله وطولها ١٤ شهراً تقريباً . أى موقف مصر تحت حكم السادات إزاء هذه الحرب ومن خلال تتبع تصريحات السادات خلال تلك الفترة وتتبع سياسته إزاء هذه الحرب، فإنه يلاحظ أنه اكتفى بالدور المراقب ، وهو دور سلبى لا يتفق والدور القائد لمصر على المستوى الإقليمى العربى . وقد أخذ الدور المراقب أبعاداً متعددة ، منها : مناشدة الطرفين بوقف الحرب وعدم امتدادها حرصاً على عدم الإضرار بالتوازن الإقليمى الذى هو فى صالح الخصوم أكثر منه فى صالح الطرف العربى إجمالاً، ومن جانب آخر : محاولة التأييد العلنى المتحفظ للطرف العراقى ضد الإيرانى . ومما يذكر هنا أن مصر قد باعت معدات عسكرية للعراق عن طريق الأردن طبقاً لما أعلنه السادات بنفسه فى إحدى خطبه (إبريل ١٩٨١)، وفى بعض الأحيان الأخرى كان يعلن الحياد إزاء هذه الحرب، وعدم الرغبة فى التورط بمساندة أحد الطرفين من منطلق إسلامية الدولتين . وأهم ما يلاحظ على هذا الموقف المصرى فى فترة السادات هو : التناقض . وتفسير ذلك أن السادات لم يكن مؤيدا للثورة الإيرانية ، بل خصماً لها فى إطار صداقته للشاه الذى أبعد عن البلاد واستضافه فى مصر ، وفى إطار صداقته للولايات المتحدة والتنسيق معها ضد الثورة وتصريحاته العدائية المتكررة ضدها . وعلى الناحية الأخرى، فإن التناقض مبعثه ذلك الحصار العربى حول مصر بعد زيارة القدس واتفاقية كامب ديفيد . ولذلك فقد حاول السادات بالحياد تارة وبالمساندة للعراق تارة أخرى حاول أن يضرب الحصار العربى ضده بعمل علاقة مع إحدى الدول العربية المحاصرة له . ولكن هذا قد باء بالفشل شأنه شأن محاولته مساندة المغرب علانية ضد الجزائر فى قضية الصحراء المغربية فى إطار الحصار العربى . وقد اتسم هذا التناقض من ناحية أخرى بين السياسات المتبعة إزاء الحرب والاتجاهات التى تبناها السادات إنشاء منظمة الشعوب العربية والإسلامية بديلاً عن الجامعة العربية خير دليل لهذا الاتجاه . وغير ذلك كثير مما يدل على محاولته فك

الحصار العربى عليه بعد كامب ديفيد . ولذلك فإن الموقف المصرى فى فترة السادات اتسم بالغموض والتناقض والسلبية ، وكذلك اتسم بعدم العقائدية التى تتفق ودور مصر القيادى العربى .

الشكل الثانى : المرتبط بفترة الرئيس حسنى مبارك منذ توليه الحكم وحتى الآن . ولهذا الشكل بعدان أساسيان ومتلازمان وهما : التأييد الشامل للعراق فى حربها ضد إيران والمساندة الكاملة لها باعتبارها دولة عربية فى حرب مع طرف غير عربى ، وذلك فى إطار البعد القومى . وفى نفس الوقت تدعو مصر إلى وقف الحرب وفض النزاع سلميا حرصًا على التماسك الإسلامى . ولم تكتف مصر وقيادتها السياسية بإعلان هذا الموقف ، بل بادرت بانتهاج عدد من السياسات ترجمت هذا الموقف واقعيا ، ومن أبرزها ما يلى :

- المساندة الكاملة للعراق معنويا وعسكريا ، وهو ما أكده رئيس الوزراء المصرى د. فؤاد محيى الدين فى حديثه لمجلة الشراع اللبنانية مايو ١٩٨٤ ، وأحاديث متعددة لوزير الخارجية ، بل رئيس الدولة نفسه .

- الزيارات المتبادلة بين المسئولين المصريين والعراقيين على أعلى مستوى ، ويذكر فى هذا الصدد زيارة كمال حسن على للعراق يوم ٢٤ مارس ١٩٨٤ ، والزيارات المتكررة لطارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى لمصر آخرها التى تمت ١٣/٨/ ١٩٨٤م .

- وتتم هذه الزيارات بهدف تبادل وجهات النظر والتنسيق فى المواقف والسياسات بشأن الحرب العراقية الإيرانية .

- تشجيع جهود الوساطة التى تبذلها الدول الإسلامية لإنهاء الحرب ومساندتها .

- المشاركة فى المؤتمر الدولى لبحث آثار الحرب العراقية الإيرانية على السلام والأمن الدوليين المنعقد فى بغداد . . فى الفترة من ٨ يوليو إلى ١٢ يوليو ١٩٨٤ . وذلك بكافة القوى السياسية فى مصر . . وتمخض عن المؤتمر إعلان بغداد للسلام دعا فيه للوقف الفورى للحرب وحث الدولتين على وقف كافة العمليات العسكرية وإنهاء النزاع بطريقة عادلة ومشرفة .

وقد تبلور موقف شبه إجماعي للقوى السياسية في مصر تجاه هذه الحرب وتجاه الموقف الرسمي المعلن لمصر .

ـ وفوق هذا وذلك فقد أعلنت مصر عن مقترحات للوساطة منذ مارس ١٩٨٤ داعية لوقف الحرب بين الدولتين، وأعلن عن أربع خطوات هي : وقف إطلاق النار بين الطرفين، وقيام قوة دولية ومراقبين دوليين بالإشراف على ذلك، وتحديد مسئولية بدء الحرب ومسئولية الاستمرار فيها، وحل النزاع على أساس التحكيم أو الوساطة أو الموافقة على مفاوضات دولية . وتعليقاً على هذه المقترحات يقول كمال حسن علي وزير خارجية مصر في ١٨/ ٤/ ١٩٨٤ : «إن مصر لم تعرض وساطة ، ولكنها تقدم مقترحات محددة للمناقشة على أساس نقطتين : الأولى : كيفية وقف الحرب الدائرة بين دولتين من دول عدم الانحياز ، والثانية : إجراء التفاوض بينهما» ، وبعد أقل من أسبوع أعلن عن مقترحات أخرى هي : ضرورة انسحاب القوات إلى مواقعها قبل بدء العمليات العسكرية، وإنشاء صندوق للتعمير وتعويض الخسائر التي لحقت بالطرفين .

ولم تكتف مصر بذلك الإعلان عن مقترحاتها، بل سعت إلى تعبئة الرأي العام الإعلامي تجاه مقترحاتها ومحاولة تبني دول عدم الانحياز لها لتحقيق فاعليتها والأهداف المرجوة منها . وقد بذلت ـ ولازالت ـ مصر جهداً كبيراً في هذا الصدد بتنسيق موقف الدول الثلاث المؤسسة لعدم الانحياز «مصر ، ويوغسلافيا ، والهند» تجاه الحرب . ولوحظ إيفاد مبعوثين لمبارك إلى أغلب الدول الفاعلة في عدم الانحياز وعلى نطاق واسع، بل قام الرئيس مبارك بزيارة ليوغسلافيا من ٦/ ٨ ـ ٩/ ٨/ ١٩٨٤ وخلص من مباحثاته مع القادة اليوغسلاف إلى الاتفاق على اتباع الدبلوماسية العادلة لإنهاء حرب الخليج بتنسيق مصري ـ هندي ـ يوغسلافي .

وبناء على ذلك، تقرر مناقشة الأمر عند زيارة الرئيس اليوغسلافي للهند في ٢٧/ ٨/ ١٩٨٤ . وهذا ما تم فعلا في إطار دور عدم الانحياز لإزالة التوتر الدولي . وبناء على مقترحات مصر ، وصلت بالفعل ردود إيجابية من هذه الدول، بل ومن الدول العربية أيضاً . بل أيضاً وصلها رد فعل طيب ورسمي من العراق بترحيبها

بمبادرة مصر لإنهاء حرب الخليج ووصف البيان الرسمى للعراق يوم ٩ يوليو المبادرة بأنها طيبة ومتوازنة وغير منحازة حتى أن متابعة هذا الجهد كان يتم فى اجتماعات المجموعة السياسية للرئيس مبارك ، واتضح أنه كان يعطى لها وقتا طويلاً وجهداً وفيرا . وبعد كل هذه الاتصالات المكثفة أعلن كمال حسن على رئيس الوزراء ولأول مرة عن بنود المبادرة لكلا البلدين : العودة إلى حدود عام ١٩٧٥ ، ووقف إطلاق النار وفق أسلوب محدد ، والاستعانة بقوات دولية تشرف على وقف إطلاق النار على جميع حدود البلدين ، وبحث جهود التسوية عبر مفاوضات تهدف فى نهايتها إلى تأمين الحقوق التى يختلف حولها الجانبان بما يرضيهما معا ، وإقرار مبدأ التعويضات لكلا الجانبين ، ويمكن أن يحول هذه التعويضات من صندوق عربى وأوروبى . وقد تم بحث إنشاء صندوق دولى بالفعل فى مؤتمر دول عدم الانحياز ، بنيودلهى فى مارس من العام الماضى ، وقد أعلنها فى حديث له لمجلة الوطن العربى ١٧/٨/ ١٩٨٤ ثم كان قد أعلن فى نهاية إبريل الماضى دراسة الخمينى لخطة مصر ؛ لإنهاء حرب الخليج ، ولكن لم يعلن رسمياً أى بيان عن الرفض أو القبول الإيرانى للمبادرة المصرية .

ويتضح أن هناك بعض التعديلات بين المقترحات التى أعلنت بشكل غير رسمى فى مارس الماضى وبين إعلان البيان الرسمى فى أغسطس ١٩٨٤ . وكانت المبادرة أكثر تحديداً من المقترحات الأولية . ومن المؤكد أنها صيغت بعد الاتصالات الأولية بالأطراف المعنية . وإزاء هذه الجهود المصرية ، فإنه يمكن القول بأننا أمام فترة مبارك وقد تحدد شكلها إزاء هذه الحرب ، وتتسم بالوضوح وعدم التناقض بل وتحدد الموقف المصرى والدور المصرى أيضاً بالبعد العقائدى الواضح من حيث ترتيب دوائر الاهتمام التى تتحرك فيها سياسة مصر ، حيث إن الدائرة العربية أولاً ، ثم دائرة عدم الانحياز ، ثم الدائرة الإسلامية ، ومن ثم يتأكد إعادة لترتيب دوائر الحركة المصرية ، حيث الدائرة العربية ثم الدائرة الإسلامية فى عهد مبارك ما يقابلها فترة السادات إزاء الحرب ، الدائرة الإسلامية أولا ثم الدائرة العربية ، أى بعبارة أخرى : أمام موقف إيجابى فعال يتفق والدور القيادى لمصر عربياً .

ثانياً : الوساطات المطروحة لإنهاء الحرب وموقع المبادرة المصرية منها :

يمكن تقسيم الوساطات التى طرحت إلى نوعين أساسين هما وساطات جماعية، ووساطات فردية . وفيما يتعلق بالجماعية فهى : الوساطة التى طرحت من خلال مجلس الأمن والذى قرر إيفاد مبعوث من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة، واستمرت زياراته حتى وصلت إلى خمس زيارات على مدار فترة عامين، ولم يتمخض عنها شىء . والوساطة الإسلامية على أثر اجتماع المؤتمر الإسلامى فى السعودية (يناير ١٩٨١) وتشكلت لجنة وساطة بذلت مساعى كبيرة ولم تسفر جهودها عن شىء حتى الآن . ثم وساطة دول عدم الانحياز، حيث تشكلت لجنة من تسع دول غير منحازة للعمل على إنهاء الحرب ، ولكن لم تصل إلى شىء. ثم الوساطة العربية والأوروبية التى اكتفت بدعوى الطرفين ومناشدتهما إنهاء الحرب .

أما الوساطات عن طريق الفردية التى جاءت من قبل دولة واحدة، فمنها الوساطة الفلسطينية عن طريق ياسر عرفات ولم يصل لشىء ، ثم طرحت عدة وساطات ولم تخرج إلى حيز التنفيذ كالوساطة السورية والوساطة الهندية ضمانا لسلامة منطقة جنوب شرق آسيا . وقد باءت كل هذه المحاولات - رغم استمرار بعضها حتى الآن - بالفشل الذريع، وهذا يرجع إلى ضعف هذه الوساطات من حيث قوة الدفع والاستمرار وعدم الجدية نحو إيقاف إطلاق النار . أى افتقاد قدرة هذه الوساطات على إلزام الطرفين المتحاربين - سواء بشكل جماعى أو فردى - على التصالح، ويرجع الفشل أيضاً إلى عدم استعداد الطرفين أو أحدهما للتوصل إلى تسوية سلمية بينهما، رغم أن كليهما يعلن على الملأ رغبته فى إنهاء الحرب وقبول أية وساطة سلمية، ولكن الواقع أثبت عدم صدق النوايا لكلا الطرفين طبقاً للمعلومات المتوافرة .

ولذلك فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو : ما قيمة الوساطة المصرية المطروحة والتى تتضمن اقتراحات مشتركة بين الطرفين ؟ وهل يمكن توقع إمكانية نجاحها بدرجة كبيرة أم ستكون كمصير ما سبقها من وساطات ومن ثم تعتبر تحصيل

حاصل من جانب مصر كدور شكلى يمكن أن يكون مجرد ورقة للمساومة على طريق عودة العلاقات العربية المصرية؟ والواقع أن الذى يمكن القول به بحسم هو : أن هذه المبادرة المصرية تختلف عما سبقها من مبادرات ووساطات ، ذلك أن صانع القرار المصرى أخذ فى اعتباره كافة الوساطات التى طرحت، ودرس باهتمام شديد طبيعة الصراع بين الطرفين بعناية شديدة، وطرح مقترحاته فى إطار مصلحة الطرفين وبما يمكن أن يجد قبولاً لديهما طبقاً لتقديراته الخاصة ومواقفهما منذ إعلان الحرب، بل إن الظروف التى تطرح فيها المبادرة تختلف عما سبقتها من مبادرات؛ حيث إن الدور المصرى لم يقتصر على الإعلان عنها فحسب، بل ترجم ذلك إلى حركة فعلية واعية .

ومن ثم فإن ذلك السؤال : هل يمكن توقع نجاح هذه المبادرة المصرية لإنهاء الصراع ووقف الحرب بعد أن تم توضيح موقع هذه المبادرة من الوساطات المطروحة وتميزها؟ والإجابة عن هذا السؤال توضحه النقطة التالية .

ثالثاً : الاحتمالات المطروحة لنجاح الدور المصرى وضمانات ذلك :

يبدو فى الأفق أن البيئة الإقليمية مهيئة لنجاح الوساطة المصرية فى ضوء عدد من المؤشرات، فالمبادرة جادة واقعية وتأتى بعد مرور أربعة أعوام على بداية الحرب بين الطرفين ، وبعد أن أنهكت قواهما ومواردهما، إن الوضع الداخلى فى إيران لا يحتمل استمرار الحرب أكثر من ذلك؛ فمصلحة الطرفين تفرض وقف الحرب، علاوة على استعداد الطرفين للمصالحة فى ضوء مبادرة جادة أو وساطة تراعى مصلحة كل منهما . أيضاً فإن مصلحة العرب هى أن تتجه العراق للجبهة الشرقية بما يدعمها فى مواجهة إسرائيل، ومن ثم فإن ضرورة إيقاف الحرب مع إيران تصبح مطلبا عربياً، بل إن حاجة العراق نفسه إلى اضطلاعه - واستمراره وقيامه - بالدور العربى الذى افتقد منذ اندلاع الحرب مع إيران، بل إن هذه الحرب حتى الآن لم تشهد تورط أطراف دولية بشكل مباشر، وهو ما يعزز سهولة التوصل إلى المصالحة بينهما .

وفوق هذا وذاك، فإن إصرار مصر من خلال رئيس الدولة والمجموعة السياسية المساعدة له على بذل أقصى جهد لإنهاء الحرب ونجاح المبادرة المصرية، وذلك بتهيئة الرأى العام العالمى وحشد دول عدم الانحياز تجاه الدولتين، اتباع سياسة «التهدئة الدبلوماسية» من أجل الضغط على الطرفين بما يخلق مناخاً مواتياً للحل، وحتى تأخذ المبادرة شكلاً قويا فإن وضعها فى إطار دول عدم الانحياز، وخاصة الدول الثلاث المؤسسة، يصبح من الخطوات الجادة من جانب مصر للسعى نحو إنهاء الحرب بينهما. بعبارة أخرى، فإن مصر تحاول بكل جهدها ترجمة وساطتها من حيز الفكرة إلى التطبيق العملى. ونظراً لأن المفاوضات (التفاوض) تعتمد على قناعة الطرفين المتحاربين بالوسيط، فإن سياسة مبارك الهادئة تجاه إيران وتجاه العراق وبحشد وإشراك الرأى العام العالمى ودول عدم الانحياز خاصة - تقود بلاشك إلى توقع النجاح لهذه المبادرة، ولعل من أهم الضمانات الأساسية لإنجاحها هو القدرة على الاستمراية ومرونتها فى التعديل بما يحقق المصلحة المشتركة للطرفين مع استمرار تعبئة الرأى العام العربى ودول عدم الانحياز للضغط على الطرفين، ثم لابد من ضرورة استمرار المبادرة المصرية بشكل جماعى باسم مجموعة عدم الانحياز وبقيادة مصرية.

وعلى الجانب الآخر فإن إخفاق المبادرة فى تحقيق وقف إطلاق النار بين الطرفين فإن النتيجة هى ازدياد قوة الطرف العراقى، وزيادة عزلة الطرف الإيرانى، خاصة أن المعلن رفض إيران للوساطة وضرورة التخلص من نظام صدام حسين أولاً. أى أن الموقف التفاوضى لإيران سيضعف ويقابله زيادة قوة الموقف التفاوضى للعراق بل إن التقارير العسكرية تعلن توازن الموقف والقوى العسكرية بين الطرفين، وأن استمرار الأوضاع فى حالة حرب وفى ضوء الوضع الدولى الحالى فإن العراق ستزداد قوته درجة أكبر من إيران عسكرياً وسيحقق تفوقاً كبيراً بالتالى، خاصة أن أغلب الدول الكبرى تؤيد الموقف العراقى لأسباب متعددة، وهو ما سيترتب عليه فى حالة إخفاق الوساطة المصرية حالة صراعية أكبر بين الطرفين يمكن أن تمتدد لتشمل المنطقة كلها.

وكل هذا يمكن أن يتم فى حالة استمرار الموقف الإيرانى بعدم قبول الوساطة . . ولكن نظراً لأن هذا الافتراض لا يشعر بالدقة إلى جانب الظروف التى أشرنا إليها والتى تؤهل المبادرة المصرية للنجاح . . لذلك فإنه يمكن القول بأن المبادرة المصرية ستحقق نجاحاً كبيراً فى إيقاف الحرب، ولكن ليس فى إنهاء الصراع المصيرى بين الطرفين وهذا ما يحتاج إلى جهود أكبر . ومع ذلك فإن هذا النجاح سيعتبر كسباً كبيراً للدبلوماسية المصرية، وهذا ما نتوقعه وستثبته الأيام القادمة .

المبحث الثالث

«الوساطة السورية لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية»(*)

في أعقاب القرار الإسرائيلي بتطبيق التشريعات الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية «المحتلة» أو بلغة أخرى قرار إسرائيل بضم الجولان . . وأثناء زيارة وفد إيراني إلى دمشق في نهاية عام ١٩٨١م، واستمرت حتى مطلع هذا العام - طالعتنا الأنباء بأن الرئيس الأسد قبل الدعوة لإجراء محادثات مع الزعيم الإيراني الخميني، ورئيس إيران (على خميني)، وذكرت المصادر السورية أنها ستتم في أقرب وقت ممكن لطرح المبادرة السورية لإنهاء الحرب الدائرة بين العراق وإيران. ورغم أن (عبد الحليم خدام) وزير خارجية سوريا نفى في ختام جولته في دول الخليج اعتزام الأسد عن زيارته لإيران وتقديم الوساطة السورية لإنهاء الحرب الإيرانية العراقية . . ولم يكن قد مر أسبوعان على إعلان زيارة الأسد لإيران وتقديم الوساطة السورية. وحري بنا - بغض النظر عن مدى إتمام هذه الزيارة وطرح الوساطة من عدمه - أن نهتم بمجرد طرح الفكرة من حيث إلقائها في ملعب المنطقة الإقليمية وانعكاساتها على مختلف المستويات .

وقبل محاولة تقديم لهذه «الأطروحة» فإنه من المتعين علينا التعرض للوساطات السلمية لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية منذ نشوب الحرب بينهما في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٠م، وبعد مضي ما يقرب من تسعة عشر شهرًا . . وهذه الحرب بشكل عام مجرد حرب إقليمية بين قوتين إقليميتين ذات تأثير نسبي ومهم في هيكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وحتى الآن فإنه لا يمكن القول بأن أحد الطرفين حقق انتصاراً نهائياً أي ليست هناك مكاسب نهائية لأحدهما، بل هناك مجرد عدد من

(*) لم يسبق نشرها .

المواقع يحتلها كل طرف فى مواجهة الطرف الآخر. وباستمرار الحرب بين هاتين القوتين على وجه التحديد وطيلة هذه الفترة ليتأكد مدى التعقيد البالغ فى نمط العلاقات الدولية ويتأكد بالتالى إحجام الدول الكبرى عن تسويتها، بل إنهاك هاتين القوتين الإقليميتين بالتحديد يتأتى فى إطار رغبة الدولتين العظميين وفى ضوء توزيع الأدوار بينهما. فمن جانب هذه الحرب تشغل إيران عن قضية الأفغان فى مواجهة التدخل السوفيتى فى قلب آسيا، ومن جانب آخر يشغل العراق عن دوره فى الجبهة الشرقية فى مواجهة إسرائيل، مما يؤكد استمرارية الدور الأمريكى والتقارب المصرى الإسرائيلى - بلا منافس.

ويكفى الإشارة إلى ما انتهى إليه مؤتمر وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى لوكسمبورج فى نهاية سبتمبر ١٩٨٠م بأنهم عبروا عن قلقهم إزاء الحرب العراقية الإيرانية وأن الجماعة لا تملك سوى القليل لتقدمه من أجل التوصل إلى تسوية هذا الصراع، خاصة وأنه ليس من المتوقع نهاية قريبة لإنهاء هذه الحرب.

وتأتى هذه الحرب أيضاً لتؤكد الواقع العربى المؤلم.. فقد برز الموقف العربى بين ثلاثة اتجاهات (اتجاه مؤيد للعراق، واتجاه مؤيد لإيران، واتجاه محايد «علنياً»)، ودوافع كل طرف هو مدى ميله للعراق من عدمه.. بغض النظر عن شرعية الحرب على الجانب العراقى.. وعموماً لسنا بصدد توضيح هذا الواقع وهذه الاتجاهات وإنما تكفى الإشارة لأهمية ذلك لمعالجة موضوع الوساطة السورية.

أولاً: الوساطات المطروحة لحل الأزمة:

وتنقسم الوساطات السلمية لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية - والمطروحة على الساحة بغض النظر عن ناحية المضمون - إلى خمسة مستويات:

(١) الوساطة الدولية:

بدأ الدور الدولى من خلال مجلس الأمن، حيث عقد اجتماعاً مغلقاً وغير

رسمى فى نيويورك فى ٢٣/ ٩/ ١٩٨٠م أصدر على أثره بياناً يناشد الطرفين العراقى والإيرانى بإقرار وقف إطلاق النار وتسوية الخلافات بينهما بالطرق السلمية. وتمخض عن المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) إيفاد مبعوث من قبل سكرتير عام الأمم المتحدة (كورت فالدهايم) ويدعى السيد/ أولاف بالم - لتقصى الحقائق والتوسط بين الطرفين.. ومنذ نشوب الحرب وحتى أول مارس ١٩٨٢ قام المبعوث بخمس زيارات فى إطار الوساطة التى يقوم بها، ولم تسفر عن أية نجاحات، ففى تصريح له فى ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠م (بأنه لايرى أى مخرج للصراع القائم فى منطقة الخليج لعدم إبداء أى من الطرفين الرغبة فى التصالح لاتخاذهما مواقف متشددة عند المساومة) - وفى آخر تصريح له فى أول مارس/ ١٩٨٢ فى ختام رحلته الخامسة (أنه ستنفذ كل إمكانيات تضييق الخلافات بين العراق وإيران بشأن إيجاد تسوية للنزاع بينهما). ورغم فشله الواضح، وبالتالى فشل المنظمة الدولية فى إنهاء هذه الحرب - إلا أن مبعوث الأمم المتحدة قد توصل فى بداية مهمته إلى اتفاق مبدئى مع إيران والعراق حول ضمان انسحاب السفن التجارية المحاصرة فى مجرى شط العرب - وإن كان هذا بعيداً عن جوهر النزاع.

(٢) الوساطة الإسلامية:

بدأ الدور الإسلامى بأن تشكل وفد الوساطة الإسلامى برئاسة الرئيس الباكستانى (ضياء الحق)، وبرفقته الأمين العام للمؤتمر الإسلامى (حبيب الشطى) وذلك على أثر اجتماع عقدته ٤٠ دولة إسلامية عضواً فى منظمة المؤتمر الإسلامى، وذلك فى نيويورك فى ٢٦ سبتمبر ١٩٨٠م. وقد رحب كل من سفيرى البلدين (العراق، إيران) بهذه المبادرة فور الإعلان عنها، ورغم الجهود التى بذلها هذا الوفد وأكثر من مرة إلا أنه لم يوفق فى وقف إطلاق النار. ثم أقر المؤتمر الإسلامى للقمة الذى عقد فى السعودية بين ٢٥ - ٢٨ يناير / ١٩٨١ وبعد مناقشته الحرب بين العراق وإيران وفى ضوء عدم حضور إيران لهذا المؤتمر بسبب اشتراك صدام حسين الرئيس العراقى قرر المؤتمر تشكيل لجنة وساطة جديدة أطلق عليها لجنة المساعى الحميدة برئاسة الرئيس الغينى (أحمد سيكوتورى) وعضوية عدد من رؤساء الدول

والحكومات الإسلامية ، ورغم الجهود التي بذلتها هذه اللجنة إلا أنه لم تسفر عن شيء حتى الآن .

(٣) وساطة دول عدم الانحياز :

شكلت مجموعة الدول غير المنحازة داخل الأمم فى ٢٣أكتوبر ١٩٨٠ لجنة وزارية تضم تسع دول من أجل القيام بمهمة الاستقصاء عن الوضع على ساحة القتال والعمل على إنهاء الحرب . ووافق كل من العراق وإيران على دراسة المقترحات المقدمة من قبل مجموعة الدول غير المنحازة والتى تتضمن العودة إلى حدود معاهدة الجزائر فى عام ١٩٧٥م والسيادة المشتركة على مجرى شط العرب إلى جانب الانسحاب الفورى للقوات العراقية من أجزاء أساسية احتلتها فى إيران . . إلخ ، وتضم اللجنة (وزراء خارجية الجزائر ، وكوبا ، والهند ، وباكستان ، يوغسلافيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية) ورغم الجهود التى بذلتها هذه اللجنة ، والمقترحات المعتدلة التى طرحتها والمقبولة من الطرفين ، إلا أنه للأسف لم تصل هذه اللجنة إلى وضع أساسى مشترك يتلاقى عنده الطرفان وتنتهى الحرب .

(٤) الوساطة الفلسطينية والعربية :

فور اندلاع الحرب العراقية الإيرانية توجه السيد/ ياسر عرفات - رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى العراق فى ٢٤/ ٩/ ١٩٨٠م من أجل التوسط لوضع حد للحرب بين الدولتين ، ثم توجه إلى إيران لبذل مجهود للتوسط والتعرف على الموقف الإيرانى ، وذلك فى ٢٨/ ٩/ ١٩٨٠م وبعد زيارة عرفات لكلا الدولتين أعلن عن مقترحات المنظمة فى١٩/ ١٠/ ١٩٨٠م للتوصل إلى سلام بين الطرفين المتصارعين وتتضمن إعلان العراق عن استعداده لسحب قواته حتى الحدود وفقاً لنص اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ ، ومعاهدة القسطنطينية ١٩٣٧ ، وإعلان إيران عن استعدادها للمشروع من مفاوضات مباشرة مع العراق ، على أرض دولة محايدة بعد الانسحاب العسكرى العراقى عن الأراضى الإيرانية على أن تشرف الدول غير المنحازة أو دول المؤتمر الإسلامى على عملية الانسحاب العسكرى العراقى .

وناشدت المنظمة الطرفين لقبول هذه المقترحات لأنها تشكل اختيارا لا بديل آخر له .

بينما الجانب العربى مجتمعاً فى «عمان» حيث اختتم أعماله فى٢٧/ ١١/ ١٩٨٠م . دعا إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين وحل النزاع بالطرق السلمية مع تأكيد حقوق العراق على أراضيه ومياهه وناشد المؤتمر إيران الاستجابة للموقف العراقى .

وعلى الرغم من جدية المقترحات الفلسطينية وأسبقيتها عن أية مقترحات أخرى وبغض النظر عن دوافع الموقف الفلسطينى خاصة فى ضوء التأييد الإيرانى للمنظمة منذ قيام الثورة الإيرانية - إلا أن جهود المنظمة لم تقابل باستجابة أى الطرفين إلى الحد الذى صرح ابن الزعيم الخمينى ردا على زيارة (عرفات) لإيران أن المتوقع من الزعيم الفلسطينى هو توضيح موقفه من المشكلة الإيرانية العراقية ، وليس من مصلحة إيران الكلام عن المفاوضات .

(٥) الوساطة الإقليمية الهندية :

حيث تردد فى أكتوبر ١٩٨٠ قيام الحكومة الهندية بإجراء عدد من الاتصالات مع عدة دول من أجل القيام بمبادرة سلام لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية .

وهو مايؤكد علاقة مثل هذا النزاع بسلام منطقة شرق آسيا من عدمه ، مما حدا بالهند إلى محاولة الإقدام على هذه المبادرة رغم تواضعها وما آلت إليه .

والواقع أن كلا من الطرفين العراقى والإيرانى يعلن على الملأ أنه على استعداد لإنهاء الحرب وقبول أية وساطة سلمية ، ولكن الواقع أثبت عدم جدوى الوساطات التى طرحت حتى الآن . ويرجع هذا فى اعتقادنا إلى أحد احتمالين :

أولهما : يرجع إلى ضعف هذه الوساطة من حيث قوة الدفع والاستمرارية وعدم جديتها نحو إيقاف إطلاق النار وتحقيق تسوية بين الطرفين ، أى يرجع إلى طبيعة هذه الوساطات نفسها .

وثانيهما : يرجع إلى عدم استعداد الطرفين المتحاربين إلى التوصل إلى تسوية سلمية بينهما .

ثانياً : آفاق المبادرة السورية المطروحة :

حتى الآن لم يتعد مستوى المبادرة السورية مجرد الفكرة - بل فكرة بلا مضمون، أى : بدون مقترحات محددة - ورغم ذلك ففى تقديرنا أنه من الأهمية بمكان التعرض لها على حدة لما لها من إيقاع خاص فى مجريات النزاع الإيرانى العراقى، ومن ثم فإنها تثير عدد من التساؤلات.

ما هى دوافع طرح المبادرة السورية بالوساطة فى مثل هذا الوقت دون غيره؟ وهل يتوقع الرئيس السورى نجاح مبادرته أم أنها مجرد وساطة ضمن الوساطات المطروحة فحسب؟! وهل لهذه المبادرة طبيعة خاصة بالمقارنة بالوساطات الأخرى التى سبق التعرض لها؟! وهل هناك علاقة بين طرح المبادرة من الجانب السورى بالتحديد دون غيره من الأطراف العربية وبين إعادة ترتيب «البيت العربى»؟ ومن ثم : ما علاقة ذلك بالصراع العربى الإسرائيلى؟

وفى ضوء هذه التساؤلات : هل من المتوقع نجاح مثل هذه المبادرة إذا ما بدأ الرئيس السورى خطوات عملية نحو التوسط بين الطرفين لإنهاء الحرب الإيرانية العراقية؟

والواقع أن التحدى الحقيقى أمام نجاح مثل هذه المبادرة السورية هو كيفية التغلب على التأييد السورى لإيران منذ بداية اندلاع الحرب من ناحية، ومن ناحية أخرى كيفية التمهيد لخلق مناخ الثقة من جديد بين العراق وسوريا ؟

فالملاحظ أن المبادرة السورية أعلنت فى أعقاب إعلان القرار الإسرائيلى بضم مرتفعات الجولان، ومن ثم فإن الموقف السورى يحكمه عدد من الأبعاد منها : علاقات الجوار مع لبنان، والعراق، والأردن، وإسرائيل . . وأن تحسين علاقات الجوار أمر مهم لسوريا بما يدعم إستراتيجية الإعداد المستمر والكامل للجبهة الشرقية بغض النظر عن توتر هذه العلاقات بين آن وآخر . العلاقة بين سوريا والسعودية، وبالتالى دول الخليج لها من الأهمية ما يؤكد مدى تأثير طبيعة هذه العلاقة على الموقف السورى، وليكن فى الدعم السعودى لسوريا، والوساطة السعودية إزاء

أزمة الصواريخ السورية فى لبنان ونجاحها خير دليل على ذلك . إلى جانب بعد آخر وهو الخلاف المستمر بين العراق وسوريا من المنطلق البعثى والذى يقود أحد الطرفين إلى معاداة الطرف الآخر - فى بعض الأحيان - بما يتعارض مع المصلحة القومية العربية كالتأييد السورى لإيران عند اندلاع الحرب ، وما يقابل ذلك من فشل مشروع الوحدة الأخيرة من العراق وسوريا والذى لم يتعد مجرد اتفاق بين رئيسى الدولتين فحسب .

ويتضح بالتالى أن المحدد الرئيسى للموقف السورى فى ضوء الربط فى التوقيت بين القرار الإسرائيلى بضم الجولان فى ديسمبر ١٩٨١ وبإقدام سوريا على إعلان وساطتها لإنهاء الحرب بين العراق وإيران هو تعبئة الجبهة الشرقية فى مواجهة إسرائيل بتهيئة الوضع إقليميا وعلى المستوى العربى بالتحديد . وهذا الإعداد ليس شرطاً أن يكون للحرب مع إسرائيل . . بل على الأقل ليمثل ورقة ضاغطة على إسرائيل إذا ما طرح مشروع سلام يتفق والمصالح السورية العربية .

ورغم التورط السورى بتأييدها لإيران ضد العراق عند اندلاع الحرب ، إلا أن المتتبع لمجريات الأمور على مدار فترة الحرب يلاحظ أن سوريا عادة ما كانت تهاجم أى طرف بشكل عام يزيد من ضراوة هذه الحرب ، خاصة عندما أعلن الرئيس المصرى الراحل - أنور السادات أن مصر باعت أسلحة وذخائر للعراق فى إبريل الماضى (١٩٨١) - دون التغاضى عن العلاقات السيئة بين مصر وسوريا ، كذلك عند إعلان الأردن تشكيل قيادة خاصة من المتطوعين للقتال مع الجيش العراقى فى الحرب مع إيران فى نهاية يناير الماضى (١٩٨٢) وهاجمت دمشق القرار - مثلما هاجمت قرار مصر بتزويد العراق بالسلاح - حيث أعلنت دمشق أن الملك حسين يريد تجاهل الخطر الصهيونى ليلقى الضوء على حرب الخليج .

ومن ثم يتضح أن الخط السورى وإن كان مؤيدا لإيران فى البداية إلا أنه لم يكن مؤيداً لزيادة حدة هذه الحرب .

ومن هنا ، يتضح أهمية طرح هذه المبادرة السورية بما يؤدى إلى التقليل من اتجاه

الأنظار إلى حرب الخليج أكثر من ذلك، وإلى زيادة الاهتمام بالصراع العربى الإسرائيلى خاصة على الجبهة الشرقية.

والسؤال: هل يمكن إعداد الجبهة الشرقية فى الوقت الذى تستنزف فيه القوة العراقية وطاقاتها ومواردها أمام إيران؟ ففى ضوء اشتراك العراق فى الحرب ضد إسرائيل على الجبهة الشرقية فى ١٩٧٣ لخير دليل على تقوية الجبهة الشرقية آنذاك ودوما إذا ما استمرت المجابهة مع إسرائيل فمن الصعوبة إذن الحديث عن جبهة شرقية قوية والعراق منشغل فى حرب مع إيران وتسانده بشكل واضح الأردن.

ثالثاً: الاحتمالات المطروحة للمبادرة:

يبدو فى الأفق «البيئة» الإقليمية مهيئة لنجاح مثل هذه المبادرة في ضوء عدد من المؤشرات:

- تأتى هذه المبادرة بعد ١٩ شهراً من بداية الحرب وحتى الآن وقد أنهكت قوى الطرفين ومواردهما.
- الوضع الداخلى فى إيران لا يحتمل استمرار الحرب أكثر من ذلك، خاصة أن هذه الدولة بعد الثورة تحتاج إلى نوع من الاستقرار الداخلى حتى تستطيع مجابهة التحديات الخارجية وليس العكس.
- استعداد الطرفين للمصالحة فى ضوء مبادرة أو وساطة جادة.
- حاجة العرب - خاصة الجبهة الشرقية - إلى العراق بما يدعم العرب فى مجابهة إسرائيل.
- حاجة العراق إلى معاودة قيامها بدور عربى بعد انشغالها طيلة الفترة الماضية فى الحرب مع إيران.
- ثقة الطرف الإيرانى فى سوريا على ضوء الموقف السورى بتأييد إيران منذ بداية الحرب مع العراق وتأييدها للثورة الإيرانية.
- عدم تورط أطراف دولية فى هذه الحرب على أى نحو.

ومن ثم فإن المناخ موات لنجاح مثل هذه المبادرة إذا ماتم ترجمتها إلى خطوات عملية على أن يتم رأب الخلاف السورى العراقى بمساندة سعودية .

ومن جانب آخر ، فإن هناك احتمالا أن تكون مثل هذه المبادرة لا تخرج عن كونها محاولة سورية بتشجيع سعودى - لانتهاج سياسة التهدئة إزاء العراق لخلق مناخ مُوات لمؤتمر قمة عربى جديد من أجل إعادة ترتيب البيت العربى والالتفاف حول مبادَرة فهد لإقرار السلام والاستقرار فى المنطقة . وبغض النظر عن أى الاحتمالين أقوى ، فإن الوساطة السورية إذا ما لم تنجح فى إنهاء هذه الحرب ، فالسؤال : هل سيستمر التأييد السورى لإيران ضد العراق؟ أم أن طرح هذه المبادرة ستكون البداية لخلق مناخ الثقة بين سوريا والعراق؟ ومن ثم ألا ينبغى طرح مبادرة عربية متكاملة لإنهاء هذه الحرب حتى تنتهى التناقضات العربية التى برزت إزاء هذا النزاع حشداً لإقرار سلام شامل فى المنطقة؟ سؤال ستجيبنا عليه الأيام القادمة نفياً أو تأييداً .

الفصل الخامس

«أزمة الخليج الثانية»

الغزو العراقى للكويت (١٩٩٠ ـ ١٩٩١م)

المبحث الأول

«الانعكاسات الإستراتيجية للمحاولة العراقية لغزو الكويت»(*)

يبدو أن التاريخ يعيد نفسه، ولكن فى ثوب مختلف. فالتفكير العراقى فى ضم الكويت يعود إلى يوم إعلان استقلال الكويت فى يونيه ١٩٦١، وذلك بأن ادعت العراق فى عهد عبدالكريم قاسم أن الكويت جزء أصيل من الدولة العراقية، وأصدر العراق آنذاك لائحة على تعيين أمير الكويت، وهددت الحكومة العراقية آنذاك أيضاً أمير الكويت بالعقاب الصارم إذا تمرد على سلطتها المركزية فى الكويت. ورغم ما أسفرت عنه هذه المحاولة إلى لاشىء بعد اغتيال عبدالكريم قاسم فى عام ١٩٦٣م، إلا أنها بقيت فى ذمة التاريخ ترجمة لما يدور فى الإدارك العراقى تجاه هذه الدولة الشقيقة.

ولكن الأمر يختلف هذه المرة، فبدلاً من مجرد لائحة تصدرها حكومة العراق من مكانها مع إطلاق عدة تهديدات فى حالة الخروج عنها، نجد العراق فى عهد صدام حسين، وبعد ثلاثين سنة يدخل الكويت غازياً، وقد استهدف السيطرة الكاملة والإخضاع الكامل لسيادته. ومهما كانت المبررات التى أعلنها، ولازال يعلنها، النظام العراقى فى محاولته لغزو الكويت، إلا أنه من غير المقبول أن يتم غزو دولة أخرى فى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، لأن هذا منطق يتفق مع عصر سابق.

وفى خضم التحليل السياسى سيظل هذا الغزو يمثل أكبر الأحداث فى هذه الحقبة، إن لم يكن على المستوى العالمى، فعلى الأقل على المستوى الإقليمى أو

(*) نشرت بالأهرام الاقتصادى، بتاريخ ٣/ ٩/ ١٩٩٠، ص ٤٤، ٤٥.

مستوى النظام العربى. وهو يمثل أهمية قصوى فى مناخ التوافق العالمى فى السياسات بين الشرق والغرب، باعتبار أن هذا الحدث يمثل تحدياً لقواعد هذا التوافق العالمى، كما أنه يقع فى منطقة تمثل شريان الحياة لدول العالم الأول الصناعى، ومما زاد من أهميته وتركيز الأضواء عليه الإعلان الأمريكى الصريح بالتصدى المباشر له مهما كانت النفقات والأعباء والنتائج.

وفى وسط هذا المناخ الملتهب فى منطقة القلب من العالم، تتناثر المعلومات وتتضخم فى بعض الأحيان، وتتدنى فى أحيان أخرى طبقاً لمصالح وسائل الإعلام غرباً وشرقاً وعربياً وغير عربى، وعربيا مؤيدًا وعربيا معارضًا... إلخ.

ولكل معلومة أهدافها، وفى وسط هذا المناخ المضطرب فإنه يعنينا أن نركز على عدد من الانعكاسات الإستراتيجية لهذه المحاولة العراقية لغزو الكويت، وذلك على النحو التالى:

أولاً: زعزعة الثقة بالاتحادات العربية الفرعية:

كشفت هذه المحاولة عن حقيقة هذه الاتحادات المسماة بالتجمعات الاقتصادية العربية، فقد ظهرت ضآلة دورها الفعلى وهشاشته إزاء هذا الحدث، فظهر مجلس التعاون الخليجى فى صورة «اللاوجود» إزاء غزو دولة ما لأحد أعضائه دون أن يتحرك الأعضاء الباقون، رغم أن هذا الاتحاد هو أقدم مجلس تعاونى عربى مستمر منذ عام ١٩٨١ حتى الآن. والسؤال هو: ما هى مبررات هذا «اللاوجود»؟ هل هو الخوف من امتداد الغزو لهم؟ أم أنه الطبيعة الفعلية لهذا المجلس والتى تعكس قدراته الفعلية التى تتسم بالضعف؟ وما هو الموقف فى حالة اختلاف الدولة الغازية، فهل سيتحرك هؤلاء أيضاً أم سيظلون على هذا النحو المترجم لقدرات المجلس الواهية؟ والإجابة ببساطة أن هذا المجلس ظهر بلا حراك حقيقى إزاء تعرض كيان إحدى دوله للإزالة التامة خارج رقعة مجلس التعاون الخليجى.

وعلى الطرف الآخر، حيث الاتحاد المغاربى، نجده لا يختلف وضعه أيضاً،

فالاتحاد صامت، واكتفى بالتفكير فقط فى إرسال مبعوثين «درجة عاشرة» إلى الدولتين، لا أكثر، بلا أدنى تأثير، أو حتى نتيجة ما .

وهذا ما يجعلنا نتساءل بنزعة قومية : أين الموقف الفعال لمثل هذا الاتحاد الذى يشرف بحكم موقعه على البوابة الغربية للأمة العربية؟ أين الصيحات التى كانت تملأ كل جنبات الوطن إزاء المد القومى، بأن ما يحدث فى الشرق العربى له صداه فى المغرب العربى؟ أين إذن أمة العرب الواحدة والمصير الواحد والتراث والتاريخ والدين واللغة الواحدة . . . إلخ ، لاشك أن هذا بلا صدى فى الواقع العملى .

وإذا وصلنا إلى تجمع القلب، وهو مجلس التعاون العربى، فهو على العكس، حيث توجد من بين أعضائه الدولة الغازية للكويت، مما جعل أعضاء هذا الاتحاد فى بؤرة الحدث وبالتالى أصبحوا محاصرين بين المطرقة والسندان : إما القبول للموقف العراقى أو رفضه . ولم يأخذ المجلس موقفاً واحداً، بل مواقف متباينة . ولكن فى نفس الوقت شهد المجلس حركة مكثفة لأعضائه سعياً نحو احتواء الأزمة فى البداية وكان لمصر دور فعال فى هذا الصدد ، ولم يسفر هذا كله عن شىء ملموس، أكثر من هذا فإن هذا المجلس يشهد حالة من التمزق الواضح فيما بين أعضائه الأربعة .

ومن ثم فإن هذا الحدث كشف عن عجز كبير لهذه الاتحادات العربية الفرعية . وأضحت فى ذهن الجماهير العربية هياكل بلا مضامين : وهو ما يمثل انتكاسة واضحة . وهذا يقودنا إلى أنه فى الإمكان مراجعة هذه الأمور على نحو سريع لمحاولة إثبات وجود هذه الأشكال الوحدوية تجنباً لفشلها . وبما يضفى على الفكرة الوحدوية جزءاً كبيراً من مصداقيتها، وهو بلا شك أمر ذو بعد إستراتيجى مهم علينا أخذه فى الاعتبار . ومع ذلك نطرح تساؤلا ربما تكشف عنه الأحداث فى وقت قادم وهو : لو لم تكن الدولة التى قامت بالغزو عربية، هل كنا، أو يمكن أن نتوقع دوراً ذا فعالية من هذه المجالس، أو الاتحادات الفرعية كما نسميها؟ سؤال مطروح بلا شك . وعلى أية حال فإن الحدث يمكن أن يكون له تأثير بالغ الأهمية على استمرارية هذه المجالس أو التجمعات الوحدوية، ويمكن ألا يحدث ذلك . وهذا ما ستكشف عنه الأيام القادمة .

ثانياً : تعرض النظام العربى للضعف بعد التماسك :

ففى الفترة الأخيرة، وبإجماع كافة المحللين، شهد النظام العربى حالة من التماسك والتداخل، خاصة بعد مؤتمر بغداد الأخير الذى استقر المجتمعون فيه على أهمية لقاءات القمة وتحديد مواعيد ثابتة إلى حد كبير، إضافة إلى اتفاقهم على عدد من القضايا العربية المهمة. وليس سراً أن نعلم أن مضمون الرسالة الأمريكية للمؤتمر العربى فى بغداد توضح مدى الإدراك الأمريكى لحالة التماسك العربية الجديدة، وانعكاسات ذلك سلباً عليها وعلى الغرب عامة.

فبعد أن التأمت الجروح العربية ، وتماسك الجسد العربى، وتكتل الموقف العربى وغير ذلك، فإنه من الصعب أن نجد أنفسنا فجأة أمام حالة تكسر هذا التماسك، وتشتت الجهود العربية مرة أخرى، وتخلق انشقاقا فى الصف العربى مهما كانت الأسباب. فلا سبيل إذن غير الحوار فى مثل هذه المواقف وإلا تحولنا إلى غابة كبيرة، ولا سبيل غير ممارسة الضغوط المباشرة وغير المباشرة دون استخدام أسلوب الغزو العسكرى المباشر ، وهو ما لا يمكن لأحد مهما كانت قناعته بالموقف العراقى أن يؤيده.

وبالتالى، فإن النظام العربى يشهد تحدياً كبيرا إزاء تعرضه لهذا الحدث الذى لم يسبق أن شهده من قبل. ومن المتوقع إذن أن يشهد النظام العربى حالة غير عادية من النشاط يفرز قدراً كبيراً من الخلايا التى تساعد فى التئام هذا الجرح لكى يندمل بسرعة، وإلا سيظل هذا الجرح عاهة مستديمة فى النظام العربى ستظل مشوهة له فى الميزان التاريخى والإستراتيجى.

ثالثاً : محنة دول الجوار العربى :

اللافت للنظر أننا أمام حالة جديدة فى النظام العالمى، حدث أن اتفقت الدولتان الكبيرتان على إدانة هذا التصرف، والاتفاق على عدة إجراءات لحصار العراق عسكرياً واقتصادياً.. إلخ، وهنا فإنه يظهر أمامنا مدى ظهور درجة كبيرة من العداء لدول الجوار العربى خاصة المجاورين منهم للعراق وهما إيران وتركيا. ومن

المتصور أن يتم الضغط الخارجى على إيران لشن هجوم مباغت على العراق، خاصة وهى تسعى إلى مصالحة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وإما أن تبادر هى نفسها بذلك فتصبح أمام موقف صعب، ولا يقلل من هذه الاحتمالات مبادرة صدام بمحاولة تقديم تنازلات لإتمام الصلح مع إيران. وعلى الناحية الأخرى، فإن تركيا يمكن أن يكون لها موقف فى منع تصدير البترول العراقى عبر أراضيها، وستعوضها دول حلف الأطلنطى عن المليارين دولار سنويا ـ وهو دخلها من ذلك ـ وهذا قد يؤدى إلى فتح جبهة أخرى على العراق يمكن أن تكون عن عمد بهدف تشتيت قدرات العراق. وبالتالى فإن العراق يصبح أمام جبهات ثلاث: من الشرق إيران، ومن الشمال الغربى تركيا، والجنوب حيث الأزمة والوجود فى الكويت. وهذا يجعل العراق فى مواقف حتمية المراجعة.

رابعاً: المحنة الإسرائيلية:

بالإضافة إلى محنة الجوار من عدد من الدول، تظهر جبهة رابعة ومحتملة فى الغرب العراقى وهى إسرائيل، وهى الدولة التى تتربص للعراق تحديداً، وتتحين الفرصة لتحطيم قدراته العسكرية الجديدة وإمكانات سلاحه الكيماوى والنووى. وربما كان لمؤتمر القمة العربى فى بغداد أثره فى ردع إسرائيل إلى حد ما، وتأجيل تهديداتها للعراق. وليس من المنطق والعقل أن ندخل فى موقف جديد يفقدنا تماسكنا دون ترتيب وإعداد لآثاره المترتبة عليه. فالمتابع للفكر الإستراتيجى الإسرائيلى فى هذه الآونة، يقرأ أن إستراتيجية إسرائيل القادمة هى إجهاض جميع المحاولات العربية، وخاصة العراق، لإنتاج السلاح الكيماوى أو النووى بأى شكل، حتى لو اضطرت فى دخول حرب محدودة أو شاملة، وهى تعد نفسها لهذا الغرض، والمسألة لديها مسألة وقت لا أكثر. ولذلك فإن هناك ضربة إسرائيلية محتملة.

والسؤال إذن:

هل أعد النظام العراقى نفسه لكل هذه الاحتمالات من الشرق والغرب والشمال

الغـربى مـن دول الجـوار ، وإن لـم تفلح كـل هذه المحـاولات من جـانب دول الجـوار الموالين للغرب ، فهل أخذ فى الاعتبار احتمالات التدخل المباشر من الغرب عامة وبصفة خاصة من الولايات المتحدة ، والمـدعومة من الاتحاد السوفيتى فى ظل حالة الوفـاق الجـديد؟ وهل طاقـة وإمكانات العـراق تسـمح بمواجهـة كل ذلك فى آن واحد؟ ثم ماذا فى ضوء الحصار الشامل للعراق اقتصاديا وعسكريا وتشارك فيه غالبية دول الجوار إما قناعة أو بالإكراه من جانب الولايات المتحدة؟

الحقيقة أن الميزان الدولى فى غير صالح الموقف العراقى ، والميزان العربى فى غير صالح الموقف العراقى مهما كانت الدوافع والمبررات . والأمر يحتاج إلى مراجعة شاملة يؤخذ فى حسبانها مصالح الكافة من الطرفين العربيين ، بل ومصالح المنطقة العربية كلها ، وعلينا أن نحول هذه الأزمة العارضة وسلبياتها إلى إيجابيات بالسعى نحو بناء نظام عربى عادل سياسيا واجتماعيا واقتصاديا يمكننا من تقوية التماسك العربى بدلاً من هشاشته التى تكسر بين حين وآخر .

ملاحظة :

الأجيال الجديدة تأمل أن تشهد مرة واحدة حالة من العقلانية فى الخطاب الرسمى ، والخطاب الإعلامى بين الدول العربية عندما يحدث أى خلاف بينهما . . والأمل قائم رغم المأساة ! !

المبحث الثانى

«الحرب السياسية فى الخليج والخروج منها»(*)

إن أى مواطن عربى يسوده شعور هائل بالتمزق إزاء مستقبل وطننا العربى ، وذلك من جراء ما يمر به وطننا هذه الأيام من أزمة عنيفة لم يشهدها من قبل فى تاريخه الحديث . وبغض النظر عن المؤيدين لما يجرى أو الرافضين ، فإن الشعب العربى يمر بمحنة حقيقية تتجاوز قدرة العقل الإنسانى . فالإغراق الإعلامى الذى يحيطنا يدفع بتفسيرات ومشروحات وآراء . . . . واجتهادات شتى ، ومن أهم سماتها التناقض الحاد وعلى جميع المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية . وهذا من سمات الأزمة بلا شك لأنها تمس كل الأطراف، ويحاول كل طرف أن يحشد ما لديه من آراء تعضد من موقفه ورؤيته وتوجهه، وفى النهاية : احتياره . ولذلك فإن الكلمة المكتوبة، والكلمة المسموعة ، والكلمة المرئية ، كلها تؤدى دوراً يصب فى التعبئة لصالح طرف ما .

وعلى أية حال ، فإن الذى نشهده فى الخليج والمنطقة العربية بأسرها خلال هذه الفترة ليست مجرد مواجهة بين طرفين ، بل هى مواجهة سياسية وصلت إلى حد ما يمكن تسميته «بالحرب السياسية» . وتعد الحرب السياسية إحدى أدوات الصراع فى العلاقات الدولية ، وهى الأداة السياسية أو الدبلوماسية .

فالمواجهة العسكرية لها أهداف سياسية ، كما أن الأهداف السياسية هى التى تدير المواجهة العسكرية وتحدد أساليبها وخططها . والحديث عن فجوة القوة على المستوى العسكرى فحسب لم يعد ملائماً للتطور الذى حدث فى نظريات توازن

(*) نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٩١، ص ٢٨، ٢٩ .

القوى حيث أدخلت عوامل غير عسكرية فى احتساب وقياس قوة الدولة . وهذا هو الحادث فى أزمة الخليج . فبكل الموازين العسكرية والحسابات لغير المتخصصين وليس المتخصصين فحسب، فإن الميزان العسكرى مختل بين الطرفين المتحاربين من حيث العدة والعتاد، وهذا ما جعل غالبية العسكريين يتوقعون إنهاء المعركة خلال مدة وجيزة لا تستغرق عشرة أيام على الأكثر ويكون قد تم تحرير الكويت .

ولكن اتضح عدم مصداقية ذلك استنادا إلى دور العوامل غير العسكرية التى تلعب دوراً فى إدارة الصراع العسكرى ، وهى عوامل سياسية أطالت الحرب ، ومن المتوقع أن تطول فى ضوء ما سبق، مما يجعلنا نقول إن استخدام لفظ «الحرب السياسية» هى التى تواكب تطور ما حدث فى نظريات توازن القوى التى كانت تقاس من قبل وفقا لموازين عسكرية فحسب ، بل إن إدراكنا لهذه العوامل جعلنا نحبذ من قبل فكرة استمرارية حالة اللاسلم واللاحرب فترة لاتقل عن ستة أشهر منذ بدء غزو العراق للكويت ، بل قادتنا إلى استبعاد المواجهة العسكرية على هذا النحو استنادا لعوامل سبق الحديث عنها فى مقال سابق.

ولكن طالما أنك تتوقع فى إطار المتطور، فإن العوامل غير المنظورة من جانب الأطراف المتصارعة تصبح المتغير الحاسم فى الواقع الجديد الذى يخرج عن نطاق المتوقع طبقاً للحسابات العالمية . ومع ذلك يبقى أن هناك جزءاً كبيراً من المتوقعات لازال له وجود كبير بعد وقوع المواجهة العسكرية، وذلك من زاوية أن توسيع نطاق الحرب وتشابك الدوائر المتصارعة أمر قائم وبنسبة كبيرة مع استمرارية الأوضاع الحالية .

وبالنظر إلى حسابات كل طرف من خلال مخرجاته نجد مايلى :

فالموقف المغربى بزعامة الولايات المتحدة يحاول أن يصمد باستمرارية التحالف القائم ويسعى للحفاظ عليه حتى إنجاز الأهداف المبتغاة سواء أكانت معلنة أم غير معلنة، ويحاول أن يحفظ هيبة الجبهة الغربية ويعمقها فى المنطقة، وما يستتبع ذلك من تداعيات على الهيبة لدى دول العالم الأخرى، كما أن الغرب بقراره فى

المواجهة العسكرية يسعى إلى تعزيز الوجود الإسرائيلى فى المنطقة العربية ، وضمان ضخ البترول العربى وتأمين مصادره وردع من يفكر فى تهديدها ، وكذلك الحفاظ على استمرارية النظم المعتدلة ذات الصلة الوثيقة بالغرب .

وتعليقاً على هذا الموقف الغربى فإنه يدير حساباته بدقة متناهية كالذى يسير على الحبل خشية فقدان التوازن رغم ضخامة أداة القوة لدى أطرافه . أما الموقف العراقى يحاول أن يصمد مستخدماً كافة الوسائل لتحقيق الأهداف التى يبتغيها . ولذلك فإن العراق يحاول الوفاء بما سبق أن أعلنه لكى لا يفقد مصداقيته ، فهو يتحمل الضربات القاسية من قوات التحالف تعزيزاً لتأكيد قوته ، وترسيخاً لقدرته على الصمود . ثم هو يضرب إسرائيل فى عاصمتها ليؤكد ما سبق أن أعلنه بضربه لها بغض النظر عن تأثير هذه الضربات عليها ، ثم هو يدمر إحدى حقول البترول (الوفيرة) على الحدود الكويتية السعودية ليؤكد ما قاله عن ضربه لحقول البترول فى حالة المواجهة العسكرية ، ثم هو يضخ البترول فى مياه الخليج، ثم هو يستخدم الأسرى كدروع بشرية للحد من الغارات المؤلمة من طيران التحالف . وهو فى النهاية يسعى لتحسين قدرته التفاوضية بديلاً عن الاستسلام الذى كان يتوقعه الغرب أو الذين اكتفوا بالإمكانيات العسكرية كأساس للتوازن فقط ، إلا أنه لا يزال يحتفظ بقدرته على استخدام الأسلحة الشاملة من كيماوية وبيولوجية وجرثومية ونووية ، رغم محدوديتها فى ضوء المعلومات المتاحة حتى الآن بتدمير غالبيتها ، وذلك للوقت المناسب، إضافة إلى استخدامه للشعارات الإسلامية لتأكيد هوية المواجهة العسكرية بين مسلمين وكفار . والواقع أن تبيان مخرجات الأطراف فى المواجهة العسكرية يشير إلى أن الحرب ذات أبعاد سياسية أكثر من كونها مواجهة عسكرية فحسب . وهذا ما يجعلنا نميل إلى أن المواجهة أضحت بين نظام إقليمى عربى وبين نظام عالمى جديد ، واستخدمت الأداة العسكرية كوسيلة لإخضاع النظام العربى ، وبالتالى النظم الإقليمية الأخرى ، للنظام العالمى الجديد . وبغض النظر عن نتيجة الأداة العسكرية فى هذه المواجهة ، إلا أن الذى سيطرح نفسه بإلحاح هو مدى قدرة

النظام العالمى على ترويض النظام العربى . بعبارة أخرى : ما هى الجسور التى تحقق التحام النظامين معا فى ظل المتغيرات العالمية والإقليمية ؟

إن ميزانا جديداً للقوى ينتظر العالم كله بنظامه العالمى ونظمه الفرعية الإقليمية فى ضوء أزمة الخليج ، وإن نجاح النظام العالمى الجديد القائم على الترابط والحوار والاعتماد المتبادل وانتفاء الصراع الأيديولوجى، وتعميق السلام العالمى . . . إلخ ، سيتوقف على احتواء هذه الأزمة سلمياً، وإلا سيكون هذا النظام مهدداً باستمرار مهما تلاقى العملاقان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) .

ولذلك فإن فرص السلام لازالت قائمة فى أزمة الخليج لأن هذه المنطقة بمالها من أهمية وثقل إستراتيجى إقليمى وعالمى لابد أن يحكمها توازن معين، وأن أعمال المواجهة العسكرية من جانب التحالف بما يؤدى إلى اختفاء العراق من توازن المنطقة لا يتفق ومصلحة الولايات المتحدة والغرب عموماً، ولا يتفق ومصلحة النظام الإقليمى العربى .

فالمسألة تحتاج إلى مرونة الطرف العراقى وإدراكه لمصلحة النظام الإقليمى العربى ككل، وليست مصلحته كدولة تسعى لدور منفرد، وتحتاج أيضاً إلى صبر النظام العالمى على مشاكل أخرى كثيرة فى العالم .

إن البعد السياسى يستلزم ضرورة استخدام كافة مخرجات المواجهة حتى الآن من جانب الطرف العراقى باعتبارها وسائل لتقوية موقفه التفاوضى كوسائل للسلام، وكذلك استخدام ما تم من ضربات موجعة من دول التحالف لدولة العراق باعتبارها أيضاً وسائل لهيبة هذه الدولة، كرسائل أيضاً للسلام . لأن الحرب التى تتم الآن هى حرب سياسية بكل المقاييس . وتقع المسئولية على كل من يدرك ذلك، بأن يستثمر هذا الوضع لخلق مناخ السلام، ومد الجسور بين الأطراف المتصارعة ليس تأييداً لهذا أو ذاك ، أو رفضا لهذا أو ذاك ، ولكن لقطع الطريق على حرب عالمية ثالثة بلا جدال . فيكفى ما خسرناه كعرب حتى الآن، ولا يجب أن تمتد الخسارة لتشمل المستقبل .

قد يقال: من هو المرشح للدور الذى يخرجنا من هذه الحرب السياسية بسلام؟ ونقول إن مصر بتاريخها وثقلها وزعامتها ووزنها، لابد أن تكون بؤرة التفاعلات فى المنطقة شاء البعض أم لم يشأ. وقد قطعت دوراً لاشك فى أهميته حتى الآن. فمصر لها علاقات وطيدة بدول الغرب والشرق ودول عدم الانحياز وغالبية الدول العربية، ويمكن لها أن تستثمر كافة هذه الدوائر لخلق أساليب جديدة لوقف تدهور الموقف أكثر من ذلك، ولتعميق ضرورة السلام بكافة الوسائل. ألا يكفى أن الحرب التى وقعت يمكن أن تكون الطريق إلى سلام عادل؟ وإلى مقال قادم بإذن الله.

المبحث الثالث

«المصلحة القومية للأطراف المتصارعة فى أزمة الخليج»(*)

وصلت أزمة الخليج «العربى» إلى ذروتها بإعلان الحرب من جانب دول التحالف ضد العراق، وثارت تساؤلات حول مغزى هذا الموقف أو ذاك ، من جانب هذه الدولة أو تلك . وترددت مقولة مفادها أن المبادئ والقيم التى حركت الأطراف المتصارعة فى الأزمة، وترتب على ذلك توجيه النقد لهذا الطرف أو ذاك فى سلوكه الحالى مقارنا بالماضى، أوموقفه من هذه القضية متعارضاً مع موقفه فى قضية أخرى مشابهة . وقد قادتنا هذه المقولة التى ترددت كثيرا وعلى نطاق واسع إلى التساؤل عن مدى صلاحية المبادئ والقيم كمفسر لسلوك الدولة فى سياستها الخارجية؟!

والواقع أن عامل القيم والمبادئ فى ظل عالم أصبحت له فى الوقت الحاضر من السمات التى تختلف عن وقت ماض يصبح درباً من المثالية السياسية ، والتمسك بها بشكل فعلى يعد انتحارا سياسياً للأنظمة السياسية الحاكمة إن لم يكن انتحاراً شاملاً للدول التى تأخذ بهذا العامل كمحدد لسلوكها السياسى فى المجال الخارجى . ولذلك فإن العامل الأكثر ملاءمة مع ضعف الصراع الأيديولوجى فى العالم الحالى، يصبح هو المصلحة القومية .

والمصلحة القومية يمكن اللجوء إليها لتعاوننا فى تفسير مواقف الأطراف المتصارعة فى موقف دولى ما ، وتصبح إذن معيارا لتقييم السياسية الخارجية لهذا الطرف أو ذاك . فالمهم أن يكون هناك عائد من وراء السياسة الخارجية للدولة،

(*) نشرت بالأهرام الاقتصادى فى ١١/٣/١٩٩١ ، ص ٤٦ : ٤٧ .

والذى يتمثل فى تحقيق المصلحة القومية للدولة . ولاشك أن الأخذ بهذا المعيار يتفق والمدرسة الواقعية فى تحليل السياسات الخارجية للدول، ويتفق بالتالى مع ظروف عالمنا المعاصر . ونحن هنا لسنا بصدد تقييم هذا المعيار، ولكن بصدد الاستناد إليه كمفسر لسلوك الأطراف المتصارعة فى أزمة الخليج . وهو بهذا المعنى يعتبر مفهوماً تحليلياً، ويتضمن مستويين هما : الثابت والمتغير .

فالمضمون الثابت يشير إلى الحفاظ على الوطن كمجتمع سياسى مستقل قادر على صيانة وحدة أراضيه وشعبه وحماية تقدمه . أما المضمون المتغير فيشير إلى الأساليب المختلفة، والوظائف المتباينة لتحقيق الهدف الثابت . وهنا يمكن التطرق إلى شخصية الزعماء السياسيين، والفلسفات المختلفة للأحزاب السياسية المتنافسة، والظروف الدولية السائدة فى وقت معين، والاتجاهات المعاصرة فى الرأى العام داخلياً أو خارجياً، وضغوط التكنولوجيا المتغيرة وتطوراتها المتلاحقة . . . إلخ .

وفى محاولة تفسير مواقف الأطراف المتصارعة فى ضوء المصلحة القومية يتضح أن الغرب تحرك - تحت قيادة الولايات المتحدة - بدافع مصلحته القومية ، حيث تحرك لضمان تأمين منابع النفط الذى يشكل عصب النظام الاقتصادى للغرب الرأسمالى، وبالتالى ضرورة السيطرة على هذه المنابع .

كما تحرك الغرب بدافع الحفاظ على أمن إسرائيل التى تحقق مصلحته من خلال استمرارها داخل الجسد العربى، كما تحرك الغرب من خلال شعوره بالزهو والفخار بعد الانتصار الضخم على السوفيت فى معركة السيطرة على النظام العالمى الجديد، وإن كنا نرى أنه انتصار مؤقت، ومن ثم فإن الغرب لا يسمح لظهور أى طرف دولى يهدد هذا الانتصار بعد تقويض النفوذ السوفيتى، وهنا لابد من وقفة حاسمة مع العراق وغيره إن حدث منه تصرف مماثل أو أى تصرف يهدد الغرب . كذلك فإن العراق فى تصرفه بغزو الكويت تحرك بدافع مصلحته القومية بتوسيع دائرة نفوذه فى منطقة الخليج، بل وفى المعنى الأخير مصلحة ذاتية للدولة العراقية تحت قيادة رئيسها صدام حسين فى لحظة تاريخية ما .

وإيران تحركت بدافع مصلحة قومية حيث حصلت على ما كانت تسعى إليه بالحرب والمفاوضات، بسهولة ويسر، ومن ثم تسعى إلى دور وساطى يعزز من وجودها الإقليمى والعالمى فى ظل ظروف دولية مستجدة. وإسرائيل تعرضت عاصمتها للضرب الصاروخى العراقى، وكان سلوكها إزاء ذلك بدافع المصلحة القومية أيضاً إما لتجنب حرب شاملة فى المنطقة يمكن أن تودى بها هى الأخرى، وإما أنها تستغل ذلك لتحقيق مكاسب اقتصادية وعسكرية ومعنوية.

أما الدول العربية الأطراف، سواء المؤيد منها لهذا الطرف أو ذاك، وسواء المعارض بالعكس، فقد سعت من خلال مواقفها إلى تحقيق قومية ذاتية. وكذلك الدول الخليجية ذاتها والتى طلبت الحماية الأجنبية، فقد تحركت بدافع مصلحة قومية ذاتية للحفاظ على كيان دولها فى مواجهة أى اعتداءات من الطرف العراقى. وهذا، ناهيك عن دول أخرى كثيرة كتركيا وباكستان تسعى إلى دور بدافع مصلحتها القومية وليس دفاعا عن مبدأ معين، وهكذا الاتحاد السوفيتى والصين وإن كان تحركهما بطيئاً وغامضاً إلا أن هذا أيضاً كان بدافع المصلحة القومية لهما.

وبمزيد من التحليل لتأكيد هذه النظرة، وبالمقارنة بين المبادئ وبين المصالح القومية للدول المتصارعة يتضح أن الطرف الغربى لم يأت بدافع السعى لتحرير الكويت وإلا فلماذا لم يجبر الغرب إسرائيل على الخروج من جنوب لبنان والأراضى العربية المحتلة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة؟ وهذا ما دفع العراق إلى استغلال ذلك لتعرية الموقف الغربى، ومن ثم طرح ضرورة الربط بين موضوعين العلاقة بينهما قاصرة على سلوك الطرف الغربى فى التعامل معهما بطريقتين مختلفتين، ولكن ألا يفسر ذلك بالمصلحة القومية للولايات المتحدة وحليفاتها لكى يسهل لنا التعامل بنفس المنطق؟

كذلك فإن الطرف العراقى فى سلوكه فى الأزمة استخدام أوراقا سياسية كالإسلام، وعدالة التوزيع بين الدول الغنية والدول الفقيرة.. وغيرهما، واستخدام بطريقة تختلف عن ممارسات سابقة، وبدافع أيضاً من مصلحته القومية فى هذه المعركة، فى إطار إعادة تحالفاته لتقوية موقفه فيها، وهو ما ظهر فى تحالفه مع الطرف الإيرانى.

وهذا يقودنا إلى نقطة أخرى تتعلق بتحليل خريطة السلوك العربى إزاء الأزمة. فالمنطق الطبيعى للأمور طبقاً للمصلحة القومية فى بعديها الثابت والمتغير أن يكون هناك ثمة اتفاق باعتبار أن المصلحة القومية هى عربية وليست قطرية ذاتية. ولكن موقف الدول العربية كلا على حده انطلق فى حساباته من زاوية المصلحة القومية الذاتية بغض النظر عن الادعاءات بأن هذا يتفق مع المصلحة العربية من عدمه. فالثابت لدى كل دولة عربية هو الحفاظ على كيان الدولة القطرية، وهو متغير ثابت ولكن بالمعنى الضيق، ولم يراع إذن هذه الأطراف الثابتة بالمعنى الواسع الذى يتضمن المصلحة القومية العربية ككل. وهذا يكشف بوضوح عن مدى التباين الهائل فى إدراك كل طرف عربى لماهية المصلحة القومية العربية، وذلك نظراً لعدم الاستقرار على أساسيات هذه المصلحة. وهذا هو ما يدركه عنا النظام الغربى ويتعاملون به معنا مستغلين إياه لتحقيق مصالحهم على حساب تضارب الأطراف العربية فى إداركهم لمصلحتهم القومية الشاملة. بهذا المعنى فإن العرب مجتمعين لم يستطيعوا تحقيق مصلحتهم القومية بالمعنى الواسع والشامل من أزمة الخليج، ولكن هناك مصالح قطرية قد تحققت فى إطار المستوى المتغير من ظروف محيطة وآثار للأزمة، وسعى نحو الاستفادة الاقتصادية، أو غير ذلك من مصالح ذاتية، وسيطرح هذا السلوك العربى إزاء أزمة الخليج تداعيات هائلة على مستقبل النظام العربى الذى يصاغ فى هذه الأيام والأيام التالية.

ولاشك أن الحديث يجرنا بالتالى إلى المصلحة القومية لمصر فى هذه الأزمة. فالأزمة طرحت آثاراً سلبية كثيرة على الاقتصاد المصرى وكشفت عن قصور الدول التى تحالفت مصر معها فى تعاملها مع مصر. فالسؤال الطبيعى: ماذا جنيناه فى ظل تطورات الأزمة؟ المتتبع لذلك يلحظ أن ما جنيناه هو النذر اليسير جدا. فالديون المصرية وفوائدها للغرب لابد من حسمها بالإلغاء فى هذه الأيام تحديداً، وباستخدام كافة الأساليب فى الضغط على الغرب ومن أهمها وزن مصر فى استقرار المنطقة، وذلك خشية أن تنتهى الأزمة دون أن نحل هذه المشكلة التى تمثل أكبر تحد إزاء أى تقدم اقتصادى بل واستقرار المجتمع. كذلك فإن إلغاء الديون العربية يمثل خطوة على الطريق فى علاقة مصر مع دول الخليج، ولكن هذا ليس

بالصورة الكافية، فالمسألة تستلزم تدخل هذه الدول الخليجية لمعالجة ديوننا مع الغرب فى حالة عدم إلغائها، وذلك بشرائها وجدولتها مع مصر، وكذا ضرورة توجيه استثمارات ضخمة إلى مصر، بما لا تقل عن (٣٠) مليار دولار لحل مشكلة البطالة فى مصر (الرقم مأخوذ من تقرير المجالس القومية المتخصصة والذى أشار إلى ضرورة هذا الرقم لحل مشكلة البطالة نهائياً)، إضافة إلى تدعيم الصناعة العسكرية فى مصر والمتمثلة فى الهيئة العربية للتصنيع، والأكثر أن تقرر الكويت ضرورة التعاقد مع مصر للمشاركة بنسبة كبيرة فى إعادة تعمير الكويت، ولمصر خبرة كبيرة فى هذا المجال.

وقد يقول البعض إن هذا ليس وقته تمسكا بشعارات أو مبادئ أو معان رومانسية لا معنى لها فى ظل طوفان هذا الزمن العاتى؛ لأن أزمة العقل العربى أنه لا يدرك الأمر إلا فى خضم الأزمة ثم يتوقف الإدراك مسترخيا بعد ذلك. فالمسألة التى يجب إداركها أن لمصر مصلحة فى استقرار الخليج بما يدره عليها من عائدات نتيجة العمالة المصرية هناك، وكذلك ضمان تشغيل قناة السويس بطاقتها، واستمرار السياحة، كما يجب أن يدرك عرب الخليج أن استقرار مصر وحل مشاكلها هو صمام أمن واستقرار منطقتهم، وأن حل مشكلتى البطالة والديون - وهما الهم الثقيل على رأس كل وطنى مصرى - سيقود إلى استقرار مصر بما يقودها إلى ممارسة دورها القيادى الرشيد فى ظل متغيرات عالمية جديدة عمقت من تراجع المبادئ، لتتقدم المصلحة القومية. وكلى أمل أن نخرج من أزمة الخليج كعرب لكى نبحث فى أصول المصلحة القومية العربية الشاملة لتتحدد أركانها وتتعمق بما يقود إلى تطابق المصلحة القومية الذاتية لكل قطر عربى معها، وهذا ما سيقودنا بالتالى فيما بعد للتعرف على موقع أقدامنا فى خريطة النظام العالمى الجديد.

المبحث الرابع

«الخيار الوحيد أمام إسرائيل بعد سقوط وهم الحدود الآمنة»(*)

تمخضت حرب الخليج عن نتائج ضخمة بعضها إيجابى وبعضها سلبى، سيقف المحللون من مختلف أفرع العلم أمامها كثير ، بل إن تداعيات الثالثة، ستظل تطرح نفسها بإلحاح خلال السنوات العشر القادمة، وإيجابية النتائج وسلبيتها هى مسألة نسبية تتوقف على علاقة الأطراف المعنية كتجمعات أو كدول فرادى بحرب الخليج.

ومن بين أهم النتائج الإيجابية التى طرحتها حرب الخليج من زاوية المصلحة العربية الشاملة فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى، تتمحور حول سقوط نظرية الحدود الآمنة لإسرائيل.

وبغض النظر عن تقييم الاستخدام العراقى لصواريخ سكود المعدلة فى إطار حرب الخليج، إلا أن الذى يعنينا منها تلك الصواريخ التى أطلقت على إسرائيل، فهذه الصواريخ قد أطلقت لتحقيق أهداف معينة من أهمها جر إسرائيل للدخول فى الحرب مباشرة ضد العراق بما يستتبع ذلك من توسيع دائرة الحرب بدخول أطراف عربية وإسلامية لمساندة العراق فى مواجهة إسرائيل.

وبغض النظر عن سلامة هذا التصور العراقى من عدمه ، فإن هذه الصواريخ أحدثت آثاراً مباشرة على الإستراتيجية الإسرائيلية ستكون لها الكثير من التداعيات فى المستقبل، وهو ما نحاول أن نلفت النظر إليه.

فنظرية الحدود الإسرائيلية الآمنة تقوم على فكرة الفواصل الطبيعية من أنهار

(*) نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٩١، ص٢٧ .

وهضاب وصحراء وغيرها، وكذلك على فكرة المناطق العازلة الصناعية أى مناطق معزولة السلاح مع الجيران العرب على حساب المساحات العربية وليس من الأراضى الإسرائيلية. وهذا هو السبب التبريرى فى احتفاظها بالجولان، والشريط الحدودى فى جنوب لبنان، وكذلك الضفة الغربية، بل إن السلام مع مصر استلزم ضرورة الاتفاق على وضع عازل فى سيناء، أى: تصبح سيناء منطقة عازلة عسكريا فى مواجهة إسرائيل.

فى نفس الوقت فإن لإسرائيل تفاخراً دائماً بأنها قادرة على أن تطول وتصل إلى العواصم العربية فى تونس، وفى لبنان، وفى العراق بضرب المفاعل النووى عام ١٩٨١، حيث أصبحت قادرة بصواريخها ذات المدى الطويل، والمدى المتوسط وغيرها ومنها (أريحا١، وأريحا٢)، على الوصول إلى العمق العربى فى أى مكان، وهى تسير فى هذا الطريق بتطوير صواريخها إلى أبعد مدى ممكن لردع كل أرجاء الوطن العربى عن الرد عليها. ولكن للمرة الأولى تفاجأ إسرائيل بتعرض كل أجزائها للضرب بصواريخ عربية من العراق. حيث أطلقت هذه الصواريخ على كافة أنحاء إسرائيل، فقد أطلقت على تل أبيب (العاصمة)، وعلى حيفا، ويافا، وصحراء النقب حيث يوجد مفاعل ديمونة، بل نشرت معلومات عن ضرب مقر رئاسة الأركان الإسرائيلية، ومقر وزارة الدفاع، وغير ذلك من منشآت عسكرية مهمة فى إسرائيل.

وقد أطلقت هذه الصواريخ من دولة عربية ليست لها حدود مباشرة مع إسرائيل، وعلى بعد يصل إلى الألف كيلو متر. وهذا ما يقود إلى انهيار فكرة الحدود الآمنة لإسرائيل. فلم تعد الحدود الطبيعية من أنهار وبحار وهضاب وصحراء تمثل حماية طبيعية لها، ولم تعد الفراغات الإستراتيجية بينها وبين جيرانها العرب تمثل حماية لها أيضاً، بل إن المناطق معزولة السلاح بين إسرائيل ومصر، والتى تطالب بها مع الدول الأخرى المجاورة، بل وما يطرحه البعض من أفكار بشأن وطن للفلسطينيين منزوع السلاح، لم يعد لهذا قيمة تذكر. بل أكثر من ذلك، لم يعد الاحتفاظ بالجولان وجنوب لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة يمثل أهمية إستراتيجية وحماية لأمن إسرائيل.

وهذا يقودنا إلى أن السلام فى المنطقة أصبح ضرورة حتمية لأفكار منها، وإن على إسرائيل أن تدرك حقيقة ومغزى هذه الصواريخ، وعليها ألا تكابر فى خطورة المستقبل بالنسبة لها. فالحرب القادمة فى ضوء التطورات التكنولوجية الهائلة، وفى ضوء الصواريخ العراقية التى أطلقت عليها، ستكون حرب الصواريخ طويلة المدى. ومما يذكر فى هذا الصدد ما قاله موشى أرينز (وزير الدفاع الإسرائيلى)، من «أن سوريا ستتلقى قريباً كميات إضافية من صواريخ «سكود» المتطورة من كوريا الشمالية التى وافقت على تزويدها بهذه الصواريخ السوفيتية الصنع، وذلك بعد تطويرها بحيث يزداد مدى هذه الصورايخ إلى ٥٠٠ك.م وتكون قادرة على حمل رأس وزنه ٧٠٠ كيلو جرام»!!، كما قال أرينز أيضاً فى حديثه للتليفزيون الإسرائيلى «إن هذا المدى يغطى جميع أراضى إسرائيل ، وإن وزن الرأس يصل إلى ثلاثة أضعاف وزن الرأس الذى كانت تحمله صواريخ «سكود» العراقية التى صوبت نحو إسرائيل خلال حرب الخليج. كما أن هذه الصواريخ التى ستحصل عليها سوريا يمكن إطلاقها من منصات متحركة اتضح خلال حرب الخليج صعوبة القضاء عليها» (المصدر - جريدة الأهرام ٩/ ٣/ ١٩٩١).

إذن، لا سبيل أمام إسرائيل سوى إدراك هذه الحقيقة الجديدة، والتفاعل معها - فالخيارات أمام إسرائيل قد ضاقت إلى حد أنه لم يعد أمامها سوى خيار وحيد وحتمى وهو السلام مع العرب والفلسطينيين إذا أرادت هى أن تعيش فى حدود آمنة. ولكن فى حالة عدم تفاعل إسرائيل مع حقائق حرب الخليج فإنها تثبت من جديد أن نظرية الحدود الآمنة هى الوجه الآخر لنظرية التوسع الإسرائيلى. وهذا ما يجعل المواجهة الإسرائيلية حتمية لافكاك منها، بل أكثر من ذلك فإن الآراء العربية المعتدلة التى أصبحت لها صفة الغلبة على الفكر العربى وهى التى توافق على التعايش مع إسرائيل كدولة ضمن المنطقة العربية إلى جوار دولة فلسطينية تنفيذا لقرار الأمم المتحدة فى ١٩٤٧، ستتقلص وتتراجع ، وربما تؤدى إلى مزيد من التشدد العربى. وهذا كله ليس فى صالح إسرائيل.

إن المكسب الواضح لإسرائيل هو استعداد المنطقة العربية على قبولها كإحدى

دولها، وهذا هو المأمول لإسرائيل من حيث رغبتها فى اكتساب الشرعية السياسية فى المنطقة. وسيؤدى عدم تفاعل إسرائيل مع ذلك إلى فقدان هذا المكسب.

على إسرائيل إذن - فى ضوء المتغيرات الجديدة - أن تبادر بالتخلى عن الأراضى العربية المحتلة فى الجولان وفى جنوب لبنان وفى الضفة الغربية، وقطاع غزة، وأن تقبل بإنشاء دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع، وأن تقبل بالضمانات الدولية فى مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة بما يحقق أمنها فى إطار سلام شامل فى المنطقة العربية.

فإسرائيل قبل حرب الخليج، لم تعد هى إسرائيل بعد حرب الخليج، وإن ما كانت ترفضه عليها أن تقبله لأنها أصبحت معرضة للتدمير من خارج الدول المجاورة لها مباشرة، وعليها إذن إدراك ذلك قبل فوات الأوان. فإسرائيل مطالبة بالدخول فى دائرة السلام تجنباً لدائرة العنف التى يسعى الجميع إلى تجنبها، ومطالبة بالمرونة فى موقفها بلا عناد، وعليها بالتفاعل مع قرارات الأمم المتحدة باعتبارها مصدر الشرعية الدولية، وإلا فإن المجتمع الدولى تحت الشرعية الدولية، وفى ضوء ما تم فى الخليج مع العراق عندما احتل الكويت، مطالب بإجبار إسرائيل على الالتزام بخيار السلام بكافة الوسائل السلمية والعسكرية. وبين الخيارين (المبادرة الإسرائيلية وتدخل المجتمع الدولى لفرض الشرعية الدولية على إسرائيل) ستظل الإرادة العربية هى العنصر الحاسم فى الاختيار متى توافرت، وهذا ما ننشده فى أقرب وقت لاستثمار سقوط وهم الحدود الآمنة لإسرائيل كإحدى نتائج حرب الخليج!!

المبحث الخامس

«توازن القوى .. وحالة اللاحرب واللاسلم في الخليج»(*)

فى الوقت الذى تزداد فيه نغمة الحرب فى الخليج، والضربة الأمريكية القاتلة، وأيضاً الحديث المتكرر عن الوجود الأجنبى فى تلك المنطقة، نلاحظ استمرار الأوضاع بين اللاحرب واللاسلم رغم مضى ما يقرب من شهر على بدء الغزو. ويرى البعض أن حالة الحرب حتمية ولافكاك منها، وأن احتمالات المواجهة العسكرية أصبحت أكيدة. والحقيقة أننا نرى بداية أن الأوضاع كما هى فى الوقت الحاضر ستستمر بين حالة اللاحرب واللاسلم لفترة طويلة، وذلك فى ضوء عدد من المرتكزات نجملها فيما يلى:

١ - أن القوة العراقية لا يمكن الاستهانة بها بغض النظر عن رفض المحاولة العراقية بغزو أو موافقتها. وبكل الحسابات العلمية لقوة الدولة فإن العراق تحتل مكانة متقدمة جداً فى ترتيب القوة على المستوى الإقليمى وأكدت دراسات لنا ولغيرنا هذه الحقيقة. ويكفى للإشارة والتأكيد على ذلك ما قاله الرئيس الأمريكى (بوش) من أن العراق تعتبر القوة الرابعة فى العالم وبعيداً عن ذلك فإنه من الكافى أن يجمع كافة المحللين ومصادر المعلومات الموثوق بها أن العراق تمتلك سلاحاً كيميائياً وبيولوجيا وربما سلاحا نووياً، ومن ثم فإن الإقدام على الحرب فى منطقة الخليج والتى تضم شريان حياة الغرب متمثلاً فى البترول أمر محفوف بالمخاطر الجمة التى يجب أن يحسب حسابها بدقة.

٢ - أن الولايات المتحدة بكل ما تمتلك من قوة شاملة، فهى دولة يحكمها موازين

(*) نشرت فى جريدة الأهرام ١٠/ ١٠/ ١٩٩٠م.

سياسية داخلية، ولجماعات الضغط والرأى العام الأمريكى دور كبير فى التأثير على صانع القرار، خاصة مسألة الدخول فى حرب يمكن أن تصل إلى «الورطة الفيتنامية» التى سببت عقدة أمريكية للشعب ولصانع القرار. ومن ثم فإن الولايات المتحدة تملك التأثير على المنظمات الدولية لاستصدار قرارات مضفى عليها شرعية دولية، وتمتلك التأثير بأساليب مختلفة على دول عربية وفى العالم الثالث ودول الجوار العربى من أجل الإسهام فى إستراتيجيتها الإعلامية والعسكرية بما يخدم الأهداف الأمريكية فى إبراز قوتها واستعراض عضلاتها. ولذلك فإنه على الرغم من الحشد الهائل الذى تجاوز حشد الحرب العالمية الثانية بمراحل، من جانب القوات الأمريكية وحلفائها فى الشرق والغرب، إلا أن القرار الأمريكى بالتدخل العسكرى الفعلى لازال بعيداً ولن تسفر فى تقديراتنا الأحداث والتعبئة الإعلامية والعسكرية إلا عن مجرد التخويف والردع، ومحاولة إجبار الخصم العراقى على التراجع عن «بعض» تطلعاته.

٣ ـ أن القرار الأمريكى بالدخول فى حرب وفى منطقة الخليج بالذات، وكرد فعل لتدخل العراق فى الكويت وغزوها، لو تم اتخاذه، فإن المتوقع حربا عالمية بكل المقاييس، وذلك قياساً على بدء الحروب العالمية السابقة التى بدأت بأحداث صغرى ثم تطورات. وليس من المتصور أن تقف قوى عالمية صامتة رغم ما يشاع عن الوفاق العالمى إذا ما تطورت الأمور إلى حالة حرب فعلية بعيداً عن مجرد التهديدات والتخويف والإرهاب الدولى للقوى الصغرى ليظل الوفاق بين العمالقة متجدداً. وهذا ما يقودنا إلى استبعادنا الدخول فى حالة حرب.

٤ ـ أن العراق دولة مستهدفة من قبل الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، وإسرائيل بصفة أخص، وذلك للقوة التى أحرزتها ووصلت بها إلى تنسيق مستوى عالمى. ولذلك فإن كافة منشآتها العسكرية وأركان قوتها المختلفة مرصودة وتتم متابعتها أمريكيا وإسرائيليا، فهل يتم الهجوم الشامل على كافة هذه المنشآت فى وقت واحد قبل أن تتمكن العراق من استخدام أى منها بما تمتلكه من أسلحه كيميائية وبيولوجية وربما نووية؟ وطالما الواقع يشهد باستحالة

ذلك أو صعوبته، فإن المتصور إذن استمرار حالة اللاسلم واللاحرب فترة طويلة إما للإعداد لذلك ، وإما للوصول إلى حالة جديدة . ولعل ما يؤكد وجهة نظرنا أن العراق استطاع أن يلعب بكل الأوراق فى آن واحد بإنهاء النزاع مع إيران بغض النظر عن سلامة ذلك، واعتبار الأجانب الغربيين رهائن لديه مع توزيعهم على المنشآت المستهدفة من الغرب ، إذا ما قرر الدخول فى حرب، واستعداداته القصوى لحالة الحرب ، وزرعه الأمر الواقع فى الكويت، وغير ذلك من أوراق لازال يضعها فى يده .

والواقع أن هذا يفسر لنا حالة الانتظار الأمريكى مع التعبئة الشاملة، والترقب الإسرائيلى والمناورة التركية، والسكوت الإيرانى، والحديث المتكرر عن السلام رغم كل ما يحدث، وهذا ما ترجمه بوش بموافقته على وساطة السكرتير العام للأمم المتحدة السلمية مع العراق .

وأخيراً: فإن كل مؤشرات توازن القوى ، والقراءة المتأنية لسير الأحداث، والتعمق فى ترتيب القوة إقليمياً وعالمياً ، تقودنا إلى استمرار حالة اللاحرب واللاسلم لفترة ليست قصيرة إلى أن يبدو فى الأفق شيئاً ، وهذا ما نترقبه باجتهادنا .

المبحث السادس

«أزمة الخليج فى مواجهة الوضع الدولى الجديد»(*)

منذ بدء الوفاق العالمى الجديد مع صعود جورباتشوف إلى الحكم فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ ، بدأت تتداعى حلول المشاكل الإقليمية، وبدأت تتراجع حدة الصراع بين الدولتين العظميين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) ليحل التعاون محل الصراع وتتعمق فكرة الاعتماد المتبادل فيما بينهما وبإجماع كثير من المحللين المهتمين فى هذا المجال فإن النظام العالمى بدأ من منتصف الثمانينيات يشهد مرحلة جديدة لها سمات ممتدة من وفاق السبعينيات، وسمات جديدة مختلفة تتوافق مع الظروف والمتغيرات التى دخلت بهما إحدى القوتين وهى الاتحاد السوفيتى إلى بؤرة النظام العالمى، بعبارة أخرى فإن هناك إجماعا على أننا نشهد فى عالمنا الحالى عصراً جديداً بكل المعايير للنظام العالمى .

وقد طفت أزمة الخليج إلى سطح النظام العالمى الجديدة بكل سماته التى تعمقت خلال العامين الأخيرين، فمع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وهذه الأزمة هى أزمة إقليمية لها أبعاد دولية، حيث وجد خلاف بين دولتين إقليميتين هما العراق والكويت لم تحله الوسائل السلمية التى تفاعلت ببطء فظهر استخدام وسيلة القوة العسكرية من جانب أحد الطرفين وبطبيعة الحال فإن المنطقة ليست هامشية بالقدر الذى يمكن تجاهل الأحداث أو التغاضى فى الأولويات بالنسبة للدول الكبرى، ومن هذا ظهرت الأبعاد الدولية فى الأزمة .

وطبقاً لتراتيب القوة فى النظام العالمى، فإن الأطراف المتنازعة فى هذه الأزمة هى

(*) نشرت بمجلة السياسة الدولية ، عدد (١٠٣) ، يناير ١٩٩١ ، ص٨٠-٨٦ .

بمثابة قوى صغرى مهما كان لديها من أسلحة وعتاد حجماً ونوعاً. ولكن هذه القوى لها فاعلية فى النظام الإقليمى مع منطقة حساسة عالمياً باعتبارها محل تنافس دولى بين قوى كبرى لما تمتلكه من ثروات لها تأثير كبير على حياة الغرب، خاصة «البترول». وهذا ما جعل مكانة هذه الأزمة فى صدارة اهتمام النظام العالمى.

والقضية الأساسية هنا من واقع هذه الأزمة ومجريات الأحداث فيها حتى الآن، وفى ضوء تطورات النظام العالمى الجديد القائم على الوفاق والتداخل والاعتماد المتبادل - تكمن فى طبيعة العلاقة بين القوى الصغرى والقوى الكبرى من حيث درجة حرية الحركة للدول الصغرى وكيفية تعامل الأطراف الدولية الكبرى مع أزمة إقليمية طرفها الأساسى قوى صغرى أساساً بالمقارنة بها كقوى كبرى. وهذا يقود إلى عدد من التساؤلات الرئيسة هى:

- ما هى حدود وأبعاد دور دول العالم الثالث أو «الصغرى» تحديداً فى ظل المتغيرات الجديدة التى كونت نظاما عالمياً جديداً يختلف عن نظام سابق بدأ يدخل متحف التاريخ؟

- ما هى درجات الحرية فى الحركة وطبيعة القيود المفروضة على حركة الدول الصغرى فى خضم هذا النظام العالمى الجديد؟

- هل تسمح طبيعة هذا النظام العالمى الجديد بأى أزمة تهدده أو تتحرك فى إطاره أم أنه قادر على حصار الأزمة واحتوائها ومواجهتها؟

- هل كشفت هذه الأزمة عما يدور تحت سطح الوفاق الجديد بين الكتلتين، ومن ثم يمكن القول إنه من المحتمل أن يكون هذا النظام الجديد شكلياً ويتعامل مع «سطح» العلاقات وظاهرها القائم على «الوفاق البارد» «لا الوفاق الدافئ والحقيقى»؟ أو بعبارة أخرى: هل النظام الجديد لازال فى طور التكوين مضموناً أم أنه شهد اكتمالا حقيقيا شكلاً ومضمونا فى ضوء التعامل مع هذه الأزمة؟

- هل يمكن أن نصل فى تحليلاتنا إلى تصور لعدد أنماط الأزمات وليس مجرد نمط واحد يمكن أن نتحدث عنه فى ظل النظام الجديد، وبالتالى نتحدث عن كيفية أو

كيفيات مختلفة لكل نمط على حدة؟ بعبارة أخرى: هل تمثل أزمة الخليج تحدياً بارزاً للنظام الجديد بحكم الوضع الجيبوليتيكى للمنطقة العربية فى خضم الصراع الدولى، باعتبار أن هذا الموقع يمثل منطقة القبلة من العالم جغرافيا وبؤرة حركة النظام الاقتصادى العالمى بما يوجد فيه من ثروات و . . . إلخ؟

والتساؤلات تتداعى . وهذا يقودنا إلى محاولة تحليل هذه التساؤلات فى إطار المراحل المختلفة للنظام العالمى .

أولاً : دور الدول الصغرى فى المراحل المختلفة للنظام العالمى :

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أزمة خليج الخنازير فى بداية الستينيات حربا باردة بين العملاقين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة). ودخلت الحرب الباردة فى الأفول بعد بروز قدرة الاتحاد السوفيتى على إنتاج الصواريخ عابرة القارات ودخول مجال صراع الفضاء، مما يشير إلى قدرته على تحقيق الردع فى الصراع مع الكتلة الغربية . وكانت أزمة خليج الخنازير ترجمة لقدرة السوفييت على ردع الولايات المتحدة من خلال قواعد الصواريخ التى أنشأتها فى كوبا آنذاك . وكادت هذه الأزمة تؤدى إلى مواجهة شاملة بين العملاقين بما يؤدى بالنظام العالمى كله . ولكن مع استثمار الغرب لقدرة المعسكر الشرقى على الردع والتكافؤ فى القوة معه، بدأ التفكير فى مرحلة جديدة فى النظام العالمى تستبعد فيها الحرب الباردة ليحل محلها تفكير جديد . ومكثت هذه المرحلة الانتقالية طوال فترة الستينيات . ومع بدء السبعينيات التقى زعيما الدولتين العظميين فى مايو عام ١٩٧٢ لتبدأ مرحلة الانفراج أوالوفاق بينهما ليعود الهدوء متأصلاً بعد فترة انتقالية فى الستينيات، واستمر الوفاق سنوات قليلة ليتحول إلى «وفاق بارد» إلى أن جاء جورباتشوف ليعود الدفء ليدخل النظام العالمى مرحلة وفاق جديد . وفى إطار استعراض هذه المراحل المختلفة نلاحظ أن مرحلة الحرب الباردة شهدت حركات التحرير فى العالم الثالث والاستقلاق عن الاستعمار الغربى، وفى خضمها بدأت سمة الاستقطاب العالمى من جانب الدولتين

الكبيرتين للدول الصغرى، وتأصل الاستقطاب طوال الستينيات ـ وهى المرحلة الانتقالية ـ وبدأ التفكير فى ضرورة انفراج العلاقات، واستطاعت غالبية دول العالم الثالث أن تستقل وأن تتبلور فى حركة جماعية تعبر عن طموحاتها وآمالها، وتكونت حركة عدم الانحياز مع عدد من المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية. وقد تعددت وجهات النظر حول مدى حرية الدول الصغرى فى صنع قراراتها باستقلالية بعيدا عن هيمنة القوى الكبرى. وفى ظل المرحلة الانتقالية والوفاق، فهناك من يرى أن الدول الصغرى أصبحت مقيدة الحركة، وآخرون رأوا أن الدول الصغرى فى العالم الثالث تتمتع بحرية أكبر فى الحركة فى ظل الوفاق العالمى. والواقع أن المسألة يمكن أن ينظر إليها من منظور عكسى، وهو مدى اختبار طبيعة النظام العالمى الجديد فى ضوء نشوب أزمة إقليمية بين دول العالم الثالث. فبالقدر الذى يسود النظام العالمى من وفاق حقيقى، فإن هذا النظام قادر على احتواء أى أزمة بالطرق السلمية وبعيداً عن استخدام القوة. وبالقدر الذى يسود النظام العالمى من وفاق ظاهرى، فإن هذا النظام يصبح غير قادر على احتواء الأزمة. ومع ذلك فإننا نسلم بوجهة النظر القائلة بأن الدول الصغرى تستطيع أن تتمتع بحريتها فى الحركة ـ متى أرادت ـ فى ظل «النظام العالمى الوفاقى». وهناك دلائل كثيرة على ذلك، ومنها: الحرب الهندية ـ الباكستانية فى نهاية عام ١٩٧١، حرب أكتوبر والمبادرة العربية بها فى عام ١٩٧٣، بعد لقاءين بين العملاقين عامى ١٩٧٢، ١٩٧٣، كما لم يمنع الوفاق من التدخل السوفيتى فى أفغانستان، كما لم يمنع الردع الإستراتيجى فى بداية الستينيات عن التدخل الأمريكى فى فيتنام رغم استطاعة الأخيرة أن تهزم الولايات المتحدة وتحطم غرورها وتجبرها على الرحيل والاستسلام حتى أصبحت هناك ما يسمى بعقدة فيتنام فى السياسة الأمريكية، والأمثلة الأخرى كثيرة فى إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وعلى الرغم من قوة الوفاق الدولى الجديد وتداعى أحداثه بشكل لم يسبق له مثيل، وأن الجميع يتفق على أن مضمون النظام العالمى وشكله قد تغير حقيقة، إلا أن هذا لم يمنع من بروز أزمة جديدة (وهى أزمة الخليج) بمبادرة من إحدى القوى الصغيرة فى العالم الثالث وهى «العراق». وهذا هو السؤال والتحدى: كيف تقع

هذه الأزمة فى ظل المناخ الوفاقى العالمى؟ وهذا يجعلنا نسلم بأن المسألة تعدت حرية الدول الصغرى فى الحركة فى ظل مناخ عالمى وفاقى ، فالتطور التاريخى للنظام أضحى يسلم بهذه الحقيقة ولكن للسؤال بقية أخرى، وهى : كيف يتعامل أطراف الوفاق العالمى الجديد مع هذه الأزمة لنقف على طبيعته الجديدة حقيقة ؟ وهذا هو مضمون النقطة التالية .

ثانياً : تعامل النظام العالمى مع أزمة الخليج :

من خلال استعراض وتحليل مواقف الدول الكبرى المختلفة إزاء الأزمة، يتضح أن هناك عناصر التقاء يقابلها عناصر اختلاف أساسية، وهذا يتضح من خلال تناول موقف كل من الاتجاه الغربى ، والاتجاه الشرقى . وبداية فإنه يلاحظ بروز دور واسع للأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن إزاء الأزمة . حيث صدر عن المجلس (١١) أحد عشر قرارا متتالياً ابتداء من الإدانة وحتى أقصى درجات الحظر - خاصة الحظر الجوى - كعقوبة اقتصادية، إضافة إلى قرار بالتعويضات المطلوب من العراق دفعها فى ضوء غزوه للكويت ونهاية بقرار يجيز استخدام القوة . وكان من الواضح مدى تأثير الوفاق الجديد على صدور مثل هذه القرارات حيث تراجع استخدام الفيتو التقليدى من إحدى القوتين إزاء أزمة فى العالم الثالث فى ظل نظام الاستقطاب . وصدرت هذه القرارت بإجماع الخمسة الكبار فى المجلس مع تحفظ أو امتناع أو معارضة دولة أو أكثر من الأعضاء «الصغار» - بلغة تكوين المجلس - كما أنه اتضح مدى توافر القدرة لدى الولايات المتحدة فى توظيف المنظمة الدولية فى صدور مثل هذه القرارات، واستخدام نفوذها فى التأثير على الدول الأعضاء فى المجلس . وقد ساعد الولايات المتحدة على هذا التوظيف طبيعة المناخ الدولى القائم على الوفاق، مما أعطى انطباعاً بأنها تلتزم فى موقفها بقرارات المجتمع الدولى، وهذا يجعلنا نتساءل : ماذا لو لم يكن المناخ الدولى يسمح بذلك التوظيف الأمريكى للأمم المتحدة . . هل كانت تصرفات الولايات المتحدة هى نفسها ؟ ! مجرد سؤال بالمخالفة يؤكد مدى التوظيف الأمريكى للمناخ الدولى، وبالتالى لمنظمة الأمم المتحدة، وليس مجرد محاولة أمريكية للالتزام بالشرعية الدولية للتعامل مع أزمة

إقليمية، وبغض النظر عن أى تقييم لهذا الدور من جانب الأمم المتحدة، إلا أنه يبقى ظهور دور جديد حيث تلاقت فيه وجهات نظر الدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن إزاء أزمة الخليج، وهذا التلاقى أدى إلى صدور قرارات تمثل إجماعا لهؤلاء الأعضاء الخمسة، وعلى الرغم من هذا التلاقى فى قرارات صدرت من الأمم المتحدة، إلا أنه من الصعب القول أن هذا اتفق مع المواقف الفعلية لهذه الدول الخمس من الأزمة بشكل عام. فقد تكون هذه القرارات الدولية انعكاسا للتلاقى كحد أدنى من اتفاق الدول الكبرى معاً، وقد يكون مجرد قرارات رسمية تجنباً لإساءة فهم مواقف بعض الدول بأنها تؤيد الموقف العراقى. وهذا ما يجعلنا نخوض فى محاولة تحليل التعامل الدولى مع الأزمة.

فالتعامل الدولى مع الأزمة يمكن بلورته فى اتجاهين رئيسين، يتضمن كل منهما عدة توجهات داخله. فهناك اتجاه غربى، يقابله اتجاه شرقى.

(١) الاتجاه الغربى:

وهذا الاتجاه تقوده بالطبع الولايات المتحدة، على الرغم من وجود آراء متعارضة معها، ولكنها تدور فى نفس الإطار العام لهذا التوجه، فالولايات المتحدة أخذت زمام المبادأة من البداية وأرسلت قواتها للمنطقة محبذة بذلك العمل العسكرى ضد العراق بغض النظر عن الأهداف العديدة من وراء ذلك التصرف السريع. وجعلت الولايات المتحدة سياستها ذات ركيزتين: الأولى: تصعيد الموقف الدولى إزاء الأزمة بفرض العقوبات ضد العراق من خلال الأمم المتحدة، وفى نفس الوقت تسعى إلى تنمية وجودها العسكرى واستكمال قدراتها العسكرية فى منطقة الخليج لتكون فى أقصى درجة من درجات الاستعداد لخوض معركة عسكرية ضد العراق بالمبادأة أو برد الفعل، وذلك كركيزة ثانية. وقد كان للتصريحات المتتالية للرئيس الأمريكى ومساعديه تأثير كبير وترجمة للموقف الأمريكى. وكانت تمثل انعكاساً لتطور هذا الموقف مع استمرارية الأزمة. فقد صدر بيان مشترك عن وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى في ٤/٨/ ١٩٩٠ بإدانة الغزو، وسعت

الولايات المتحدة بكل الوسائل للحصول على موافقة السوفييت على استخدام القوة العسكرية ضد العراق، ولكنها فشلت فى ذلك. وهذا ما يكشف عنه مؤتمر هلسنكى فى الأسبوع الثانى من سبتمبر ١٩٩٠ بين الرئيسين الأمريكى والسوفيتى، حيث اتفقا على حل وسط يقضى باستمرار العمل من أجل الوسائل السلمية لفترة قادمة، مع التأكيد على اعتراف أمريكى بعدم حتمية الحل العسكرى كما كان شائعاً منذ بداية الأزمة (التايم الأمريكية ١٠، ١٧/ ٩/ ١٩٩٠م) .

وقد ظهر الموقف الأمريكى بوضوح على لسان الرئيس بوش فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى١/ ١٠/ ١٩٩٠، حيث أشار إلى ضرورة الانسحاب العراقى الكامل وغير المشروط، ثم بعد ذلك يتم التوصل إلى تسوية دائمة وكاملة للخلافات التى كانت قائمة بين البلدين، وأن تقوم دول منطقة الخليج بوضع ترتيبات أمنها المشترك، وأن تنهى دول وشعوب المنطقة خلافاتها ونزاعاتها التى قامت بين العرب وإسرائيل، وأن انسحاب القوات الأمريكية من السعودية سيتم بعد إنهاء مهمتها، وأنه يأمل فى الحل السلمى لأزمة الخليج، وأن يؤدى الانسحاب العراقى إلى تطورات سلمية للمنطقة كلها (الأهرام ٢/ ١٠/ ١٩٩٠) .

كما أكد الرئيس الأمريكى فى تصريح له لصحيفة الصنداى إكسبريس البريطانية فى ٧/ ١٠/ ١٩٩٠ أنه لا يعتقد أن الحل العسكرى لإنهاء الاحتلال العراقى للكويت يعد حلاً حتمياً، وأنه يحدوه الأمل الكبير فى أن يدفع الحظر الدولى المفروض على العراق الرئيس صدام إلى إعادة حساباته والنظر فى تكاليف عدوانه والانسحاب من الكويت، وأن تنتهى الأزمة سلمياً وبدون حروب.

وفى تطور آخر، أكد بيكر وزير الخارجية الأمريكى فى تقرير قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى «بأن السلام فى الشرق الأوسط يتوقف على إزالة قدرة صدام حسين على شن الحرب» (الأهرام ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٠). كما أكد وزير الدفاع الأمريكى فى تصريح له لصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية فى ٢١/ ١٠/ ١٩٩٠ على أن الولايات المتحدة لم تعد فى حاجة إلى تفويض جديد من الأمم المتحدة للتحرك عسكرياً ضد العراق. ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية متفائلة

جداً إزاء إمكانات الحل السلمى، وأن العقوبات الدولية ضد العراق قد تكون كافية لانسحابه من الكويت، وأن الحرب فى المنطقة ليست حتمية .

وتكررت التصريحات الأمريكية بعد ذلك وعلى لسان الرئيس بوش ومساعديه، وأكدت على : أن الحل العسكرى غير حتمى ولكنه ليس مستعداً وهذا يتعارض مع الاستعدادات العسكرية الأمريكية فى الخليج إلى حد تحريك الرئيس بوش أخيراً للاحتياطى الأمريكى من القوات والبالغة (٢٠٠) مائتى ألف جندى، وكذلك التدريبات الجارية فى المنطقة وخطط الحرب المعدة كما أشيع مرة باسم «جمل الليل» وأخرى باسم «الرعد الوشيك» إلا أن المسئولين الأمريكيين سرعان ما يعلنون ذلك، وبسرعة جداً وفى اليوم التالى يتم نفى ذلك. وهذا ما يفهم على أن كل ذلك يأتى فى إطار سياسة الردع الأمريكية على المستوى الفعلى لإجبار العراق عن العدول عن سياسته. وكما هو واضح فإن الولايات المتحدة بدأت بالتشدد فى استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، ومع مرور عدة أشهر وفى ضوء عدد من المتغيرات فإن الولايات المتحدة تشير إلى إمكانية استخدام الحلول السلمية من أزمة الخليج .

وحتى ذلك القرار الصادر عن مجلس الأمن فى ٢٩/١١ والذى يجيز فى أحد بنوده استخدام التدابير العسكرية بعد منح العراق مهلة للانسحاب واتخاذ حل سلمى، يعد فى أحد جوانبه نوعاً من الضغط من أجل تمرير حل سلمى أكثر من كونه خطوة على طريق المواجهة العسكرية. وفى إطار توزيع الأدوار داخل الاتجاه الغربى، نلاحظ التشدد البريطانى المتصاعد بضرورة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، وأن الموقف البريطانى لم يعتبره تغير منذ بدء الغزو العراقى خارج نطاق التشدد بالميل للحل العسكرى لكبح جماح العراق، وفى إطار التبعية الكاملة فى السياسة الخارجية البريطانية للسياسة الأمريكية، يمكن فهم استمرارية التشدد البريطانى مع المرونة الأمريكية فى الوقت الحاضر على أنه نوع من توزيع الأدوار بينهما لا أكثر، ومن جانب آخر، فإننا نلاحظ مرونة وموقفاً وسطاً من جانب فرنسا منذ بداية الغزو، وقد وصل الموقف الفرنسى إلى حد إعلان مبادرة تمثل حلاً وسطاً

لحل كل مشاكل المنطقة شاملة أزمة الخليج والصراع العربى الإسرائيلى، وهذا ما أعلن على لسان الرئيس الفرنسى ميتران فى كلمته أمام الجمعية العامة، إلى حد تصريح وزير خارجية فرنسا تعقيباً على تصريح بوش الذى قال فيه إن من شأن انسحاب العراق من الكويت أن يفتح الطريق أمام تسوية شاملة فى الشرق الأوسط، بأن هذا الموقف يأتى قريباً جداً من الموقف الفرنسى الذى أعلنه الرئيس ميتران أمام الجمعية العامة إن لم يكن مطابقاً (الأهرام فى ٣/ ١٠/ ١٩٩٠). ومما يؤكد على طبيعة الموقف الفرنسى المستقل نسبياً عن الموقف الأمريكى ما صرح به وزير الدفاع الفرنسى (جان بيير شيفنمان) بأن فرص نشوب حرب فى الخليج مازالت أكبر بكثير من فرص السلام، وأنه يتعين محاولة ترجيح كفة فرص السلام والعمل على الحل السلمى، لأن التجربة أثبتت أن جميع الحروب فى العالم الثالث قد فشلت مثلما حدث للولايات المتحدة فى فيتنام، والاتحاد السوفيتى فى أفغانستان، وفرنسا فى الجزائر وأن العمليات الحربية فى الخليج ستكلف فرنسا من الآن وحتى نهاية العام (٣) مليار فرنك (الأهرام ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٠) وتأكيداً للموقف الفرنسى المستقل: عدم خضوع القوات الفرنسية فى الخليج للقيادة المشتركة للقوات متعددة الجنسيات. أما عن بقية الدول الغربية فإنها تدور فى الفلك الأمريكى إما بأداء دورها فى المساعدة الاقتصادية للدول المتضررة فى المنطقة من جراء الأزمة، وإما بدعم مصاريف القوات الدولية فى الخليج. كما يحدث من جانب اليابان مثلاً، أو بالتأييد الضمنى كألمانيا نظراً لإنشغالها بأحداثها الداخلية المتعلقة بإتمام إجراءات الوحدة. . إضافة إلى تحفظات صامتة من دول أوروبية أخرى خاصة إزاء عدم الاستعداد فى التورط باستخدام القوة العسكرية فى الخليج، ويبقى أن الموقف الغربى تقوده الولايات المتحدة مستخدمة كل نفوذها حفاظاً على تماسكه واستمرارية هيبتها وعدم تعرضها للاهتزاز.

(٢) الاتجاه الشرقى:

ويقود هذا الاتجاه الاتحاد السوفيتى، وإن كان يتسم هذا الاتجاه أيضاً بعدد من التوجهات فى داخله، فقد سار الاتحاد السوفيتى فى طريق العقوبات الاقتصادية

التى قررتها الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن . وساير الولايات المتحدة فى سعيها نحو حصار العراق وإدانته فى تصرفه بغزو الكويت وذلك ما ظهر فى البيان المشترك بين الدولتين فى ٤ أغسطس ١٩٩٠ ولكن الاتحاد السوفيتى رفض مسايرة الولايات المتحدة فى فكرة استخدام القوة العسكرية لإجبار العراق على الخروج من الكويت، وقد تأكدت السياسة السوفيتية إزاء أزمة الخليج بانتهاج طريق السلام ، ونبذ فكرة استخدام القوة العسكرية، طوال الأزمة - منذ وقوعها وخلال الأشهر الأربعة الأولى - وقد ترجم هذا الموقف السوفيتى فى لقاء قمة هلسنكى فى ٩/ ٩/ ١٩٩٠ بين جورباتشوف وبوش، حيث سعى الأخير إلى موافقة السوفيت على الخيار العسكرى، ورفض جورباتشوف ذلك، وتم التوصل إلى حل وسط يقضى باستمرار العمل من أجل الوسائل السلمية لفترة قادمة وجاء الاعتراف الأمريكى بعدم حتمية الحل العسكرى، أى نبذ القوة كأسلوب وحيد وفقاً لما كانت تستهدفه الولايات المتحدة. كما رفض جورباتشوف المشاركة بالانضمام لأى قوات سوفيتية للقوات المتعددة الجنسيات. وهذا ما أكده جورباتشوف فى المؤتمر الصحفى عقب انتهاء لقاء هلسنكى، مشيراً إلى إصراره على التسوية السلمية وأن صدام سيخضع فى النهاية للضغوط العالمية، كما تجلى الموقف السوفيتى فى عدم سحب الخبراء السوفيت من العراق قبل انتهاء مدة تعاقدهم وفى تصريح لشيفرنادزة قال : «موسكو مستعدة لدعم القوات بالخليج تحت علم الأمم المتحدة وتحت إشرافها» الأهرام ١/ ١٠/ ١٩٩٠ وفى ٥/ ١٠/ ١٩٩٠ قال جورباتشوف « إنه يعتقد بأنه لن تكون هناك حرب فى الخليج، وإن الاتحاد السوفيتى لايعتزم إرسال قوات إلى المنطقة، كما أن القوات الموجودة حالياً فى الخليج أكثر من اللازم، وأن الاتحاد السوفيتى سيقوم بدوره فى الأزمة حتى النهاية» . وجاء هذا التصريح مواكباً لبدء مهمة مبعوث جورباتشوف نفسه إلى المنطقة وهو «بريماكوف» لزيارة العراق وعدد من الدول العربية، وهذا هو الترجمة الأخرى للموقف السوفيتى : القيام بالدور الساعى للسلام وحل الأزمة سلمياً وبعيداً عن العنف واستخدام القوة العسكرية . وفى تصريح للممثل السوفيتى عقب زيارته للعراق : «إنه متفائل إزاء إمكانات الحل السلمى لأزمة الخليج، وإنه لم يعد متشائماً» .

وفى ١٦/ ١٠/ ١٩٩٠ ، أكد شيفرنادزة (وزير الخارجية السوفيتى) أمام البرلمان أن بلاده لاترى وجود أية علاقة مباشرة بين أزمة الخليج والنزاعات الأخرى فى منطقة الشرق الأوسط ، وأنه يعتقد أن هناك إمكانية للتوصل إلى حل سلمى للنزاع فى الخليج ، وأشار إلى زيارة «إيفجيتى بريماكوف» ـ «مبعوث الرئيس السوفيتى لبغداد قد حققت نتائج مهمة » وفى ١٨/ ١٠/ ١٩٩٠ أشار وزير الدفاع السوفيتى إلى أن خطر الحرب لايزال قائماً فى منطقة الخليج ، وأنه إذا كان لابد من التسوية السياسية فإنه يجب أن تقدم أطراف الأزمة على تنازلات متبادلة ، وأن خطوة الحرب بأنها خطرة جداً وتتسم بقدر عال من المغامرة (الأهرام ١٦ـ١٨/ ١٠/ ١٩٩٠) ، وفى ختام مباحثات جورباتشوف فى مدريد قال الرئيس السوفيتى فى مؤتمر صحفى : إن القيادة العراقية بدأت فيما يبدو تغير موقفها المتشدد من حل النزاع ، وإن إصرار بلاده على حل النزاع سلمياً هو للصالح الدولى العام ، وإن نتائج أى مواجهة مسلحة ، ستكون أخطر مما نريد (الأهرام ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٠) . وفى ختام زيارة بريماكوف للعراق ولدول المنطقة فى أواخر أكتوبر الماضى ١٩٩٠ أكد الرئيس السوفيتى ضرورة عقد قمة عربية وإيجاد وسيلة عربية وهى أفضل طريقة للتعامل مع الرئيس العراقى لإيجاد حل لمشكلة احتلال العراق للكويت ، وبهذا يمكن التوصل إلى حل أسرع . وأشار إلى أن مناقشات بريماكوف أظهرت بعض الليونة فى موقف صدام حسين ، وأن هذه المباحثات جزء من عملية تشمل عدة دول وأن بعض أجزائها سرية ، ثم أكد رفضه للحل العسكرى للأزمة ، وأن الحل السياسى للنزاع يجب أن يأخذ فى الاعتبار موقف جميع الأطراف بما فى ذلك العراق (الأهرام ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٠) وفى ١٠/ ١١/ ١٩٩٠ أعلن شيفرنادزة علناً وللمرة الأولى «أن الاتحاد السوفيتى يوافق على استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت من قوات الاحتلال العراقية فى حالة فشل الجهود السلمية ، ولكن لابد من أن قرار استخدام القوة يتم من جانب الأمم المتحدة » ، ثم أكد الرئيس جورباتشوف أنه ليس هناك خلاف مع واشنطن حول وسائل معالجة الأزمة ، وأن المجتمع الدولى بأسره يجب أن يظل موحداً متمسكاً برفضه لضم العراق للكويت حتى يتخطى أول اختبار للسياسات الجديدة . وأن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة متفقان

على العمل من أجل تحقيق حل سياسى لأزمة الخليج، وبذل كل ما هو ممكن لاستبعاد الحل العسكرى، ولايوجد انقسام بينهما فيما يتعلق بوسائل معالجة الأزمة، وأن قرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن) والحشد العسكرى فى الخليج - كلها وسائل وخطوات على طريق تحقيق التسوية السياسية اللازمة (الأهرام ١٠/ ١١/ ١٩٩٠) وجريدة الحياة البريطانية فى ١٠/ /١١ ١٩٩٠ . ثم تتابعت التصريحات فى هذا الإطار فيما بعد .

والواضح من خلال استعراض التصريحات السابقة للمسئولين السوفيت، أن الموقف السوفيتى يلتزم بالحل السياسى منذ بداية الأزمة ويرفض الحل العسكرى لها، ويميل إلى الحلول الوسط آخذاً فى الاعتبار المصالح العراقية، ويربط الأزمة فى الخليج بأزمات المنطقة، وأنه يميل إلى العمل الجماعى من خلال الأمم المتحدة وليس خارجها، وفى هذا يرفض رغبة الولايات المتحدة فى الانفراد بالمنطقة وتحبيذها للخيار العسكرى، فى نفس الوقت يوافق على قرارات الأمم المتحدة بفرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق، إضافة إلى أن السوفيت يؤكدون على الجهود العربية لاحتواء الأزمة سلمياً، وفى إطار عربى .

إلا أن عدم مرونة العراق مع الأفكار السياسية ومع جهود الاتحاد السوفيتى ذاته، فدعت به فى النهاية إلى التجاوب مع السعى الأمريكى لاتخاذ قرار جديد من مجلس الأمن يعد بمثابة إنذار للعراق حتى يستجيب للضغوط السياسية ويوافق على تطبيق القرارات الدولية - والاتحاد السوفيتى حين فعل ذلك انطلق من ضرورة العمل الجماعى مع الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن، وفى نفس الوقت إتاحة الفرصة للعراق لإعادة حساباته والاستجابة للحلول السلمية . وأخيراً : إبعاد الخيار العسكرى لصالح العمل السياسى .

أما عن الموقف الصينى البارز فينطلق من أهمية الأمم المتحدة فى نظر المسألة، ويستبعد الحل العسكرى، ويسعى للحل السلمى . وظهر ذلك فى قيام وزير الخارجية الصينى بزيارة المنطقة فى نوفمبر الماضى . ومن المتابعة والتحليل نشرت بعض الأخبار أن الصين زودت العراق بالأسلحة سراً . هذا يشير إلى دور صينى فى

مواصلة تدعيم القدرة العسكرية للعراق بغض النظر عن الأحداث . وتأكيدا للموقف الصينى أعلن كيان كيشيان وزير خارجية الصين عند زيارته للقاهرة فى ١٧/ ١١/ ١٩٩٠ أن الموقف الصينى هو بذل كافة الجهود للتوصل إلى حل سلمى لنزاع الخليج، وأن الجهود ستتركز على تجنب استخدام القوة ووقوع الحرب، وهذا أمر يتمشى مع مصالح كل الأطراف (الأهرام فى ٨/ ١١/ ١٩٩٠) وإزاء بعض التصريحات التى نشرتها بعض الجرائد عن نية الصين فى طرح مبادرة سلام لأزمة الخليج، ترددت تهديدات أمريكية بريطانية إلى الصين بوقف المساعدات الغربية فى حالة الاتجاه إلى تدعيم الموقف العراقى، وفى حالة طرح مبادرة سلام، (جريدة الحياة ٥/ ١١/ ١٩٩٠م) وكما يلاحظ فإن الموقف الصينى يتشابه إلى حد كبير مع الموقف السوفيتى مضموناً، وإن كان هناك ميل صينى لتدعيم الموقف العراقى بصورة أوضح من السوفيت .

ثالثاً : آفاق الأزمة فى ظل النظام العالمى الجديد :

يتضح من خلال استعراض أسلوب وتفكير وسياسات تعامل الدول الكبرى مع الأزمة ، أن هناك شبه إجماع على استبعاد الخيار العسكرى، أوعلى الأقل جعله خياراً أخيراً، تماماً، وبالمقابل الإصرار على الحل السلمى وممارسة الضغوط على العراق حتى يستجيب لإرادة المجتمع الدولى، ولكن فى نفس الوقت فإن الواقع يشهد بأن هناك انقساماً واضحاً فى أولوية الخيار العسكرى لدى كل من الدولتين الكبيرتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى)، حيث يسعى الأخير إلى أسلوب الوساطة والتدخل فى المنطقة وطرح أفكار ومبادرات آخرها أن يكون هناك لقاء قمة عربى كأفضل الوسائل لحل الأزمة سلمياً، وإنه يدعو إلى مراعاة مصالح كافة الأطراف، وهذا الأسلوب يصب فى تدعيم تيار السلام فى مواجهة تيار الحرب .

هنا نتساءل عن تفسير الإصرار السوفيتى على الحل السلمى والتراجع الأمريكى عن اعتبار الحل العسكرى من خيار وحيد وخيار أخير، والواقع أنه بلا شك فإن التفكير السوفيتى إزاء الأزمة جاء منسقاً مع فكره العام إزاء عهد الوفاق الجديد منذ

تولى الرئيس السوفيتي جورباتشوف الحكم فى ١٩٨٥ وحتى الآن؛ فقد أقر الوفاق بين العملاقين الحل السلمى لجميع المواجهات وكأسلوب لمواجهة الأزمات الإقليمية، وتجنب أى مواجهة مهما كانت تأكيداً لأن طريق الحرب غير مجد وغير مفيد لأى طرف. ولذلك فإنه ترسخ هذا المناخ إلى حد كبير فى خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد التوصل الى حلول سلمية لمشاكل اتسمت بالصعوبة فى حلها إن لم يكن مجرد التفكير فى حلها فحسب، وعلى مستوى العالم، ومن الأمثلة الدالة على ذلك (ناميبيا ، والحرب العراقية الإيرانية، وكمبوتشيا، وأفغانستان) إضافة إلى تطورات الأوضاع فى أوروبا كلها واتفاق الدولتين العظميين على نبذ المواجهة العسكرية فيها تأكيداً للسعى نحو مجتمع عالمى يسود فيه السلام الحقيقى، ويسعى لرفاهية الإنسان، ولذلك فلم تجد الولايات المتحدة من الاتحاد السوفيتي آذاناً صاغية لكسب تأييده لسياستها التى جددت الخيار العسكرى، وبدلاً من استمالة الأمريكيين للسوفيت إزاء هذه السياسة، تراجع الأمريكيون عن أولوية الخيار العسكرى لإعطاء الفرصة الكاملة لخيار السلام، وهذا هو ما وضح فى مؤتمر هلسنكى بين العملاقين فى سبتمبر الماضى، ثم تطور موقفهما المشترك إلى مجرد التهديد بالقوة وبصورة غير مباشرة من أجل التسوية السياسية. ويؤكد المناخ الجديد اتفاق العملاقين على نبذ الحرب كوسيلة لمواجهة المشاكل الإقليمية فى دول العالم الثالث، والمشاكل الدولية أيضاً. وفى هذا الإطار فإن الخروج عن ذلك يعد بمثابة تحطيم للنظام الدولى الجديد والعودة به إلى حالة التوتر والصراع والحرب الباردة مرة أخرى. ولذلك فإن حياة النظام العالمى وقدرته على البقاء أصبحت كاملة فى كيفية احتواء هذه الأزمة سلمياً ودون استخدام القوة العسكرية وإلا تناقض مع مضمونه الأساسى والوحيد والذى يتضمن الوفاق والسلام ومحاصرة الأزمات وتجاوزها بسرعة.

وهذا يقودنا إلى تساؤل آخر وهو: ما الدور المتوقع لدول العالم الثالث على ضوء هذه الأزمة، وحريتها فى الحركة من عدمه فى إطار هذا المناخ العالمى الجديد؟ وهنا فإن الذى يجب أن نسلم به أن طبيعة النظام العالمى الجديد القائم على الوفاق لم يمنع من قدرة إحدى الدول الصغرى (العراق) على المبادرة وحرية الحركة فى

ظله . وعلى ضوء مرور عدة أشهر دون التوصل إلى حل نهائى للأزمة ، فإن هذا يؤكد إمكانية الدول الصغرى وحريتها فى الحركة فى ظل نظام عالمى قائم على الوفاق ، وهذا يذكرنا بالقدرة العربية على المبادرة بحرب أكتوبر ١٩٧٣ فى ظل نظام وفاقى عالمى آنذاك . ولذلك فإنه من الواضح حتى الآن أن النظام العالمى إزاء الأزمة محكوم فى خياراته بضرورة اتفاق العملاقين . والعملاقان اتفقا على كل ما هو سلمى من : عقوبات اقتصادية ، ووساطات ، واهتمام سياسى بالموضوع . . . إلخ ، ولكنهما اختلفا على الخيار العسكرى ، خاصة أن الخيار العسكرى فى هذه المنطقة يشكل تهديداً مباشر للأمن القومى السوفيتى ، وأيضاً لأن موقع الأزمة على مقربة إن لم تكن جزءاً من الحزام الأمنى الإستراتيجى ، وأحد المحددات الجيبوليتيكية لصانع القرار السوفيتى . وعلى ضوء التجارب التاريخية ، وفى ضوء الخيارات المطروحة منذ بدء الأزمة وحتى الآن ، فإنه يمكن تصور مزيد من حرية الحركة لدول العالم الثالث فى ظل الوفاق الجديد ، وذلك عكس مايراه آخرون من تلاشى دور دول العالم الثالث من خريطة النظام العالمى الجديد القائم على الوفاق ، وإن كانت حرية الحركة تحتاج إلى رؤية إستراتيجية تعيد تماسك هذه الكتلة وتعيد صياغة أبعاد دورها فى النظام العالمى الجديد بما سيحافظ على مصالح هذه الكتلة الإستراتيجية ، ويحفظ بقاءها بإرادة مستقلة وفى ظل المتغيرات المتسارعة والمتزايدة فى العالم فى الوقت الحاضر . والأمر أيضاً يتوقف على طبيعة الأزمة ومدى قدرة الأطراف على الحركة . وهذا يجعلنا نقول إن هناك أزمات يمكن أن يكون للدول الأطراف فيها حرية حركة أكبر ، والعكس صحيح . وهذا على هدى وفى ضوء مسار أحداث أزمة الخليج .

المبحث السابع

النظام الدولى وأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١(*)

شهد عام ١٩٩٠، وخلال النصف الثانى منه على وجه التحديد، أزمة الخليج كأهم حدث خلال العام كله إلى الحد الذى تجاوز فى أهميته تلك التغيرات التى تحدث من الكتلة الشرقية. والأكثر من ذلك أن هذا الحدث وهو يأتى فى بدايات الحقبة الأخيرة (التسعينيات) من نهاية القرن العشرين، ستظل تداعياته مستمرة خلال تلك الحقبة القادمة.

كما أن هذه الأزمة تفجرت فى خضم التغيرات التى يشهدها النظام العالمى بكثافة وقوة واندفاع، فالعالم يشهد تغييراً شاملاً منذ أن صعد جورباتشوف إلى مسرح الأحداث العالمية بتوليه حكم الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥. ومنذ ذلك الوقت والأحداث تتداعى بصورة سريعة ومتلاحقة، حيث بدأ الوفاق العالمى الجديد بين الدولتين العظميين بأن عاد الدفء إلى علاقاتهما بعد فترة من البرود الذى كان يشير إلى عودة الحرب الباردة مرة أخرى.

وبدأت المشاكل الإقليمية فى أرجاء العالم المختلفة تجد سبيلها إلى الحل ومنها مشكلة أفغانستان، والجنوب الإفريقى خاصة إقليم ناميبيا، ومشكلة كمبوتشيا، وصراعات أمريكا الوسطى واللاتينية، والحرب العراقية الإيرانية. وهذا كان ترجمة لتراجع حدة الصراع والمواجهة بين الدولتين العظميين والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، بعد أن حلّ التعاون محل الصراع، وتعمقت فكرة الاعتماد المتبادل فيما بينهما. وساد التفاهم، وتعمق الحوار، وتعددت لقاءات القمة بين

(*) دراسة قدمت للنشر ضمن الجزء الدولى بالتقرير الإستراتيجى لعام ١٩٩١، ونشر محورا بتصرف ضمن هذا الجزء بالتقرير.

رئيسى الدولتين العظميين وصلت إلى (٧) سبعة فى الفترة من نوفمبر ١٩٨٥، وحتى عام ١٩٩٠ حيث عقد آخر مؤتمر فى هلسنكى بين جورباتشوف وبوش لبحث أزمة الخليج أساسا. وبإجماع كثير من المحللين المهتمين فى هذا المجال فإن النظام العالمى بدأ منذ منتصف الثمانينيات يشهد مرحلة جديدة لها سمات ممتدة من وفاق السبعينيات، وسمات جديدة مختلفة تتوافق مع الظروف والمتغيرات التى دخلت بها إحدى القوتين وهى الاتحاد السوفيتى إلى بؤرة النظام العالمى، بعبارة أخرى فإن هناك إجماع على أننا نشهد فى عالمنا الحالى عصراً جديداً بكل المعايير للنظام العالمى.

وجاءت أزمة الخليج لتكسر المزاج العام الذى كان يسير بقوة فى الاتجاه الوفاقى العالمى، والتعاون العالمى المكثف، وفى الاتجاه المعادى لاستخدام القوة العسكرية فى إدارة الصراعات الإقليمية والعالمية. ظهرت هذه الأزمة لتثير قضايا محورية مهمة تتعلق أساساً بالدور المنوط بدول العالم الثالث فى النظام العالمى الجديد، ومدى تمتع هذا الدور بحرية فى الحركة وإلى أى مدى أو فى أى حدود.

ويتناول هذا التقرير، عدداً من النقاط الأساسية تكشف فى مجمل استعراضها عن علاقة النظام العالمى بتطورات أزمة الخليج منذ أن تفجرت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وتتحدد هذه النقاط فيما يلى:

١ - تطورات هيكل النظام العالمى وتفاعلاته.

٢ - أطراف النظام العالمى الفاعلة فى الأزمة.

٣ - آليات النظام العالمى فى إدارة الأزمة.

٤ - انعكاسات الأزمة على النظام العالمى ومستقبله.

وفيما يلى تناول لكل من هذه النقاط على حدة.

أولاً: تطورات هيكل النظام العالمى وتفاعلاته:

من بين القضايا المهمة التى تطرحها أحداث العالم المعاصر هو طبيعة هيكل

النظام العالمى الجديد. وقد تعددت الآراء بين القطبية الواحدية وبين القطبية المتعددة، وأيضاً بين القطبية الثنائية الجامدة التى لا تسمح لقوى أخرى بالدخول فيها، والقطبية الثنائية المرنة التى تسمح بذلك. فالذين يرون الهيكل الدولى الجديد وقد تركز فى سيطرة قطب واحد، فإن هذا القطب هو الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لتراجع القطب السوفيتى وهذا الرأى بغض النظر عن القطب الوحيد المطروح للهيمنة على النظام العالمى يتناسى حقيقة تاريخية تتمثل فى أن العالم شهد القطبية الثنائية المهيمنة على النظام الدولى منذ فجر التاريخ. فهناك الفرس والروم والإسلام وأوروبا بعد نهضتها، وإنجلترا وفرنسا. والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. والقراءة المدققة للتاريخ تشير إلى أن سيطرة قطب واحد على مقدرات النظام العالمى فى لحظة تاريخية معينة إنما لا تعنى سيطرة نهائية، بل هى سيطرة وقتية سرعان ما تختفى لأنها ضد منطق التاريخ. فالنظام العالمى محكوم تاريخيا بقواعد توازن معينة يتحكم فيها قطبان أساسيان إلى جانب قوى معينة أخرى أقل وزناً ولكن لا يمكن تجاهلها عند صياغة حاضر ومستقبل أى نظام عالمى فى فترة تاريخية ما. ومن هنا فإنه يمكن القول إن النظام العالمى الحالى هو امتداد للتاريخ وهو نظام قائم على القطبية الثنائية المرنة التى تسمح بسيطرة قطبين رئيسيين وإلى جوارهما أقطاب أخرى أقل شأناً وأن ما حدث ويحدث فى الوقت الحاضر هو امتداد لذلك، ولا ينال من هذه القطبية الثنائية المرنة.

ووقائع عام ١٩٨٩، والعام الحالى (١٩٩٠) تشير إلى انهيار حقيقى فى النظم الشيوعية بمقوماتها الفكرية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية، وأصبح مطروحاً الفكر الرأسمالى المقابل بما يعنى حرية السوق اقتصادياً، وحريات سياسية بالمعنى الغربى. ومن ثم فإنه يلاحظ توجهًا عالمياً على المستوى الاقتصادى بالاتجاه نحو الفكر الاقتصادى الحر أى نحو التوجه الرأسمالى وآليات السوق، كما يلاحظ أن هناك توجهاً عالمياً على المستوى السياسى بالاتجاه نحو الأخذ بالنظام الديموقراطى بالمعنى الغربى وتقاليده المعروفه فى الديموقراطية من حيث التعددية السياسية (حزبية، وخلافه) والانتخابات كوسيلة أساسية لحسم التنافس على الحكم، وحقوق الإنسان المتعددة .. إلخ، حيث ثبت فشل الحزب الواحد المطروح للتعبير

عن نظام ماركسى لينينى، وبالتالى ثبت فشل سيطرة وهيمنة واحتكار الحزب الشيوعى للسلطة فى البلاد .

ومن ثم يمكن القول إن العالم الآن وهو فى لحظات التغيير يشهد فى فترته الانتقالية ملامح التوجه نحو النظام العالمى الواحد اقتصادياً بالتوجه نحو الرأسمالية، وسياسياً بالتوجه نحو الديموقراطية الغربية ولذلك فإنه على المستوى الفكرى يشهد العالم هيمنة غربية باقتصادياتها وآلياتها الديموقراطية كأسلوب حكم لمجتمعات العالم، مما يشير إلى هيمنة جديدة يمكن تسميتها بالهيمنة القطبية الفكرية من الغرب بقيادة الولايات المتحدة .

ولكن مع ذلك يبقى فى المقابل الواقع العسكرى والواقع السياسى والواقع الاقتصادى من حيث القدرات، ومن حيث النفوذ العالمى . فالواقع يؤكد أنه على المستوى العسكرى فإن الاتحاد السوفيتى لم تختص قدراته العسكرية وسلاحه النووى بإمكانياته الهائلة مما يقود إلى واقع سياسى وهو انعكاس القدرة العسكرية على مواجهة القطب الآخر ونفوذه ، بل إمكانية ممارسة الحد من نفوذ هذا القطب الآخر أو ذاك . ومن ناحية أخرى فان الواقع الاقتصادى وإن شهد تراجعًا حاداً فى المكانة والقدرة الاقتصادية للاتحاد السوفيتى وكتلته فى أوروبا الشرقية، إلا أنه يلاحظ منافسة اقتصادية واضحة فى داخل الغرب الرأسمالى وهنا لا يمكن تجاهل القدرة الاقتصادية لليابان ، ولألمانيا على سبيل التحديد . بل أيضاً لا يمكن تجاهل ألمانيا الموحدة وفرنسا داخل أوروبا الموحدة أيضاً كأقطاب يمكن أن يكون لهما نفوذ سياسى فى النظام العالمى يستند إلى قدراتهما . كما أنه على المستوى العسكرى لا يمكن تجاهل وضع الصين ومكانتها الحالية فى إنتاج السلاح وتصديره ومنافسة الأقطاب الحاليين فى النظام العالمى .

وفى ضوء ذلك فإنه لا يمكن القول بأن العالم رغم ما يمر به من مرحلة يطلق عليها البعض «السيولة الدولية»، إلا أنه ما زال يشهد استمرارية القطبية الثنائية المرنة . ومما يدعم من ذلك تلك التطورات التكنولوجية الكبيرة، والتى لم تعد ملكاً لأحد . بل أصبحت هناك دول لديها قدرات تكنولوجية كبيرة يمكن أن ترقى بها إلى

مصاف القطب الدولى، وهذا ما يحول دون صحة مزاعم أصحاب الرأى بالقطبية الواحدية فى عالمنا المعاصر، وهذا ما يجعلنا أيضاً نستشرف النزوح فى فترة قادمة قصيرة نحو التعددية القطبية.

وقد يقودنا هذا إلى أن النظام الدولى قد لا يقف عند القطبين الحاليين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى)، فملامح التطورات تقود إلى أن الولايات المتحدة كقطب قد يستمر، ولكن فى الوقت نفسه ستصعد أوروبا الموحدة والتى تضم أوروبا الشرقية والغربية، وفى داخلهما ألمانيا الموحدة، وفرنسا القائدة.

كذلك تقود ملامح التطورات إلى أن التحديات التى تواجه الاتحاد السوفيتى خاصة فى موضوع القوميات والأقليات والحركات الانفصالية لعدد من جمهورياته، وتخليه عن أوروبا الشرقية... إلخ، قد يقود ذلك إلى ضعف نسبى مؤقت للقطب السوفيتى وتفكك أركانه كقوة كبرى مما سيعطى فرصة أكبر لظهور القطب الصينى كممثل وقائد للفكر الشيوعى المنافس للفكر الرأسمالى، ومن المحتمل آنذاك أن يتحالف الجزء المتبقى من الاتحاد السوفيتى مع الصين ليظهر فى الأفق قطب جديد فى مواجهة الغرب الرأسمالى. إضافة إلى تبلور القطب اليابانى مصحوبًا بدور ونفوذ سياسى ترجمة لنفوذه وقدراته الاقتصادية.

ولذلك فإنه من المتوقع إذن ونحن فى بدايات الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، أن نشهد على ضوء أحداث عام ١٩٩٠، نظاماً دوليًا ذا هيكل جديد فى أقطابه، ولكنه فى إطار القطبية الثنائية المرنة المحتمل تحولها الى التعددية القطبية.

ثانياً: أطراف النزاع الفاعلة فى الأزمة:

مارست القوتان العظميان دوراً فاعلاً فى أزمة الخليج، وإن اختلف مستوى دور كل منهما. وقد أتى هذا الدور الفاعل فى إطار هيكل النظام الدولى الحالى. بما يتسم بسيطرة وهيمنة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عليه.

وهذا لا يعنى عدم وجود قوى فاعلة أخرى فى الأزمة، ولكن يأتى دور هذه القوى فى الترتيب التالى لقوة كل من الدولتين العظميين من ناحية، ومن ناحية أخرى يأتى دور عدد من هذه القوى فى إطار وتنسيق مع كل من الدولتين على حدة.

ففى الجانب الغربى، تأتى الولايات المتحدة كدولة قطب مهيمنة على مقدرات الكتلة الغربية أساساً، فى المقدمة، يتبعها بريطانيا، وينسق معها كل من فرنسا وألمانيا الموحدة واليابان.

وفى الجانب الشرقى، يأتى الاتحاد السوفيتى كدولة قطب مهيمن نسبيًا على كتلته الشرقية رغم الظروف التى تمر بها فى المقدمة، وبتنسيق مع الصين باعتبارها دولة تدور فى الفلك الشيوعى وفى مواجهة النظام الغربى الرأسمالى.

ولذلك فإن التركيز فى هذا الجزء من التقرير على دور كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يأتى فى إطار طبيعة النظام الدولى ذات القطبية الثنائية المرنة، واتفاقاً مع واقع الأزمة الذى كشف عن وجود دور متميز لكل منهما فى إدارة الأزمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفيما يلى استعراض لطبيعة دور كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى:

(١) دور الولايات المتحدة:

اتسم الموقف الأمريكى منذ بدء الأزمة فى الثانى من أغسطس بالتطور المكثف، والشامل، بمعنى أنه اتسم بالسرعة والكثافة فى التطور وليس التدرج التصاعدى، كما أنه اتسم بالشمول أى تم استخدام كافة الوسائل من دبلوماسية وعسكرية واقتصادية وسياسية فى آن واحد دون تراض أو تأجيل. وهذا يكشف طبيعة الموقف الأمريكى المتشدد منذ بدء الأزمة. والمتتبعَ لأحداث الأزمة يستطيع أن يكتشف بسهولة أن هناك هدفًا محددًا تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه ومن ثم سخرت له كل الإمكانيات لضمان نجاحه الأكيد.

وقد جعلت الولايات المتحدة سياستها ذات ركيزتين فى آن واحد. الأولى تتبلور فى تصعيد الموقف الدولى إزاء الأزمة بفرض العقوبات ضد العراق سواء من خلال الأمم المتحدة أو خارجها، فى نفس الوقت تسعى إلى تنمية وجودها العسكرى واستكمال قدراتها العسكرية فى منطقة الخليج لتكون فى أقصى درجة من درجات الاستعداد لخوض معركة عسكرية ضد العراق بالمبادأة أو برد الفعل، وذلك كركيزة ثانية. ومن خلال رصد تطورات الأحداث يتضح ذلك كما يلى:

فلقد صدر بيان عن البيت الأبيض عقب وقوع الغزو مباشرة فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠م، أدانت فيه الولايات المتحدة الغزو العسكرى العراقى للكويت، وطالبت بالانسحاب العراقى الفورى غير المشروط مع المطالبة لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن.

وفى نفس الوقت أيضاً وعقب الغزو قرر الرئيس الأمريكى بالتجميد الفورى لكافة ممتلكات الحكومة الكويتية التى تخضع للسلطة القضائية الأمريكية، إضافة إلى التجميد الفورى لكافة ممتلكات الحكومة العراقية التى تخضع للسلطة القضائية، مع حظر كافة الصادرات والواردات من وإلى العراق، مع مطالبة جميع الدول باتخاذ إجراءات مماثلة فوراً وذلك بهدف حماية ممتلكات الحكومة الكويتية من الوقوع فى أيدى عراقية وبهدف بذل الضغوط على العراق من أجل الانسحاب كما نص على ذلك القرار الأمريكى.

ثم صدر فى نفس الليلة بيان آخر عن البيت الأبيض من خلال مستشار الأمن القومى الأمريكى (برينت سكوكروفت)، عبر عن قلق الولايات المتحدة واصفًا ما حدث بأنه عمل عدوانى سافر، مع المطالبة بالانسحاب الفورى وغير المشروط لجميع القوات العراقية، إضافة إلى حث الجماعة الدولية بأكملها لإدانة هذا العمل العدوانى الفاضح، مختتماً بعبارة حاسمة: «إن الولايات المتحدة تستعرض كافة الاختيارات الممكنة فى ردها على العدوان العراقى».

كما سعت الولايات المتحدة بكل ثقلها ونفوذها فى استصدار قرار من مجلس الأمن فى نفس يوم الغزو العراقى (٢ أغسطس)، وحمل رقم (٦٦٠)، واستند

هذا القرار إلى المادتين ٣٩، ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، فأدان الغزو العراقى للكويت، وطالب بسحب جميع القوات العراقية إلى حدود ١ أغسطس ١٩٩٠ ، ودعوة كل من العراق والكويت إلى البدء فوراً فى مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما، ويؤيد جميع الجهود المبذولة . فى هذا الصدد وبوجه خاص جهود الجامعة العربية .

كذلك سارعت الولايات المتحدة بإيفاد وزير خارجيتها (جيمس بيكر) إلى موسكو فى اليوم التالى للغزو مباشرة واجتمع على الفور بنظيره وزير الخارجية السوفيتى (شيفرنادزه)، وأسفرت جلساتهما العديدة عن إصدار بيان مشترك أمريكى-سوفيتى يوم ٤ أغسطس ١٩٩٠ ، أكدا فيه على ضرورة التنفيذ الكلى والفورى للقرار الصادر من مجلس الأمن ، ومشيراً إلى تصرف كل منهما على حدة، رداً على السلوك العراقى، حيث قام الاتحاد السوفيتى بإيقاف أى إمدادات من الأسلحة للعراق ، بينما قامت الولايات المتحدة من جانبها بتجميد الأرصدة التى تملكها العراق والكويت فى مصارفها . وكرر الطرفان نداءهما للعراق بسحب جميع قواته دون أى شرط مسبق، وناشدا معا الجماعة الدولية بأكملها لكى تنضم إليهما ليس فقط بإدانة العدوان ولكن باتخاذ خطوات عملية للرد عليه كوقف كافة الإمدادات من الأسلحة إلى العراق وذلك على مستوى دولى، كما ناشدا معا أيضاً المنظمات الإقليمية خاصة جامعة الدول العربية، وجميع الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى لكى تتخذ هذه المنظمات كافة الخطوات الممكنة من أجل ضمان تنفيذ القرار الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى نفس الوقت، فإن الرئيس الأمريكى بوش مارس دبلوماسية الاتصالات الشخصية مع جميع الأطراف وخاصة أعضاء التحالف الغربى، ومن ذلك الاتصالات المهمة، اتصال الرئيس بوش برئيس الوزراء اليابانى لإقناعه بالمشاركة فى مقاطعة النفط العراقى، ونجح فى ذلك رغم أهمية النفط العراقى لليابان والذى يشكل ٢٠٪ من احتياجاتها النفطية . إضافة إلى اتصالات الرئيس الأمريكى المستمرة مع رؤساء فرنسا وألمانيا، وبريطانيا وعدد من الدول العربية والأوروبية الأخرى .

كذلك فإن الولايات المتحدة سعت منذ اللحظة الأولى للغزو لإجراء اتصالاتها مع دول الخليج، وخاصة المملكة السعودية للحصول على موافقتهم فى الاستدعاء الشرعى للقوات العسكرية الأمريكية من قبل حكومات السعودية ودول الخليج الأخرى وفى مقدمتها الكويت والبحرين وقطر. واستهدفت الولايات المتحدة من هذه الخطوة إضفاء المشروعية على وجودها العسكرى فى منطقة الخليج، وتأكيد شرعية كافة التحركات العسكرية الأمريكية فى المنطقة للحد من حجم الدعاية العربية المناهضة للوجود العسكرى والغربى فى المنطقة، ولعدم استثمار ذلك فى زيادة أو تنامى الاتجاهات المعادية للولايات المتحدة والغرب عموماً فى المنطقة العربية.

وأصبح للقوات الأمريكية حجماً كبيراً خلال الأسبوعين الأولين للأزمة، حيث بلغ (٥٠) ألف جندى، وتوالت الطائرات العسكرية على المنطقة بواقع طائرة كل (١٠) دقائق. وحرصت الولايات المتحدة على تأكيد التنسيق العسكرى الأمريكى مع القوات العربية فى المنطقة، ومن ثم أنشأت السعودية قيادتين منفصلتين للتنسيق بين القوات العربية والأمريكية الموجودة على أراضيها (الهيرالد تريبيون - ٢٩/ ٨/ ١٩٩٠). كما أنها حرصت على تأكيد الصفة الدفاعية لقواتها، رغم دفعها للمزيد من قواتها للمنطقة، أى أن القوات تختص بردع أى هجوم تتعرض له السعودية، وأن وجودها هو مجرد إجراء لردع أى نوايا عدوانية. واستهدفت الولايات المتحدة من ذلك مهادنة العراق حتى تنتهى مرحلة الحشد والتجميع للقوات الأمريكية والغربية، ورغم ذلك كانت تحكم الحصار حوله والعزلة وهى مهام عسكرية ذات صفة هجومية فى حد ذاتها.

وتتابعت الجهود الدبلوماسية الأمريكية داخل الأمم المتحدة. ومن خلال مجلس الأمن صدر اثنى عشر قراراً، بالقرار (٦٦٠) فى ٢ أغسطس السابق إيضاحه، ثم تتالت القرارات فى ٥ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الحصار الاقتصادى بحظر التعامل الدولى مع العراق، وفى ٨ أغسطس ١٩٩٠ صدر القرار ٦٦٢ برفض القرار العراقى بدمج الكويت مع العراق واعتباره قراراً لاغياً وباطلاً، ومطالبة جميع

الدول والمنظمات الدولية بعدم الاعتراف بهذا القرار، ومطالبة العراق بإلغاء كافة الإجراءات التى قام بها لضم الكويت.

كما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٤ فى أغسطس ١٩٩٠، والذى يطالب العراق بالسماح للأجانب بمغادرة الكويت والعراق والامتناع عن أى إجراء يعرض سلامتهم أو صحتهم للخطر. وكذلك صدر قرار المجلس رقم ٦٦٥ فى ٢٥ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الحصار البحرى للعراق، ودعوة الدول الأعضاء التى تتعاون مع حكومة الكويت والتى لها قوات بحرية فى المنطقة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة فى إطار سلطة مجلس الأمن لإيقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمة والمغادرة لتنفيذ القرار (٦٦٠). ويلاحظ هنا أن الولايات المتحدة سعت فى هذا القرار (٦٦٥) إلى النص صراحة على استخدام القوة العسكرية المحدودة لفرض الحصار البحرى، إلا أن الاتحاد السوفيتى والصين رفضا هذا، وتم تعديل المشروع إلى اتخاذ ما يتناسب من التدابير مع الظروف المحددة فى إطار سلطة مجلس الأمن، ومن خلال أساليب لجنة الأركان العسكرية.

ثم صدر القرار رقم (٦٦٦) فى ١٤ سبتمبر ١٩٩٠ بعدم استثناء المواد الغذائية والأدوية من العقوبات الاقتصادية على العراق. كما صدرت قرارات أخرى لمجلس الأمن حتى صدر القرار الحاسم فى استخدام القوة العسكرية رقم ٦٧٨ فى ٢٩/ ١١/ ١٩٩٠، وذلك فى حالة عدم انسحاب القوات العراقية قبل ١٥ يناير ١٩٩١، فإنه تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن (٦٦٠) لعام ١٩٩٠، وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما فى المنطقة. وقد امتنع عن التصويت «الصين»، ورفض القرار كل من اليمن وكوبا، ومن ثم صدر القرار بغالبية الأصوات.

وعلى مدار الاثنى عشر قراراً من مجلس الأمن والتى صدرت بين بدء الغزو العراقى للكويت فى ٢/ ٨/ ١٩٩٠، وبين بدء المعارك العسكرية ضد العراق من جانب دول التحالف، فقد عكست التطورات والمواقف الرغبة الأمريكية فى استخدام القوة العسكرية ضد العراق ولكن بشكل شرعى أى بموافقة مجلس

الأمن. وكان هذا يستلزم جهداً كبيراً من جانب الولايات المتحدة لترجمة رغبتها بخلق إجماع دولى لاستخدامها القوة العسكرية لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت. وقد تتالت تصريحات الرئيس الأمريكى ومساعديه لتؤكد هذه الرغبة الأمريكية التى تغلب استخدام القوة العسكرية. كما أن هذه التصريحات صعوداً وهبوطاً ارتبطت بالمزاوجة بين الرغبة فى استخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة، وبين تطورات الأحداث.

فقد حاولت الولايات المتحدة الحصول على موافقة صريحة من الاتحاد السوفيتى لاستخدامها القوة العسكرية ضد العراق، كما اتضح فى مؤتمر هلسنكى وهو المؤتمر الذى انعقد على مستوى القمة بين جورباتشوف وبوش لبحث هذا الموضوع. ولكن المؤتمر تمخض عن حل وسط يقضى باستمرار العمل من خلال الوسائل الدبلوماسية السلمية لفترة قادمة، مع التأكيد على اعتراف أمريكى بعدم حتمية الحل العسكرى كما كان شائعاً منذ بداية الأزمة (مجلة التايم الأمريكية عددى ١٠، ١٧/ ٩/ ١٩٩٠)، وأنه فى حالة عجز الخطوات الحالية عن إنهاء الأزمة، فهناك استعداد لدى الطرفين للنظر فى خطوات إضافية تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة. وقد ظهر الموقف الأمريكى بوضوح على لسان الرئيس بوش فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١/ ١٠/ ١٩٩٠، حيث أشار إلى «ضرورة الانسحاب العراقى الكامل وغير المشروط أولاً، ثم بعد ذلك يتم التوصل إلى تسوية دائمة وكاملة للخلافات التى كانت قائمة بين البلدين وأن تقوم دول منطقة الخليج بوضع ترتيبات أمنها المشترك، وأن تنهى دول وشعوب المنطقة خلافاتها ونزاعاتها التى قامت بين العرب وإسرائيل، وإن انسحاب القوات الأمريكية من السعودية سيتم بعد إنهاء مهمتها، وأنه يأمل فى الحل السلمى لأزمة الخليج، وأن يؤدى الانسحاب العراقى إلى تطورات سلمية للمنطقة كلها».

كما أكد الرئيس الأمريكى فى تصريح له لصحيفة الصنداى إكسبريس البريطانية فى ٧/ ١٠/ ١٩٩٠: «أنه لا يعتقد أن الحل العسكرى لإنهاء الاحتلال العراقى للكويت يعد حلاً حتمياً، وأنه يحدوه الأمل الكبير فى أن يرفع الحصار الدولى

المفـروض على الرئيس صـدام إلى إعـادة حسـاباته والنظر فى تكاليف عـدوانه، والانسحاب من الكويت وأن تنتهى الأزمة سلمياً وبدون حروب».

وفى تطور آخر، أكد جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى فى تقرير قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى: «بأن السلام فى الشرق الأوسط يتوقف على إزالة قدرة صدام حسين على شن الحرب».

كما أكد وزير الدفاع الأمريكى فى تصريح له لصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية فى ٢١/ ١٠/ ١٩٩٠ على أن الولايات المتحدة لم تعد فى حاجة إلى تفويض جديد من الأمم المتحدة للتحرك عسكرياً ضد العراق. ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية متفائلة جداً إزاء إمكانات الحل السلمى، وأن العقوبات الدولية ضد العراق قد تكون كافية لانسحابه من الكويت، وأن الحرب فى المنطقة ليست حتمية..

وتكررت التصريحات الأمريكية بعد ذلك وعلى لسان الرئيس بوش نفسه، ومساعديه، وأكدت على أن الحل العسكرى غير حتمى ولكنه ليس مستبعداً. وهذا لاشك أنه يتعارض مع الاستعدادات العسكرية الأمريكية المتلاحقة فى منطقة الخليج إلى حد أن قرر الرئيس الأمريكى بوش تحريك الاحتياطى الأمريكى من القوات والبالغ حجمه (٢٠٠) ألف جندى فى نهاية نوفمبر ١٩٩٠، وكذلك التدريبات المستمرة فى المنطقة، وخطط الحرب المعدة بأسماء مختلفة (جمل الليل، والرعد الوشيك، ورعد الصحراء، وأخيراً عاصفة الصحراء). إلا أنه من الملاحظ أيضاً أن المسئولين الأمريكيين سرعان ما يعلنون عن عدم حتمية استخدام القوة العسكرية، ثم ينفون ذلك فى الواقع العملى وبتصريحات على ألسنة مختلفة منهم. كما أنهم أيضاً يعلنون عن خطط الحرب المعدة، ثم يتم نفى ذلك وبسرعة جداً. وهذا كان يتم فى إطار سياسة الردع الأمريكية على المستوى الفعلى لإرهاب العراق وإجباره على العدول عن سياسته.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تحركت على ثلاث مراحل فى مسألة استخدام القوة العسكرية ضد العراق. ففى المرحلة الأولى مع بدء الغزو فإن الولايات المتحدة اتسم موقفها بالتشدد فى استخدام القوة العسكرية ضد العراق.

وفى المرحلة الثانية حيث لم تستطع أن تحصل على موافقة الاتحاد السوفيتى صراحة

على استخدام القوة العسكرية ضد العراق، تراجعت فى تشددها، وأصبحت تشير إلى عدم حتمية استخدامها مع إمكانية كبيرة فى الحل السلمى للأزمة.

أما المرحلة الثالثة؛ فقد استطاعت استصدار قرار من مجلس الأمن يشير إلى إمكانية استخدام كل الوسائل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ضد العراق، وبما يعنى ضمنا استخدام القوة المسلحة، وذلك فى٢٨/ ١١/ ١٩٩٠، حيث بدأت الولايات المتحدة تتشدد مرة أخرى وتهدد العراق باستخدام القوة المسلحة، وبدأت تعد العدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن تنفيذاً فعلياً ضد العراق حتى كانت الحرب فى ١٧ يناير ١٩٩١.

ومن أقوال الرئيس بوش التى تعكس التشدد فى المرحلة الثالثة على سبيل المثال، ما ورد فى مؤتمره الصحفى فى ٣٠/ ١١/ ١٩٩٠، حيث قال: «لازلت على أمل أن نستطيع أن نحقق حلاً سلمياً لهذه الأزمة. غير أنه إذا تطلب الأمر القوة، فإننا والستة والعشرين بلدا الأخرى التى لديها قوات فى المنطقة، ستكون لدينا القوة الكافية لإنجاز المهمة..» وأيضاً: «إنى أريد السلام وليس الحرب. غير أنه لو كان لابد أن تكون هناك حرب، فلن نسمح لقواتنا أن تكون أيديها مغلولة وراء ظهورها..». وفى هذا المؤتمر الصحفى السابق الإشارة إليه فى٣٠/ ١١/ ١٩٩٠، ولم يكن قد مرَّ على قرار مجلس الأمن بشأن السماح لاستخدام كافة الوسائل بما فيها استخدام القوة العسكرية ضد العراق، غير يومين بل أقل من ذلك، أعلن الرئيس بوش فجأة عن مبادرته بإرسال دعوة إلى وزير الخارجية العراقى ليأتى إلى واشنطن بحضور عدد من الشركاء المتحالفين فى الخليج، كما أن وزير الخارجية الأمريكى سيطلب منه الذهاب إلى بغداد للقاء صدام حسين، وذلك لبحث كل جوانب أزمة الخليج، ومشترطاً بألا تقترح مناقشات تنتهى إلى ما هو أقل من الانسحاب العراقى الكامل من الكويت، واستعادة الحكومة الشرعية للكويت وحرية كل الرهائن. كما أشار الرئيس بوش، إلى أن هذه الجهود تستهدف استنفاذ كل الوسائل لتحقيق حل سياسى ودبلوماسى ورغم قبول العراق لهذه المبادرة - على غير ما هو متوقع من الغرب - إلا أنه حدثت مشاكل إجرائية فى تحديد المواعيد، إلى أن تم الاتفاق على مقابلة وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة فى جنيف فى

يناير ١٩٩١، والتى فشلت، وفشلت معها جهود أخرى. . وكانت الحرب فى ١٧ يناير ١٩٩١م.

وفى ضوء استعراض تطورات الأحداث وطبيعة الموقف الأمريكى يمكن رصد أهداف الولايات المتحدة فى أزمة الخليج فيما يلى:

أ - الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج لأهميتها الإستراتيجية للولايات المتحدة والغرب الصناعى كله.

ب - كبح جماح القوة العراقية بما يحول دون تناميها، مع تحطيمها نهائياً إن أمكن.

جـ - خلق الوجود الأمريكى المكثف فى المنطقة حاضراً ومستقبلاً، وذلك لضمان استمرارية تدفق البترول من هذه المنطقة.

د - تحرير الكويت وسيلة لخلق الوجود الأمريكى، وتحجيم إن لم يكن تحطيم القدرات العراقية العسكرية وغير العسكرية.

هـ - خلق مصداقية لدى دول الخليج العربى تجاه الولايات المتحدة، بأنها القادرة على حمايتها من أى طرف يمكنه التفكير فى الضرر بها بأى مستوى.

وقد انتهجت الولايات المتحدة عدة وسائل لتحقيق هذه الأهداف هى:

أ - استخدام الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن لإصدار قرارات تضفى الشرعية عليها عند سعيها لتنفيذ أهدافها الحقيقية.

ب - إجراء المساومات مع الاتحاد السوفيتى والصين لضمان عدم استخدامها حق الفيتو (الاعتراض) على أى مشروع قرار تطرحه على مجلس الأمن لتدعيم خطواتها تجاه تنفيذ أهدافها.

جـ - استخدام كافة وسائل الضغط على عدد من الدول الكبرى كاليابان وألمانيا وفرنسا للمشاركة المباشرة عسكرياً، أو للمشاركة المالية فى تحمل أعباء ونفقات الحرب فى منطقة الخليج.

د - استثمار وسيلة المعونات الخارجية والديون المتراكمة على عدد من الدول فى

الشرق الأوسط والمنطقة العربية لضمان استمرار موقفها المؤيد للولايات المتحدة ودول التحالف معها.

هـ- توظيف حالة الخوف والهلع الذى أصاب دول الخليج من جراء الغزو، بالضغط عليها لتمويل نفقات الوجود العسكرى للتحالف فى منطقة الخليج مقابل الدفاع عنها وتحرير الكويت.

٢- دور الاتحاد السوفيتى:

يتسم دور الاتحاد السوفيتى على مدار أزمة الخليج بالتدرج وعدم الشمول إضافة إلى سمة التردد فى اتخاذ موقف حاسم إزاء السياسة الأمريكية فى أزمة الخليج. فالسياسة التدريجية للاتحاد السوفيتي انطلقت من الحرص على عدم المعاداة الكاملة للعراق وذلك بالإبقاء على إمكانية الحوار معه، كما أن عدم الشمول فى السلوك السوفيتى إزاء الأزمة بمعنى عدم استخدام كل وسائل الضغط على العراق فى وقت واحد، ولذلك فإن السوفيت حرصوا على الالتزام بسياسة السلام وضرورة حل الأزمة سلمياً، وعدم موافقتهم على استخدام القوة فى حل الأزمة إلى الحد الذى وافقوا على القرار رقم (٦٧٨) بشأن استخدام جميع الوسائل لحل الأزمة، وذلك من منطلق الضغط على العراق لحل الأزمة سلمياً وليس عسكرياً أى باستخدام القوة العسكرية. كما أن الدور السوفيتى الحريص على السلام فى إدارة الأزمة ظل حتى وقف إطلاق النار دون تقاعس منه، ولكن الموقف الأمريكى المتشدد الحريص على استخدام القوة العسكرية ضد العراق لم يتفاعل مع الجهود السلمية التى بذلها السوفييت مع العراق، فى نفس الوقت الذى لم يشر الاتحاد السوفيتى إلى مجرد رد الفعل عن إصرارالسياسة الأمريكية على تجاهل جهوده السلمية، مما صدر الموقف السوفيتى على أنه تابع للسياسة الأمريكية فى الأزمة، وليس ندا أو منافساً لها. ومن خلال رصد تطورات وقائع الدور السوفيتى يتضح ذلك، كما يلى:

حيث صدر عن الحكومة السوفيتية فور إعلان الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس، بيان رسمى، أكدت فيه على ضرورة الانسحاب العراقى الفورى غير المشروط مما يساعد على إزالة الخطر القائم فى الخليج العربى، واستند البيان إلى أن

الاتحاد السوفيتى يرى عدم استخدام القوة مهما كانت القضايا المتنازع عليها ودرجة تعقيدها، خاصة وأن هذا يتناقض جذرياً مع مصالح الدول العربية، ويخلق عقبات جديدة فى طريق تسوية الأوضاع المتنازع عليها فى الشرق الأوسط.

ومن نص هذا البيان يتضح أنه لم يحمل لهجة متشددة ضد العراق، ولم يتضمن لهجة التهديد ضده أيضاً، ولكنه أوضح المخاطر التى تواجه المنطقة، وبين أن الانسحاب العراقى يساعد على إزالة هذه المخاطر.

وفى نفس اليوم لم يعترض الاتحاد السوفيتى على مشروع القرار الأمريكى فى مجلس الأمن والذى صدر برقم (٦٦٠) والذى أدان الغزو العراقى، والمطالبة بالانسحاب الفورى وغير المشروط . . . إلخ.

وفى اليوم التالى للغزو التقى وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى موسكو ليصدرا بيانًا مشتركًا لكليهما تضمن التأكيد على قرار مجلس الأمن فى اليوم السابق، وإقرار الخطوات العملية التى تمت من كليهما إزاء الأزمة، مع مطالبة الدول والمنظمات العالمية والإقليمية أن تسهم فى تنفيذ قرار مجلس الأمن باتخاذ الخطوات اللازمة لذلك.

وكذلك وافق الاتحاد السوفيتى دون اعتراض على القرار الثانى لمجلس الأمن رقم ٦٦١ فى ٥/ ٨/ ١٩٩٠ بشأن الحصار الاقتصادى، وأيضاً القرار الثالث رقم ٦٦٢ فى ٨/ ٨/ ١٩٩٠ بشأن رفض القرار العراقى بضم الكويت. وفى اليوم التالى لهذا القرار (أى فى ٩ أغسطس ١٩٩٠)، صدر بيان رسمى عن وزارة الخارجية السوفيتية بعد إعلان العراق ضم الكويت، أعربت فيه عن بالغ أسفها لقرار العراق بضم الكويت، وأن هذا تصعيد لا مبرر له، بل إن هذا يجعل السوفيت ليس فى وسعهم الالتزام بموقف الصمت، وأن موقفهم يتحدد فى استرداد الكويت لسيادتها، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن فى هذا الشأن، كما أن السوفيت ضد اعتماد القوة وضد الحلول من جانب واحد، مؤكدين أيضاً على أن الجهود الجماعية والإفادة من آليات الأمم المتحدة هو النمط الأصوب والأرشد للتصرفات فى الحالات النزاعية. كما أشار البيان إلى استعداد السوفيت إلى إجراء مشاورات ضمن لجنة

الأركان العسكرية التابعة إلى مجلس الأمن الدولى التى بوسعها تنفيذ وظائف بالغة الأهمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وعوّل البيان كثيراً على أهمية جهود البلدان العربية للحيلولة دون تطور الوضع الراهن فى الخليج إلى نزاع حربى أكبر. وفى اليوم التالى (١٠ أغسطس ١٩٩٠)، أرسل جورباتشوف رسالة إلى الرئيس حسنى مبارك بمناسبة مؤتمر القمة العربى مرحباً بالمؤتمر، ومؤكداً على أهمية جهود الدول العربية، باعتبارها الطريق الأنسب فى هذه المرحلة للإسهام فى تسوية الأزمة، وأكد فيها موقفه من الغزو العراقى للكويت، وأن جهوده فى هذا الإطار، وقرار مجلس الأمن رقم (٦٦٠) كان لإتاحة الفرصة لتحقيق المساعدة للعراق للخروج من الوضع الذى وقع فيه بأقل ضرر ممكن ودون إزلال لكرامته.

ثم وافق السوفيت على قرار مجلس الأمن الرابع برقم (٦٦٤) فى ١٨/ ٨/ ١٩٩٠، بشأن السماح للرعايا الأجانب بمغادرة الكويت والعراق. أما السوفييت فقد كان لهم موقف حاسم خلال المناقشات بشأن مشروع قرار مجلس الأمن المقدم من الولايات المتحدة، والذى طرح استكمال الحصار الاقتصادى على العراق وذلك بالحصار البحرى وباستخدام قوة عسكرية محدودة للتحقق من هذا الحصار وتنفيذه من كل النوافذ المؤدية للعراق. واعترض السوفيت على هذه الصيغة التى عدلت إلى إمكانية اتخاذ التدابير التى تتناسب مع الظروف المحددة فى إطار سلطة مجلس الأمن لإيقاف عمليات الشحن البحرى القادمة والمغادرة. ووافق مجلس الأمن على المشروع بعد تعديله وحمل رقم (٦٦٥) فى ٢٥/ ٨/ ١٩٩٠، والأكثر من ذلك، وفى نفس سياق قناعات السوفيت السابقة، فإن الاتحاد السوفيتى اعترض على السلوك الأمريكى بتفتيش السفن المتجهة للعراق، باعتبار أن هذا يتعارض مع القرار (٦٦١)، خاصة وإن هذا يعتبر نوعاً من الحصار لا يقره الواقع، وهذا مما دفع الولايات المتحدة للتقدم بمشروع القرار (٦٦٥).

ومن هذا الموقف السوفيتى إزاء القرار رقم (٦٦٥)، فإنه يتأكد أن الاتحاد السوفيتى كان حريصاً على الحل السلمى، وحريصاً على ألا يرتبط الحصار الاقتصادى بأى درجة من درجات استخدام القوة حتى يعطى الفرصة الكاملة للعراق بالتجاوب مع الحلول السلمية ودون أن يصر فى إطار رد الفعل على العكس.

وتأكد هذا الموقف السوفيتى الرافض لاستخدام القوة العسكرية رغم الضغوط الأمريكية التى تحاصره، وذلك فى لقاء القمة بين الرئيسين جورباتشوف، وبوش فى هلسنكى فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠، والذى تمخض عنه إعلان بيان مشترك تضمن تفضيل حل الأزمة سلمياً، مع الاستعداد فى حالة عجز الخطوات الحالية عن إنهائها للنظر فى خطوات إضافية تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة.

كما أن السوفيت رفضوا بإصرار المشاركة بالانضمام لأى قوات سوفيتية للقوات المتعددة الجنسيات. وهذا ما أكده جورباتشوف نفسه فى المؤتمر الصحفى الذى عقده عقب انتهاء لقاء هلسنكى، مشيراً إلى إصراره على التسوية السلمية، وأن صدام حسين سيخضع فى النهاية للضغوط العالمية. كما تجلى الموقف السوفيتى أيضاً فى عدم سحب الخبراء السوفيت من العراق قبل انتهاء مدة تعاقدهم. وسارت الأمور على هذا النحو، ولم يعترض الاتحاد السوفيتى على قرارات مجلس الأمن المتتالية إلى أن وصلت إلى القرار الاثنى عشر رقم (٦٧٨) الصادر فى ٢٩/ ١١/ ١٩٩٠، والذى يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن (٦٦٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما فى المنطقة، مالم ينفذ العراق هذه القرارات فى ١٥ يناير ١٩٩٠، أو حتى هذا التاريخ.

وقد وافق الاتحاد السوفيتى على هذا القرار دون اعتراض أو مناقشة، وامتنعت الصين عن التصويت، ورفضت كل من اليمن وكوبا.

وبهذا القرار الذى يبيح استخدام القوة العسكرية ضمن وسائل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، فإنه قد تكشف الدرجة التى وصل إليها الموقف السوفيتى. فهو إن كان قد وافق على قرار يسمح باستخدام كل الوسائل اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بما فيها القوة العسكرية، فإنه كان يبغى من وراء ذلك ممارسة الضغط على العراق وإظهار مدى خطورة الموقف وآفاقه بالنسبة له فى المستقبل، ومن ثم فهو يؤكد بالتالى أولوية الوسائل السلمية على القوة العسكرية بغض النظر عن قرار مجلس الأمن، لدرجة أن الاتحاد السوفيتى نفسه كان يستبعد احتمال استخدام القوة العسكرية فى حل الأزمة. وهذا ما يفسره مجمل الجهود السلمية فى الواقع العملى

من جانب السوفيت سواء قبل اتخاذ قرار مجلس الأمن (٦٧٨)، أو بعده وإلى أن نشبت الحرب وخلالها وحتى عند وشك انتهائها.

ويمكن استعراض عدد من تصريحات المسئولين السوفيت إزاء أزمة الخليج وكيفية التعامل معها.

ففى ٢٦/ ٩/ ١٩٩٠ وفى كلمة وزير الخارجية السوفيتى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، شدد على إدانة الغزو العراقى للكويت باعتباره عملاً إرهابيا ضد النظام العالمى الناشئ الجديد، ومؤيداً لكل قرارات مجلس الأمن، وداعياً فى نفس الوقت إلى دور حقيقى وجاء على نفس الدرجة من التعامل مع أزمة الخليج للأمم المتحدة، ومن ثم فإن إحياء لجنة الأركان العسكرية وتكوين مقر خاص لها يجب أن يتم مؤثراً. ومما يلاحظ أنه لم يتعرض لوسيلة القوة العسكرية ضد العراق مباشرة ولكن بتشديده على إحياء لجنة الأركان العسكرية فى خضم أزمة الخليج، فإنما يشير إلى أن أى تعامل عسكرى مع أزمة الخليج يجب أن يتم تحت مظلة الأمم المتحدة ولجنته العسكرية وليس خارجها.

وفى تصريح لشيفرنادزة (وزير الخارجية السوفيتى آنذاك) قال: «موسكو مستعدة لدعم القوات بالخليج تحت علم الأمم المتحدة وتحت إشرافها» (الأهرام ١/ ١٠/ ١٩٩٠). وفى ٥/ ١٠/ ١٩٩٠ قال جورباتشوف: «إنه يعتقد بأنه لن تكون هناك حرب فى الخليج وأن الاتحاد السوفيتى لا يعتزم إرسال قوات إلى المنطقة، كما أن القوات الموجودة حالياً فى الخليج أكثر من اللازم، وإن الاتحاد السوفيتى سيقوم بدوره فى الأزمة حتى النهاية».

وقد جاء التصريح السابق مواكباً لبدء مهمة مبعوث جورباتشوف نفسه إلى المنطقة وهو «بريماكوف» لزيارة العراق وعدد من الدول العربية، وهذه هى الترجمة الأخرى للموقف السوفيتى، القيام بالدور الساعى للسلام وحل الأزمة بعيداً عن استخدام القوة العسكرية. وقد أكد بريماكوف ذلك عقب زيارته للعراق بقوله: «إنه متفائل إزاء إمكانات الحل السلمى لأزمة الخليج، وإنه لم يعد متشائماً» (الأهرام ٨/ ١٠/ ١٩٩٠). وفى١٦/ ١٠/ ١٩٩٠، أكد شيفرنادزة (وزير الخارجية السوفيتى) أمام البرلمان: «أن بلاده لاترى وجود أى علاقة مباشرة بين أزمة الخليج

والنزاعات الأخرى فى منطقة الشرق الأوسط، وأنه يعتقد أن هناك إمكانية للتوصل إلى حل سلمى للنزاع فى الخليج»، وأشار إلى «أن زيارة بريماكوف، مبعوث الرئيس السوفيتى لبغداد قد حققت نتائج مهمة».

وفى ١٨/ ١٠/ ١٩٩٠ أشار وزير الدفاع السوفيتى إلى: «إن خطر الحرب لايزال قائماً فى منطقة الخليج، وأنه إذا كان لابد من التسوية السياسية فإنه يجب أن تقدم أطراف الأزمة على تنازلات متبادلة، لأن خطوة الحرب خطرة جدا وتتسم بقدر عال من المغامرة».

وفى ختام مباحثات جورباتشوف فى مدريد قال الرئيس السوفيتى فى مؤتمر صحفى: «إن القيادة العراقية بدأت فيما يبدو تغير موقفها المتشدد من حل النزاع، وإن إصرار بلاده على حل النزاع سلميا هو للصالح الدولى العام، وإن نتائج أى مواجهة مسلحة ستكون أخطر مما يزيد». وفى ختام زيارة بريماكوف للعراق ولدول المنطقة فى أواخر أكتوبر الماضى، أكد الرئيس السوفيتى على ضرورة عقد قمة عربية وإيجاد وسيلة عربية وهما أفضل طريقة للتعامل مع الرئيس العراقى لإيجاد حل لمشكلة احتلال العراق للكويت وبهذا يمكن التوصل إلى حل أسرع. كما أشار إلى أن مناقشات مبعوثه بريماكوف أظهرت بعض الليونة فى موقف صدام حسين، وأن هذه المباحثات جزء من عملية تشمل عدة دول وأن بعض أجزائها سرية، ثم أكد رفضه للحل العسكرى للأزمة، وأن الحل السياسى للنزاع يجب أن يأخذ فى الاعتبار وقف جميع الأطراف بما فى ذلك العراق (الأهرام ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٠).

وفى ١٠/ ١١/ ١٩٩٠، أعلن شيفرنادزة علنا وللمرة الأولى «أن الاتحاد السوفيتى يوافق على استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت من قوات الاحتلال العراقية فى حالة فشل الجهود السلمية، ولكن لابد من أن قرار استخدام القوة يتم من جانب الأمم المتحدة».

ثم أكد جورباتشوف أنه ليس هناك خلاف مع واشنطن حول وسائل معالجة الأزمة، وأن المجتمع الدولى بأسره يجب أن يظل موحداً متمسكاً برفضه لضم العراق للكويت حتى يتحقق أول اختبار للسياسات الجديدة. وأن الاتحاد السوفيتى

والولايات المتحدة متفقتان على العمل من أجل تحقيق حل سياسى لأزمة الخليج، وبذل كل ما هو ممكن لاستبعاد الحل العسكرى. ولا يوجد انقسام بينهما فيما يتعلق بوسائل معالجة الأزمة، وأن قرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن)، والحشد العسكرى فى الخليج كلها وسائل وخطوات على طريق تحقيق التسوية السياسية للأزمة.. (جريدة الحياة الصادرة من لندن فى ١٠/ ١١/ ١٩٩٠).

وفى ٢١/ ١٢/ ١٩٩٠، أكد جورباتشوف على أن الاتحاد السوفيتى مصمم على تحرير الكويت من الاحتلال العراقى وأعرب عن أمله فى رسالة لقمة مجلس التعاون لدول الخليج فى العاصمة القطرية أن تسهم القمة فى التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الخليج.

وفى ١٦ يناير ١٩٩١، أعلن نائب وزير الخارجية السوفيتية (الكسند- بيلونوجوف) أمام مجلس السوفيت الأعلى بأن «الحكومة قد أبلغت العراق عن نية الاتحاد السوفيتى فى عدم المشاركة فى العمليات العسكرية فى الخليج». ثم أضاف: «بأن العراق لا يصدق بأن الولايات المتحدة ستتورط فى الحرب وأن حكومته قد بذلت كل ما فى وسعها من أجل إقناع القيادة العراقية بعزم الولايات المتحدة».

وقد تتالت التصريحات خاصة بعد استصدار قرار (٦٧٨) فى ٢٩/ ١١/ ١٩٩٠، مؤكدة على احتمال استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت، مع تراجع الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة.

ومع ذلك فإن هذه التصريحات تكشف عن مدى الصراع الدائر فى موسكو بين التيارات الإصلاحية والتيارات المحافظة وقد أظهر شيفرنادزة دوراً معبراً عن انتهاج سياسة موالية تماماً للولايات المتحدة، وذلك من خلال تصريحاته المبكرة عن تفكيره فى إرسال قوات سوفيتية إلى الخليج، ودوره فى استصدار قرار مجلس الأمن (٦٧٨) الذى أباح استخدام كل الوسائل بما فيها القوة العسكرية ضد العراق، بل ظهر دوره من خلال تصريحاته المتتالية بأنه وعلنا مع استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت. وذلك على عكس آخرين سواء الرئيس جورباتشوف نفسه الذى جند الحلول السلمية، أو بعض من ممثلين مثل (بريماكوف) مبعوثه الشخصى الذى

كان يعبر عن أصحاب التوجه السلمى فى النظام السوفيتى لحل أزمة الخليج . حتى أنه بعد استقالة شيفرنادزة من منصبه بعد ثلاثة إسابيع من صدور القرار (٦٧٨)، لم يلاحظ وجود تصريحات على لسان أى مسئول سوفيتى بتجنيد استخدام القوة العسكرية ضد العراق أو لحل أزمة الخليج .

وقد كشف السلوك السوفيتى حرصها على الالتزام بالجهود الدبلوماسية، وظهر ذلك من خلال الجولات المتكررة التى قام بها (بريماكوف) فى دول المنطقة أكثر من مرة، وزياراته لعدد من الدول الأوروبية، بل وزيارته للولايات المتحدة ومقابلته للرئيس بوش نفسه . بل استمر هذا الدور حتى بعد بدء الحرب من خلال الاتصالات المكثفة فى خلال الحرب ومحاولات السوفيت التوسط بين العراق ودول التحالف بزعامة الولايات المتحدة وذلك بطرح مبادرات سلمية عديدة . بل إن السوفيت بذلوا جهداً فى دعم الجهود السلمية، وذلك بالتنسيق مع دول المجموعة الأوروبية، والتى تمخض عنها بيان سوفيتى أوروبى مشترك فى ٢٦/ ٩/ ١٩٩٠ ترجم الموقف المشترك لكلا الطرفين والذى تضمن انسحاب بدون شروط، والالتزام بقرارات مجلس الأمن، وإمكانية استخدام خطوات إضافية مناسبة مع ميثاق الأمم المتحدة، مع الالتزام معاً بحل الصراعات الأخرى فى المنطقة كالصراع العربى الإسرائيلى والمشكلة الفلسطينية والوضع فى لبنان، بهدف تحقيق سلام عادل وشامل ودائم وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة .

وأيضاً برز الدور التنسيقى بين الاتحاد السوفيتى والصين من خلال زيارة وزير الخارجية السوفيتية للصين خلال الأزمة فى (١/ ٩/ ١٩٩٠) وصدور بيان مشترك أكد على ضرورة بذل الجهود السلمية واستمرار ذلك .

وفى ضوء استعراض تطورات الأحداث وطبيعة الموقف السوفيتى، يمكن رصد أهدف الاتحاد السوفيتى فى أزمة الخليج فيما يلى :

أ - تجنب المواجهة المباشرة وغير المباشرة مع الولايات المتحدة تحت أية ظروف، وذلك تدعيماً لسياسة الوفاق بما يتسق ودعوة جورباتشوف السلمية .

ب - الحفاظ على القوة العراقية لحفظ التوازن فى المنطقة بالمقارنة بالقوى الأخرى فيها كإسرائيل وإيران وتركيا . ويفسر ذلك سلوك السوفيت لمحاولة تجنب أى عمل عسكرى ضد العرب .

جـ - الحفاظ على صداقة العراق خاصة لما تربطه بالاتحاد السوفيتى من معاهدة صداقة منذ عام ١٩٧٢ وللجوار الإستراتيجى وغير ذلك ، وأيضاً الحفاظ على صداقة العرب عموماً مما يجنب فقدان المصداقية فى المساندة السوفيتية من جانب العرب، بل ودول العالم الثالث .

د - استثمار الظروف المواتية لأزمة الخليج لإيجاد هامش حركة إزاء العراق والأطراف الأخرى فى العالم العربى بما يدعم من استمرارية التواجد السوفيتى فى المنطقة العربية .

هـ - استغلال أزمة الخليج لإيجاد صلة بين تسويتها وتسوية شاملة لمشاكل المنطقة وفى مقدمتها الصراع العربى الإسرائيلى . وقد ترجم ذلك فى تصريحات عديدة للرئيس السوفيتى ووزير خارجيته ولقاء قمة هلسنكى، ولقاء وزير الخارجية السوفيتية بوزراء خارجية المجموعة الأوروبية والذى تمخض عنه بيان مشترك أكد ذلك .

**** وقد انتهج الاتحاد السوفيتى عدة وسائل لتحقيق هذه الأهداف هى :**

أ - التأكيد على دور الأمم المتحدة فى حل الأزمة ، واستخدام قراراتها كأسلوب للضغط على النظام العراقى لحل الأزمة سلميا .

ب - التأكيد على أن استخدام القوة العسكرية يتم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، ولجنة الأركان العسكرية التابعه لمجلس الأمن، وهذا يفسر دعوة الاتحاد السوفيتى لتحريك مهمة هذه اللجنة وضرورة قيامها بمهامها فى أزمة الخليج .

جـ - الاضطلاع بدور «الوسيط» بين الأطراف المعنية فى الأزمة ، وتمثل ذلك من خلال إيفاد مبعوثين شخصيين للرئيس السوفيتى (جورباتشوف)، ومنهم (بريماكوف) و (ميخائيل شينكو) .

د ـ ممارسة التنسيق مع قوى دولية ذات نفوذ وأهمية، كأوروبا والصين.

هـ ـ تكثيف الاتصالات المباشرة وغير المباشرة بعدد كبير من الدول العربية للمعاونة في حل الأزمة عربيا بما يحول دون تصعيدها إلى حد استخدام القوة العسكرية (قبل استخدامها فى ١٧ يناير ١٩٩١).

وهكذا يتضح أن السوفيت كانوا يلتزمون بالحل السلمى للأزمة منذ بدايتها، ورفض الحل العسكرى لها، والميل إلى الحلول الوسط التى تأخذ فى الاعتبار المصالح العراقية، والميل للعمل الجماعى من خلال الأمم المتحدة وليس خارجها، والتأكيد على الدور العربى فى حل الأزمة، مع ضرورة العمل على تسوية جميع مشاكل المنطقة فى ضوء تسوية أزمة الخليج.

ثالثاً: آليات النظام العالمى فى إدارة الأزمة:

أصبح من الطبيعى فى ضوء انتقال النظام العالمى من حالة حرب باردة ووفاق متجمد، إلى حالة من الوفاق الجديد وتبادل المصالح، أن تكون وسيلة الاحتكام فى فض المنازعات فى ظل المناخ الجديد هو القانون الدولى وأحكامه والمنظمات الساهرة على تنفيذه والتى تتمثل أساساً فى منظمة الأمم المتحدة. لذلك فإن الميل الطبيعى لحل الصراعات الدولية بالطرق السلمية أكد تراجع القوة العسكرية كوسيلة لفض المنازعات بين الدول.

ومن ثم فإن ظهور دور الأمم المتحدة إزاء أزمة الخليج قد أتى فى ظل الإطار الأشمل وهو حالة الوفاق العالمى بين الدولتين العظميين. ولكن الأمر يختلف حول كيفية أداء الأمم المتحدة لدورها، وليس حول دورها الطبيعى الذى حالت دون ممارسته ظروف عديدة من قبل. فالكيفية التى أدارت الأمم المتحدة بها ـ من خلال أطرافها ـ الأزمة، عكست موازين القوى الجديدة فى العالم بعد حالة الوفاق. أى أن الأمم المتحدة ترجمت هذا الواقع الجديد فى النظام العالمى من حيث تغير هيكله، وحالة توازنه. ولذلك فإن الملاحظ مبدئيا أن النظام العالمى بسماته الجديدة تعامل فى إدارته للأزمة من خلال آليات عديدة تمحورت حول مستويين أساسيين هما:

المستوى الأول: القرار الدولى الرسمى المتمثل فى مجلس الأمن، كإطار نظرى يمثل الشرعية الدولية.

المستوى الثانى: تنفيذ القرار الدولى الرسمى، وهو الذى يتمثل فى كيفية ترجمة القرار الصادر عن مجلس الأمن إلى واقع فعلى.

وفيما يلى تناول لكل مستوى على حدة :

(١) المستوى الأول : القرار الدولى الرسمى الصادر عن مجلس الأمن :

أعمل مجلس الأمن سلطاته المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة . وباشر اختصاصاته طبقاً للمادة (٤١) الداعية إلى تطبيق العقوبات الاقتصادية بما فيها المقاطعة، والمادة (٤٢) التى تنص على استخدام القوة العسكرية تحت علم الأمم المتحدة لردع أى معتد ثبت قيامه بالعدوان، والمادة (٥١) الخاصة بحق الدفاع عن النفس فى ميثاق الأمم المتحدة.

ومما ساعد على إعمال مجلس الأمن لسلطاته واختصاصاته الرسمية هو اتفاق الدول الخمس دائمة العضوية أساساً والتى تستطيع إحداها أن تعوق إصدار أى قرار من خلال (حق الفيتو) الممنوح لها طبقًا لميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم فإن هذا الدور تمثل فى إقرار وإعلان ما تم الاتفاق عليه قبل إحالته لمجلس الأمن. ولذلك فإن مجلس الأمن كان بمثابة الوسيلة الدولية الرسمية التى من خلالها أعلنت قرارات معينة ضد العراق طرحتها بعض أو كل الدول الراغبة فى ذلك.

وهكذا تم استثمار النظام الجديد لمجلس الأمن لاستصدار وإعلان القرارات التى تتفق وتعميق سمات هذا النظام، وانعكاساً لموازين القوى الجديدة فيه.

ومن ثم صدر عن مجلس الأمن فى الفترة ما بين بدء الغزو العراقى للكويت فى ٢/٨/ ١٩٩٠ وحتى وقف إطلاق النار (١٢) اثنا عشر قراراً وبيانها كالتالى :

م	رقم القرار	التاريخ	نتيجة الاقتراع عليه	مضمون القرار
١	القـــرار رقم (٦٦٠) مطالبة العراق بالانسحاب الفورى .	٩٠/٨/٢	حـصل على (١٤) صـوتاً امتنع اليمن عـــن التصويت .	١ - يدين الغزو العراقى للكويت . ٢ - يطالب العراق بسحب جميع قواته فوراً وبدون أى شرط أو قيد إلى المواقع التى كانت تتواجد فيها فى أول أغسطس ١٩٩٠ . ٣ - يدعو العراق والكويت إلى البدء فوراً فى مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة فى هذا الصدد وبوجه الخصوص جهود الجامعة العربية . ٤ - يقرر أن يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر فى خطوات أخرى لضمان الامتثال لهذا القرار .
٢	القـــرار رقم (٦٦١) فرض العقوبات الاقتصادية على العراق .	٩٠/٨/٦	حـصل على (١٣) صـوتاً امتنع اليمن وكـوبا عن التصويت .	يدعو القرار إلى المقاطعة التجارية والمالية والعسكرية للعراق ويشمل هذا الإجراء الواردات من البترول العراقى والكويتى كما يستثنى الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة فى ظروف إنسانية .
٣	القـــرار رقم (٦٦٢) رفض قـــرار ضم الكويت .	٩٠/٨/٨	حـصل على الإجماع .	يقرر أن ضم العراق للكويت بأى شكل وتحت أى مبرر ليس له أى مشروعية قانونية ويعتبر لاغياً وباطلاً، كما يدعو جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بعدم الاعتراف بهذا الضم والامتناع عن الإتيان بأى عمل أو تعامل قد يفسر على أنه اعتراف غير مباشر بهذا الضم . ويعلن المجلس عن عزمه على إعادة السلطة الشرعية إلى الكويت وكذا سيادته واستقلاله ووحدة ترابه .
٤	القـــرار رقم (٦٦٤) ضـد الاحـتـفـاظ بالرهائن .	٩٠/٨/١٨	حـصل على الإجماع .	يطالب بأن يتيح العراق ويسهل السفر فوراً من الكويت والعراق لرعايا الدول الثالثة .

م	رقم القرار	التاريخ	نتيجة الاقتراع عليه	مضمون القرار
٥	القـــرار رقـم (٦٦٥) الالتجـاء الى القوة .	٩٠/٨/٢٥	حـــصـل على ١٣ صوتاً امـتنع اليـمن وكـــوبا عن التصويت .	يدعـو الدول الأعـضـاء التى تتـعـاون مع حكومة الكويت والتى لهـا قـوات بحـرية فى المنطقـة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة فى إطار سلطة مـجلس الأمن لإيقـاف جـمـيع عمليات الشحن البحرى القادمة والمغادرة بغية تفتيش حمولتها ووجهاتها والتحقق منها لضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن .
٦	القـــرار رقـم (٦٦٦) المعــــونة الغذائية .	٩٠/٨/١٤	حـصل على (١٣) صـوتاً امـتنع اليـمن وكـــوبا عن التصويت .	يطلب إلى الأمين العام أن يلتمس بصفـة عـاجلة ومستمرة معلومات عن وكالات الأمم المتحدة عن مـدى توفـر الأغـذية فى العـراق والكويت وأن يستخدم الأمين العام مـساعيه الحميدة من أجل تيسير إيصال المواد الغذائية إلى العراق والكويت .
٧	القـــرار رقـم (٦٦٧) إدانـة انتـهـاكـات المقــــار الدبلوماسية .	٩٠/٩/١٦	حـصل على الإجماع .	يدين بشدة الأعمال العدوانية التى ارتكبها العراق ضد المقار الدبلوماسية وموظفيها فى الكويت ، بما فيها اختطاف الرعايا الأجانب الموجودين فى تلك الأمـاكن ، ويطالب بالإفـراج الفـورى عن هؤلاء الرعايا وكذلك جميع الرعايا المحتجزين فى العراق وفى الكويت .
٨	القـــرار رقم (٦٦٩) حـــول الحظر المفروض ضد العراق .	٩٠/٩/٢٤	حـصل على الإجماع .	يطلب من لجنة العـقـوبات بأن تفـحص جـمـيع طلبات المعونة التى تتقدم به الدول التى تعانى من صعوبات اقتصاد نتيجة لالتزامها بقرار الحظر المفروض ضد العراق .
٩	القـــرار رقـم (٦٧٠) مـــن الحـظـر إلـى حركة الملاحة الجوية .	٩٠/٩/٢٥	حـصل على ١٤ صـــوتاً وامتنعت كوبا عـــــن التصويت .	يقرر فرض الحظر الجوى على العراق ويطلب إلى جميع الدول أن تقوم باحتجاز أية سفن عراقية تدخل موانيها إذا كان هناك شك فى أنها انتهكت قرار الحظر .

م	رقم القرار	التاريخ	نتيجة الاقتراع عليه	مضمون القرار
١٠	القرار رقم (٦٧٤) حول تعويضات الحرب .	٩٠/٩/٢٥	حصل على (١٣) صوتاً وامتنعت كل من كوبا واليمن عن التصويت .	يدين «تصرفات السلطات والقوات العراقية» في الكويت ويحمل العراق بموجب القانون الدولي مسئوليته عن أي خسائر أو أضرار أو إصابات تنشأ فيما يتعلق بالكويت والدول الأخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت ويقرر مواصلة النظر في المسألة بشكل نشط ودائم إلى أن يستعيد الكويت استقلاله ويستعاد السلام وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .
١١	القرار رقم (٦٧٧) حول تغيير التركيبة السكانية في الكويت .	٩٠/١١/٢٨	حصل على الإجماع .	يدين المجلس بالإجماع المحاولات العراقية الخاصة بتغيير التركيبة السكانية في الكويت ومحاولاته تدمير السجلات المدنية التي وضعتها حكومة الكويت الشرعية ، ويطلب من الأمين العام الحفاظ على نسخة من السجل السكاني للكويت .
١٢	القرار رقم (٦٧٨) يأذن بالالتجاء إلى القوة .	٩٠/١١/٢٩	حصل على (١٢) صوتاً رفضته كل من كوبا واليمن ، وامتنعت الصين عن التصويت .	يطالب المجلس بأن يمتثل العراق امتثالاً تاما للقرار (٦٦٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ويقرر في الوقت الذي يتمسك بقراراته أن يمنح العراق فرصة أخيرة للقيام بذلك ، كما يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ما لم ينفذ العراق في ١٥ يناير ١٩٩١ ، أو قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذاً كاملاً . . بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن (٦٦٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة .

ومن خلال استعراض قرارات الأمم المتحدة الاثنى عشر ، يتضح أن (٥) خمسا منها قد حظيت بالإجماع الكامل من جميع الأعضاء الدائمين وغير الدائمين والبالغ عددهم (١٥) عضواً بينما القرارات السبعة الأخرى فقد حظيت بموافقة (١٣) عضواً وامتناع أو رفض عضوين هما اليمن وكوبا، باستثناء القرار الثاني عشر الخاص باستخدام القوة فقد حظى بموافقة (١٢) عضواً فقط ورفض كل من اليمن وكوبا ، وامتناع الصين عن التصويت . والقاسم المشترك هو حصول جميع هذه القرارات على الموافقة الجماعية من الدول الدائمة وهى حجر الزاوية فى اتخاذ هذه القرارات باستثناء القرار الأخير (٦٧٨) حيث امتنعت الصين وهو ما لم يحول دون صدور القرار .

وهكذا يتضح أنه للمرة الأولى التى يصدر من مجلس الأمن هذا الحجم من القرارات إزاء أزمة معينة وفى هذه المدة القصيرة ، حيث صدر (١٢) قراراً فى أقل من أربعة أشهر وهو ما لم يحدث فى تاريخ المنظمة منذ نشأتها عام ١٩٤٥ . وهذا يرجع أساساً إلى طبيعة النظام العالمى فى مرحلته الجديدة ، والتى جعلت التعامل مع هذه الأزمة يتم بهذا الإجماع التاريخى .

كما أن التاريخ لم يسجل بعد كيفية صناعة هذه القرارات الاثنى عشر التاريخية من خلال مجلس الأمن بهذا الإجماع الكامل من الدول دائمة العضوية . فالظاهر أمام الباحثين والمدققين أن هناك قرارات تم الإعلان عنها بعد التصويت عليها من الأعضاء . وهذه القرارات تتفق ورغبة الغرب بقيادة الولايات المتحدة، فهى فى أغلبها مشاريع صادرة عن الغرب أساساً . ومن ثم فإن الحلقة المفقودة حالياً هى فى كيفية حصول الغرب بقيادة الولايات المتحدة على هذا الإجماع على مشاريعه المقدمة لمجلس الأمن . وهذا هو ما ستفصح عنه الأيام والسنوات القادمة . ومع ذلك يبقى أن الأمم المتحدة - ومجلس أمنها والذى صدر هذه القرارات - عكست موازين القوى السائدة فى النظام العالمى الذى يميل إلى هيمنة أمريكية فى الوقت الحاضر وخلال أزمة الخليج والتى امتدت نحو سبعة أشهر كاملة . كما أنه من الواضح أن استقراء مواقف كل من القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد

السوفيتى ، يكشف على هدف كل منهما فى توظيف الأمم المتحدة . فالولايات المتحدة أرادت الأمم المتحدة وقراراتها غطاء شرعيا لتحقيق أهدافها والتدخل فى أزمة الخليج بما يترجم هذه الأهداف . أما الاتحاد السوفيتى فقد أراد من قرارات الأمم المتحدة ممارسة الضغط على العراق لإرجاعه عن الغزو الذى قام به للكويت .

٢ - المستوى الثانى : آلية تنفيذ القرار الدولى الرسمى :

فى الوقت الذى أصدرت فيه الأمم المتحدة قراراتها الاثنى عشر إزاء أزمة الخليج ، فإنها لم تقم بتنفيذ هذه القرارات أو حتى الإشراف على التنفيذ طبقاً لما يقره ميثاقها . وهذه القرارات ترك تنفيذها لآلية ما خارج دائرة الأمم المتحدة وهو يعنى تنازل فعلى عن جزء من اختصاصاتها وذلك بتفويضها الدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، والتى سميت بدول التحالف ، أن تقوم بدور التنفيذ دون مراقبة أو متابعة من الأمم المتحدة ذاتها صاحبة الاختصاص الأصيل .

وقد اضطلعت بتنفيذ هذه القرارات قيادة ثلاثية من أعضاء مجلس الأمن الدائمين وهم (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا) . ولم يشارك فى التنفيذ كل من الاتحاد السوفيتى أو الصين . وعلى الرغم من عدم قناعة الاتحاد السوفيتى بعدم استخدام القوة العسكرية إلا تحت علم الأمم المتحدة، وتحت قيادة الأركان العسكرية التابعة لمجلس الأمن، إلا أنه لم يعترض على المشروع المطروح باستخدام جميع الوسائل اللازمة - بما فيها القوة العسكرية، لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وذلك عن طريق الدول المتعاونة مع الحكومة الكويتية، بل وافق عليه . وهو ما يعنى موافقة صريحة على ما تم فى الخليج ، ومن ثم فهو بموافقته قد سهّل من مهمة دول التحالف فى تحقيق أهدافها فى الخليج تحت ستار شرعية المجتمع الدولى ممثلاً فى الأمم المتحدة ومجلس أمنها . وعندما قامت الحرب بقرار من دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة لم يعترض الاتحاد السوفيتى أو الصين وهما الدولتان الدائمتان بمجلس الأمن ويمتلكان حقوقاً متميزة فيه . ولم تدعو إحداهما مجلس الأمن للانعقاد لوقف الحرب وإعطاء فرصة جديدة للحل السلمى . بل إن الدور السوفيتى

خصيصاً تحول إلى جهود جديدة للتوسط وطرح مبادرات سلمية جديدة، وعمل اتصالات مع العراق. ولم تسفر هذه الجهود عن إعاقة تنفيذ قرار الحرب ضد العراق. والثابت إذن أن الأمم المتحدة اكتفت بإصدار القرارات أو بالتحديد إعلانها، وتركت أمور تنفيذها إلى دول التحالف صاحبة مشاريع هذه القرارات.

وهذا يؤكد قصور دور الأمم المتحدة لوقوفه عند مستوى معين دون أن يمتد إلى باقى حدوده الشرعية والتى يقرها ميثاق المنظمة العالمية. ومما يؤكد محدودية دور الأمم المتحدة، ما قاله الرئيس الأمريكى (بوش) بنفسه: «إن هناك حدودًا يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة الالتزام بها وهو يخاطب وزير خارجية العراق».

رابعاً: انعكاسات الأزمة على النظام العالمى ومستقبله:

تركت ولازالت وستظل أزمة الخليج تترك آثارها على النظام العالمى ومستقبله. فعلى الرغم من أن الأزمة تمت إدارتها فى ظل النظام العالمى السائد، إلا أن هذا النظام العالمى سيتأثر كثيراً بها، وسيكون لها بصمات عليه.. ويمكن رصد ثلاثة مستويات تتعرض لآثار الأزمة على النظام العالمى:

١ ـ مستوى العلاقات بين الدولتين العظميين:

فالعلاقات بين الدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى)، لابد وأنها ستتعرض للتغير نظراً لتأثرها بأحداث الأزمة. فإذا كانت الولايات المتحدة حققت الهيمنة على مقاليد أمور الأزمة وإدارتها منفردة إلى حد كبير وبموافقة الاتحاد السوفيتى وإن لم تكن صريحة تماماً، فقد كانت ضمنية، فإن هناك اتجاهات داخلية فى الاتحاد السوفيتى ترفض استمرار العلاقات بدرجة غير متكافئة مع الولايات المتحدة. بل إن القبول السوفيتى لطبيعة العلاقة بهذا الشكل فى الوقت الحاضر إنما يأتى هذا انعكاساً لأوضاع انتقالية فى الاتحاد السوفيتى معرضة للتغيير الذى سيرفض الرجوع عن مكانة الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى. خاصة وأن الاتحاد السوفيتى قد تم تجاوزه كثيراً من الولايات المتحدة فى إدارة الأزمة خاصة خلال فترة

الحرب. حيث توصل السوفيت إلى مبادرة مع العراق تقضى بالانسحاب من الكويت، إلا أن الولايات المتحدة لم ترد أن يكون للاتحاد السوفيتى أى دور فى الأزمة، ولذلك تجاهلت جهوده الوساطية وبدأت الحرب البرية لتحرير الكويت. كما أنه كان محدداً لقاء قمة بين الرئيس بوش والرئيس جورباتشوف، وبعد طلب السوفيت تحديد موعد القمة، كان رد بوش: «إننا سوف نرى» (We Will See). وهذا كله سيكون له ظلاله بلاشك على تطور العلاقات بين الدولتين، والأمر يتوقف على طبيعة الأوضاع داخل الاتحاد السوفيتى والبيئة الخارجية المحيطة به، وإمكانيات تجاوز أحداث الأزمة من عدمه.

٢- مستوى الهيكلية فى النظام العالمى:

فهيكل النظام العالمى مع بدء الأزمة وخلالها عكس حالة القطبية الثنائية المرنة ولكن فى ظل هيمنة أمريكية. ولكن هذه الهيمنة لم تكن مطلقة، ويؤكد ذلك مشاركة دول كثيرة فى تحمل نفقات حرب الخليج، ومنها اليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، إضافة إلى دول الخليج أساساً. ولم تستطع الولايات المتحدة تحمل أعباء إمكانية السيطرة على النظام العالمى، منفردة. وهذا ما يجعل من هيمنتها مسألة مؤقته ترتبط بظروف التحول فى النظام العالمى، وتراجع القوة العظمى الأخرى (الاتحاد السوفيتى) عن ممارسة دوره كقوة عظمى فى ضوء أوضاعه الداخلية. والولايات المتحدة وقد مارست دورها المسيطر فى النظام العالمى فى ممارسة النفوذ على اليابان وألمانيا بدفع جزء من نفقات الحرب، وفى ممارسة نفوذها على فرنسا فى المشاركة الكاملة فى حرب الخليج. وكذلك ممارسة تهديداتها ضد الصين فى حالة استخدام الفيتو داخل مجلس الأمن، إلا أن هذه القوى لا يمكن ضمان استمرار خضوعها لهذا النفوذ بل أنها ستسعى إلى فك هذه القيود لممارسة دورها كقوى عظمى، مما سيعجل من تحول النظام ذى القطبية الثنائية المرنة الى النظام متعدد الأقطاب.

ومن ثم فإنه فى الوقت الذى سمح فيه هيكل النظام العالمى فى فترته الحالية

والانتقالية إلى التأثير على إدارة الأزمة بشكل معين يخدم السياسة الأمريكية والغربية، إلا أن الأزمة ستقود إلى تغيير هذا الهيكل ودفعه نحو القطبية التعددية .

٣ ـ مستوى الآلية فى النظام العالمى :

على الرغم من الدور النشط والمحدود للأمم المتحدة باعتبارها وسيلة النظام العالمى، خلال الأزمة، والذى خضعت فيه لموازين القوى فى النظام العالمى، إلا أن هذا الدور سيكون بمثابة الإطار المرجعى لدور الأمم المتحدة فى المستقبل.

فالنظام العالمى وهو ينتقل إلى عصر الوفاق والتعاون والسلام يحتاج إلى جهاز دولى قوى يترجم سمات هذا النظام العالمى فى مرحلته الجديدة. ومن ثم فإن الأمم المتحدة وهى الجهاز الحالى الذى يقوم بدور عالمى، منوط به ترجمة طموحات القائمين على النظام العالمى . فالتعاون أصبح بديلاً للصراع ، ولذلك فإن اللجوء إلى قواعد القانون الدولى من خلال المنظمة الدولية المطروحة يصبح هو الطريق السليم الذى يتفق ومقتضيات هذا العصر . وإزاء تأثر الأمم المتحدة بموازين القوى السائدة فى النظام العالمى ، مما جعلها نشطة فى إصدار القرارات، محدودة فى استكمال دورها بالاضطلاع بمهام تنفيذها ، فإن أزمة الخليج ستكون لها تداعياتها. حيث تظهر الحاجة إلى تطوير مواثيق هذه المنظمة لعدم الحد من فاعليتها ، بل إن تعرض هيكل النظام العالمى للتغير نتاجاً لأزمة الخليج، يمكن أن يقود إلى تغير هيكل الأمم المتحدة ذاته ، حيث ستطالب القوى الجديدة بنصيبها فى هذه المنظمة من مقاعد دائمة أو مقاعد لها ميزات تختلف من بقية الأعضاء. ومن هذه القوى الجديدة ألمانيا، واليابان . مما سيفتح الباب إلى إمكانية إعادة النظر فى المنظمة هيكلاً ومواثيقاً. ولذلك فإنه يتضح أنه فى الوقت الذى كان لنشاط الأمم المتحدة إزاء أزمة الخليج أثره الواضح فيها ، فإن هذه الأزمة أيضاً سيكون لها الفضل فى تطوير هذه المنظمة الدولية وغيرها من المنظمات الأخرى، بل وفى أسس التنظيم الدولى كله بما يتوافق مع التطورات الحادثة فى هيكل النظام العالمى فى مرحلته الجديدة.

المبحث الثامن

الأزمة العراقية .. وحدود استخدام القوة فى المنطقة(*)

تتجدد الأزمة العراقية بين فترة وأخرى، وذلك نظرا لاستمراريتها . فالشكوك مستمرة بين الجانب العراقى والجانب الأمريكى على وجه الخصوص . والعراق يبنى إستراتيجيته على عامل الزمن الذى يؤدى إلى تفكيك التحالف الدولى وهو ما قد ظهر فعلاً خلال أزمات العراق هذا العام مع النظام الدولى . فى نفس الوقت فإن التهديد الأمريكى باستخدام القوة ضد العراق يتكرر بين لحظة وأخرى، وهو ما يجعلنا نتساءل عن حدود استخدام القوة وتداعيات ذلك، إزاء ما يمكن تسميته بـ «المسألة العراقية» .

ولاشك أننا أصبحنا الآن فى منعطف جد خطير إزاء ما يمكن تسميته بالمسألة العراقية، تستدعى حلها، سواء على المستوى الداخلى فى العراق، أو على المستوى الإقليمى . خاصة المحيط العربى، أو على المستوى الدولى بهيكل وطبيعة تفاعلاته . فنحن أمام أزمة بدأت بالغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، وانتهى الفصل الأول منها بحرب الخليج التى أخرجت العراقيين من الكويت فى فبراير ١٩٩١، ثم تداعت الفصول المختلفة لها حيث استخدمت القوة مرتين فى عام ١٩٩٣ مع بدء تولى كلينتون للفترة الرئاسية الأولى، ثم عام ١٩٩٦ فى محاولة استمرار إخضاع العراق للأوامر الأمريكية وتأكيد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولى . ثم شهدت الربع الأول من هذا العام (١٩٩٨) فصلاً جديداً فى مسرحية هذه الأزمة، وهو ما يشير إلى قرب انتهائها نهائيا . فإزاء محاولة الرجل

(*) نشرت فى جريدة «عكاظ» ، السعودية ، ١ مارس ١٩٩٨، ومجلة القادة الصادرة عن المجلس الأعلى للشباب ، عدد مايو ١٩٩٨ .

المريض «أن يثبت وجوده على قيد الحياة ـ قام العراق بإثارة قضية الكرامة والاستقلال والسيادة والأمن الوطنى»، وذلك عندما أرادت اللجنة الخاصة لنزع أسلحة الدمار الشامل برئاسة «باتلر»، أن تدخل قصور الرئاسة الثمانية للتفتيش. إلا أن الولايات المتحدة لم تقبل أى اعتراض عراقى، باعتبار أن أرض العراق مباح أمام المفتشين الدوليين، وغالبيتهم من الأمريكيين، وأن أى اعتراض غير مقبول ولابد من حسم الأمر على نحو السرعة. إلا أنه مع الرفض العراقى المستمر لدخول المفتشين لهذه القصور، لم تجد الولايات المتحدة سوى التهديد وحشد القوات تمهيداً لضربة عسكرية قاتلة للعراق ـ رئيساً وشعباً. وإزاء ذلك الإصرار الأمريكى على استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وأيا كانت دوافعه، فإنه حدث انقسام على المستوى الدولى، ورفض من غالبية الدول العربية والمجاورة. ووصل الأمر إلى حد توجيه «إنذار» روسى بأن استخدام القوة من جانب الولايات المتحدة ضد العراق، يمكن أن يؤدى إلى «حرب عالمية ثالثة»!!

وهنا فإن الحل الدبلوماسى أصبح له قبول رغم المعارضة الأمريكية له فى الواقع العملى. وكان من جراء ذلك تكثيف هذه الجهود حتى وصلت إلى قيام الأمين العام للأمم المتحدة وبتفويض من مجلس الأمن بزيارة العراق للنظر فى إمكانية توقيع اتفاق ما من شأنه تقويض فكرة استخدام القوى العسكرية. وبعد زيارة امتدت لثلاثة أيام (٢٠ـ٢٣ فبراير ١٩٩٨)، استطاع الأمين العام أن يصل إلى اتفاق مكتوب مع القيادة العراقية راعى فيه التوازن بين رغبة العراق فى الحفاظ على أمنه وسيادته، وبين قرارات الأمم المتحدة باستمرار عمل لجنة التفتيش، مع الوعد بإبلاغ مجلس الأمن بما توصلت إليه اللجنة على نحو السرعة تمهيداً للنظر فى رفع العقوبات عن العراق لأهمية ذلك بالنسبة لشعب العراق أساساً.

وبموافقة مجلس الأمن على هذا الاتفاق، والوصف الأمريكى له على لسان كلينتون فى مؤتمره الصحفى عقب الاتفاق، بأنه متوازن ومتفق مع قرارات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المباركة والإجماع الذى حظى به الاتفاق من قبل الدول الكبرى الأخرى كروسيا وفرنسا والصين، تكون هذه الأزمة قد دخلت دائرة الحل

النهائى، وتشهد بدايات الفصل الأخير، فضلاً عن أن مشهد استخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة، قد توارى خلف شاشة المسرح مؤقتاً. وفى المعنى الأخير، فإن الأزمة قد وصلت إلى حل مؤقت، قد يسهم فى الدفع نحو الحل النهائى لهذه المسألة العراقية التى استمرت لمدة تقترب من العام الثامن.

وإزاء ما سبق، فإن ما تم التوصل إليه يطرح العديد من التداعيات الحاضرة والمستقبلية، ويمكن بلورة ذلك فيما يلى:

أولاً: حدود استخدام القوة العسكرية:

فقد أوضحت هذه الأزمة أن استخدام القوة لا يتم بصورة مطلقة، أو بمعزل عن مجمل المتغيرات المحيطة بذلك. فقد استخدمت القوة فى إخراج العراق من الكويت، وذلك بتحالف دولى وصل إلى مرحلة الإجماع من الدول الكبرى والإقليمية الرئيسية وذلك بعد أن تمت تهيئة المسرح لهذا الاستخدام. إلا أن هذا الإجماع كان حول هدف معين، ولتحقيق هدف معين، فإذا ما تم تجاوزه، فإن هناك شكا فى استمرار هذا الإجماع. وهذا ما تيقن له الرئيس الأمريكى السابق (بوش)، ورفض دخول العراق والقضاء على صدام واحتلال بغداد العاصمة. وقد أكد بوش ذلك مؤخراً فى حديث مع شبكة (CNN) الإخبارية الأمريكية، حيث قال: لو حدث ذلك لكان التحالف الذى تمكنا من بنائه، قد تفكك، وحدثت معارضة عربية كبيرة، ونكون قد غطينا على الإنجاز الذى تحقق. كما حاول كلينتون استعراض قوته مع بداية توليه الرئاسة فى عام ١٩٩٣، ثم فى مرة أخرى عام ١٩٩٦، وكان هناك رفضاً كبيراً - وفى تزايد - لهذا السلوك الأمريكى غير المبرر. كما أراد كلينتون أن يستخدم القوة فى الفصل الأخير بصورة انفرادية وإصرار كبير، وسعى لبناء تحالف دولى اتسم بالهشاشة، مكون من أمريكا وبريطانيا، ودول هامشية لا علاقة لها بالموضوع ومنها هولندا وأستراليا والأرجنتين !! إلا أن المعارضة المتزايدة التى وصلت إلى حد التهديد المضاد لهذا الاستخدام للقوة، جعل الإدارة الأمريكية تعيد التفكير فى حساباتها، وتقبل بالاتفاق الذى تم بين الأمم

المتحدة، والعراق، عن غير رغبة، وبما لا يتفق مع حجم الدعاية والإصرار والحشد الأمريكى لقوتها فى الخليج العربى. كما أن الرفض امتد إلى دوائر صنع القرار داخل الولايات ذاتها، فها هو الكونجرس يشترط للموافقة على استخدام القوة العسكرية ضد العراق إسقاط صدام والقضاء عليه، أو القبض عليه لمحاكمته على غرار نموذج «نورويجا» فى كولمبيا بأمريكا اللاتينية المجاورة للولايات المتحدة! وكان هذا فى حد ذاته قيدًا داخليا على استخدام القوة. ومن ثم يتضح أن هناك قيودا على استخدام القوة استناداً إلى أن الولايات المتحدة دولة كبرى تحكمها مؤسسات رشيدة، ومقتنعة بأن القوة لا تمارس فى فراغ أو بشكل مطلق. وهذا ما اعترفت به الإدارة الأمريكية ذاتها على لسان بعض مسئوليها، بأنهم قد فشلوا فى تحقيق تحالف دولى يساند قرارهم باستخدام القوة، وهو ما كان إيذاناً بترجيح كفة العمل الدبلوماسى ولو كانت الولايات المتحدة قد استخدمت القوة فعلاً وسط هذه القيود، لخسرت كثيراً من مكانتها ومصداقيتها، أكثر مما خسرته فى التراجع والقبول بالحل الدبلوماسى الذى تم، ولو مؤقتاً.

ثانياً: إعادة بلورة هيكل دولى جديد ومتوازن:

فقد فجرت هذه الأزمة والقيود التى أحاطت باستخدام القوة، معنى جديداً، يتعلق بإعادة هيكلة النظام الدولى. وقد شهدت بدايات هذه الأزمة فى ١٩٩٠، تأكيداً بتفكك النظام الدولى، وانفراد الولايات المتحدة به وهيمنتها عليه بصورة لم تقبل معه منازع فى إدارتها لشئون العالم، كما حاولت إعادة ترتيب الأوضاع فى العالم بما يتفق مع مصالحها أولاً وأخيراً، ومارست فى هذا الصدد أساليب ضغط عنيفة وقد تحقق لها الكثير، وفشلت أيضاً فى تحقيق بعض الأمور، إلا أنها كانت تحاول أن تثبت بين حين وآخر تربعها على عرش النظام الدولى، وقاومت بعنف أية منافسة لها من أى طرف دولى يسعى لذلك. ووصل الأمر إلى أن القرار فى الأمم المتحدة وخاصة فى مجلس الأمن أصبح تحت سيطرتها، وتراجع استخدام الفيتو بشكل كبير، باستثناء موقف محاولة إعادة انتخاب د. بطرس غالى الأمين العام السابق، وهى المحاولة التى ولدت معها فى تقديرى بداية ضعف الهيمنة الأمريكية

من خلال إصرار الدول الكبرى الأخرى وخاصة فرنسا والصين وروسيا . وقد أفصحت الأزمة الأخيرة عن تأكيد بداية تفكك الهيمنة الأمريكية ، وإعادة بلورة لهيكل النظام الدولى مرة أخرى . إلا أن التصور الذى يطرح نفسه أن هذا الهيكل سيتسم بالتعددية من أقطاب مناوئة للقطب الأمريكى ، وهم فرنسا وروسيا والصين . ومن ثم فإنه إذا كانت بداية الأزمة فى عام ١٩٩٠ قد شهدت انفراداً أمريكيا بالنظام الدولى ، فإن احتواء الفصل الأخير منها فى الأيام الأخيرة ، يشير إلى تراجع هذا الانفراد الأمريكى ، وميلاد ظاهرة التعددية الدولية المتوازنة ، وهذا يتفق ومصلحة العالم الثالث والمنطقة العربية .

ثالثاً : إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة العربية ودفع عملية السلام:

فلاشك أن الموقف العربى الأخير والرافض لاستخدام القوة من جانب الولايات المتحدة ضد العراق ، وكذا رفض فكرة تقسيم العراق ، فى نفس الوقت الذى تجاوب فيه نظام صدام مع أطروحات الحل السلمى والدبلوماسى بما أسهم فى تجنيب المنطقة فى تعرضها لموجة من العنف وعدم الاستقرار وهدر للموارد!! قد أظهر على السطح إمكانية لإعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة كلها . ومن ذلك محاولة تقوية النظام العربى ، وإعادة الفاعلية فى مؤسسات العمل العربى ، ورأب الخلافات داخل بعض الصفوف العربية ، وحل بقية المشكلات المعلقة بين الكويت والعراق . وهذا من شأنه أيضاً إعادة العراق إلى الصف العربى ليمارس دوره القومى . وهذا يتوقف على السلوك العراقى الذى يحتاج إلى مراجعة كبيرة من أجل خلق مصداقية لهذا السلوك إزاء الجيران الذين يكنون شكوكاً كثيرة إزاء العراق ونخبته الحاكمة . كما أن هذه الوقفة العربية الجماعية ، ستعطى لهم الثقة فى إظهار ما يتعارض مع مصالحهم فى مواجهة الولايات المتحدة بكل شجاعة . وهذه بداية بلاشك فى طريق فك الحصار الدولى على المنطقة العربية فى العراق وليبيا والسودان .

كما أنه من المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة ببذل جهد إضافى فى دفع عملية

السلام، تعوضها عما فقدته فى عملية الحشد العسكرى إزاء العراق. ومن ثم فإن إنجازاً فى عملية السلام بين العرب وإسرائيل، بقوة دفع أمريكية يمكن أن يتم، خشية تدخل أطراف دولية أخرى قد تسهم فى القضاء على مصداقية الدور الأمريكى .

رابعاً: إعادة ترتيب الأوضاع داخل العراق:

فلاشك أن إدارة النظام العراقى للأزمة الأخيرة، وفى ظل الظروف الإقليمية والدولية المحيطة، تكشف عن مراجعة - كبيرة من جانب النظام العراقى لسلوكه الإقليمى والدولى. وقد اتسم السلوك العراقى نسبيا بالرشادة، لكن الأمر يحتاج إلى إعادة ترتيب الأوضاع داخل العراق من الآن فصاعدا. ولذلك فإن المراهنة على أن الحصار الدولى قد يؤدى بنظام صدام حسين، كان اختياراً غير موفق، ولازلنا عند قناعتنا بأن فك الحصار عن العراق، والذى بدأ خطواته الآن، قد يكشف النظام العراقى إما إلى سقوط، وإما إلى إعادة ترتيب كبيرة للأوضاع من داخل النظام.

وأخيراً فلأن هذه الأزمة كان يمكن أن تصل بالعالم إلى حافة الهاوية، لولا التوازن الدولى الجديد، وجهود دول إقليمية بارزة، وإدراك عراقى جديد، ودور إيجابى للأمم المتحدة، ولهذا حديث آخر .

ولذلك فإن قرار مجلس الأمن بتعليق إعادة النظر فى العقوبات هو من قبيل اختبار قدرة العراق على الصمود ، والنظام الدولى على رفض أو قبول استمرارية الحصار العراقى . وفى تقديرى أن هذه المسألة العراقية بدأت شوطها الأخير على ضوء أزمات هذا العام (١٩٩٨) والمعادلات الجديدة ، وأن حلها حلا نهائيا أصبح ضرورة لا مناص عنها .

المبحث التاسع

شبح «مونيكا» .. يدمر العراق !!(*)

ما أروعك يا «مونيكا» وأنت تتربعين على عرش النظام الدولى المسمى بـ «الجديد»! وما أسعدك يا «مونيكا» بالحبيب كلينتون وهو يختال باحثاً عن فريسة جريحة يشعرك من خلالها بقوته وجبروته رغم ضعفه وهذيانه!!

إننى لست من الكتاب الساخرين، ولكن الواقع العربى والدولى أصبح يعايش كوميديا هزلية بلا روح أو معنى، يفرض على الجادين والمحللين السياسيين أن يقلعوا عن التفكير «العقلانى» إلى التفكير «الهذيانى».

فليس هناك سبب واحد عاقل أو موضوعى، يبرر قيام دولة كبرى كالولايات المتحدة ودولة أخرى تمثل ذيلها وهى بريطانيا، فالقيام بضرب العراق لعدة أيام متتالية بدون توقف، ودون احتساب لأى شيء ولا أحد يعرف متى ينتهى هذا العدوان السافر.

فالسيد/ باتلر رئيس فريق التفتيش يعطى التعليمات لأعضاء الفريق بالذهاب فوراً إلى مقرهم بالبحرين، حتى يتم إخلاء الساحة أو المسرح لعمليات الضرب تحت الحزام. وهذا يفرض تساؤلاً: من أعطى لباتلر هذا الحق فى سحب الفريق إلى خارج العراق وفجأة وبدون مقدمات؟ فى الوقت الذى تهاجم أمريكا وبريطانيا العراق بلا هوادة أو رحمة. ألا يؤكد ذلك، التواطؤ بين رئيس الفريق، والإدارة الأمريكية، على الرغم من تبعيته للأمم المتحدة ويأتمر بأمر أمينها العام.

فما قيمة الأمم المتحدة إذن وما قيمة الأمين العام إذن؟ وما قيمة الدول الكبرى

(*) نشرت بجريدة «الأهرام»، بتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٩٨.

الأخرى صاحبة الصوت الدائم والفيتو فى مجلس الأمن؟ وما قيمة العرب الذين يبلغون عددًا يساوى ٢٢ دولة بما يقترب من ٣٠٠ مليون يعادلون به شعب الولايات المتحدة ؟!

يبدو من أول وهلة أنه ليست هناك قيمة لأحد، شخصاً كان أو مؤسسة أو مجرد دولة، إن القيمة الوحيدة هى القوة والقوة مصحوبة بمعايير وقيم عدم العدل، والازدواجية، وانتهاك حقوق الشعوب، والتدخل السافر فى شئون الغير.

فقد استمرت عمليات التفتيش لأكثر من سبع سنوات، تمكن فيها فريق التفتيش من مسح الأراضى والقصور والقواعد العسكرية والمدنية والمبانى الإدارية، ومقر الرئاسة والقيادة. ولم يترك الفريق مكاناً إلا ودخلوه، أو صنعوا بشأنه مشكلة. وهم بين الحين والآخر يختلقون مشكلة أمام العراق حتى يكون هناك مبرر يمكن الولايات المتحدة وبريطانيا من ضرب العراق وإهدار دم أبنائه فمن أعطاهما هذا الحق بالتدخل السافر فى أمور العراق ؟!

لقد بات واضحاً أن هناك عاملان أساسيان وراء اختيار هذا التوقيت بالذات لضرب العراق، ويعزز ذلك عدم وجود مبرر موضوعى لهذا الهجوم المباغت والسافر والمستمر بلا توقف، وهما: عامل داخلى وعامل خارجى.

فالعامل الداخلى: وهو محل اتفاق كافة المحللين والمراقبين السياسيين فى أنحاء العالم، فضلاً عن اتفاق ذلك مع رؤية الشعوب والمواطنين البسطاء والتى ظهرت من ردود أفعالهم على شاشات التليفزيون وصفحات الصحف، وهو الذى يتمثل فى محاولته تفادى مناقشة إقالة كلينتون صباح يوم الخميس ١٧ ديسمبر من ناحية، وتعزيز مركزه للقفز على الإجماع المرتب ضده وإصرار الغالبية الجمهورية على إقالته ومحاكمته بسبب فضيحة «مونيكا» وأخريات، وحنثه بالقسم مرتين وتضليل العدالة، وإساءة استعمال السلطة. وبالتالى أصبحت «مونيكا» سبباً مباشراً فى قيام الرئيس الأمريكى باتخاذ قرار صعب فى وقت يقدره هو أنه ملائم، وأن المبررات المطروحة من جانب كلينتون والإدارة الأمريكية (وزيرة الخارجية) ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، كلها مبررات تحقق هدفين أولهما الحصول على دعم

الموقف الداخلى فى مواجهة الكونجرس الأمريكى عن طريق إشعارهم بأن يحافظ على هيبة الولايات المتحدة عالمياً!! والثانى هو إشعار الدول المحيطة وفى مقدمتها الكويت وبعض الدول الخليجية العربية الأخرى بأن صدام يعد العدة للإجهاز عليهم بما يبرر ضرورة الحصول على ثمن الضربة العسكرية من خزائنهم حتى لا يحاسب من الكونجرس مرة أخرى ودافعى الضرائب بعد الفشل المحتوم من وراء هذه الضربة !!

أما العامل الخارجى : والذى لازم اتخاذ القرار ، فيتمثل فى مواجهة الفشل الذريع لزيارة كلينتون لإسرائيل وفلسطين ، بعد فشل لقاء القمة الثلاثى بين كلينتون ونيتنياهو وياسر عرفات، فى إنقاذ «الواى ريفر» الذى لم يسفر حتى الآن عن انسحاب إسرائيل من بوصة واحدة من الأراضى الفلسطينية ، ومن ثم أصبح الاتفاق فى خبر كان . وكان لابد إذن من حدث جديد يغطى على هذا الفشل ، ويستنزف المنطقة مرة أخرى، ويدخلها فى دوامة لا نهاية لها ، وهو ما حدث بالضربة الأمريكية البريطانية غير محددة الهدف ، ويؤكد ذلك الاعتراف الأمريكى بأن كلينتون أخطر نيتنياهو بهذا القرار قبل مغادرته إسرائيل ، واتفق معه بما سيتم ، ووقع «سعادته» القرار وهو فى طريق العودة لتغطية الفشل الذى واجه زيارته ، وهو أمر غير متوقع على ما يبدو فى تقدير الإدارة الأمريكية .

وإن كان التلازم بين العاملين (داخلى وخارجى) ، له ما يؤكده فى الواقع العملى ، إلا أننا نميل رغم ذلك إلى أن العامل الداخلى متمثلاً فى تعرض حكمه إلى السقوط ، وشخصه إلى المحاكمة والمسئولية الجنائية ، والحزب الديموقراطى إلى الفشل بسبب «مونيكا» ، هو العامل الأرجح وراء اتخاذ قرار الضربة العسكرية ضد العراق . وأصبحت «مونيكا» أشهر امرأة فى التاريخ المعاصر ، تكون سبباً فى قيام دولة كبرى كالولايات المتحدة فى تدمير شعب مسكين أعزل كالشعب العراقى ، بسبب سلوك غير منضبط ، وسلوك منحرف لهذا الرئيس الأمريكى (كلينتون) . فأية مصداقية لهذا الرئيس ودولته الآن وبعد ذلك إزاء قضايا المنطقة ؟!

ولكن السؤال الأكثر خطورة هو : أين نحن مما يحدث ؟ هل يمكن تصور أن

تكون ردود الفعل العربية صامتة إلى هذا الحد؟! ما الذى نخاف عليه عندما تهزم إرادتنا على هذا النحو السافر؟ هل أصبحنا جثة هامدة ؟! أين صناع القرار فى الوطن العربى من المحيط إلى الخليج؟! أين الأمة الواحدة التى نتعشم فيها طوال السنوات الماضية والحاضرة والمستقبلة؟! أين الشعوب التى تفرض إرادتها على الحكام الخائفين على كراسيهم؟! إن الحكام يجب أن يكونوا أقوياء بشعوبهم. ولذلك يجب أن تطلق هذه الشعوب للتعبير عن إرادتها الحرة ضد هذا العدوان الظالم على العراق وعلى الأمة العربية. لقد كان ضرب السودان دون هدف واضح منذ عدة أشهر لتغطية نشر تسجيلات وفضائح كلينتون من واقع تقرير «ستار»، ومقدمة لضرب العراق، ومقدمة لضرب ليبيا قريباً، وكلها أمور تصب ضد مصلحة مصر والأمة العربية .

لقد اندهشت واندهش كل البسطاء الذين تحدثت معهم، من تخاذل الموقف العربى، فى الوقت الذى تصاعد فيه الموقف الروسى الذى استيقظ أخيراً، ويبدو أن الكبت والمصلحة وراء هذا الاندفاع فى هذا الموقف. ويبدو أن التوازن الدولى سيعود مرة أخرى بين الشرق والغرب الذى كان سبباً فى هزيمتنا وإزلالنا !! فقد قررت روسيا سحب سفيريها من الولايات المتحدة وبريطانيا، وطلبت عزل باتلر، ووقف النار والاعتداء الأمريكى فوراً ، ومطالبة مجلس الأمن بإعلان بيان رئاسى حول موضوع التفتيش على العراق !! يا له من موقف بطولى حقا فى مثل هذا الوقت .

أليس للعرب أو بعض العرب أو قياداته الفاعلة أن تتخذ موقفاً شبيهاً بما تتخذه روسيا الآن. لماذا لا يقرر العرب سحب سفرائهم من الدولتين المقيدتين؟ ولماذا لا يطلب العرب جلسة طارئه لمجلس الأمن لإنهاء الأزمة نهائيا (وقف إطلاق النار وإنهاء مسألة التفتيش التى طال أمدها بلا مبرر)، وإلى متى سينتظر العرب بهذه الصورة المتردية، إن صورة توقيع اتفاق الـ«واى ريفر» لا تبارح ذهنى منذ أن رأيتها على الهواء مباشرة، فقد كان الطرف العربى (ياسر عرفات وحسين) مكسوراً ومهزوماً ومريضاً، بينما الطرف الأمريكى والإسرائيلى بكامل صحتهما

وغرورهما ، وبدت الصورة أن «المرضى يفاوضون الأصحاء فهل ننتظر نتيجة عادلة» ؟!

إن الانتفاضة العربية ضرورية، ولابد من تجاوب الحكام مع الشعوب حرصا على الصورة العربية والكرامة العربية والنخوة العربية أم سنعلم أبناءنا الجبن والخنوع وابتلاع الإهانة ؟! لقد فاض الكيل . . ولابد من موقف، والا ستأتى «مونيكا» متوجة على حاملات الطائرات والصواريخ لتحكمنا ونصبح لها عبيداً وخداماً لها ومن يحركها، فهل يمكن قبول هذه الصورة المحتملة ؟! نترك الإجابة للزمن ولمن بيده الأمر من الشعوب أو الحكام، والله الشاهد.

المبحث العاشر

المسألة العراقية والمغزى السياسى لورقة الحجاج(*)

فى محاولة لإثبات الذات ولفت الأنظار للأزمة العراقية، قرر الرئيس صدام حسين إرسال ثلاث طائرات مدنية تحمل عدة آلاف خلاف من تم إرسالهم برا على الحدود مع السعودية، للمشاركة فى أداء حج هذا العام. وقد تجاوز بذلك خطوط الحظر المفروضة عليه، ودخل المجال السعودى دون استئذان وعرض بالتالى هؤلاء الراغبين فى الحج من السعودية لمغامرة غير مأمونة العواقب، إلا أن المملكة العربية السعودية تدرك تماماً مغزى مثل هذه التصرفات. فإدارة صانع القرار السعودى (الملك فهد ونخبته الحاكمة)، لقضية الحج كل عام، تأتى فى إطار المسئولية الدينية أمام جميع مسلمى العالم. وتتصرف بوحى من هذه المسئولية، ولا تريد افتعال أى تصرف يعكر من صفوة هذه المناسبة الدينية السنوية الجليلة، كما لا تذهب بعيداً لمحاولة الرد على أية محاولة مستفزة لضخامة المسئولية الدينية الملقاة على عاتق المملكة. وقد حدث ذلك من جانب إيران عدة مرات وكذلك العراق هذا العام وأعوام سابقة. ومن ثم فإن «الحنكة السياسية» للملك فهد فى هذا الخصوص، تتمثل فى القدرة على استيعاب مثل هذه التصرفات من الغير أيا كانوا، ووضع الأمور كلها فى نصابها الصحيح دون مشاكل. ودائماً تضع السعودية نصب أعينها، أن تمام عملية الحج سنوياً بسلام هو الحد الأدنى من أهداف المملكة وشعبها إزاء كل مسلمى العالم الذين يحضرون كل عام.

ولذلك فليس مستغرباً إذن، أن تقوم المملكة العربية السعودية، بإرسال

(*) نشرت بجريدة «عكاظ»، ٢٦ مارس / ١٩٩٩.

الطائرات العراقية التى دخلت مجالها الجوى بدون استئذان، وسمحت لها بالعودة إلى العراق فى حماية الطيران السعودى حتى دخلت مجالها الجوى العراقى. كما سمح الملك فهد بأداء مناسبك الحج على حساب المملكة لهؤلاء العراقيين تقديراً للظروف الإنسانية. وفى هذا القرار السعودى فإن الملك فهد أراد تفويت أى فرصة لافتعال أى تصرف من جانب القيادة العراقية فى هذه المناسبة الدينية الجليلة.

فى نفس الوقت فقد وافق الملك فهد على السماح للحجاج العراقيين الذين أرادوا أداء مناسك الحج وجاءوا برا على الحدود السعودية وانتظروا تأشيرة الدخول، على الدخول لأراضى المملكة وأداء الحج على نفقة المملكة من حيث إعفائهم من الرسوم المقررة. إلا أن العراق رفض هذا القرار واعتبره «منحة» غير مقبولة، وطالب بأن يصرف لكل حاج ألفى دولار من أموال العراق المجمدة فى كافة أنحاء العالم.

ولاشك أن هذا قد يثير تساؤلاً حول المغزى السياسى للاستخدام العراقى لورقة الحجاج كل عام، وهذا العام خصيصاً؟

فالمسألة لاشك لها دواع عديدة خصوصاً هذا العام. فالعراق واقع تحت تأثير الضرب المستمر، خاصة فى مناطق الحظر الجوى فى الجنوب والشمال، فأراد لفت النظر إلى عدم تمكنه من الطيران حتى داخل أراضيه فى الجنوب صوب المملكة فاضطرت الطائرات للسير إلى المملكة عبر الحدود الأردنية طبقاً لما نشر. كما أن محاولات العراق المستميتة إزاء النظام العربى والدولى لفك الحصار عن الشعب العراقى، والفشل الذى يواجهه فى هذا الطريق نظراً لسوء تقدير النخبة الحاكمة فى العراق لأولويات إدارة الأزمة، وللخطاب السياسى الموجه من العراق الذى يتصف بالاستعداء للجيران وخصوصاً العرب منهم، وغير ذلك، فقد أراد لفت الأنظار إلى محاولة إظهار المملكة السعودية وهى الدولة الجار، أنها هى التى تتصرف بسلوك عدوانى، وبالتالى يظهر وكأن خطابه السياسى الاستعدائى هو الصحيح. لكن المملكة ليس فى إدراكها مثل هذه النية العدوانية المسبقة، ولم يسبق لها أن اعتدت عليه، أو ناصبته العداء حتى يمكن أن يتوقع منها ذلك. ومن ثم جاء

تصرفها المسئول بوحى من مسئوليتها الدينية والقومية ، وبما يتفق مع طبيعتها المسالمة أساساً .

كذلك فقد أراد الرئيس صدام حسين أن يلعب بورقة الحجاج، مستثمراً البعد الدينى والمناسبة الروحية وهى مسألة الحج فى قضية سياسية . ففى الوقت الذى تمارس فيه الولايات المتحدة وبريطانيا عدوانهما المستمر على العراق فى مناطق الحظر الجنوبى، الذى فرضتها أمريكا عليه، أراد صدام أن يتحدى هذا الحظر بإطلاق عدة طائرات تحمل الحجاج ، وفى مخاطرة شديدة قد تؤدى بحياة هؤلاء جميعاً، مخترقة الحظر والحصار والدخول فى الممنوع . وبإدراك صدام حسين، أن الولايات المتحدة إذا ما تعرضت لهذه الطائرات، فإنها بذلك تستثير وتستعدى مشاعر المسلمين فى العالم كله، وإذا ما خشت أمريكا من هذا التصرف، فإن العراق يكون قد نجح فى اختراق الحظر المفروض عليه لمحاولة كسب تأييد شعبى داخلى . ولاشك أن هذا مغزى سياسى معروف وتقديرات أو احتمالات النجاح العراقى فيه قائمة شأنه شأن دول أخرى فى المنطقة .

إلا أن اللافت للنظر هو ما أراده من لفت الأنظار إلى الأرصدة العراقية المجمدة فى الخارج، من خلال قراره بإعادة الحجاج العراقيين من على الحدود السعودية مرة أخرى بعد موافقة الملك فهد على إعفائهم من الرسوم المقررة تقديراً للشعب العراقى. فهى محاولة فى تقديرى لم ينالها أى توفيق لأنه حرم الآلاف من العراقيين من زيارة الأماكن المقدسة وأداء مناسك الحج، مقابل لاشىء. لأن موضوع الأرصدة والحصار أكبر من هذه المحاولة البسيطة، باعتبار أن الأمر يحتاج إلى مجهودات أكبر من ذلك ، وخطاب سياسى أفضل مما هو متبع لاستدرار العطف، وعدم استعداء الجيران العرب بالذات. وهنا فإن السفير سلطان الشاوى مندوب العراق الدائم بالجامعة العراقية . يقول تعليقاً على عودة الحجاج العراقيين برا، إن لدى بلاده أموالاً مجمدة فى العديد من دول العالم. . ومطلب العراق هو المساعدة فى الإفراج عن أمواله المجمدة لأداء الحجاج العراقيين لمناسكهم من أموالهم وليس شفقة أو إحساناً !! . كما أشار إلى «أن هذا الموقف الذى يستند إلى

«الكرامة العراقية» سبق أن ترجم خلال رفضه للمساعدات التى يجب أن تترجم برفع الحصار عن بلاده ، الذى أدى إلى ضحايا وصل عددهم مليون ونصف طفل ومواطن عراقى» (الأهرام - ٢٣ مارس ١٩٩٩) .

والسؤال : أية مسئولية وطنية إزاء مثل هذا الخطاب السياسى الاستعدائى واللغة المستفزة ؟ ثم أية كرامة تلك التى يتم الحديث عنها فى وقت لا يتفق مع عدم قدرة على المبادرة لتعبئة النظام العربى شعوباً وحكومات ومثقفين معه؟ ! .

لعل فى المبادرة الأخيرة من جانب العراق بإمكانية الحديث عن الأسرى الكويتيين فى العراق ، والرغبة فى الحوار بدون شروط مع الدول العربية لخلق علاقات عربية عربية جديدة قائمة على المصارحة والمصالحة تعتبر مدخلاً لا بأس به ، وإن صدق العراق عربيا فإن خطابه السياسى العربى يجب أن يتراجع عن «الاستعداء» إلى «الاسترضاء والاعتذار» ، كما أنه بصدقه عربيا سينجح عالميا من خلال النظام العربى المدعم له ، فى فك الحصار على الشعب العراقى . فهل يدرك النظام العراقى أنه يحتاج إلى أوراق جديدة كبرى للخروج من المأزق ، ولا يقف عند ورقة الحجاج المستهلكة؟ هذا مجرد سؤال للنظام العراقى وأيامه القادمة .

المبحث الحادى عشر

الخطاب السياسى العراقى والخروج من المأزق(*)

احتلت «المسألة العراقية» مساحة كبيرة من الزمن وما زال الأفق ينبئ عن تعزيز عوامل استمرارها دون حل ، كما أنها أضحت بؤرة للتفاعلات الدولية والإقليمية والداخلية ، وستظل عاكسة لخطوط التلاقى والتعارض بين كافة المستويات والأطراف . ولاشك أن هذه «المسألة» مع طول المساحة الزمنية التى تقترب من التسع سنوات ، وتصاعدها، وتعقدها ، تحتاج إلى حوار هادئ وموضوعى بعيداً عن صخب الإعلام، وتصريحات السياسيين ، وذلك حرصاً على المصلحة القومية للعرب : الأمة والأمل .

فلازالت عملية « ثعلب الصحراء» مستمرة والتى بدأت من ديسمبر الماضى بإرادة أمريكية منفردة وتحالف بريطانى . وما زالت الطلعات الجوية والغارات شبه اليومية تدك حصون العراق لإبادة الشعب وتفكيك الدولة وتدمير القدرات تماماً . كما أن التقسيم المطروح للعراق إلى دويلات ثلاث يتم تأصيله حالياً بلا أدنى رد فعل لأى قطر عربى . فغير مسموح للعراق الدولة والسلطة أن تقترب من مناطق الحظر الجوى فى الجنوب حيث الشيعة لإقامة دولة فاصلة مع الكويت ، وفى الشمال لإقامة دولة فاصلة مع تركيا وجيرانها ، وهذا بالطبع مقدمة لتفتيت الوطن العربى كله .

ويأتى «كوهين» وزير الدفاع الأمريكى ليزور المنطقة ليشرح أسباب استمرار ضرب العراق ، والإصرار الأمريكى على الاقتراب من مناطق الحظر المفروضة

(*) نشرت بجريدة الأهرام ، صفحة مركز الدراسات الإستراتيجية ، بتاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٩٩م .

بإرادة أمريكية ودون سند من الشرعية الدولية على الإطلاق. فلا يوجد قرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة تشير إلى هذا التقسيم الثلاثى للعراق الدولة. فى ذات الوقت الذى يصر فيه العرب أقطاراً وكياناً على عدم قبول تقسيم العراق، وذلك بالقول دون الفعل، مما أدى بسياسة التقسيم الأمريكى للعراق إلى التجسيد فى الواقع العملى. وهذا كله يفرض على المثقفين من كافة الاتجاهات ضرورة النقاش الموضوعى لكشف حلقات التآمر المستمر على هذه الأمة فى هذه اللحظة التاريخية العصيبة مع نهاية القرن العشرين. وأجد فى تحليل الخطاب السياسى العراقى البداية للخروج من المأزق.

أولا: الخطاب بين الاستعداء والاستمالة:

تشير أدبيات تحليل «الأزمة الدولية أو الإقليمية»، إلى أن الخطاب السياسى يمكن أن يتسم بالاستعداء بهدف التصعيد ولفت الأنظار، والتعبئة والحشد من أجل الوصول إلى حل للأزمة. وهنا فإن المقصود من الاستعداء هو توافر القدرة والقوة الذاتية الدافعة لإملاء الشروط أو وضع سقف عال لإمكان الحوار والتفاوض مما قد يصل بالأزمة إلى حلول وسطى دون تنازلات كبرى.

وبالنظر إلى الخطاب العراقى مع ظهور هذه الأزمة مرة أخرى، فنجده خطاباً سياسيا استعدائيا ويفرغ محتواه من أى درجة من درجات الاستمالة مما أسهم فى استفزاز الآخرين بسبب هذا الخطاب ووضعهم فى حد التحفز والمعاداة، وعدم توافر استعداد للتعاطف.

ومن خلال متابعة أحاديث الرئيس صدام حسين ونخبته المعاونة الحاكمة مثل طارق عزيز نائب رئيس الوزراء، ومحمد سعيد الحصاف (وزير الخارجية)، وغيرهم اتضح أن مضمون هذه الأحاديث لم يخرج عن استفزاز جيرانه من دول الخليج، أو بعض الدول العربية الأخرى. فمجرد بدء عملية «ثعلب الصحراء» فى ديسمبر الماضى، إلا واجتمع البرلمان العراقى (المجلس الوطنى)، وقدم ٢٧ نائباً ما يفيد مطالبتهم بسحب الاعتراف بالكويت وإعادة النظر فى ترسيم الحدود.

وصحيح أنه لم تخرج توصية رسمية إزاء هذا المطلب ، إلا أنه يعكس ورقة يطرحها صانع القرار العراقى للتهديد والاستفزاز ويتناسى أن هذا يؤدى إلى عودة أجواء بداية الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ ، وما تمخض عنها من تداعيات لازالت المنطقة العربية كلها تعانى من جرائه . كما أن الخطاب السياسى العراقى اتجه إلى تهديد الكويت والسعودية بحجة انطلاق الطائرات الأمريكية من قواعد داخل الدولتين ، وهو أمر يحتاج إلى تدقيق ومراجعة ، لأن الوجود الأمريكى فى الخليج تجاوز حدود القواعد الأرضية ، فضلاً عن أن معارضة الدولتين فى هذه الآونة دون تهدئة الخطاب العراقى لن يوقف الغارات الأمريكية ، بعد أن أسهم السلوك العراقى فى وجود هذه القوات أصلاً ، وأشاع المخاوف فى النفوس الخليجية ، وجعل الخليجيين بين مطرقتى التهديد العراقى والإيرانى . كذلك وجه سهامه فى خطابه السياسى إلى هاتين الدولتين تحت مبرر أنهما يعوقان القرار العربى برفع الحصار عن العراق ، وعدم عقد قمة عربية ، والحيلولة دون صدور قرارات إيجابية تتفق وهوى القيادة العراقية من اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب بعد أن تأجل بتأثيرهما . ثم اتجه لاستعداء مصر ، وتوجه الخطاب السياسى لمعاداة مصر وشعبها وتوجيه «السباب» المعتاد ، والنقد اللاذع ، وإلصاق الاتهامات ، مما أوجد شقة الخلاف مرة أخرى بعد أن كادت تزول!! كذلك دعا الخطاب السياسى العراقى الشعوب العربية للثورة على نظمها وحكامها، باعتبار أن هؤلاء يريدون إزلال العراق وشعبها ، ويدورون فى فلك الأمريكيين والصهاينة . وهنا يقول محمد سعيد الصحاف (وزير الخارجية العراقى) ، بأن بيان أو دعوة «صدام» لثورة الشعوب العربية على حكوماتها ترديد لوصايا الأنبياء والمصلحين!! كما يقول صدام حسين فى خطابه فى الذكرى الثامنة لحرب الخليج (١٩٩١) ، بأن القادة العرب متآمرون وأن لهم نفس طبيعة الأعداء من الصهاينة والأمريكيين (الحياة ١٨/ ١/ ١٩٩٩) . وفى بيان رسمى عن العراق فى ١٥/ ٢/ ١٩٩٩، ذكر : «أنه يهدد بمهاجمة قواعد فى السعودية والكويت بزعم أن الطائرات الأمريكية والبريطانية تستخدمها ضد العراق» .

فضلاً عن الربط فى الخطاب العراقى بين مخرجات النظم العربية الفاعلة ،

ومخرجات الجامعة العربية كما ظهر فى بيان وزراء الخارجية العرب فى نهاية يناير الماضى ، وبين التعليمات الأمريكية لهذه النظم . ومن ذلك قول الصحاف : «إن بيان وزراء الخارجية العرب لم يخرج عن التحذيرات والتعليمات الأمريكية»، وفى معرض هجومه على دولتى الكويت والسعودية ، يقول : إن هاتين الدولتين تريدان وضع العراق «تحت الحذاء» !!

وفى هجوم لطارق عزيز على عصمت عبد المجيد الأمين العام وسعود الفيصل وزير خارجية السعودية ، وجه الاتهامات لهما بالتآمر والسعى نحو إزلال العراق . كذلك فإنه فى أعقاب دعوة وزراء الخارجية العرب للعراق بالاعتذار عن سلوكه إزاء الكويت سعياً نحو إنهاء الأزمة والاعتراف بخطأ هذا السلوك، نجد طارق عزيز يشن هجوماً مقابلاً ، ويقول : «إن بلاده مستعدة للاعتراف بأنها قد ارتكبت خطأ فى حق الكويت ، ولكن مع ضرورة اعتراف الكويت بأنها أخطأت أيضاً فى حق العراق حينما قامت بإغراق سوق النفط قبل الغزو ، ومطلوب فتح صفحة جديدة لأن العراق لم يخطئ وحده» !! ويلاحظ إذن أن العناد «سمة محورية فى الخطاب العراقى ، وهذا لا يساعد على خلق مناخ موات لفك طلاسم المسألة العراقية» ، والذى يلعب ا لنظام العراقى بلغته السياسية دوراً محوريا فى استمراريته، دون تجاهل أهداف الولايات المتحدة ضد العراق والخليج والعرب لصالح إسرائيل . بل إن الخطاب العراقى توجه بالنقد اللاذع بدلاً من التشجيع والاستمالة ، لدول أضحت مؤيدة له ، ومنها الصين وفرنسا وروسيا ، اعتقاداً أن النقد يؤدى إلى صلابة موقفهم أو دفعهم إلى المزيد من المجابهة للولايات المتحدة وبريطانيا . وهنا يتناسى الخطاب العراقى أن هذه الدول الكبرى لها أهداف واضحة وإستراتيجيات تتسم بالاستقرار والثبات النسبى، ولا يغيرها مثل هذا النقد أو ذاك، ولكن العراق بهذا المسلك فى خطابه قد يخسر قوى مؤيدة دون إدراك لمخاطر خطابه السياسى .

ولاشك أن تفسيرنا للخطاب العراقى على هذا النحو «الاستعدائى» ، يعكس مدى الإحباط الذى يدفع إلى التخبط والتناقض والعدوانية . ولكن طالما أن ما تم هو

نتاج من فعل هذا النظام فى لحظة تاريخية ما ، فإن النتاج الحقيقى لمثل هذا الخطاب هو استمرارية هذه المسألة العراقية وقتاً أطول ، وإعاقة القوى المتنامية لصالحه ، كما قد يؤدى إلى الانتحار الجماعى للعراق الدولة والشعب كما هو حادث الآن من إصرار أمريكى على مواصلة ضرب كل القدرات العراقية . حتى أن الأنظمة العربية التى كانت ترفض ذلك ، بدأت تخفض أصواتها ، وأن الشعوب العربية التى انفجرت للتعاطف مع العراق ، بدأت تفقد حماسها ، وأن المثقفين قد أصابهم الملل من جراء استمرار هذه الأزمة ، ومن جراء الخطاب العراقى الذى لم يعد يعطى أقرب مؤيدين بعض السلوكيات وبعض من لغة جديدة ، لكى يسهموا فى التعبئة لخلق مناخ جديد مساند للعراق للخروج من المأزق .

كما أن السلوك الفعلى للعراق فى أغسطس ١٩٩٠ خلق هذه المسألة ، فإن الخطاب السياسى للعراق يساعد فى استمرارية هذه المسألة بلا حل حتى الآن ، وهذه هى المعضلة الكبرى التى يجب التنبه إليها . وهنا نستشهد بمقولة لأحد أقطاب النظام العراقى يوضح الأسلوب العراقى فى التعامل مع الأزمة هى : «ليس لدى العراق ما يخسره . . نحن ندفع الأمور إلى أقصى ذروة لها . . إلى نقطة تصادم إرادات ووقتها يأتى الانفراج ، حتى لو حدثت عملية عسكرية ، فإنها ستظل عملية محدودة ، يمكن أن نتحمل أوجاعها وخسائرها ، وهى لن تكون أسوأ مما عانيناه ، وفى الأزمة الأخيرة دعنى أحدد حساب الأرباح والخسائر ، انقسام مجلس الأمن ، مقابل أن حجم الخسائر محسوب وما يترتب عليها محسوب ، وفى كل تصعيد كنا ننجح بدقة فى حساب وتوقع رد الفعل وحجمه ، وكنا نستعد لكل عمليات ترقب الضربة حتى نستطيع أن نتحملها إلى أبعد مدى ، وتضييق خسائرها تمهيداً لما بعدها ومواجهة الموقف من جديد» . وهذا هو نمط التفكير السائد فى داخل النخبة العراقية الحاكمة ، التصعيد والاستعداء والتراجع ومواصلة من جديد .

ثانيا: مكاسب عراقية غير مدركة :

لاشك أن تصاعد الأزمة مرة أخرى منذ بدء عملية «ثعلب الصحراء» قد قاد إلى بلورة عدد من المكاسب أصبح على العراق استثمارها بصورة إيجابية فاعلة مما يمكن

أن يسهم فى إنهاء الأزمة . فقد حدث انقسام حاد داخل مجلس الأمن ، فريق مؤيد للعراق وإنهاء أزمته ومنهم روسيا وفرنسا والصين ، فى مقابل إصرار أمريكى وبريطانى على إخضاع العراق لقرارات مجلس الأمن ولجان التفتيش دون قيد أو شرط أو تفاوض . والصحيح أن الطرف الأمريكى فى هذه المواجهة هو الذى يكسب لكن يتطلب الأمر استثمار الانقسام من أجل مواصلة الضغط على الولايات المتحدة لمحاصرتها على الدخول فى «نفق» إنهاء الأزمة . ومن مكاسب العراق أيضاً، استبعاد باتلر من لجان تقييم الأزمة العراقية من قبل الأمم المتحدة ، على أن تقدم هذه اللجان الثلاث تقريراً فى (١٥) إبريل المقبل لصياغة سياسة جديدة تجاه العراق . ومن المكاسب على المستوى الإقليمى اجتماع وزراء الخارجية العرب وإصدارهم لبيان تضمن العديد من النقاط منها دعوة العراق لعدم انتهاج سياسات من شأنها استفزاز الجيران ، ورفض تصريحات العراق المنافية لحسن الجوار ، وضرورة اتخاذ خطوات من العراق لإثبات النوايا السلمية تجاه الكويت والدول المجاورة قولاً وعملاً ، والاعتذار العراقى للكويت عما سلكه إزاءها من قبل . كما أن كثيراً من المفكرين العالميين ومنهم جارودى الفرنسى ، والمفكر الأمريكى نعوم شومسكى ، وغيرهم أصبحوا من المؤيدين لحل الأزمة العراقية متهمين الولايات المتحدة بالإصرار على إبادة شعب ودولة . ومن قول الأخير فى حواره مع صحيفة إيطالية فى يناير الماضى قوله : «إن عدوان أمريكا على العراق إنذار لمصر والسعودية، وسوريا ، وإن الهيمنة الأمريكية على البترول هو سبب ضرب العراق لأن أمريكا تتوقع أزمة طاقة جديدة . ويستدعى كل هذا ضرورة مراجعة الأزمة العراقية وحلها» .

فضلاً عن وجود العديد من المكاسب ، إلا أن الخطاب العراقى لم يستطع استثمارها بما يدفع لحل الأزمة . ومن ذلك محاولة تركيا استقبال طارق عزيز للتباحث بشأن القاعدة الأمريكية «انجير ليك» ، لعدم السماح للولايات المتحدة باستخدامها لضرب العراق ، إلا أن الزيارة باءت بالفشل ، واستمر الخطاب العراقى ضد تركيا .

وهذا ما يستدعى ضرورة المراجعة العاجلة للخطاب السياسى العراقى .

ثالثاً: الخروج من المأزق :

الخسائر تتزايد فى البشر والمعدات والقدرات العسكرية والبنية التحتية مع كل غارة أمريكية ، وبلغت ما يصعب حصره رسميا حتى الآن ، والخليج أصبح مستودعاً للسلاح الأمريكى تحت بند استمرار المخاوف من العراق وإيران ، ولعل فى فهم محاولة «كوهين» زيارة المنطقة للمرة الثانية لتسويق منظومة السلاح الأمريكية والشبكة الإنذارية بالمليارات خير دليل على ذلك ، وإسرائيل تفعل ما تريده دون رادع ، والاتفاقات مع الفلسطينين تنتهك كما فى آخر اتفاق (واى ريفر) ، والمنطقة تغلى على بركان لا يعلم أحد مداه ، فماذا نحن فاعلون إزاء كل ما يحدث ؟!

سبق أن طرحت فكرة المواجهة الضرورية بين النظام العربى والنظام الدولى . وأن المبادرة العربية بكسر الحصار على العراق تحمل نوعاً من تأكيد الذاتية العربية المغتصبة، ولفت الأنظار إلى أن الجسد العربى ما زال حياً، وما زلنا على هذا الرأى، ولكن لكى يحدث ذلك ، فإن مراجعة الخطاب السياسى العراقى واستبداله من «الاستعداء» إلى الاستمالة، وما يحمله ذلك من ضرورة مبادرات عراقية خلاقة وجديدة تؤكد الأمان للجيران وفى مقدمتهم الكويت، وغيرها، وتعتذر عن السلوك المخطئ لكى تزول المخاوف من إمكانية تكرار ما حدث لغلق صفحة من الماضى البغيض ، ولنستفد من الاعتذار اليابانى لآسيا دولة دولة عما سلكته من قبل .

فالنظام العربى فى حاجة للعراق ، كما أن العراق لا يستطيع أن يوجد بغير هذا النظام . وأن المراهنة على موقف عربى رسمى وشعبى جاد وقوى ، حاسم وفعال، مرهون بتغيير شكل ومضمون الخطاب العراقى الذى سيؤدى إلى تغيير بالتبعية فى رد الفعل العربى على المستوى الجماعى إزاء العراق . لقد تسامحنا مع السلوكيات الإرهابية لإسرائيل ، رغم العناد والعدوانية والغرور، ألا يمكننا أن نتسامح مع الخطأ العراقى؟! أعتقد أن هذا ممكن لكنه مرهون بتغيير الخطاب العراقى للخروج من المأزق الذى طال أكثر مما ينبغى .

الفصل السادس

الأزمة الصومالية بين الدور الدولى والدور الإقليمى

المبحث الأول

أزمة الصومال بين الفشل الدولى وإمكانيات النجاح الإقليمى(*)

بدأت الأزمة فى الصومال تدخل مرحلة جديدة بعد المراحل التى مرت بها من قبل، حيث مرت بمرحلة صراع على السلطة سرعان ما تحول إلى حرب أهلية بتأثير عوامل خارجية فى الغالب كانت ذات طبيعة دولية، ثم انتقلت إلى التدخل الدولى المباشر سواء من الأمم المتحدة أو من الولايات المتحدة مباشرة، حيث تلاشى من الوجود الدولى ما يعرف بالسيادة الصومالية نظراً لاختفاء فعلى للسلطة الرسمية للدولة، وأصبحت الأزمة الصومالية ذات طبيعة معقدة منذ التدخل الدولى الذى يشير إلى أنه محاولة لإنقاذ الدولة الصومالية، وهو ما لم يتحقق حتى هذه اللحظة.

فقد اضطلعت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس الأمريكى السابق بوش، بمسئولية إعادة الأوضاع إلى ما هى عليه فى الصومال، ومساعدة الصوماليين على مواجهة المشكلة، فما كان منه إلا أن أرسل القوات منفرداً وبعيداً عن الأمم المتحدة لتنزل على الأراضى الصومالية باسم «فضفاض» هو قوات «إعادة الأمل» باعتبار أن الهدف الرسمى من إرسال قواته هو الطابع الإنسانى.

وجاء ذلك الشعار الذى كان سبيلاً للتدخل الأمريكى فى الصومال امتداداً لتلك الحملة التى قادتها الولايات المتحدة ودول التحالف ضد العراق باسم «عاصفة الصحراء» بما تحمله من قوة وعنف، بينما الحملة المتجهة إلى الصومال تحمل معانى الوداعة واللطف والإنسانية.

(*) نشرت فى جريدة «عكاظ» بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٣.

والأمر لاشك مختلف، واللغة التى أراد بها بوش أن يخاطب المجتمع الأمريكى والدولى إزاء الصومال لم تكن موفقة فى تبريرها، ولكن الهدف الحقيقى -حتى ولو لم يكن يقصده الرئيس الأمريكى السابق «بوش» - فلم يخرج عن توريط الرئيس الأمريكى الجديد «كلينتون» فى مثل هذا المستنقع وسبيلاً لاستنزاف مجهوده ووقته طوال العام الأول، حيث أراد بوش أن يثبت بعد فشله فى الانتخابات فى الرابع من نوفمبر من العام الماضى، أنه لايزال قادراً على صنع واتخاذ القرار. ولاشك أنه لم يورط الرئيس التالى له فحسب، بل ورط الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، خاصة أن التوتر الحساس للأمريكيين هو حياة المواطنين التى إن تعرضت للمخاطر، تؤثر فى القرار السياسى بأسرع مما يتصوره أحد. وهذا هو ما حدث فى الصومال طيلة ما يقرب من عام كامل، حيث دخلت القوات الأمريكية منفردة وسبقتها قوات الأمم المتحدة، وحدث صراع بين الطرفين، -حيث إن الولايات المتحدة أرادت أن تعمل منفردة ولحسابها، بينما أرادت الأمم المتحدة أن يتم عمل القوات الأمريكية تحت لوائها وعملها. ورغم مضى عام تقريباً إلا أن الصومال لم يعد له الأمل، ولم يعد له الاستقرار، ولم تعد له سيادة الدولة المأمولة.

والنتيجة النهائية للدور الدولى هو: الفشل الذريع، سواء من قبل الأمم المتحدة، أو من جانب الولايات المتحدة. وقد تجلى هذا الفشل فى عدم تنفيذ الخطة الدولية المعلنة. فلم يتم النجاح فى جمع الأطراف الصومالية المتصارعة على مائدة مفاوضات للاستقرار على صيغة حل وطنى مرحلى، تمهيداً لعودة وحدة الدولة الصومالية وسيادتها الكاملة. ولم يستطع الدور الدولى حل المشكلات اليومية التى كانت تواجه السكان الصوماليين فى الغذاء والماء والمسكن والدواء وغير ذلك من أمور حياتية، وبالإضافة لعدم إمكانية تحقيق ذلك، فإن الأمور ازدادت تعقيداً فى ناحيتين:

الأولى: حيث انقسم الصوماليون إلى فريقين رئيسيين: الأول يرفض الوجود الدولى المكثف وغير المبرر داخل الأراضى الصومالية، ولم يكتف بالرفض، بل

امتد إلى مقاومته، والثانى يقبل الوجود الدولى وإن كان على مضض، ويتعامل معه باعتباره حقيقة من حقائق الوضع الدولى والإقليمى.

الثانية: حيث تحولت القوات الدولية من دورها المحايد فى إقرار السلم وخلق مناخ الاستقرار فى داخل الصومال تمهيداً لإعادة الصومال الدولة والكيان والسيادة إلى ما كانت عليه، إلى طرف فى الصراع الداخلى، وبدأت تتعقب جماعة دون أخرى، وهو ما أعلنت عنه رسمياً بأنها تسعى لمطاردة اللواء محمد فرح عيديد وأعوانه، لدرجة أنها رصدت جائزة مالية ضخمة لأى صومالى يمكن أن يرشد عن مكان وجوده.

وكذا تحولت القوات الأمريكية من دورها المعلن «إعادة الأمل» إلى الصومال، إلى شبه الحملات وتنظيم الغارات الجوية بهدف تعقب «عيديد» وأعوانه وقواته، ثم يتضح بعد ذلك أن المعلومات المتوافرة عن الأماكن التى تم الإغارة عليها وضربها لا علاقة لها بأعوان عيديد وقواته، وإنما لمدنيين صوماليين، مما أزاد السخط ضد القوات الأمريكية من جانب، وضد القوات الدولية من جانب آخر. وكان من نتيجة التركيز الأمريكى على « عيديد» أن تحول إلى قوة رمزية أسهمت فى تعبئة الصوماليين ضد القوات الأمريكية. وأسهمت الانفعالات الأمريكية، والتسرع فى القرار الأمريكى، والإفصاح عن نزعة «الانتقام الفردى» والذى تحول إلى «انتقام جماعى» فى توليد طاقة عدائية كبرى لدى قطاعات عديدة من الشعب الصومالى تحولت معها المسألة إلى مقاومة لكل ما هو أجنبى سواء أمريكى أو من الأمم المتحدة. وهو ما ترتب عليه قتل العديد من الأمريكيين الذين وصلت أعدادهم إلى أكثر من (٢٠) جنديًا، وإسقاط بعض الطائرات، وأسر بعض الطيارين، وهو ما حدا بالرئيس الأمريكى إلى التراجع السريع وغير المتوقع عن الاستمرار فى الصومال، بل وأعلن عن استعداده للتفاوض مع «عيديد» وأعوانه وقواته، ورددت الأنباء عن جلسة تمت بين ممثل أمريكى وعدد من ممثلى اللواء الصومالى «عيديد» لتبادل الأسرى، وإنهاء الأزمة، كما أعلن وزير الخارجية الأمريكى كريستوفر عن استعداد بلاده لإنهاء الوجود الأمريكى فى الصومال، وحدد الرئيس الأمريكى موعداً لرحيل جميع القوات الأمريكية فى ٣١ مارس ١٩٩٤م.

وكل هذه الأمور مجتمعة أفصحت فى النهاية عن فشل الدور الدولى، وخاصة فشل الولايات المتحدة فى تحقيق أغراضها الإنسانية المعلنة، أو حتى فى تحقيق أهدافها الخفية فى التواجد فى هذه المنطقة الحيوية المطلة على المحيط ومدخل البحر الأحمر، وكذا التواجد الأمريكى الذى يسهم بصورة غير مباشرة فى ردع السودان المجاور للصومال وأثيوبيا، كما أن الفشل الأمريكى أسهم فى عجز دور الأمم المتحدة عن تحقيق أهدافها، وفقدان مصداقية دورها فى الصومال، إلى الدرجة التى يعلن شعب هذه الدولة فى مظاهرات مستمرة رفض هذا الدور، ومطالبة بطرس غالى (الأمين العام)، بسحب قواته، ووصل الأمر إلى حد رفض المساعدات التى تأتى بها المنظمة الدولية.

وإزاء هذا الفشل الدولى، كان لابد من إيقاظ الدور الإقليمى، الذى تم إلغاؤه بحكم التأثير الجديد فى النظام الدولى، حيث تم وأد دور الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، وتحولت هذه المنظمات من آليات يفترض أنها فعالة فى مثل هذا النزاع - وإن كان داخلياً - الإقليمى إلى منظمات تناشد وتشجب وتتمنى أن يتحقق السلام والوئام فى البلد العزيز «الصومال» فالأصل أن تكون هذه المنظمات الإقليمية هى الوسيلة الفعالة لحل الأزمة الصومالية وغيرها، طالما كانت ذات مستوى إقليمى، وطالما أنها لم تهدد السلم والأمن الدوليين، مما يستتبعه انتقال الأمر إلى المستوى الدولى. وهذا ما يجعلنا نصل فى التحليل النهائى - مع آخرين - إلى أن الأهداف الدولية الخفية كانت كبيرة فى الصومال، ومع اكتشافها من جانب الصوماليين، وسوء إدارة الأطراف الدولية للأزمة، وتعرض القوات الأمريكية خصوصاً لضربات انتقامية مؤثرة يمكن أن تسهم فى تأليب الرأى العام الأمريكى على الإدارة الأمريكية تذكرهم بمأساة «فيتنام»، سارع الرئيس الأمريكى إلى قبوله الانسحاب المشرف على الاستمرار غير المأمون والمحفوف بالمخاطر، وهو ما كان قد رتب له الرئيس الأمريكى السابق « بوش» للإدارة الحالية.

والتطورات الجارية الآن تشير إلى تعزيز الدور الإقليمى لحل الأزمة الصومالية،

حيث يتم الترتيب لعقد مؤتمر مشترك بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى فى أديس أبابا لإقرار تسوية وطنية بين الأطراف المتنازعة .

كما أن هناك تنسيقاً أعلن عنه على لسان أمين عام الأمم المتحدة (د. بطرس غالى)، بين المنظمة الدولية، وجامعة الدول العربية لإنهاء الأزمة الصومالية، كما أن المملكة السعودية سارعت بتقديم مساعدات عاجلة للصوماليين لمواجهة الأوضاع السيئة التى يعيشونها. بالإضافة إلى مساع مصرية تبذل فى الطريق لإنهاء هذه الأزمة بشكل عاجل .

وأيا كانت الجهود المبذولة حالياً، فإن المساعى على المستوى الإقليمى مطلوبة باعتبارها الأصل فى إنهاء هذه الأزمة. ولكن باعتبار أن الصومال دولة عربية وعضو فى الجامعة العربية فإن الجهد الأكبر يجب أن يتركز على آلية الجامعة لجمع الفرقاء الصوماليين، وحل مشاكلهم، والسعى نحو التوصل لحل يرضى هذه الأطراف، ويعيد للصومال سيادته وكيانه الذى فقده بالفعل .

ولا بأس من جهود مساعدة من منظمة الوحدة الإفريقية باعتبار أن رئيسها الحالى هو رئيس مصر العربية .

أما عن الدور الدولى، فإن انسحابه من الساحة الصومالية لفقدان مصداقيته بات ضرورياً، وبعد ما منى بالفشل فإن كل الجهود التى يمكن أن تبذل مرة أخرى لن تجد لها آذاناً صاغية داخل الصومال. والأمل الآن فى دور إقليمى قوى ومؤثر من خلال الجامعة العربية وبقيادة دول عربية مؤثرة كمصر والسعودية واليمن ، ينهى هذه الأزمة بعد ترهلها، خاصة أن إمكانيات نجاح هذا الدور الإقليمى كبيرة للغاية .

المبحث الثانى

ضرورات الدور المصرى فى حل الأزمة الصومالية(*)

تعتبر الأزمة الصومالية من الأزمات المعقدة، حيث تفاعلت فيها عوامل داخلية وإقليمية ودولية، واستمرت ثلاث سنوات متصلة، وحتى الآن، لم تصل إلى حل محدد ارتضته جميع الأطراف، بل بدأت الأزمة بحرب أهلية بين الأطراف الداخلية المتصارعة استمرت أكثر من عام ونصف، وفشلت هذه الأطراف فى الاهتداء والتوصل لحل، ثم تدخلت الأمم المتحدة بقوات رمزية، . تبعها تدخل كبير من الولايات المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٢ وبقوات ضخمة، ولكن فشل هذا التدخل الدولى أيضاً وبدأت القوات منذ عدة أشهر تسحب قواتها تدريجياً، وقد تم انسحابها بنهاية شهر مارس ١٩٩٤، كما أن هناك بعض الأطراف المجاورة قد أسهمت فى التوسط بين الأطراف المتصارعة وواجهت الفشل. أى أن جميع المستويات الداخلية والدولية والإقليمية قد واجهت الفشل فى مواجهة الأزمة بغض النظر عن الفرص المتاحة لكل منها وبمساحة الحركة وحدودها المتاحة أمامها، ولكن الواضح أن الطرف الذى أخذ فرصته الكاملة فى التعامل مع الأزمة وفشل بوضوح هو الطرف الدولى، ولذلك فإن الأطراف الصومالية لم يعد لديها الرغبة فى الوثوق فيه أو التعامل معه، ومن ثم يبقى الطرف أو الأطراف التى لم تأخذ فرصتها الكاملة فى التعامل أو التحرك صوب الأزمة، وهى الأطراف الإقليمية أو الطرف الإقليمى، وذلك نظراً لطغيان التدخل الدولى فى الأزمة الذى حاول أن يلغى تماماً الإرادة الإقليمية.

وإذا تحدثنا عن الإرادة الإقليمية على المستوى المؤسسى، فإنه يتبادر إلى الذهن

(*) نشرت فى جريدة الأهرام المسائى بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٩٤ .

أولاً الجامعة العربية، وثانياً منظمة الوحدة الإفريقية ولاشك أن دور هاتين المؤسستين إزاء الأزمة يتسم بتواضع وعدم الفاعلية لظروف لسنا فى محل تبريرها، فالصومال دولة عربية أولاً، ومن ثم تسأل عنها الجامعة العربية، وهى دولة إفريقية ثانياً، ومن ثم تسأل عنها منظمة الوحدة الإفريقية .

وقد تمزقت هذه الدولة، وفقدت كيانها، وضاعت سلطتها، وتشرد شعبها بسبب صراعات السلطة، والتعصب القبلى، وتدخلت قوى أجنبية فيها، ولم تتحرك المنظمتان الرئيسيتان المسئولتان عنها بحكم عضويتها فيهما .

ولكن بحكم أن مصر قوة فاعلة فى المنطقة العربية، وبالتالى فى الجامعة العربية، وبحكم رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية لهذه الدورة، فإن مصر مؤهلة لممارسة دور وساطى قوى فى حل الأزمة الصومالية : كانت بدايته : الدعوة للاجتماع الذى عقد فى القاهرة فى أوائل مارس الماضى للأطراف الصومالية للاتفاق على تسلم مقاليد الحكم وصياغة ميثاق جديد بعد رحيل القوات الدولية وقوات الأمم المتحدة بنهاية الشهر الماضى (مارس ١٩٩٤) .

** ويعزز هذا الدور عدة عوامل تتعلق بالمصالح العليا والقومية لمصر منها :

- أن استقرار القرن الإفريقى - والذى تقع فيه الصومال - يمثل ضرورة إستراتيجية لمصر تتفق ومقتضيات الأمن القومى المصرى والعربى .

- الصومال بعد إضافة إستراتيجية بموقعه فى مدخل البحر الأحمر من ناحية الجنوب للأمن القومى العربى ، ومن ثم فإن استقراره وتقويته يمثل دعامة أمنية وإستراتيجية مهمة يجب الحفاظ عليها .

- استمرار الحرب الأهلية فى الصومال تقوى من نزعات تيارات الأصولية التى يمكن أن تتحالف مع قوى أخرى فى الجنوب، فتمثل حزاماً للعنف يذكرنا بحزام الشيوعية الأحمر فى هذه المنطقة .

- استمرار أزمة الصومال يمكن أن يؤدى إلى مخاطر على حوض وادى النيل إذا استغلت كوسيلة للتدخل الخفى لبعض القوى المضادة لمصر، خاصة أن الصومال مجاورة لأوغندا منبع النيل .

إضافة إلى أن مصر يجب ألا تغيب تاريخياً عن الأزمات المجاورة ، وأن يكون لها فيها دور قائد ، خاصة أن هذا الدور يتفق مع حقائق التاريخ والمصلحة القومية للبلاد .

أما عن احتمالات نجاح هذا الدور أو كيفية نجاحه :

لاشك أن الغموض يكتنف الأزمة منذ نهاية الشهر الماضى (مارس ١٩٩٤) برحيل القوات الأمريكية والقوات الدولية ، ويثار فى هذا الصدد احتمالان :

الأول : عودة الحرب الأهلية وتفجرها مرة أخرى وبشكل عنيف .

والثانى: التعجيل بتلاقى الأطراف الصومالية على مائدة التفاوض ، حيث إنهم وبعد ثلاث سنوات - وجدوا أنه لا سبيل للوصول إلى السلطة عن طريق القوة ، بل عن طريق آخر وهو : الوفاق والاتفاق ، وإن كان كل طرف يرى المسألة من زاويته الخاصة . ومن جانبنا وفى ضوء عوامل عديدة موضوعية منها مدى الإنهاك الذى أصاب الصوماليين ، والجوع والحرمان ، والرغبة المتوافرة لديهم فى إعادة تنظيم حياتهم - ستكون باعثاً أساسياً على تغليب الاحتمال الثانى ، وهو تلاقى الأطراف المتصارعة على مائدة التفاوض ، وذلك فإن أى جهد مخلص وقوى ومتفهم لظروف الأطراف الصومالية سيؤدى بما لايدع مجالاً للشك إلى تعزيز الثقة بين هذه الأطراف فى سرعة التوصل إلى اتفاق فيما بينهم ، ثم تدعيم هذا الاتفاق وحمايته فى الواقع الفعلى حتى تدور حركة الحياة الصومالية معه .

ومن ثم ، فإنه طالما قد وجد المستوى الدولى سبيله إلى الفشل فى التعامل مع الأزمة الصومالية نتيجة تدخله بصورة حركت المشاعر الوطنية الصومالية ، فإن استبعاد هذا المستوى أصبح حتمياً لافتقاد الثقة به . وإن الأطراف الصومالية قد شهدوا معا - وفى مواجهة مباشرة - حرباً أهلية ، وعانوا معاناة كبيرة . وإن التقاءهم معا حتمى باعتبارهم الأطراف الأصلية ولكنهم يحتاجون إلى بعض الوسطاء الذين يسهمون فى تقريب وتعزيز الثقة فيما بينهم ، وهنا يظهر دور الوسطاء الإقليميين وفى مقدمتهم مصر ، ويمكن أن يشاركها عدد من الدول الفاعلة عربياً على وجه

التحديد؛ لكى تسهم فى تقديم أوجه المساعدة لهذه الدولة؛ لكى تعيد بناء مؤسساتها مرة أخرى، وليكن للجامعة العربية دور إيجابى ملموس فى هذا الصدد.

وهنا، فلا يجب على مصر أن يقتصر دورها على مجرد استضافة الأطراف أو توفير المقرات والقاعات، بل المشاركة فى تقريب المسافات بين الأطراف - كل الأطراف - بحيث تسعى لضم الغائبين وإحضارهم والاستماع لهم؛ لأن مصر كبيرة وقوية وموثوق بها لدى أطراف كثيرة فى المنطقة.

ومن ثم، فإن دورها قائد وفاعل، وهذا هو الذى يسهم فى إنهاء الأزمة من خلال الديناميكية التى تتسم بها السياسة الخارجية المصرية الحالية، كما أنه من الممكن الاستفادة من الاجتماع الذى عقد مؤخراً فى نيروبى بكينيا والذى أسفر عن اتفاق جديد بين الأطراف الصومالية جميعها، ويحتاج إلى المزيد من الدعم ليجد سبيله إلى التنفيذ الفعلى. والأمر يحتاج إلى عناق دور عربى إفريقى تجمعه مصر باعتبارها حلقة الوصل للاعتبارات السابقة، وفى ضوء الضرورات التى أشرنا إليها؛ حتى تخرج الصومال العربية الإفريقية من أزمتها التى امتدت ثلاث سنوات.

المبحث الثالث

تطورات الأزمة الصومالية .. وتحديات الدور المصرى(*)

بعد أقل من خمسين يوماً من المباحثات التى اتخذت « طابعاً سرياً »، فى القاهرة، وذلك فى الفترة من ١٢ نوفمبر ١٩٩٧ وحتى ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٧، توصلت «جميع» الأطراف المتصارعة على السلطة والحكم فى الصومال ، إلى اتفاق جماعى تم التوقيع عليه بدون استثناء وخاصة طرفى الصراع الرئيسيين وهما : حسين عيديد، وعلى مهدى محمد.

والتساؤل الطبيعى فى هذا الصدد، هو : ما هى الأسباب التى دعت إلى مثل هذا الاتفاق؟ كما أن هذا التساؤل يأتى فى السياق العام لتطورات الأزمة منذ بدايتها والجهود التى بذلت من أطراف عديدة ومستويات مختلفة، من أجل تسوية مثل هذه الأزمة. وباعتبار أن ما تم الاتفاق عليه جماعياً - ولأول مرة - ليس هو حجر الزاوية فحسب، بل التحديات الملقاة على عاتق الجميع من أجل تنفيذه. كما أن توقيع الاتفاق فى القاهرة وهى العاصمة العربية، حيث تعتبر الصومال جزءًا من هذا الكيان العربى، يثير من التحديات والمسئوليات على مصر لترجمة هذا الاتفاق فى الواقع العملى.

أولاً : تطورات الأزمة وجهود التسوية :

فقد تفجرت الأزمة الصومالية فى أعقاب الإطاحة بالرئيس السابق محمد سياد برى، وذلك فى ٢٦ يناير ١٩٩١، وتم تنصيب على مهدى محمد - رئيساً

(*) نشرت بجريدة «الأهرام» بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٩٨ .

مـؤقـتـاً للبـلاد . إلا أن هـذا التنصـيب فـجر الصـراع داخـل فـصـائل الحكـم من ناحيـة، ومـن ناحيـة أخـرى بين الفصـائل الأخـرى . ولعل أهم مـا تمخض عنه مثل هذا الصراع هو مـا أعلنتـه الحركة القـومية الصـوماليـة استقـلال الشمال ا لصومـالى فى ١٧ مـايو ١٩٩١ ، وذلك باتهـام الجنوب فى مـواصلة سيـاسـات السيطرة على السلطة دون مـراعـاة أهـل الشـمـال . فـضـلاً عـمـا هـو أهـم وهـو الانقـسـام الـذى شـهـده تـنظيم «المؤتمر الصـومـالى الموحـد» ـ والذى تولى الحكم عقب سقـوط سيـاد برى ، وذلك إلى جناحين أحدهـما بقـيادة الجنرال مـحمـد فـارح عـيديد ، زعـيمـاً للتحالف الوطنى الصومالى ، والثانى بقيادة على مهدى محمد ، (الرئيس المؤقت) ، زعيماً للتحالف لإنقاذ الصومال . وعلى إثر هذا الانقسام تفجرت الحرب الأهلية فى نوفمبر ١٩٩١ بين الجبهتين الرئيسيتين ، وبمساندة عدد من الفصائل لكل منهما . واستمرت هذه الأزمة عبر سبع سنوات كاملة دون التوصل إلى حل ، أو حتى مجرد اتفـاق جماعى بين كـافة الأطراف المتصـارعة ، وذلك قبل الاتفـاق الذى وقع مؤخـراً فى ديسمبر ١٩٩٧ .

وقد شهدت السنوات السبع (٩١ ـ ١٩٩٧) معارك ضخمة ، وقتلى وجرحى بلا حدود ، ودمار شامل خصوصاً العاصمة وما حولها ، وجفاف لم تشهده الصومال من قبل نتيجة الحرب الأهلية ، وهروب جماعى للآلاف من الصوماليين إلى دول مـجاورة فى كـينيـا وإثيـوبيـا وجـيبـوتى واليـمن ، ومـجـاعـات بلا حـدود ، وظهـور عصابات نهب المعونات الخارجية حالت دون وصول الغذاء إلى ما يقرب من مليون صومالى . كما أن الأهم هو حالة عدم الاستقرار التى شهدتها المنطقة كلها من جراء استمرار هذه الحرب الأهلية .

وكان من دواعى ذلك تعرض الصومـال إلى التدخل الدولى الذى تم على عدة مستويات ، ومنهـا الأطراف الأوروبية وفى مقـدمتـها إيطـاليـا ، والطرف الأمريكى الـذى تدخـل ليؤكـد هيمنته على النظام الدولى بعـد حرب الخليج وتحرير الكويت وذلك بإعـلان ضـخم هو : «إعـادة الأمل» ، على غـرار «عـاصـفـة الصـحـراء» فى الخليج ، ثم الأمم المتحدة التى شكلت قواتها من العديد من الجنسيات وذلك لتحقيق

الاستقرار وإعادة الهدوء وضمان تسليم المعونات الغذائية، بل والقيام بنزع أسلحة المتحاربين طبقاً لما ورد على لسان د. بطرس غالى (الأمين العام السابق للأمم المتحدة).

وقد صدر عن الأمم المتحدة سبعة قرارات من مجلس الأمن بشأن الصومال ومنها أربعة قبل العملية العسكرية، وثلاثة بعدها : فى بدايات تفجر الصراع الداخلى وطول عام ١٩٩٢، وحثت على مناشدة كافة الأطراف نحو الحل السلمى وإشاعة الاستقرار ودعوة المنظمات والهيئة الدولية لتقديم المساعدات المختلفة للصوماليين. والقرار الخامس: هو قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٤ فى ٤/ ١٢/ ١٩٩٢ وذلك للتدخل المباشر فى الصومال، حيث وصلت القوات الدولية فى ٨ ديسمبر ١٩٩٢، وعرفت هذه العملية العسكرية باسم (يونيصوم ١) وقد ركزت على توفير المساعدات الإنسانية، وقامت بمهام إيجابية فى ميدان الإغاثة والمعونات الإنسانية ومكافحة المجاعة عموماً. وقد شاركت فيها ١٧ دولة مع القوات الأمريكية والفرنسية، من بينها ٨ دول عربية وإفريقية. وكان واضحاً أن الولايات المتحدة قد انفردت بقيادة هذه العملية وإن كانت تحت لافتة الأمم المتحدة. ثم فى أعقاب الإعلان الأمريكى بسحب القوات الأمريكية فى أعقاب مقتل ١٧ من جنودها أثناء المواجهة مع الجنرال عيديد فى أكتوبر ١٩٩٣، مما عرض الإدارة الأمريكية الجديدة لانتقادات الكونجرس، أن أصبحت الأمم المتحدة هى المسئولة مباشرة عن العملية، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن السادس رقم ٨١٤ فى ٢٦ مارس ١٩٩٣ باسم عملية (يونيصوم ـ ٢). وهذا القرار خول الأمم المتحدة ترتيبات الانتقال إلى عملية جديدة، هدفها استعادة السلم والاستقرار . وقد شاركت فى هذه العملية الثانية قوات من أكثر من ٣٠ دولة، وبلغ حجمها أكثر من ٣٠ ألف جندى. إلا أن هذه المرحلة شهدت عجزاً فى سياسات المنظمة الدولية فى سوء التنظيم والإدارة والاتصال فى عملية القيادة. كما كشفت الممارسات عن ضعف واختلافات كبيرة فى المهام الموكولة لأفراد قواتها وهو ما اتضح من مصاعب التفاهم مع الزعماء الصوماليين إثر وقوع مصادمات بين القوات الدولية وعدد من الفصائل الصومالية، ظهر على إثرها الجنرال عيديد باعتباره أهم القيادات المحلية، وخاصة بعد تراجع الولايات المتحدة عن اعتباره عدداً

أساسياً مطلوب القبض عليه!! . وإزاء فشل عملية الأمم المتحدة برمتها، قرر مجلس الأمن فى قراره السابع رقم ٩٥٤ فى الأول من نوفمبر ١٩٩٤ بإنهاء عملية الأمم المتحدة فى الصومال فى ٣١ مارس ١٩٩٥، وبعد عام بالضبط من انتهاء سحب القوات الأمريكية، وذلك بعد أن تكلفت حوالى ٢ مليار دولار، ١٥٠ قتيلا . وفى تقييم هذا الدور الدولى - أيا كان مستواه، فإنه قد فشل فى تحقيق النتائج المرجوة منه وهو تحقيق الاستقرار والسلام والمصالحة الوطنية . ولكن ما تحقق كان يسيراً للغاية ولم يخرج عن عملية تقديم المعونات الغذائية - التى كان من الممكن أن تتم بدون هذه الضجة الدولية على غرار ما حدث مع دول أخرى . ولذلك فقد واجهت الولايات المتحدة، وكذا الأمم المتحدة، وبعض الأطراف الدولية الأخرى فشلاً واضحاً فى عملية التدخل العسكرى فى الصومال .

وقد أسهم الفشل الدولى فى التعامل مع الأزمة الصومالية، حيث أتاح الفرصة لدور إقليمى واسع، وكذلك لدور محلى داخلى بين الأطراف المتصارعة للوصول إلى اتفاق يتفق مع مقتضيات المصلحة الوطنية للبلاد . إلا أن هذا لا ينكر وجود جهود إقليمية لحل هذه الأزمة خلال التعامل الدولى معها، وذلك فى الفترة من (١٩٩١-١٩٩٥) .

فبحكم الجوار الجغرافى للصومال، فإن هناك ثلاث دول مشتركة فى الحدود معها وهى : أثيوبيا وكينيا وجيبوتى، ودول يعنيها الأمر كاليمن والسعودية وأريتريا والسودان، وأخيراً مصر . ولذلك فقد كانت المبادرة الأولى بعقد مؤتمر للمصالحة فى جيبوتى عام ١٩٩١، ثم أعقبته عدة مؤتمرات بين إثيوبيا (أديس أبابا)، ونيروبى بكينيا ، فالقاهرة . كما أنه على مدار السنوات السبع أمكن رصد العديد من المبادرات سواء من منظمات إقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية ، أو منظمة المؤتمر الإسلامى، أو جامعة الدول العربية، وسواء من دول إقليمية فاعلة ومنها محاولة مصرية عام ١٩٩٢ بدعم عربى لعقد مؤتمر مصالحة تحت مظلة الجامعة العربية فى القاهرة أو فى الرياض، ثم مبادرة يمنية بدعم مصرى عربى، ثم مبادرة أوغندية قام بها الرئيس موسيفينى لعقد مؤتمر مصالحة فى كمبالا فى أواخر عام ١٩٩٢، كذلك

محاولة إريترية خلال عام ١٩٩٢ ، ثم جهود إثيوبيا وكينيا المستمرتين . ولعل أبرز المؤتمرات التى عقدت على طريق المصالحة الوطنية هما :

١ ـ **مؤتمر «الإنسانية» الذى انعقد فى إبريل ١٩٩٢**، ووافق المشاركون فيه على تشكيل لجنة دائمة برئاسة إثيوبية من أجل المصالحة الوطنية فى الصومال ، وقد عقد المؤتمر بدعم دولى ، ومساندة الدول المانحة للمساعدات وفى مقدمتها الولايات المتحدة التى دعمت من إثيوبيا للاضطلاع بدور مهم فى الأزمة الصومالية .

٢ ـ **مؤتمر المصالحة الصومالية فى أديس أبابا فى الفترة من ٤ ـ ١٥ يناير ١٩٩٣**، وقد حضرته كل الأطراف والفصائل ، ومن بينها تحالف عيديد دون حضوره شخصياً . وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار ، ونزع الأسلحة قبل أو مارس ١٩٩٣ ، وعلى أن يتم عقد المؤتمر القادم فى ١٥ مارس ١٩٩٣ ، فى نفس الوقت الذى يستمر فيه كل الأطراف فى التعاون مع منظمات الإغاثة العالمية داخل البلاد .

٣ ـ **مؤتمر المصالحة فى أديس أبابا الذى استمر فى الفترة من ١٤ مارس ٢٣/ ٣/ ٩٣** ، وقد حضرته غالبية الفصائل وخاصة مجموعتى عيديد ، والمهدى ، وتدخل الرئيس الإثيوبى بنفسه للوصول إلى اتفاق مبدئى على تشكيل حكومة مؤقتة بحلول الأول من يوليو ١٩٩٣ ، وأحيل الاتفاق إلى قادة الفصائل للتوقيع عليه . ولم يوقع عيديد عليه ، كما لم يترجم إلى واقع عملى .

٤ ـ **اتفاق القاهرة فى مارس ١٩٩٤**، بحضور ١٢ فصيلاً من جماعة على مهدى ، ولم يحضر عيديد أو مندوباً عنه ، وأعلن رفضه لما طرح ، فى الوقت الذى طرح تصوراً مختلفاً . وقد لعبت مصر دورًا فى هذا الاتفاق وكانت تأمل حضور الجميع وتحت رعاية الجامعة العربية . وقد أكد الرئيس مبارك آنذاك ـ خلال مقابلته لهم : أنه يسعى لإنهاء الأزمة الصومالية ، وعلينا مساعدة الجميع فى هذا الطريق دون مساندة طرف على حساب آخر .

٥ ـ **مؤتمر نيروبى بكينيا للمصالحة الوطنية فى صيف ١٩٩٤** ، وقد حضره الجميع بمن

فيهم الجنرال محمد فارح عيديد ، وتم الاتفاق فيه على بدء المصالحة من داخل الصومال . ولهذا عقدت عدة لقاءات داخل الصومال (مقديشيو) منذ أواخر ١٩٩٤ ، وحتى يونيه ١٩٩٥ .

٦ - **مؤتمر نيروبى بكينيا فى نوفمبر ١٩٩٦**، وحضره الجميع ومندوب عن الجنرال عيديد الابن . وقد عقد فى مدينة (ناكورو)، بدعم من الاتحاد الأوروبى، وتم الاتفاق فيه على إقرار مبدأ اللامركزية السياسية ، وتقاسم السلطة والتمهيد لقيام دولة ديموقراطية . وقد كان هذا المؤتمر أول لقاء يتم بعد وفاة الجنرال محمد فارح عيديد فى أول أغسطس ١٩٩٦ .

٧ - **مؤتمر «سودرى» بإثيوبيا (ديسمبر ١٩٩٦)**: حيث تم عقده بمبادرة من إثيوبيا لعقد هذا المؤتمر بمدينة سودرى بجوار العاصمة أديس أبابا . وبعد ٣ أسابيع من المباحثات توصل الحاضرون إلى اتفاق يتم بموجبه تشكيل مجلس تنسيقى كخطوة أولى نحو عقد اجتماع فى مدينة (بوصاصيو) الصومالية ، ليتم فيه تشكيل حكومة انتقالية وعقد مؤتمر المصالحة العام .

٨ - **اتفاق القاهرة فى نهاية مايو ١٩٩٧**، حيث التقى حسين عيديد، وعلى مهدى، فى القاهرة برعاية الجامعة العربية ووزارة الخارجية المصرية، والرئيس مبارك شخصياً . واتفق الطرفان على حل المشكلة بطرق سلمية، وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية داخل الصومال فى أقرب وقت، ودعوة كل الأطراف للانضمام للاتفاق، ووقف كل العداءات بين الصوماليين اعتباراً من يوم ٢٨ مايو ١٩٩٧ ، وتوحيد العاصمة مقديشيو ، وإقامة نظام إدارى جيد فيها . وبموجب هذا الاتفاق تأجل مؤتمر «بوصاصيو» الذى كان مقرراً عقده فى العاشر من يونيه ١٩٩٧ .

٩ - **«إعلان القاهرة للمصالحة الصومالية» فى الفترة من ١٢/ ١١/ ١٩٩٧-** ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٧، حيث تم إعلانه داخل وزارة الخارجية المصرية وحضور مندوبين عن الجامعة العربية ومنظمتى المؤتمر الإسلامى، والوحدة الإفريقية والاتحاد الأوروبى، وعدد من السفراء فى القاهرة . وبموجبه تم الاتفاق تقريباً على كل

الأمور العالقة ومن أهمها : التوصل إلى تقاسم للسلطة وتشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية على أساس فيدرالى مع حكم ذاتى إقليمى ، وعلى أن يعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية فى مدينة (بيداوا) عاصمة إقليم (باى) فى ١٥ فبراير القادم، وذلك لانتخاب مجلس رئاسى مكون من ١٣ عضواً ، وكذا انتخاب رئيس للوزراء يقوم بدوره فى تشكيل حكومة انتقالية ورئاستها . وتم الاتفاق على تشكيل برلمان وسلطة قضائية مستقلة لا تسمح بإقامة المحاكم الخاصة ، والاتفاق أيضاً على ميثاق مؤقت للفترة الانتقالية .

وقد اعتبر هذا الإعلان تطوراً كبيراً فى عملية التسوية السياسية بين الجبهات المتصارعة داخل الصومال تتطلب إرادة واعية وجماعية لتنفيذه .

ومن الملاحظ فى ضوء ما سبق من إشارة لأبرز جهود التسوية ، أن هذه الجهود قد ازدادت بعد خروج القوات الدولية بنهاية مارس ١٩٩٥ .

ثانياً: دواعى الاتفاق الأخير ومدلولاته :

لاشك أن هناك من الأسباب التى قادت إلى التعجيل بإعلان القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٧ ، منها ما هو داخلى ، ومنها ما هو إقليمى ، ومنها ما يتعلق بالبعد الدولى . ويمكن بلورة ذلك فيما يلى :

١ ـ أن خروج القوات الدولية وإنهاء دور الأمم المتحدة التى فشلت فى التوصل إلى تسوية سلمية ، وما تمخض عن ذلك من بروز القوى الحقيقية فى الصومال وفى مقدمتها التحالف الوطنى بزعامة عيديد ، خلق مناخاً مواتياً لبدائل التسوية على النطاق الداخلى ، بل إن الفشل الدولى فى التعامل مع القضية أعطى الأولوية للعاملين الإقليمى والداخلى فى إدارة هذه الأزمة .

٢ ـ أسهم الفشل الدولى بعد أربع سنوات من التعامل الدولى مع الأزمة ، وما ترتب على ذلك من إهمال دولى واسع لها ، فى تحفيز القوى الداخلية المتصارعة فى ضرورة التفكير الجاد للخروج من المأزق وتجاوز الخلافات العرقية والسياسية .

٣ ـ على الرغم من الجهود المبذولة من دول الجوار الثلاث وهى إثيوبيا وكينيا وجيبوتى طوال فترة الأزمة، فى السعى نحو تشجيع الأطراف المتصارعة للتوصل إلى تسوية بينهم، إلا أن الشكوك كانت ملازمة فى بعض هذه الأطراف الإقليمية . فقد كان شائعاً أن إثيوبيا كانت تشجع «عيديد» فى البداية دون تجاهل «مهدى»، إلا أنه قد حدث تحول فى ذلك بالاتجاه العسكى فى دعم مهدى على حساب عيديد ، وهو ما ظهر فى اتفاق «سودرى» بإثيوبيا فى ديسمبر ١٩٩٦ . وقد أدى هذا بدوره للحيلولة دون التوصل إلى اتفاق حقيقى شامل بين جميع الأطراف . إلى الحد الذى يمكن القول بأن هذه الاتفاقات كانت تعقد بين تكتل واحد من ناحية، وإذا شملت الجميع، فإنه لا يتم التوقيع عليها .

٤ ـ على الرغم من الشكوك التى لازمت الجنرال على فارح عيديد تجاه مصر ، اعتقاداً منه أنها تساند الأطراف الأخرى وتتجاهله ، وهو ما ظهر فى دعم اتفاقات فصائل الإنقاذ بزعامة مهدى فى مارس ١٩٩٤ فى القاهرة ، إلا أنه عاد فى ضوء المتغيرات الإقليمية وتأكد من حياد مصر من ناحية خاصة عندما أرسلت قواتها ضمن القوات الدولية واكتسبت ثقة كل الأطراف من خلال تعاملها المحايد، ودعمها لكل الأطراف على طريق التسوية الشاملة وليس لحساب طرف على آخر ، وهو ما أكده السيد عمرو موسى وزير الخارجية فى الكثير من أحاديثه . وقد أسهم ذلك فى تهيئة المناخ لتقبل الإعلان عن الاتفاق فى القاهرة .

٥ ـ أن رحيل الجنرال فارح عيديد فى أول أغسطس ١٩٩٦ وتولى نجله حسين عيديد قيادة التحالف وهو شاب فى منتصف الثلاثينيات، أسهم فى التعجيل بالتفكير فى التفاعل مع أطروحات التسوية السلمية حقناً للدماء، وسعياً نحو الاستقرار، والحل الشامل للأزمة الذى يراعى كل الأطراف . وهذا هو ما حدث فى توافر الإرادة المشتركة فى الاتفاق الأخير، الذى يعتبر نتاجاً للتلاقى المباشر والنية الصادقة وهو ما لم يحدث من قبل .

٦ ـ أدى انتهاج أسلوب الدبلوماسية الهادئة والتى اتخذت طابعاً سريعاً، مع تهيئة الأجواء السابقة إلى التوصل إلى مثل هذا الاتفاق. فالاتفاق الأخير كان حصيلة جهد عام كامل ابتداء من يناير ١٩٩٧، حيث تمت الاتصالات والزيارات ولعبت الجامعة العربية دوراً فيها، ثم إعلان الاتفاق الأولى بنهاية مايو ١٩٩٧، وبموجبه تم الاتفاق على عقد مؤتمر يتم الإعداد له من قبل مصر، وهو ما تم فعلاً فى الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر ١٩٩٧. وأكد على ذلك وزير الخارجية المصرى.

أما من مدلولات هذا الاتفاق، فإن صدور الإعلان به من القاهرة كمحطة أخيرة للتسويات التى بذلت فيها الجهود على مدار سبع سنوات، يشكل أهمية كبيرة للمستقبل. فالصومال دولة عربية، والقاهرة هى العاصمة العربية ومقر الجامعة العربية، ومن ثم فإن إعلان القاهرة الأخير يؤكد أن الإرادة العربية ومحور تفاعلاتها وهو: مصر، هى الإرادة الصادقة فى احتواء هذه الأزمة، ومساعدة كل الأطراف المعنية على التوصل لاتفاق يضمن مصالحهم جميعاً وبما يحقق استقراراً للدولة الصومالية وإعادة بنائها. وهذا بدوره يطرح على الجامعة العربية وأعضائها، ضرورة المشاركة الفعالة والعاجلة فى مساعدة الصومال على الخروج من عثرته والمساهمة فى إعادة بناء ما خربته الحرب الأهلية طوال سبع سنوات، وذلك على غرار ما تم عمله إزاء البناء، حتى تعود فعالية الصومال مرة أخرى فى النظام العربى. والإحصائيات تشير إلى أن الجامعة العربية قدمت للصومال مساعدات قدرت بنحو ١٠٠ مليون دولار، وهو رقم متواضع إذا ما قورن بحجم المساعدات الدولية. وتجنباً لدور دولى على حساب الدور العربى، فإن تنشيط قنوات ضخ المساعدات تصبح مسألة ضرورية لا فكاك منها ولا تأجيل.

ثالثاً: تحديات الموقف المصرى:

لاشك أن نجاح مصر فى جهود الوساطة التى بذلتها لمساعدة الأطراف المتصارعة على الوصول إلى اتفاق القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٧، وهو ما سبق أن أوضحناه من خلال تحليل جهود التسوية عموماً، يفرض على قيادتها عدداً من التحديات:

١ ـ السعى نحو كافة الأطراف المعنية بالصومال على المستوى الإقليمى العربى والإفريقى، للحصول على دعمها وقبولها لهذا الاتفاق حتى يمكن مساعدة الأطراف المعنية على ترجمته فى الواقع العملى على طريق التسوية الشاملة.

٢ ـ التأكيد على ما ورد فى الاتفاق من حرص على وحدة الصومال شماله وجنوبه، وهنا فإن احتواء أية خلافات مع إثيوبيا تصبح ذات أهمية بالغة تجنباً لأن تتحول لمساندة إبراهيم عقال رئيس ما يسمى بأرض الصومال فى الشمال. ولذلك فإن استدعاء وزير الخارجية المصرى للسفير الإثيوبى لشرح الأمر له يعتبر خطوة إيجابية فى هذا الإطار. خاصة وأن إثيوبيا قد أعلنت تحفظها على الاتفاق لعدم دعوتها بالمشاركة فيه!!

٣ ـ ضرورة تعميق الثقة لدى الأطراف الصوماليين، وذلك بإزالة أى شكوك يمكن أن تظهر مرة أخرى، مستثمرة فى ذلك رصيد جهودها المستمرة منذ بداية الأزمة، وجهود قدراتها عند تواجدها فى الصومال والتى أحسنت التعامل مع الجميع فى حفظ وفرض السلام واحترام أبناء الشعب الصومالى، وكذلك جهودها فى السنة الأخيرة (١٩٩٧)، لمساعدة كل الأطراف على التوصل إلى مثل هذا الاتفاق.

٤ ـ بذل جهد لدى المملكة العربية السعودية ودول الخليج للإسهام فى تمويل إعادة البناء، ترسيخاً للانتماء العربى للصومال، وتفويتاً لأى فرصة على أطراف أخرى باستغلال الفرصة للتدخل ثانية فى الصومال.

ولاشك أن ترحيب الأطراف العربية والإقليمية دولاً ومنظمات، وكذا الترحيب الأوروبى، بالاتفاق، يشير إلى الجهد الإيجابى الذى بذلته مصر مع الأطراف المعنية، وحتى يكتمل هذا الدور لابد من تحمل تبعاته بمواجهة حقيقية وصادقة للتحديات المترتبة على هذا الاتفاق. ونتوسم فى الدبلوماسية المصرية بأن تقوم بواجبها فى هذا النطاق باعتباره بعداً قومياً يتفق مع مقتضيات الأمن القومى المصرى والعربى.

الفصل السابع

أزمة الحدود العربية والإقليمية

المبحث الأول

أزمة الحدود العربية مع دول الجوار الجغرافى

دراسة تطبيقية للمشرق العربى(*)

تعتبر حقبة التسعينيات، هى حقبة الحدود كظاهرة عربية، وكظاهرة دولية فقد شهدت بداية هذه الحقبة، أزمة إقليمية دولية كبرى هى أزمة الخليج حيث قام العراق باحتلال الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠، وكذلك شهدت بدايات تفكك الكتلة الشرقية بكاملها حيث انسلخت ألمانيا الشرقية لتدخل فى وحدة مع ألمانيا الغربية، ثم رفعت موسكو يدها عن حلفائها الشرقيين لتتهاوى أنظمتها واحدة بعد أخرى وتتعرض بعضها للتفكك (يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا)، ثم يتعرض الاتحاد السوفيتى نفسه للتفكك إلى ١٥ جمهورية، لتثور من جديد قضايا الحدود والقوميات. ولازال الأمر لم يقف عند هذا الحد، فلازالت هذه المسألة فى طريقها إلى الاستمرارية والانتشار بصورة تكاد تتشابه مع بدايات العصر الحديث عندما بدأت تتشكل الدولة القومية بحدود وسيادة وسلطة وشعب معين(١). ولذلك

(*) نشرت فى مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٦٢، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦. ص ص ٥١-٧٦.

(١) يمكن الرجوع إلى كتاب مهم فى هذا الصدد صدر حديثاً هو:

G. Goeriz and P.F Diehl Territorial Change - and International Conflict, New York: Routedge, 1992.

حيث أوضح الكتاب من خلال دراسة حالة لـ ٧٧ نزاعاً على الأرض بين عامى ١٨١٦م، ١٩٨٠م، أن الجغرافيا السياسية كانت محدداً للسياسة الخارجية. وفى المستقبل سوف تزداد أهميتها لسببين هما: تمسك التجمعات العرقيّة بحقها فى إقامة دولة مستقلة، والاتجاه إلى تصفية الكيانات المصطنعة مثل كوريا الشمالية والجنوبية والتى كانت نتيجة الحرب الباردة.

فإن قضية الحدود يمكن أن تسهم فى إعادة تشكيل الخريطة السياسية فى أجزاء كثيرة من العالم .

ولم تشذ عن هذا التطور فى قضية الحدود ، الدول العربية ، حيث شهدت هى الأخرى أزمات حدودية بين عدد منها ، ومنها ذلك الذى ظهر إلى الوجود الفعلى ويتمثل فى العراق والكويت ، ثم مصر والسودان حول حلايب ، ثم السعودية مع كل من قطر ، واليمن ، ثم قطر والبحرين[1] . وهذا لا يمثل سوى جزء بسيط من قضية الحدود بين هذه الدول حيث توجد نزاعات حدودية لازالت خامدة بينها ، ويمكن أن تشتعل بين لحظة وأخرى .

كما أن هناك نزاعات حدودية ، بدورها بين عدد من الدول العربية وبين بعض دول الجوار تشتعل بين حين وآخر رغم أنه يحكمها اتفاقيات رسمية بين الأطراف المعنية ، ولهذه النزاعات أسبابها الأصلية قد تتمثل فى أبعاد سكانية ، واقتصادية ، وأمنية أو إستراتيجية ، أو غيرها من أبعاد أخرى .

وفى هذه الدراسة ، نستهدف تناول مسألة الحدود العربية الإقليمية أى بين بعض الدول العربية ، وبعض دول الجوار الجغرافى خاصة فى الشمال والشرق العربى .

وسيتم التركيز على هذه المنطقة ، حيث توجد نزاعات حدودية بين سوريا وتركيا حول قضية لواء الإسكندرونة والذى ترتبط إثارته بقضية المياه وقضية الدور التركى الذى يطمح إليه زعماؤها بين حين وآخر ، كذلك مسألة الحدود بين العراق وتركيا وسوريا وإيران بصفة أساسية حول منطقة الحدود المشتركة بينهم نظراً لوجود السكان الأكراد فيها موزعين بين هذه الدول الأربع بالإضافة إلى جمهورية أرمينيا المجاورة ، وإن كان نزاعها معهم أقل بكثير مما هو حادث بين الدول الأربع ، بالإضافة إلى ذلك النزاع بين العراق وإيران حول الشريط الحدودى والذى أدى إلى

(١) يمكن الرجوع إلى مقال : د. جمال على زهران ، قضية الحدود العربية وحتمية البحث عن صيغة للتحكيم ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٢١٤٠ ، ١٩ أكتوبر ١٩٩٢ ، بالإضافة إلى مقال : د. محمود توفيق ، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية ـ العربية ، السياسة الدولية ، عدد (١١١) ، يناير ١٩٩٣م ، ص١٦٦ ، ١٧١ .

حرب استمرت ثماني سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨م)، وتمخض عنها رغم كل المآسى الرجوع إلى اتفاقية الحدود بينهما والتى وقعت فى الجزائر عام ١٩٧٥م، والأكثر من ذلك مسألة التنازع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر العربية الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، والتى تحتلها إيران منذ مطلع السبعينيات وحتى الآن. وفى هذا الإطار يمكن تناول قضية الحدود فى هذه البقعة على المستوى العربى الإقليمى، حاضراً ومستقبلاً على النحو التالى :

أولاً : الحدود السياسية بين كيفية تخطيطها ووظائفها وأسباب نزاعاتها :

مع تطور أهمية الحدود السياسية، عكف عدد من الدارسين فى مجال الجغرافية السياسية على دراسة وتأصيل هذا الموضوع، ولذلك فهو يقع فى القلب من هذا العلم، خاصة وأن علم الجغرافية السياسية باعتباره الفرع الذى يربط الجغرافيا بالسياسة والعكس، يدرس طبيعة العلاقة بين الموقع والأهمية الإستراتيجية[١]. ومع التطور التقنى أو التكنولوجى فى وسائل الاتصال والأسلحة الإستراتيجية وغيرها ، ثارت علامات استفهام كبرى حول تلك القضية والمتمثلة فى أهمية الموقع من الناحية الإستراتيجية، وكأن هؤلاء الذين يطرحون هذه التساؤلات يقولون وداعاً للجغرافيا السياسية أساساً. ولكن الواقع يكاد يدحض هذه النظرة التى لا تتسم بالدقة، وإن تفاعلت مع تضخيم دور التطور التكنولوجى، وأيا كان الأمر، فإن المسألة لا تحتاج نزاعاً كبيراً، حول أهمية الحدود السياسية، ولذلك فإن فهم تطور الكيفية التى تم ويتم بها تخطيط هذه الحدود تعكس لنا طبيعة العلاقة بين التطورات الجارية، وتطور معايير رسم الحدود السياسية للدول.

وخلال مسيرة هذا التطور والعلاقة المتبادلة، يمكن الإشارة إلى وجود أربعة معايير لتخطيط هذه الحدود[٢] ، ويمكن بلورتها فيما يلى :

(١) يمكن الرجوع إلى كتاب مهم، وهو تقدير الباحث أنه من أهم الكتب العربية التى صدرت فى مجال الجغرافيا السياسية وهو : د. محمد الديب ، الجغرافيا السياسية ، (منظور معاصر)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨م، ص٣٦ : ٥٨.

(٢) د. محمد الديب، المرجع السابق، ص٥١٣، ٥١٤.

أ- الاعتبارات الإستراتيجية، وهى تعد ذات أهمية بالغة فى تخطيط الحدود السياسية بين الدول فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

ب- الاعتبارات الأثنوغرافية والحضارية، أصبحت تمثل معياراً أساسياً فى تخطيط الحدود السياسية بين دول العالم فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

جـ- الاعتبارات الاقتصادية، وهى التى تشكل أولوية كبرى فى وقتنا الحاضر، إلى الدرجة التى أضحت معها تمثل جوهر النزاعات الجارية بين عدد من الدول.

د- بالإضافة إلى معيار مهم، هو معيار القوة والقهر والاتفاقات غير المتكافئة، وهى التى تتم فى ظروف معينة، وربما فى الغالب تظل مؤقتة طبقاً لموازين القوة.

وباستعراض وظائف الحدود السياسية، فإنه يمكن بداية الإشارة إلى الاتجاهات المختلفة فى بلورة هذه الوظائف حيث تنحصر فى: زيادة حدة المنازعات عند الحدود بعد استقلال العديد من الدول لعدم توافق الحدود المخططة استعمارياً مع الظروف الطبيعية والبشرية فى منطقتها وأوضح مثال لذلك إفريقيا التى تمزقت فيها القبائل. وكذلك تم ترسيخ مفهوم الحدود السياسية الأيديولوجية بعد انتشار الشيوعية فى العالم وانقسام العالم إلى مذاهب أيدولوجية متصارعة، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى أفول الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية فى نهاية عام ١٩٩١م. كما تؤدى تكتلات عدد من الدول إلى تخفيف وطأة الحدود فيما بين أعضائها وتتحول بالتالى إلى حدود إدارية بين أجزاء الدولة الواحدة. بالإضافة إلى شيوع الاتجاه الذى يسعى لتوسيع مدى المياه الإقليمية والحدود البحرية، وكذا تعقد مسألة الحدود فى السماء التى تغطى الدول لما طرأ من تقدم تقنى، وأخيراً فإن زيادة طول الحدود السياسية مقارنة بالماضى، كان لزيادة عدد الدول المستقلة ذات السيادة، وكذلك لتحديد الحدود البحرية للدول[١]. وأيا كانت الاتجاهات المختلفة فى بلورة وظائف الحدود، إلا أنه يبقى أن الحدود تمثل أهمية كبيرة وتلعب دوراً مهماً ومحورياً، بل تتطور هذه الوظائف مع تطور عدد من المتغيرات، أى أنها حدود ليست جامدة الوظيفة. ومما يدل على ذلك فإن من

(١) المرجع السابق، ص ٥٢١.

وظائف الحدود السياسية التقليدية أنها كانت بغرض الفصل بين الدول ، إلا أنها أصبحت فى الوقت الحاضر تقوم بوظيفة الوصل أو الاتصال بين الدول التى تلتقى عندها . وبغض النظر عن هذا التطور المحورى فى الوظيفة ، إلا أنه يمكن تحديد عدد من الوظائف الأساسية للحدود وهى : (الأمن والحماية ، وحماية الإنتاج الاقتصادى ، وتنظيم التبادل التجارى الدولى ، وتحديد الوضع القانونى والشرعى لنطاق ملكية الدولة من جانب ، ومن جانب آخر تحديد القوانين التى يجب أن تطبق على مناطق الحدود بغض النظر عن تلك الامتدادات البشرية على الحدود بين الدول المتجاورة)[1] .

وفى ضوء معايير التخطيط للحدود السياسية ، ووظائف هذه الحدود فإنه من الواجب الإشارة إلى أن هذه الحدود رغم تحديدها وما تقوم به من وظائف ، إلا أنها تتعرض لبعض التغيرات ، على الرغم من اتسام الحدود بالثبات غالباً ، وذلك إثر منازعات كبيرة حولها . ويمثل عدد من العوامل الأساس لتغيير هذه الحدود ، منها الضغط السكانى ، والحروب والمبررات الاقتصادية والأيدولوجية والعسكرية ، بالإضافة إلى عوامل أخرى . وتتوقف هذه المسألة على ظروف معينة تصبح ملائمة لأحداث مثل هذا التغير أولاً ، خاصة وأن التطورات المعاصرة سياسياً وتكنولوجياً قد لا تسمح بهذا التغيير المستمر لفداحة الثمن الذى يمكن أن يدفع فى مقابل تشجيع مبدأ تغيير الحدود ومع ذلك يبقى القول إن هناك أربعة أنواع من المنازعات على الحدود هى :

نزاع بخصوص موقع الحد ، نتيجة للغموض الذى يحيط بتحديده (نص الاتفاق) ، وتعيينه (الواقع العملى) ، بالإضافة إلى نزاع حدود منطقة ما عندما تحاول دولة أن تسلخ منطقة من جارتها ، وكذلك نزاع حدود حول الموارد والمتعلقة باستغلال الموارد التى تقع عبر الحدود مثل : منجم ، أو حقل بترول ، وأخيراً ذلك

(١) المرجع السابق ، ص٥٢٢ ، ٥٣١ ، بالإضافة إلى مقال مهم وهو : مجدى صبحى ، الحدود والموارد الاقتصادية من الهيدرولوجى إلى الهيدروكربونى ، السياسة الدولية ، عدد (١١١) ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ : ١٩٤ .

النزاع المتعلق بوظيفة الحد السياسى ، ومثال ذلك ما كانت تضعه ألمانيا الشرقية - قبل توحدها أخيراً مع ألمانيا الغربية - ومن قيود كثيرة فى وجه الألمان الذين يرغبون فى زيارة أقاربهم فى برلين الغربية[1] .

ومن خلال تبيان أسس تخطيط الحدود ، وإيضاح وظائف الحدود ، وإبراز أسباب ومظاهر النزاعات القائمة بين الدول بسبب الحدود ، يمكن القول إن كل هذه الأركان الثلاثة معاً تمثل إطاراً نظرياً لفهم مسألة الحدود بين العرب ودول الجوار الجغرافى . فقد عايشت الحدود العربية الإقليمية تطور التخطيط للحدود ، وأدت ولا زالت تؤدى هذه الحدود وظائف معينة ، كما أن المنطقة العربية وقد عاشت نزاعات كبرى مع جيرانها لأسباب عديدة حول الحدود ، إنما ترتبط بمعيار آخر يتعلق بالدور الطامح الذى تسعى لكى تمارسه دول الجوار الجغرافى ومنها خاصة كل من إيران وتركيا ، على دول المنطقة العربية ، دون غض النظر عن إسرائيل ودورها باعتبار أن الصراع العربى مع إسرائيل هو الصراع المركزى[2] .

كما تتضح هذه الأبعاد الثلاثة (معايير التخطيط ، والوظائف ، والمنازعات) ، بصفة خاصة فى ذلك الشق الذى نركز عليه وهو الشمال والشرق العربى مع دول هذا الجوار الجغرافى . فإيران تتنازع فى شط العرب من منظور إستراتيجى ، وإيران تهيمن على جزر الإمارات الثلاث من منظور إستراتيجى ، بينما تتنازع إيران وتركيا وسوريا والعراق على المنطقة كردستان لاعتبارات إثنية وأمنية وغيرها ، وكذا فإن النزاع بين سوريا وتركيا على لواء الإسكندرونة ، وحدود النهر المائية ، يقوم على أبعاد إثنية وإستراتيجية ، واقتصادية . ومن ثم تتداخل الأبعاد الثلاثة معاً ، وهذا يقودنا إلى تحليل أبعاد هذه النزاعات الحدودية فى الشمال والشرق ، تمهيداً لتبيان آفاق المستقبل فيما بعد .

---

(١) د. محمد الديب ، مرجع سابق ، ص٥٧٧ .

(٢) يمكن الرجوع إلى كتاب هام تعرض للنزاعات الحدودية فى الشرق الأوسط وهو :

- Blake G& Schofield R., Boundaries and State Territory in the Middle East & North Africa , England: Middle East and Norht African Studies Press Ltd., 1987 .

ثانياً : أبعاد النزاعات الحدودية للمنطقة العربية :

أحد الأبعاد الأساسية لتخطيط الحدود فيما بين الحرب العالمية الثانية، محاولة المطابقة بين الحدود السياسية وبين الحدود الإثنوغرافية بمعنى جعل الحدود السياسية متطابقة مع حدودها الإثنية. حيث توافرت لدى العديد من الدول بعد الانتهاء من الحرب العالمية الأولى الرغبة والميول إلى الأخذ بهذا المبدأ. وقد أقرت ذلك معاهدات باريس عام ١٩٢٠، باعتبار أن هذا المبدأ يتفق مع مبدأ حق تقرير المصير كما أن الأخذ بهذا المبدأ يحقق فصل الشعوب المختلفة عن بعضها جنسياً وإثنوغرافيا داخل وحدات سياسية منفصلة بعضها عن بعض بما تجنب استمرارية ظاهرة الأقليات، حيث ستصبح الحدود السياسية متمشية مع التوزيع الجغرافى للقوميات. وقد سعى البعض إلى تفضيل الأخذ بمعيار اللغة لرسم الحدود السياسية، والبعض الآخر اعتقد فى أولوية معيار الدين لتخطيط الحدود السياسية، بهدف فصل الجماعات الدينية المختلفة بعضها عن بعض، ولكن المسألة كانت محل تعقيد شديد سواء على مستوى اللغة أم الدين. وتداخلت عوامل كثيرة أعاقت تطبيق هذا المبدأ، على الرغم من الأخذ ببعض الاستفتاءات البسيطة لإقرار مصير بعض المجموعات الإثنوغرافية بهدف تقليل المنازعات، وعقد معاهدات لبعض الأقليات لحماية حقوقها فى مواجهة الدول الأم[1]. ومن أهم العوامل التى أعاقت تنفيذ هذا المبدأ، عامل المصلحة لعدد من الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولى آنذاك.

وقد تركت هذه المسألة ظلالها على منطقة الشمال العربى، حيث تجسدت فى قضية الأكراد، كأقلية على حدود خمس دول منها دولتان عربيتان (سوريا والعراق)، وثلاث دول غير عربية (إيران، وتركيا، وأرمنيا). كما تجسدت فى ناحية أخرى وتتمثل فى لواء الإسكندرونة الذى يضم عربا وأتراكا معا.

وكانت القضيتين آثارهما على العلاقات بين هذه الدول، أسهمت فى تغذية النزاعات المتكررة بينها. ويمكن إيضاح ذلك كما يلى :

(١) د. محمد الديب، مرجع سابق، ص٥١٤ : ٥١٦.

١ ـ قضية لواء الإسكندرونة :

تمثل هذه المنطقة المعروفة بلواء الإسكندرونة قضية مهمة فى العلاقات السورية التركية، باعتبارها محل نزاع بين الطرفين، رغم أنها تختفى تحت السطح لاعتبارات عديدة، لكنها فى نفس الوقت تعتبر ورقة قابلة للاستخدام . وترجع قصة هذه المنطقة خلال القرن العشرين، إلى ذلك القرار الذى أعلنه قائد الحملة الفرنسية على الشام (الجنرال جورو) فى عام ١٩٢٠م ، بتقسيم منطقة الانتداب الفرنسى فى بلاد الشام إلى أربعة وحدات هى (لبنان الكبير، ودولة حلب وتشمل الإسكندورنة) ، وأراضى اللاذقية ثم دمشق . وقد أعقب ذلك بفترة بسيطة، توحد حلب ودمشق فى دولة واحدة هى سوريا، وبالتالى أصبحت الإسكندورنة باعتبارها جزءاً من حلب ، ضمن الإقليم أو الدولة السورية . ولذلك فقد أضحت مثاراً للقلق والتوتر حيث كان يسكنها خليط من العرب والترك والأكراد، ومن ثم فإن تركيا كانت ترى فى ضمها لسوريا ضربة موجهة لها . وعندما تم التوقيع على المعاهدة الفرنسية السورية عام ١٩٣٦م، وكان من بين نصوصها التأكيد على وحدة سوريا السياسية ، فما كان من تركيا إلا أن أعلنت عن عدائها الواضح والصريح لهذه المعاهدة نظرا لرفضها أن تكون الإسكندرونة جزءا من سوريا . واستمر الوضع متوتراً إلى أن عرض الأمر على عصبة الأمم التى أوصت بمنحها حكماً ذاتياً، أما علاقاتها الخارجية فتقوم بها سوريا، وبناء على ذلك تحددت حدود لواء الإسكندرونة، وهى التى تمثل الحدود السورية التركية فى الوقت الحاضر . واستمرت توصية عصبة الأمم إلى أن عقدت معاهدة بين تركيا وفرنسا فى ٢٣ يونية ١٩٣٩م، تنازلت بموجبها فرنسا عن لواء الإسكندورنة بحدوده المحددة فى قرار عصبة الأمم ـ لتركيا، وذلك بعد أن ظهرت فى الأفق بوادر الحرب العالمية الثانية[١] . فقد كانت فرنسا تسعى لتأييد تركيا وانغماسها فى الحرب، فاعتبرت أن الاستجابة لها بهذا المطلب الذى كانت تركيا تطمح إليه، مكافأة مبدئية من جانب فرنسا لها كعربون مقدم لكسب تركيا إلى جانب الحلفاء . فى نفس الوقت فإن سوريا لم

(١) د. صلاح العقاد ، الإطار التاريخى لمشكلات الحدود العربية ، السياسية الدولية، عدد ١١١، مرجع سابق، ص١٧٢ : ١٧٥، وأيضاً مجدى صبحى، مرجع سابق، ص١٧٢ .

تعترف بهذه الخطوة ، واستمرت تعتبر الإسكندورنة جزءاً من أراضى الإقليم السورى حتى الآن .

ورغم هذه التطورات، إلا أن هذا الإقليم يعد نموذجاً من نماذج التداخل فى القوميات المختلفة ، وتداخل فى الأقاليم الحدودية . حيث تعايش جنباً إلى جنب الناطقون بالعربية والتركية فى ظل الدولة العثمانية متعددة الجنسيات . وعندما نشأت دولتان هما سوريا وتركيا ، وكل منهما له قومية مختلفة، ترتب على ذلك حدوث نزاع على الإقليم ، خاصة وأن سوريا تعتبر التصرف الفرنسى بتسليمها للإقليم لتركيا، خطيئة تاريخية لا تغتفر من جراء الانتداب الفرنسى، نظراً لعدم إجراء استفتاء حر لأهلها . ويرى البعض أن القضية بحكم الزمن الطويل الذى مارست خلاله الإدارة التركية سلطتها فى محاولة تذويب العنصرين العربى والتركى فى كنف الثقافة التركية، فإن سوريا لم يكن بوسعها سوى التوقف عن إثارة القضية[١] . مع الأخذ فى الاعتبار تلك التحديات التى كانت تواجه سوريا خاصة فى المواجهة مع إسرائيل، والدور الإقليمى لسوريا، والبناء الداخلى، وغير ذلك من تحديات.

ومع ذلك فإن لواء الإسكندورنة يعتبر ورقة ، وإن كانت خامدة ، يمكن استخدامها فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، خاصة وأن تركيا تستخدم ورقة مياه دجلة والفرات للتحكم فى سوريا والعراق ، وذلك للمساومة على المستقبل تجنباً وتحسبا لإمكانية استخدام لقضية الإسكندرونة آنذاك .

٢ـ قضية منطقة «الأكراد»[٢] :

بعيداً عن التطورات التاريخية لنشأة الأكراد ، وأصولهم العرقية ، إلا أنه يمكن القول بداية بأن الاهتمام بأصول الأكراد وموطنهم بدأ مع أواخر القرن التاسع

(١) د. صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص١٧٢ .

(٢) اعتمد الباحث فى تناوله لقضية الأكراد على عدد من المراجع من بينها :

- Sa'ad Jawad, Iraq and the Kurdish Question (1985-1970) , London, Ithaca Press, 1981 .

- Edmund Ghareeb, The Kurdish in Iraq, Syracuse, N.Y. : Syracuse University Press, 1981 .

ـ شاكر خصباك ، الأكراد : دراسة جغرافية إثنوغرافية ، بغداد ، مطبعة شفيق، ١٩٩٢ . =

عشر، وذلك بانتشار الروح القومية فى نفوس المجموعات القومية المختلفة والتى كانت خاضعة لسيطرة وحكم الإمبراطورية العثمانية. كما أن الثابت بين مختلف الباحثين، فإن الأكراد يشكلون شعباً متميزاً فى ملامحه وخصائصه وتاريخه ولغته وثقافته. كما يدين غالبيتهم بالدين الإسلامى السنى. وقضيتهم الأساسية هى إقامة دولة كردية فى منطقة كردستان تجسيداً لحلمهم القومى وخصوصيتهم التاريخية والقومية. وقد بذلوا جهودا ومحاولات مستغلين تلك الأوضاع والمتغيرات الإقليمية والعالمية خلال حقب تاريخية مختلفة من أجل إقامة دولتهم المستقلة رافعين شعار تحرير الأكراد من الوصاية العثمانية. ولعل من أهم الجهود المبذولة من جانبهم، فى هذا السياق، هو استغلال إعلان الرئيس الأمريكى «ويلسون»، الذى تضمن المبادئ المعروفة حول ضرورة منح الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية حق تقرير مصيرها، والصادر عقب الحرب العالمية الأولى، حيث نشطت المساعى الكردية التى تستهدف جمع شتات الأكراد فى دولتهم المستقلة فى منطقة كردستان. وإلا أن كل هذه الجهود باءت بالفشل نتيجة رفض تركيا خاصة

= - د. مصطفى شحاته، الحركة الكردية فى العراق وتركيا، السياسة الدولية، عدد ١٠، يناير ١٩٩٢، ١٩٩٢م، ص٢٢٨ : ٢٣٣.

- كندال نيزان، إبادة الأكراد، مقال بالفرنسية فى مجلة السياسة الدولية، عدد (٥١)، ١٩٩١م، مترجم ومنشور بمجلة السياسة الدولية، عدد ٥٠١، يوليو ١٩٩١م، ص٢٦٠ : ٢٦٣.

- د. حسن بكر، الأكراد وصراع القوى فى الشرق الأوسط، صوت الكويت، عدد ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٢م.

- كمال السعيد، حقيقة المسألة الكردية فى العلاقات التركية السورية، مركز الوفد للدراسات السياسية، جريدة الوفد، ٢٦/ ٤/ ١٩٩٢م.

- درية عونى، عرب وأكراد (خصام أم وئام)، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٣م.

- مركز الوفد للدراسات السياسية، العدوان التركى على شمال العراق: أطماع قديمة وأهداف جديدة الوفد، ١٤/ ٨/ ١٩٩١م.

- بيرى شاليار، كردستان الغربية - كردستان سوريا بين مطرقة الإرهاب السياسى وسندان الشوفينية - لندن ١٩٩٢.

- باهر شوقى، المسألة الكردية وقضية المياه من مداخل التركى الجديد فى المنطقة، الوفد ١٩/ ١/ ١٩٩٢م.

- درية عونى، «تطور القضية الكردية فى ظل الغياب العربى»، الحياة اللندنية، ٥/ ٩/ ١٩٩٢م.

- بدر أحمد عبدالعاطى، إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، السياسة الدولية، عدد ١٠٤ إبريل ١٩٩١م، ص٦٥ : ٧١.

بعد وصول كمال أتاتورك إلى الحكم الذى حال دون تطبيق المعاهدة (سيفر) والتى وقعت فى عام ١٩٢٠م ، والتى تقضى فيما بين نصوصها إمكانية إعطاء الحكم الذاتى والاستقلاق لشعوب الأكراد، وتم استبدالها بمعاهدة «لوزان»، بموافقة الحلفاء ، ووجد الأكراد أنفسهم وقد توزعوا بين خمس وحدات سياسية دولية هى (تركيا وسوريا والعراق وإيران وأرمينيا) .

ففى تركيا : يعيش أغلبية ساحقة من الأكراد تقترب من عشرة ملايين نسمة، على مساحة كبيرة من كردستان تبلغ (١٩٢) ألف كم٢ . ويتمركز هذا العدد فى ١٨ ولاية فى الناحية الشرقية وعلى جانبى الحدود العراقية الإيرانية من الحدود التركية جنوبا وحتى الخط الذى يصل خانقين العراق بمدينة «كرمنشاه» .

وفى العراق: يعيش فيها حوالى مليون نسمة، ويشغل العراق مساحة من كردستان تبلغ (٧٢ ألف كم٢) ، وهم يتمركزون فى المحافظات الشمالية (السليمانية، وأربيل، ودهوك)، بالإضافة إلى أنهم يشكلون نصف سكان محافظة كركوك ، ويتواجدون فى بغداد ومحافظة العمارة، والكوت .

وفى سوريا : يتواجد الأكراد أساساً فى ولاية حلب ، وفى لواء «دير الزور»، ويبلغ عددهم (٢٥٠) ألف كردى تقريباً .

وفى إيران : فإن الأكراد يعيشون فى مساحة (١٢٥) ألف كم٢ من مساحة كردستان ، ويبلغ عددهم أكثر من مليون نسمة تقريباً ، بالإضافة إلى أنهم يتمركزون فى ولايتى «كرمنشاه» واذدلان، ومقاطعة «لورستان» . ولقرب هؤلاء من الشمال الشرقى للعراق، فإن هذا يمثل ورقة نزاع مستمرة بين إيران ، والعراق وعلى مدار حقب تاريخية مختلفة .

وفى أرمينيا : فإنه توجد جماعات كردية داخل أرمينيا التى كانت إحدى الجمهوريات السوفيتية ـ قبل تفككه فى نهاية عام ١٩٩١ـ وقد تركز هؤلاء فى أريفان، وأردهان، جكستان، ويصل عددهم إلى ما يقرب من (١٥٠) ألف نسمة .

ومن خلال هذا الاستعراض الذى يكشف عنه الجدول رقم (١) ، فإنه يتضح أن منطقة كردستان الموزعة بين خمس دول ، هى منطقة جبلية وعرة فى جنوب غرب آسيا، وتصل مساحتها إلى حوالى (٢٩٨) كم٢، وتقع قطاعات كبيرة منها بين جنوب شرق تركيا، وشمال شرق العراق وشمال غرب إيران ، بينما تقع قطاعات صغيرة من حيث المساحة والسكان فى شمال شرق سوريا، وجمهورية أرمينيا.

ومن ناحية أخرى فإن توزيع هذا المجتمع البشرى الذى ينطوى تحت قومية واحدة لها خصائص متميزة ، بين أكثر من وحدة سياسية وفى حزام حدودى متقارب ، يعطى الفرصة والأمل فى إمكاينة توحد هذه الشعوب الكردية المتناثرة، فى دولة واحدة من جانب ، ومن جانب آخر يظل هؤلاء عامل توتر ، وعنصر قلق للوحدات السياسية الخمس الذين يتواجدون فيها ، بل عنصر نزاع أيضاً بين هذه الوحدات بعضها والبعض الآخر وهو ما شهدناه عبر فترات تاريخية مختلفة . حيث وجد نزاع بين العراق وإيران من جانب ، ونزاع بين العراق وتركيا ، ونزاع ثالث بين سوريا وتركيا ، وغير ذلك من نزاعات اختلفت حدتها صعوداً أو هبوطا استنادا إلى طبيعة الأوضاع السائدة فى المنطقة ، فالأكراد يمثلون أكبر قلق لتركيا نظراً لأنهم يمثلون أكبر نسبة من الأكراد عموما مقارنة بالدول الأخرى المتواجدين فيها ، بالإضافة إلى أنهم يمثلون نسبة كبيرة من سكان تركيا نفسها تصل إلى نحو ١٥٪ تقريباً أو أكثر ، خاصة وأن مصدر قلقهم ناتج ليس من اعتبار العدد، وإنما من تلك السياسة الرسمية التى اتبعتها الحكومات التركية المتعاقبة منذ كمال أتاتورك، بعدم الاعتراف بالقوميات والطوائف الموجودة فيها ، ومن بينهم الأكراد. ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل سعت الحكومات التركية إلى اضطهادهم والتنكيل بهم مما دفع الكثيرين للهرب عبر الحدود إلى البلاد المجاورة ومنها سوريا التى بدورها استطاعت استثمار هذه المسألة للمناورة فى إدارة العلاقات مع تركيا أساسا وفقاً لظروف الهدوء والتوتر فى هذه العلاقات وذلك من خلال دعم حزب العمال الكردستانى الماركسى الذى لا يؤمن بحل المسألة الكردية فى تركيا إلا من خلال القوة العسكرية والانفصال . وتحاول سوريا باستمرار الإعلان عن عدم تدخلها فى مثل هذه الأمور لدرجة قبولها لعقد اتفاقيات لضبط المسألة الكردية عبر الحدود

جدول رقم (١)(*)

(توزيع الأكراد على المساحات الموزعة لمنطقة كردستان على الدول الخمس)

م	الدولة	عدد سكان الأكراد «نسمة»	نسبتهم إلى إجمالى الأكراد	المساحة التى يعيشون عليها	نسبتها إلى إجمالى مساحة الإقليم الكردى
١	تركيـــا	١,٠٠٠٠٠٠٠	٧٤,٥٪	١٩٢٠٠٠كم٢	٦٤,٥٪
٢	العـــراق	٢,٠٠٠٠٠٠٠	١٥٪	٧٢٠٠٠ /كم٢	٢٤٪
٣	إيـــران	١,٠٠٠٠٠٠٠	٧,٥٪	٢٥٠٠٠ /كم٢	٨,٥٪
٤	سوريـــا	٢٥٠٠٠٠	١,٩٪		
٥	أرمينيـــا	١٥٠٠٠٠	١,١٪	٩٠٠٠ /كم٢	٣٪
	الجملـــة	١٣,٤٥٠٠٠٠	١٠٠٪	٢٩٨٠٠٠كم٢	١٠٠٪

السورية التركية، إحداها عام ١٩٨٧م ، وآخرها فى إبريل ١٩٩٢م بعد زيارة وزير الداخلية التركى (عصمت سينرغين)، إلى سوريا. بالإضافة إلى تطورات الأوضاع فى أزمة الخليج الأخيرة قادت تركيا إلى التفكير من جديد فى مسألة الأكراد لاحتوائهم من ناحية ، واستثمارهم فى الضغط على النظام العراقى امتدادا للإستراتيجية الغربية فى التعامل مع المسألة العراقية. حيث أعلنت تركيا فى موقف رسمى جديد عن اعترافها بالشعب الكردى كقومية مستقلة ، والسماح له بتعلم اللغة الكردية لأول مرة بالإضافة إلى السماح لحزب العمال الكردستانى بأن يطرح قضيته علنا فى إطار مناقشات ديمقراطية. وأكد ذلك الرئيس التركى السابق

(*) معلومات هذا الجدول تقريبية حتى نهاية ١٩٩٣م، وتحتاج إلى مزيد من التدقيق ، نظراً لعدم توافر هذه المعلومات ، وتناقص المتاح منها ، وأمكن محاولة تنقية هذه المعلومات من عدة مصادر تناولت موضوع الأكراد .

«أوزال» بقـوله : «إن المشكلة الكردية فى تركـيـا لا يمكن حلهـا بالقـوة ولكن بالديمقراطية والحوار» . كما أن رئيس الوزراء التركى السابق (سليمان ديميريل)، كشف عن بعد آخر فى احتواء المسألة الكردية ، بقوله بأنه يتعذر على تركيا أن تلعب دوراً مـؤثراً فى المنطقـة مـع اسـتـمـرار القـضـيـة الكردية بدون حل سـيـاسى وسلمى[1] . كذلك فإن تركيا استطاعت استثمار أزمة الخليج ، وذلك باحتلالها شريطاً حدودياً بصفة مؤقتة ، بعمق ٥ك وبطول الحدود التركية العراقية (٢٤٠كم)، وبإجمالى مساحة (١٢٠٠) كم٢ من مساحة العراق (الأراضى الشمالية للعراق)، بدعوى حماية الأكراد فى العراق، ولضمان عدم تغلغل أحد من الأكراد العراقيين للأراضى التركية فى ظل الظروف الداخلية لنظام صدام حسين، وضعفه الذى انعكس فى الصمت العراقى إزاء هذا الاحتلال التركى لأراضيه فى نفس الوقت الذى كان قد سبق لتركيا والعراق عقد معاهدة فيما بينهما تطعى كلا منهما الحق فى تعقب الأكراد الفارين إلى الدولة الأخرى ولمسافة ١٠ كم فى داخل كل دولة .

ومع تطورات الأحداث خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٦م ، حيث تعرض العراق لهجوم من القوات الأمريكية تحقيقاً لأهداف مختلفة من بينها استمرار الوجود الأمريكى معبراً عن الهيبة الأمريكية لتخويف القوى الإقليمية الساعية لممارسة دور معين فى المنطقة، أو لاعتبارات تتعلق بالانتخابات الأمريكية لإظهار فعالية إدارة كلينتون فى مجال السياسة الخارجية فى مواجهة خصمه الجمهورى روبرت دول، إلا إنه بالمتابعة اتضح قيام النظام التركى وبإصرار على إقامة «منطقة آمنة» داخل الأراضى العراقية وهى «الأراضى الكردية» أساساً بدعوى حماية الأكراد من ناحية، وحماية الأراضى التركية من ناحية أخرى وذلك طبقاً لما ورد على لسان وزيرة خارجية تركيا «تشيللر»[2] .

إلا أنه فى المجمل العام فإن هذه الفكرة تجد معارضة شديدة من جميع الدول المجاورة، بل إن مصر وقفت إزاء هذه الفكرة بالمعارضة وخاطبت تركيا بالتراجع

(١) وردت هذه التصريحات فى مقال : كمال السعيد ، مرجع سابق .
(٢) جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦/٩/٢١م.

عنها وذلك على أعلى المستويات بالاتصال بين رئيسى الدولتين (حسنى مبارك، سليمان ديميريل)[1] .

ولكن هذا يؤكد مدى محاولة وإصرار تركيا لاستغلال أية فرصة لاستثمار الورقة الكردية فى ممارسة دور ما فى المنطقة تتفق ومصالحها القومية .

وفى تبيان مواقف الدول الخمس إزاء وضع الأكراد ، فإنهم يلتقون حول هدف واحد وهو منع قيام الدولة الكردية وإعادة بعث القومية الكردية ، ولذلك فالكرديون ينالون اضطهاداً فى كل هذه البلدان ويختلف من دولة لأخرى حسب الظروف والأوضاع من فترة لأخرى بالإضافة إلى أن أى محاولة يقوم بها الأكراد فى أى دولة من الدول الخمس للسعى نحو الحصول على استقلالهم تقابل باستخدام العنف والقوة لردع هذا العمل . ولم يتلق الكرديون طول تاريخهم كسباً على طريق الاستقلال القومى، إلا من خلال النظام العراقى . حيث استطاع هؤلاء أن يحصلوا على اعتراف رسمى بالقومية الكردية فى الدستور المؤقت للعراق عام ١٩٥٨م، ونص على أن العرب والأكراد شركاء فى الوطن العراقى وأن الدستور يضمن لهم حقوقهم فى إطار الوطن العراقى المتحد، بالإضافة إلى أن حكومة البعث كانت قد توصلت مع الزعيم الكردى (جلال الطالبانى) إلى اتفاق مارس ١٩٧٠م، وشمل عدة بنود من أهمها وضع المناطق الكردية تحت إدارة الأكراد بما فيها شئون الشرطة والأمن، أى إقامة حكم ذاتى كامل، لكن لم تجد أغلب بنود الاتفاق سبيلها إلى الواقع العملى مما أدى إلى استمرار الصراع بين الأكراد والحكومة العراقية . واستمر الوضع هكذا إلى أن انتهت حرب الخليج ، وبدأت دول التحالف تحكم الحصار على النظام فى بغداد، وفى نفس الوقت سعى نظام صدام حسين إلى تجميع الشمل وتعبئة القوى المختلفة داخل العراق من الشمال للجنوب لمواجهة الحصار الغربى له بعد الحرب؛ حيث قام صدام حسين بعقد اتفاق مع الزعماء الأكراد، والسماح لهم بإجراءات جديدة تسهم فى دعم الديمقراطية فى المناطق الكردية فى الشمال العراقى، وسارت الأمور بطيئة فى التنفيذ إلى أن قامت دول

(١) جريدة الأهرام ، القاهرة ، يومى ٢٣ ، ٢٤/ ٩/ ١٩٩٦م.

التحالف بحصار الشمال، واحتلاله، وذلك بهدف حماية الأكراد من تعسف النظام العراقى ، ودعم استقلالهم. وبدأ الأكراد يعيشون هامش حرية واستقلال فى الشمال العراقى فقط . وهذا - لا شك - يزعج كل الدول الأربع الأخرى بلا استثناء، حيث تخشى كل دولة منها ، امتداد النزعة الاستقلالية لمنطقة الأكراد فيها، مما يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى إقامة الدولة الكردية التى تضم شعوب القومية الكردية . وهكذا تتفق الدول الخمس على مقاومة أى نزعة استقلالية، حيث رفضت إيران الدعم الغربى لأكراد العراق، وكذلك سارعت تركيا بانتهاز الفرصة بإعادة النظر فى سياستها تجاه الأكراد بدافع السيطرة على هذه المنطقة واحتواء مسألة الأكراد لإمكان ضمهم إلى تركيا وإعادة إحياء الإمبراطورية التركية . وكذا تحالف سوريا مع تركيا لحل مسألة الأكراد على حدودهما فى ظل تطورات الأوضاع ما بعد أزمة الخليج ، فى نفس الوقت فإن هناك تقاربا إيرانياً - أرمينيا لمقاومة هذه الأوضاع الجديدة فى الشمال العراقى. وهنا لا يمكن تناسى اتفاق العراق مع إيران الشاه عام ١٩٧٥م لحصار الأكراد بعد صعوبة الانتصار الكامل للنظام العراقى على الأكراد وكان مقابل ذلك تنازلات سياسية وإقليمية من العراق وإيران، حيث عقدت اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م بينهما وبموجبها حصلت إيران على نصف مياه شط العرب فى الخليج العربى، وكان مقابل ذلك أن تتخلى إيران عن عدم الزعيم الكردى العراقى (برزانى)، وهذا اما تم فعلا. ولذلك فإن فى تذكر ذلك إمكانية إعادة مثل هذه الاتفاقات بين العراق وإيران فى المستقبل نظرا لوحدة الأهداف فى مقاومة الأكراد.

وفى ضوء ما سبق يتضح أن هذا العنصر البشرى المتمثل فى الأكراد والمتواجد على حدود (٥) خمس دول، كان يمثل عنصر قلق ومزايدات ومساومات بين هذه الدول وكان الثمن هو مزيد من المعاناة لهذا الشعب الكردى الذى يعانى الضعف نتيجة التقاء الدول الخمس على الهدف فى الحيلولة دون استقلاله ، وإعاقة إمكانية أن تكون لهم دولة مستقلة فى المستقبل ، ولذلك فإن دراسة تاريخ هذا الشعب الذى يتمتع بخصائص معينة متشابهة ومتميزة ، تقود أيضاً إلى فهم طبيعة العلاقات بين الدول الخمس، إما مجتمعة أو ثنائية أو أكثر، بل تقود أيضاً إلى دراسة نظام الحكم

وطبيعته فى كل دولة على حدة، حيث إن للأكراد تأثيراً فى البناء السياسى لنظام الحكم فى كل من الدول الخمس .

٢- قضية منطقة «شط العرب» :

يأتى إبراز هذه القضية فى إطار الحدود العراقية والإيرانية بصفة عامة، والتى كانت تتأثر بطبيعة العلاقات السائدة بينهما عبر الفترات التاريخية المختلفة . فقد استخدمت إيران مسألتين رئيسيتين فى إدارة صراعها السياسى مع العراق منذ قيام ثورتها عام ١٩٥٨م، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٥م حيث تم إقرار اتفاقية نهائية للحدود بينهما . وهاتان المسألتان هما : مسألة الحدود بالإضافة إلى مسألة تحريض الأكراد على حكومة بغداد ، ولذلك دخلت الدولتان معاً فى أزمات سياسية عديدة وصلت إلى حد الاشتباكات المسلحة على الحدود ، وهذا هو ما حدث عام ١٩٧١م، وعام ١٩٧٤م . وتمخضت هذه الأزمة الحدودية باعتبارها المحور الرئيسى للعلاقات بين الدولتين عن التوصل إلى اتفاقية عامة وشاملة للحدود بينهما وهى المعروفة باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م . وقبل الخوض فيما توصلت إليه هذه الاتفاقية، يمكن أن نشير إلى طبيعة النزاع الحدودى بين الدولتين . فالنزاع الحدودى ينقسم إلى مستويين، الأول : ما يتعلق بطول الحدود البرية بين إيران والعراق من بداية رأس الخليج العربى وحتى الشمال ، حيث رسمت هذه الحدود فى فترة تاريخية ما تتعلق بالاستعمار البريطانى . لذلك فإن إيران سعت بين لحظة وأخرى لإثارة هذه النقطة باعتبار أنها غير راضية عن الحدود المرسومة على غير إرادتها ، وهى بالتالى تسعى إلى تعديلات فى هذا الشأن . والمستوى الثانى هو ذلك النزاع على شط العرب، وهى المنطقة التى تخلق ممراً بحريا تستطيع أن تجد العراق لها منفذا بحرياً، على عكس إيران التى تتمتع بمساحة بحرية ضخمة . ولذلك فإن إيران كانت تسعى من إثارة هذا النزاع إلى محاولة خنق العراق داخل حدود بحرية فقط .

فمنطقة شط العرب- باعتبارها جوهر النزاع الحدودى- هى عبارة عن مجرى

مائى طوله حوالى ٢٠٤ كيلو مترات، تبدأ عند التقاء نهرى دجلة والفرات على مصبهما فى القرنة فى الخليج العربى، ويمر هذا المجرى بمحاذاة الأراضى الإيرانية والعراقية لمسافة تصل إلى مائة كيلو متر[1].

وكانت الإمبراطورية العثمانية ومن بعدها العراق تسيطر على الملاحة فى شط العرب، باعتبار أن الحد بين إيران والعراق كان يسير مع الضفة الشرقية لشط العرب، مع حفظ حق الملاحة فى شط العرب للمراكب الإيرانية بحرية كاملة، إلا أن هذا الوضع تغير بعد اكتشاف البترول فى إيران وازدهار عبدان كميناء ضخم له فسعت بريطانيا إلى تعديل الحدود فى منطقة الشط لصالح إيران فى بعض المناطق. ونصت معاهدة عام ١٩١٣م على ترك مجرى شط العرب لحد البحر، وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية مع بعض الاستثناءات التالية: (منطقة ميناء عبدان وما أمامه من مجرى شط العرب، ومنطقة المحمرة وجزء من مجرى النهر أمامها). وتبعاً لذلك أصبح لإيران الحق فى مجرى شط العرب فى هاتين المنطقتين[2].

إلا أن شط العرب نظمته اتفاقية (أرضروم) لعام ١٩٣٧م التى عقدت فى أزهى فترات الاستقرار فى العلاقات الإيرانية العراقية، وتم الاعتراف فى هذه الاتفاقية، للعراق بالسيادة على شط العرب مقابل حرية الملاحة لسفن البلدين فيه. كما تضمنت الاتفاقية ضرورة إبرام اتفاقية لاحقة لتنظيم شئون الملاحة وصيانتها وتحسين طرقها وإرشاد السفن ومنع التهريب وجباية الرسوم والضرائب، إلا أن هذه الاتفاقية لم تعقد نظراً لسوء العلاقات فيما بعد بين الدولتين، بالإضافة إلى خشية العراق أن تصر إيران على حق لها فى ملكية وإدارة الشط بالاشتراك معها[3]. وفى إطار التصعيد فى تأزيم العلاقات من جانب إيران، أعلنت الأخيرة فى إبريل

(١) د. عبدالله الأشعل، قضية الحدود فى الخليج العربى (سلسلة كتب)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، عدد ٢٨، سبتمبر ١٩٧٨م، ص٧٦: ٧٨.

(٢) د. محمد الديب، مرجع سابق، ص ٥٤٨.

(٣) د. عبدالله الأشعل، مرجع سابق، ص ٧٨، ٧٩. وأيضاً: فاضل حسين، مشكلة شط العرب، القاهرة مكتبة مدبولى للنشر، ١٩٩١م، ص١١-١٥.

١٩٦٩م، إلغاء اتفاقية ١٩٣٧م وعدم تقيدها بها، بالإضافة إلى تمرير وحداتها البحرية فى مياه شط العرب ، مع المطالبة بتعديل نصيبها فى الشط وتعديل حدودها عليه بحيث تتمشى مع المجرى الملاحى للنهر، بل طالبت بالمشاركة فى إدارته، وفى رسوم المرور فيه . وأدى هذا إلى توتر العلاقات فيما بينهما، إلى حد وصولها إلى وقوع اشتباكات مسلحة عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٤ . وإزاء التصعيد العراقى ضد مواقع الأكراد ، والذين كانوا مؤيدين من جانب إيران، سعى الجانب العراقى إلى تهدئة الأمور مع إيران ليتفرغ لإنهاء مسألة الأكراد، وهذا ما تم بالفعل، ثم تم التوصل إلى اتفاقية عام ١٩٧٥م بين العراق وإيران بعد جهود وساطة كبيرة من عدة أطراف إلى أن وقعت بالفعل فى الجزائر ، وتم بمقتضاها تنازلات إقليمية من جانب العراق، وإنهاء أزمة الحدود فيما بينهما؛ حيث تمكنت إيران من تحقيق ما استهدفته من التصعيد مع العراق باستخدام ورقة الأكراد .

ومن بين ما نصت عليه اتفاقية ١٩٧٥م بروتوكول تخطيط الحدود النهرية والذى اشتمل على تسعة بنود تعالج مشكلة شط العرب، وارتضى الطرفان فى هذا البروتوكول أن يفصل بينهما فى شط العرب خط الوسط الذى يفصل الممر الملاحى الرئيسى عندما تكون الجزر فى الشط عند أدنى نقطة، أى أنه يتغير حسب تغير الممر الملاحى الرئيس تغيراً طبيعياً فقط ، بالإضافة إلى وضع نظام للملاحة فى الشط، وتعهد الطرفين بالإقلاع عن عرقلة الملاحة فيه، وفى المياه الإقليمية[١] .

ويشير فقه الجغرافية السياسية فى هذا الصدد إلى أن اتباع خط الوسط من أنسب الطرق فى تخطيط الحدود البحرية والنهرية ، إلا أنه يعتبر من المسائل المعقدة والدقيقة ، وتثور بشأنه مشكلات معقدة خاصة مع وجود الجزر داخل المياه وغيرها[٢] . ومع ذلك يبقى أن اتباع هذه القاعدة فى اتفاقية شط العرب، يعد أمرا مهماً وصالحاً وملائماً لهذا الشط الذى تتوافر له سمات خاصة ليست موجودة فى ممرات مائية أخرى، خاصة وأن القاعدة القديمة المعروفة بقاعدة حد الشاطئ والتى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٩ : ٨٣ .

(٢) د. محمد الديب ، مرجع سابق ، ص٥٤٨ ، ٥٤٩ .

تسببت فى مشاكل عديدة فى كثير من الممرات التى طبقت فيها ، وكذا عندما طبقت فى نفس المكان وهو شط العرب من قبل ، كانت سبباً فى إثارة المشاكل بين آن وآخر .

وفى ضوء الاستعراض السابق يتضح فى إعادة النظر بين آن وآخر فى مسألة شط العرب، خضوع لاعتبارات إستراتيجية للطرفين واعتبارات مصلحية أيضاً بالإضافة إلى أنها عكست فى كل مرة تم الاتفاق فيها على شىء ما، طبيعة التوازنات القائمة .

وهذا ما تم بالفعل بعد مرور ثمانى سنوات من الحرب بين الطرفين، وانتهت مرة أخرى فى أتون أزمة الخليج ، إلى الرجوع إلى اتفاقية ١٩٧٥م .

ومما يزيد من احتمالات التوتر لاعتبارات مصلحية وإستراتيجية، هو ما أفرزته نتائج لجنة إعادة رسم الحدود العراقية الكويتية الأخيرة ، التى أصبح بمقتضاه وضع العراق حرجاً على الخليج، لأنها ضيقت من مساحته المطلة بجعل جزء من المجرى الأسفل لخور الزبير داخل أراضى الكويت. وهو ما يعنى فى النهاية حصارا بحرياً للعراق، وتقليصاً لحركته على الخليج، مما قد يدفعه تحت الضغوط من جانب إيران فى شط العرب، والكويت فى خور الزبير، إلى الدخول فى مواجهات عسكرية جديدة[١] .

ثالثاً : آفاق المستقبل :

القضية المحورية التى يمكن أن تكون أساس المستقبل ، فى ضوء تناول موضوع الحدود العربية الإقليمية فى الشمال والشرق ، يمكن تحديدها فى احتمالات التوتر

(١) يمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى المعلومات والآراء المختلفة فى :
- خالد السرجانى ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ، السياسة الدولية ، عدد ١١١ مرجع سابق ، ص٢٣١ : ٢٣٨ .
- د. صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .
- ريتشارد سكوفيلد، المحاولات الجارية لتسوية نزاع الحدود الكويتى العراقى : هل تكون مقدمة لحرب جديدة ، جريدة الحياة ، ٥/ ٤/ ١٩٩٢م.

أو الصراع والاستقرار أو السلام بين الأطراف العربية ودول الجوار الجغرافى . فقد سبق إيضاح الاعتبارات المختلفة لرسم الحدود فيما بين الدول الموضحة عربياً وإقليمياً ، وسبق أيضاً الوظائف المختلفة للحدود ، بالإضافة إلى تبيان أسباب المنازعات على الحدود فيما بين الدول . وبأخذ هذه الأركان الثلاثة فى الاعتبار لمحاولة فهم مسارات المستقبل فإنه يتضح ما يلى :

١ - أن قضية الأكراد بصفة عامة ستعتبر ورقة صالحة للاستخدام من كافة الأطراف فى مواجهة بعضها البعض، وقد تحقق فى بعض الأوقات مكاسب لأطراف معينة على حساب أطراف أخرى والعكس ، إلا أنه يبقى الإشارة إلى أن الأكراد سمحوا لأنفسهم ولا زالوا، بأن يتم استخدامهم أو توظيفهم فى أغراض ذاتية من جانب دولة تجاه أخرى ، وأصبحوا ورقة للمساومة على مصالح بعض هذه الدول فى مواجهة غيرها، مما أسهم فى إضعافهم ، وتفريغ قضيتهم ، وأصبحوا فى النهاية «وقوداً» دائماً يدار به الصراع السياسى بين الدول الخمس التى تضم الأكراد على حدودها ، بل إن الملاحظ أن الأكراد لم يكتفوا بأن تركوا أنفسهم كأدوات فى أيدى الدول الخمس على المستوى الإقليمى، بل تركوا أنفسهم كجزء من الصراع الدولى. وهو ما ظهر فى النصف الثانى من عام ١٩٩٦م حيث اتضح تحالف بعض أطراف من الأكراد مع الولايات المتحدة ضد أطراف كردية أخرى مساندة لنظم إقليمية . أى أنهم أصبحوا أدوات لسياسات دولية غير مكتفين بأنهم أدوات لسياسات إقليمية .

٢ - أن سوريا ستستخدم ورقة الأكراد ضد تركيا للحيلولة دون الاستخدام السلبى للأخيرة ، لمياه نهرى دجلة والفرات حيث تتحكم فيهما، ويمكن لسوريا فى حالة تفرغها من الصراع مع إسرائيل بعودة الجولان لها، أن تدخل ورقة الإسكندرونة والرغبة فى إعادتها لموطنها الأصلى سوريا، فى إدارة الخلافات والتوترات فيما بين الدولتين فى المستقبل .

٣ - تستخدم تركيا ورقة الأكراد فى مواجهة العراق لاستنزافه فى جبهة جديدة وتأكيد إضعافه، خاصة بعد احتلالها المؤقت للشريط الحدودى بعمق ٥ ك

وبطول ٢٤٠ك إبان أزمة الخليج الثانية بحجة ضمان إبعاد الأكراد عن حدودها . بل إن السعى التركى مؤخراً خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٦م لتنفيذ مخططها بإقامة المنطقة الآمنة تأتى فى هذا الإطار . و فى نفس الوقت فإن تركيا تسعى لدور قائد إقليمى فعال ومؤثر فى الحاضر والمستقبل ، والواقع يشير إلى أن إمكانياتها فى تحقق هذا الدور قائمة ، فى الوقت الذى ستستخدم ورقة المياه ضد كل من العراق وسوريا ، وبهذا تسعى لكى تؤكد هيمنتها على المنطقة .

٤ ـ أن إيران يمكن لها أن تستخدم ورقة الأكراد ضد العراق فى أى لحظة ، وذلك عندما ينوى العراق السعى نحو إعادة النظر فى شط العرب ، أو فى مسألة الحدود الإيرانية العراقية بصفة عامة .

٥ ـ إمكانيات إعادة التوتر فى الخليج قائمة ، بعد تضييق الخناق على العراق بقرار الأمم المتحدة بإعادة رسم الحدود بين العراق والكويت والذى بمقتضاه تم حرمان العراق من بعض المنافذ البحرية التى تمكنه من أن يطل على الخليج العربى ، ولذلك فإن إمكانيات جر العراق لمعركة جديدة بسبب الحدود يمكن أن تكون قائمة .

٦ ـ أن الدولتين الإقليميتين اللتين تقعان خارج النظام العربى وهما إيران ، وتركيا ، تسعيان لاستخدام ما لديهما من أوراق تتعلق بالحدود ، سعياً نحو تحقيقهما لمكاسب سياسية من الدول العربية كما سبق إيضاحه عموماً .

٧ ـ أثبت الواقع أن بديل الصراع العسكرى لحسم الخلافات والنزاعات ، بل وحتى الصراع على الحدود ، لم يعد بديلاً ملائماً لهذا الغرض . ولم يحقق البديل العكسرى جديداً عندما استخدم بالفعل بين العراق وإيران مرات عديدة آخرها حرب السنوات الثمانى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨م) ، حيث تمخض عن هذه الحرب الطويلة إعادة الأمر إلى حدود ١٩٧٥م ، لذلك فإن السؤال المثار هنا هو : لماذا إذن كانت كل هذه الحروب ، وما ترتب عليها من خسائر ضخمة لكل من العراق وإيران ؟

فى ضـوء كل ذلك، يتـضح أن وظائف الحـدود إمـا أن تكون حـدا فـاصـلاً بين طرفين أو عـدة أطراف، وإمـا أن تكون جـسـراً للتـعـاون له أبعـاده الإسـتـراتيـجـيـة والمصلحـيـة والاقـتـصـادية والأمنيـة، وفى ضـوء قناعـتنا الفكرية بأن دول الجـوار الجغرافى يجب أن نمد لها الجسور، ولا نفصل بيننا وبينها، وألا نستنزف بالتالى إمكانياتنا فى تحقيق مأرب دول كبرى خارج هذه الدائرة العربية والإقليمية، خاصة وأن الواقع أثبت فـشل فكرة المواجهـة العسكرية . ومن ناحية أخرى فإن توقع أن ينتهى الصراع العربى الإسرائيلى قائم، وبالتالى فإنه من الواجب على العرب ألا يسمحوا مرة أخرى للدخول فى معارك جانبية مع دول الجوار الجغرافى التى يمكن أن تكون دعمـا للنظام العربى حال مد الجسور معها، وسنداً للعرب فى قضاياهم باستمرار ، ولا يعنى هذا إسقاط أى حقوق عربية إزاء دول الجوار، بل من الواجب احترام الاتفاقيات القائمة دعماً للشرعية، مع الموافقـة على السماح بإعطائها الفرصة لأولوية الجوار بدلاً من المواجهة. وهذا يعنى أيضاً ضرورة احترام الحقوق التـاريخيـة، ومراعـاة الأبعـاد الإسـتراتيـجيـة، والأخـذ فى الاعـتـبـارات العـوامل المصلحة والأمنية باعتبارها الأسس التى تقوم عليها الحدود بين الدول بصفة عامة ، وبين الدول العـربيـة وبعض دول الجـوار الجـغـرافى بصـفـة خاصـة ، والتى سبق أن أوردناها توضيحاً وتحليلاً .

المبحث الثانى

«أبعاد المصالحة العربية بين

عُمان واليمن الجنوبية حول قضية الحدود»(*)

فى السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٨٢م شهدت «الكويت» توقيع اتفاق بالأحرف الأولى بين كل من دولتى عُمان ، واليمن الجنوبية . . وقد وقعه وزيرى خارجية كلا من الدولتين بحضور وزير خارجية كل من الكويت، والإمارات العربية، وفى الثانى عشر من نوفمبر ١٩٨٢م، تم التصديق النهائى على الاتفاق فى كل من عُمان ، واليمن الجنوبية وأعلن الاتفاق رسمياً من عاصمتى الدولتين (مسقط، وعدن). والواقع أنه بهذا الاتفاق بدأ النزاع بين الدولتين فى طريقه نحو الانتهاء. ومن ثم فإن التساؤل الرئيسى لهذا المقال يدور حول كيفية التوصل إلى هذا الاتفاق بين الدولتين؟ وعلاقة هذا الاتفاق بالوضع العربى العام ثم بالوضع العربى فى منطقة الخليج والجزيرة العربية بصفة خاصة؟ وحتى نستطيع الإجابة أو استخلاص نتيجة ما لهذا التساؤل نرى لزاما علينا التعرض لعدة نقاط مهمة: أولها ما يتعلق بطبيعة النزاع بين الدولتين وتطوراته ، والنقطة الثانية تتعلق بجهود الوساطة العربية لحل هذا النزاع ومراحلها. ثم النقطة الثالثة وتتعلق بمضمون وطبيعة هذا الاتفاق . أما النقطة الرابعة الأخيرة فتتعلق بآفاق هذه المصالحة وانعكاساتها وتناول هذه النقاط الأربعة بشيء من التفصيل كما يلى :

أولاً: طبيعة النزاع بين الدولتين وتطوراته :

الواقع أن جوهر النزاع بين هاتين الدولتين بصفة خاصة فى منطقة الخليج العربى

(*) نشرت فى مجلة «السياسة الدولية»، عدد ٧٢، إبريل ١٩٨٣، ص ١٣٩ : ١٤٢ .

يدور حول مسألة «الحدود» وقد لعب الاستعمار البريطانى خاصة فى هذه المنطقة دوراً كبيراً فى هذا بهدف جعل هذه المنطقة فى حالة نزاع دائم وعدم استقرار بما يعوق تحقيق التكامل بين هذه البقعة من الوطن العربى شأنها شأن بقية بقاع المنطقة العربية كلها . ولكن سرعان ما ترتب على نزاع الحدود هذا درجة أكبر من النزاع وأضحى للنزاع بُعدٌ أيديولوجى لتباين نظامى الحكم فى الدولتين . وكان لتطور هذا النزاع بأن وصل إلى المستوى الأيديولوجى أن أعطى الفرصة لتدخل دول خارجية فى تزكية هذا النزاع إلى الذى استمر خمسة عشر عاماً . وترجع بداية هذا النزاع إلى الانسحاب البريطانى من منطقة الخليج فى أواخر الستينيات فأحدثت فراغاً أمنياً فى المنطقة ، كان بداية لإثارة القلاقل ونزاعات الحدود بين الوحدات السياسية فى الخليج ، فى الوقت الذى حصلت اليمن الجنوبية على استقلالها فى عام ١٩٦٧ وقامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذات الاتجاه الثورى التقدمى . وعلى الجانب الآخر ، حيث تشكلت جبهة من الشباب فى إقليم جبل (ظفار) الواقع على حدو اليمن الجنوبية ، وذلك لمقاومة وبهدف إسقاط نظام الحكم فى عمان الذى كان يقوده السلطان / سعيد بن تيمور ثم تحرير عمان من الوجود الاستعمارى البريطانى وعرفت هذه الجماعة من الشباب بتوجهها الأيديولوجى ذات النزعة الماركسية إلى الحد الذى كانت تستهدف قلب نظام الحكم العثمانى وإقامة نظام حكم ماركس .

وفى يوليو ١٩٧٠ تم خلع السلطان / سعيد بن تيمور سلطان «مسقط» فى «حركة تصحيحية» قام بها ابنه وبمساندة أطراف خارجية متمثلة بصفة أساسية فى «بريطانيا» ومن ثم تولى السلطان قابوس بن سعيد الحكم بدلاً من والده . وأعلن توحيد البلاد وتغيير اسمها من سلطنة مسقط إلى سلطنة «عمان» . وتحرك تجاه الثوار طالبا التفاهم معهم بهدف التعاون من أجل إصلاح البلاد ، وذلك يستلزم المصالحة والتعايش بين جميع أبناء الشعب ، وعرض «قابوس» أن يشترك معه الثوار فى المسئولية وفى شغل عدد من المناصب الوزارية . ولم يتمخض هذا عن شىء بالرغم من قبول البعض من الثوار واستجابوا لمنطق «قابوس» ونزلوا عن معاقلهم فى جبال ظفار واقتنعوا بالوضع الجديد؛ مما قاد السلطان قابوس بعد ذلك بأكثر من عام فى

محاولة السيطرة على كل جبال ظفار ومواجهة هؤلاء «الثوار» . وفى الوقت الذى بدأ هؤلاء تلقى مساعدات وتدعيم من نظام اليمن الجنوبية الذى فتح البلاد أمامه للهرب من سلطنة عُمان، وقام النظام العدنى بتدريبهم ومن هنا زادت حدة نزاعات الحدود . . فقد كانت البداية مجرد نزاع على منطقة «حدود» انتقلت إلى نزاع يحكمه بعد أيديولوجى . . فقد تلاقت جبهة تحرير «ظفار» بتوجهها الماركسى مع نظام حكم اليمن الجنوبى، فكان الأخير مدعما لها فى مواجهة نظام الحكم العُمانى . فتعمق الخلاف بين عمان، وبين اليمن الجنوبية وصلت إلى حد الاشتباكات على الحدود بين آن وآخر . . فقد وقعت اشتباكات فى الأسبوع الأول مايو ١٩٧٢ بعد لجوء عدد من ثوار جبهة تحرير إقليم ظفار إلى اليمن الجنوبية ، ثم تكررت الاشتباكات فى ١٩٧٥ ، وأيضاً فى أكتوبر ١٩٧٨م، وفى مايو عام ١٩٧٩م، ثم فى سبتمبر ١٩٨٠ وكذلك فى فبراير ١٩٨١ ، وأيضاً فى مارس ١٩٨٢م ، وعلى أية حال كانت هذه الاشتباكات فى حدها الأدنى مجرد مناوشات وتهديدات بسيطة ، ولم تتخط فى حدها الأقصى مجرد هجوم واحد بالطائرات من عُمان على بعض القرى القريبة من حدودها فى إقليم ظفار . ورغم ذلك فإن هذه الاشتباكات كانت تشكل تهديداً للمنطقة بأسرها خاصة لاصطباغها ببعد أيديولوجى . على الرغم - أيضاً - من تمكن السلطان قابوس من القضاء نهائياً على الثوار فى جبال ظفار واستعادة الإقليم وإتمام توحيد البلاد وذلك فى عام ١٩٧٥م وفرَّ جزء كبير من هؤلاء الثوار إلى اليمن الجنوبية .

ومثل هذه الاشتباكات ونزاعات الدولتين تتقاسم فى الوقت الذى حاولت جهود الوساطة شق طريقها لحل النزاع بين الدولتين، وهذا هو موضوع النقطة التالية :

ثانياً : جهود الوساطة لحل النزاع :

إن أهم سمة لجهود الوساطة أنها لم تخرج عن الإطار العربى منذ بدايتها ورغم تعثرها طويلاً دون أن تصل إلى شىء، سواء أكانت جهوداً فردية أم جهودا جماعية . . إلا أنه توصلت فى النهاية إلى اتفاق الدولتين على حل ما بينهما من نزاعات

وبوساطة عربية خليجية . وفى الحقيقة أنه قد بُذلت جهود كبيرة وتوسطت أطراف عربية متعددة وذلك طوال فترة النزاع . وقد بدأت جهود الوساطة عن الجامعة العربية نظراً لاشتعال القتال فى جنوبى سلطنة عُمان واليمن الجنوبية وقد شكلت الجامعة لجنة توفيق عربية من (مصر، وسوريا، والجزائر، والكويت، وتونس، وليبيا) بناءً على قرار لوزراء الخارجية العرب خلال إبريل ـ ١٩٧٤م وذلك لإيجاد تسوية للخلاف بين عمان، واليمن الجنوبية . وقد ترأس هذه اللجنة السيد/ محمود رياض أمين الجامعة العربية وتم وضع برنامج عمل لهذه اللجنة للاتصال بالأطراف واستمد عملها نحو الشهرين ثم سرعان ما توقفت لستة شهور تقريباً ثم عاودت الاجتماع ثانية فى يناير ١٩٧٥ ثم رفضت اليمن الجنوبية استقبال اللجنة فتجمد عملها حتى اجتماع وزراء الخارجية العرب فى أكتوبر ١٩٧٥ وبحثوا الوضع المتوتر بين الدولتين لمحاولة إيجاد صيغة بين البلدين للانتقال إلى مرحلة متقدمة يمكن أن تتم فيها تسوية الموقف بينهما وإعداد صيغة مصالحة بين الحكومة العمانية وبين جبهة تحرير عمان. . ولم تسد المناقشة عن نتيجة إيجابية فاضطر وزراء الخارجية إلى التوصية باستمرار لجنة جنوبى عمان السابق تشكيلها فى مساعيها لتحقيق هذا الغرض وعموماً: فإن جهود الوساطة الجماعية من خلال الجامعة العربية لم تسفر عن أى شيء .

* وبالنظر إلى جهود الوساطة الفردية أى من قبل دولة عربية ما: فإنها قد بدأت بوساطة الرئيس السودانى / جعفر نميرى حيث قام بزيارة البلدين خلال فبراير ومارس ١٩٧٧ لوضع حد لخلافهما وأكد الرئيس نميرى فى حديث لصحيفة القبس الكويتية فى ٢٤/ ٣/ ١٩٧٧ ـ آنذاك ـ أن نتائج وساطته بين عمان وعدن ـ أنه لن يكون هناك قتال بين عمان وعدن، وأن القطرين يعملان على إزالة الرواسب بينهما. والواقع أن محاولة الرئيس نميرى لم تخرج عن كونها محاولة للتقريب بين وجهتى نظر الدولتين واقتصرت على مجرد زيارته لكلتا الدولتين فحسب .

ـ ثم بدأت دولة الكويت فى بذل مساعيها وحدها للوساطة بين الدولتين فى فبراير

١٩٨٠ إلا أنهـا لـم تصـل إلى شيء حـتى منتـصف مـايو ١٩٨٠، ثم انضـمت (الإمارات) إلى الكويت بعد عام من المحاولة الأولى إبريل / ١٩٨١ بدأت جهود الدولتين (الكويت والإمارات) في بذل مساعيهما لحل النزاع بين الدولتين ، وقد بدأت الوساطة بزيارة عدن، ثم عُمان . . تشكيل فريق عمل من وزيرى خارجية الدولتين لتوضيح وتأكيد أن شعب المنطقة سيتفهم المخاطر التى تثيرها القوى العظمى وإنهاء الخلاف بين البلدين فى مصلحتيهما معاً.

ولكن هذه المحاولة أيضاً لم تسفر عن شيء بل زاد التوتر بين الدولتين . . فى الوقت نفسه اشترط رئيس اليمن الجنوبية ـ حتى تتم المفاوضات ـ أن تلغى عمان اتفاق التسهيلات العسكرية مع الولايات المتحدة بينما لم يشترط الجانب العُمانى أى شيء سوى علاقات حسن الجوار ولما جاءت هذه المحاولة بالفشل وزاد التوتر بين الدولتين فإن هذا كان حافزاً لمحاولة جديدة للوساطة من (الكويت/ والإمارات) أيضاً فى يوليو ١٩٨١ واستمرت حتى نوفمبر ١٩٨١م بدون نتيجة حاسمة مما قاد إلى محاولة استعانة الدولتين بوسطاء آخرين تمثلوا فى الرئيس الجزائرى الأسبق أحمد بن بيلا ، وأيضاً بعض زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ولكن أيضاً دون جدوى .

وعلى الرغم من ذلك فإن الجهود التى بذلتها (الكويت والإمارات) وبموافقة مجلس التعاون الخليجى الذى تشكل فى يناير ١٩٨١م وبقوة دفع من السعودية . . فإنها قد أثمرت فى النهاية على موافقة الطرفين (عمان، عدن) على تشكيل وفد لكل منهما على مستوى مديرى الإدارات السياسية فى كلتا الدولتين والاجتماع فى الكويت خلال الأسبوع الأول من يوليو ١٩٨٢ واستغرقت المباحثات خمسة أيام وتم الاتفاق فى ختام الجلسة يوم ٧ يوليو ١٩٨٢ على استئناف المفاوضات فى وقت لاحق بهدف تطبيع العلاقات بين الدولتين وعلى مستوى وزيرى خارجية الدولتين . وكان هذا أول لقاء رسمى بين المسئولين عدن وعمان من استقلال اليمن الجنوبية قبل ١٥ عاماً (فى عام ١٩٦٧) .

ـ وبالفعل تم اللقاء المتفق عليه على مستوى وزيرى خارجية عمان، واليمن الجنوبية ـ

حيث التقى كلا منهما على رأس وفد من دولتيهما فى الكويت وبحضور وزيرى خارجية الكويت والإمارات، وقد بدأ هذا اللقاء فى ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢ واستمر نحو ثلاثة أيام أيضاً وكان جدول أعمال المصالحة بين الدولتين يتضمن أربع نقاط رئيسية (تسوية نزاع الحدود ، وقف الحملات الإعلامية ، ووضع القوات العسكرية الأجنبى، وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين) وأسفر هذا اللقاء على التوقيع بالحروف الأولى على اتفاق بين الدولتين فى الكويت فى السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٨٢م، وتم التصديق عليه ـ كما سبق الإشارة ـ فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢م .

وخلاصة هذه النقطة أن الكويت والإمارات لعبتا دوراً مهما ورئيسياً فى بذل مساعيهما لحل الخلاف بين الدولتين ورغم تعثرهما طويلاً مما استلزم جهداً إضافيا كبيراً وفى ضوء إصرارهما على دورهما الوساطى لحل النزاع . . فقد نجحتا فى تجميع الدولتين والتوفيق بينهما بما يساعد على استقرار وأمن منطقة الخليج . ولكن السؤال يبقى ما هو مضمون هذا الاتفاق بين كل من عُمان واليمن الجنوبية؟ هذا هو مضمون النقطة التالية .

ثالثاً : مضمون الاتفاق بين الدولتين :

الواقع أن اتفاق المصالحة بين الدولتين وفقاً لما أعلن فور تصديقهما عليه فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ قد تضمن أربع نقاط رئيسية : الأولى : تتعلق بالتزام البلدين بإقامة علاقات طبيعية فيما بينهما على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام السيادة الوطنية لكل منهما وحسن الجوار والتعاون معاً وحل خلافاتهم بالطرق السلمية والودية وعدم السماح لأى أعمال معادية تؤدى إلى زعزعة الاستقرار والأمن بالانطلاق من أراضى البلدين . ومن ثم اتفق الطرفان أيضاً على تشكيل لجنة فنية تشارك فيها كل من دولة الكويت ودولة الإمارات تعرض أمامها جميع الوثائق والمستندات بغرض الوصول إلى حل نهائى لقضية الحدود بموجب حدود كل منهما فى ٢٠ نوفمبر عام ١٩٦٧م .

والنقطة الثانية : تتعلق بالاتفاق على عدم السماح لأى قوات أجنبية باستخدام أراضى أى من الدولتين للعدوان والتسلط على البلد الثانى .

والنقطة الثالثة : تتعلق بالتزام الطرفين بوقف الحملات الإعلامية من وسائل الإذاعة والتليفزيون والصحافة وكافة أنواع الدعاية والنشر الرسمية ضد أى منهما .

والنقطة الرابعة : تتعلق باتفاق الطرفين على تبادل التمثيل الدبلوماسى ودعم العلاقات الثنائية على إعلان إقامة العلاقات الثنائية . وقد أشير ضمن المباحثات إلى ضرورة عقد مؤتمر بين رئيس عمان ، واليمن الجنوبية . وذلك فى أقرب وقت يمكن .

* ومن جانبنا نرى أن الأمر لا يقتصر عند حد النص فى الاتفاق فحسب بل مدى ترجمة الدولتين لهذا النص . . والواضح أنه عقب توقيع الاتفاق أوقفت عدن الحملات الإعلامية ضد عمان ، وأيضاً أغلقت مكتب جبهة تحرير عمان فى عدن فى الوقت الذى يصر فيه الطرف العُمانى على التمسك ببنود الاتفاق وضرورة تنفيذه سعياً وراء إقرار السلام فى المنطقة وعلى الفور أصدرت عمان عفواً عاماً لأعضاء جبهة تحرير عمان والمتعاطفين معها والموجودين باليمن الجنوبية ودعتهم إلى العودة لبلادهم ولن يتم توقيع عقوبة على الثوار وحددت ٣٠ إبريل ١٩٨٣م موعداً نهائيا لعودتهم .

رابعاً: آفاق المصالحة والتحديات المطروحة:

لاشك أن الاتفاق للمصالحة بين عمان واليمن الجنوبية قد تم فى وقت كادت الأمة العربية أن تكون فى حالة انهيار كامل وذلك بعد أحداث لبنان والتدخل الإسرائيلى فيها واحتلال أجزاء واسعة من أراضيها ، وأيضاً بعد أحداث «صابرا وشاتيلا» . بعبارة أخرى فقد تم توقيع الاتفاق فى ظل تحديات كبرى تواجه النظام العربى من أهمها محاولات الاستفزاز الإسرائيلى للإرادة العربية دون أن يكون هناك استجابة عربية لذلك التحدى الإسرائيلى . ومن ثم فإن هذا الاتفاق قد أبرز عددا من النتائج المهمة وطرح عدداً من التحديات لا تقل أهمية عن النتائج المستخلصة .

فيما يتعلق بالنتائج المستخلصة:

١ ـ قدرة النظام العربى على حل المنازعات بين وحداته السياسية بالطرق السلمية فى إطار تباين الأنظمة العربية دون تدخل من أطراف غير عربية بما يؤكد حيوية هذا النظام الفائقة على حل نزاعاته من الداخل وبالاعتماد على فاعلية من النظام العربى ذاته فى ضوء مبدأ توزيع الأدوار .

٢ ـ أن منطقة الخليج والجزيرة العربية أصبحت كتلة واحدة نظراً لما تجابهه من تحديات مشتركة متداخلة الأبعاد (بعد اقتصادى، بعد أمنى، بعد إستراتيجى) . ومن ثم فإن الاتفاق وإن أكد هذه الحقيقة إلا أنه يؤكد مدى استعداد الأنظمة العربية ـ رغم تباينها سياسيا وأيديولوجيا ـ للتعايش وحل المنازعات بالطرق السلمية .

٣ ـ أكدت الاتفاقية مدى الدور المهم الذى تلعبه الدبلوماسية الكويتية فى المنطق بمساعدة دبلوماسية الإمارات بما يصبغ على هاتين الدولتين دوراً قائداً ـ فى ضوء موافقة وتدعيم السعودية ـ فى داخل منطقة الخليج ويأتى دورها فى إتمام هذه المصلحة متمماً لدورها فى المصالحة واتفاق الوحدة بين اليمن الشمالية، واليمن الجنوبية منذ فترة ليست ببعيدة . ومع ذلك فإن فهمنا لدور الكويت فى المنطقة يأتى فى إطار توزيع الأدوار فى إدارة المنطقة بالتنسيق الدائم بينها وبين المملكة السعودية . ولعل فى الموافقة العلنية لمجلس التعاون الخليجى على جهود الكويت والإمارات، ثم الموافقة فيما بعد على الاتفاق الذى تم خير تأكيد لذلك .

٤ ـ يعود نجاح الكويت فى الاضطلاع بهذا الدور القائد نسبيا ذلك الوضع التوازنى لها من الناحية الأيديولوجية حيث تحتفظ بعلاقات طيبة مع الغرب والولايات المتحدة فى نفس الوقت قامت بتبادل التمثيل الدبلوماسى مع الاتحاد السوفيتى وعلاقات طيبة مع الكتلة الشرقية مما كان عاملاً مهما فى تأثيرها على اليمن الجنوبية ذات التوجه الماركسى، وعُمان ذات التوجه الليبرالى ـ وذلك إلى جانب مؤثر مهم وهو البعد الاقتصادى حيث يحتاج الطرفان (عمان، عدن) إلى

مساعدات ضخمة ولعل ما تقدمه السعودية، والكويت والإمارات خير ضمان لنجاح هذا الدور التأثيرى عليهما.

٥ - لاشك أن هذا الاتفاق قد وفر جهداً كبيراً من مقدرات النظام العربى حيث إن الاستقرار فى هذه المنطقة يقود إلى التركيز على قضايا أخرى ويعبئ النظام العربى تجاه القضية الأصيلة وهى الصراع العربى الإسرائيلى.

٦ - اتضح من هذا الاتفاق مدى تغليب دول المنطقة لعنصر المصلحة القومية على الاتجاه الأيديولوجى وأن قبول اليمن الجنوبية للتعايش وإنهائها لحركة تحرير عمان والخليج وإغلاق مكاتبها لديها فى الوقت الذى تتعاون فيه مع السعودية وتحصل على معونات اقتصادية منها.. إلخ كل هذا تأكيد للاستنتاج بأهمية عنصر المصلحة بشكل أكبر من عنصر الأيديولوجية.

٧ - إن هذا الاتفاق جاء ليؤكد تلك الجهود التى تبذل من جانب أطراف عربية مختلفة لعل فى مقدمتها المملكة السعودية لحل النزاعات العربية.. وإن النجاح بتوقيع هذا الاتفاق سيكون مقدمة لاتفاقات قادمة من أهمها اتفاق الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب، ومحاولة الاتفاق بين سوريا والعراق والتساؤل المطروح هل يمكن حل (الخلاف المصرى الليبى السودانى) على هذا النهج؟!

وعموماً فإنه بكل المعايير فإن هذا الاتفاق يأتى فى صالح المنطقة العربية من كافة الزوايا ومع ذلك فإن التحدى المطروح فى ظل هذا الاتفاق.. هل المنطقة العربية من الخليج وهى تسير نحو التكامل والانسجام بين أنظمتها المختلفة وبدرجة كبيرة سيتقلص النفوذ السوفيتى فيها من خلال اليمن الجنوبية على ضوء هذا الاتفاق أم أن العلاقة غير واردة على هذا النحو؟ بعبارة أخرى هل ستتمكن منطقة الخليج بقيادة السعودية من استيعاب النظام فى اليمن الجنوبية واحتوائه من خلال البعد الاقتصادى وخلق أساليب للتفاهم والتوافق والتعايش معه؟ أم سيتمكن الاتحاد السوفيتى رغم الاتفاق من استثمار اليمن الجنوبية وسيطاوله فى تنفيذ مخطط فى المنطقة وإلى أى مدى؟ بعبارة ثالثة: هل انتهى النزاع - نتيجة هذا

الاتفاق - إلى الأبد أم ستظل النيران تحت الرماد تتأرجح بفعل عوامل خارجية من هنا أو هناك بما يؤثر على أمن واستقرار المنطقة؟ هذا هو التحدى والإجابة عليه ستكشف لنا عنه الفترة القادمة .

المبحث الثالث

الخلافات الحدودية بين مصر والسودان

حول مثلث «حلايب»(*)

كان على أثر قيام الحكومة السودانية فى ٦ مارس ١٩٩٢م، بتوقيع اتفاقية للتنقيب عن البترول مع شركة كندية فى منطقة «حلايب» الواقعة على الحدود بين مصر والسودان - وتنظم اتفاقية موقعة بين البلدين فى ١٩ يناير ١٨٩٩ رسم الحدود بينهما - أن تفجرت أزمة كبرى بين الدولتين، وأثارت الخلافات القديمة حول السيادة على هذه المنطقة، خاصة وأنه سبق هذا الاتفاقية اتفاق آخر للحكومة السودانية للتنقيب عن البترول فى شواطئ البحر الأحمر ثم توقيعها مع شركة انترناشيونال بتروليم الكندية فى ١٥ يناير ١٩٩٢ بمنطقة مثلث حلايب أيضاً.

وفى هذا التقرير يمكننا تحليل هذه الأزمة التى وقعت بين البلدين ولازالت مستمرة حتى الآن (أكثر من ثلاث سنوات)، بتناول عدة نقاط على النحو التالى:

أولاً: التطورات التاريخية للحدود المصرية السودانية:

يجمع كثير من الباحثين على أن الحدود المصرية الجنوبية قد استقرت حتى أوائل القرن الماضى وتحديداً حتى عام ١٨٢٠ حيث تمكن محمد على من فتح السودان وجعله تحت لواء سلطته، وبالتالى امتدت الحدود الجنوبية لمصر لتشمل الإقليم السودانى كله. وقد اعترف السلطان العثمانى بسلطة الوالى المصرى على المناطق التى تم فتحها منه جهة الجنوب، وهذا ما يؤكده الفرمان السلطانى الصادر فى

(*) نشرت فى مجلة «الملف»، عام ١٩٩٥.

٢٧مايو ١٨٦٦ والذى قضى باندماج السودان مع مصر فى ولاية عثمانية واحدة. ثم تلته عدة فرمانات أخرى أكدت على خضوع السودان للسلطة السياسية للوالى المصرى فضلاً عن عدم أحقية ولاة مصر فى التنازل عن أية امتيازات تكون قد أعطيت لهم سواء فى مصر أو فى السودان ، كما منعتهم من التخلى عن أى جزء من هذين الإقليمين أو حتى إبرام أية معاهدة سياسية بشأنهما . ويؤكد الاعتراف البريطانى باستمرار كون السودان لا يزال يشكل جزءاً من مصر تحت السيادة العثمانية هذه الحقيقة باعتبار أن بريطانيا كانت تحتل كلا من البلدين . إلا أن السياسة البريطانية حرصت على تقليص الحدود المصرية ناحية الجنوب وذلك بارتدادها صوب الشمال قدر المستطاع لتقليل نفوذها فى السودان ، وقد تحقق ذلك بموجب ما عرف باتفاق عام ١٨٩٩ .

ويعتبر هذا الاتفاق (١٨٩٩) هو حجر الزاوية ، والمرجع الأساسى فى بحث أى خلاف حول الحدود بين مصر والسودان . فقد أشارت المادة الأولى منه بمهمة تعيين الحد الشمالى الذى يتوقف عنده شريان نظام الإدارة الثنائية فى السودان . وبالتالى اتفق وفق هذه المادة على أن يطلق لفظ السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى إلى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

١ - الأراضى التى لم تدخلها القوات المصرية منذ سنة ١٨٨٢ .

٢ - الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة . وفقدت منها وقتيا ، ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملك والحكومة المصرية .

٣ - أو الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد ، الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً .

ويذكر فى هذا الإطار أن هذا الخط الذى رسمه اتفاق عام١٨٩٩ لم تكن له وقت إنشائه أية دلالة قانونية أو سياسية سواء من وجهة نظر مصر أو طبقاً لأحكام هذا الاتفاق ذاته . ذلك أن قيمته لم تتعد مجرد كونه خطا إداريا يفصل بين إقليمين يخضعان قانونا لسلطة سياسية واحدة هى سلطة والى مصر ويدينان بالولاء لسيادة واحدة هى سيادة الباب العالى ، وذلك حتى عام ١٩١٤ ، وحيث آلت هذه السيادة

ونطاقها الإقليمى إلى مصر تطبيقاً لقواعد التوازن الدولى، وإحكام معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، والتى تخلت تركيا بموجبها عن كل حقوقها فيما كان يعرف بالولايات العثمانية.

إلا أن هذا الخط أيضاً كانت له سمة أخرى مهمة، تتمثل فى جملة التعديلات الإدارية التى أدخلت عليه خلال الفترة القصيرة التى أعقبت تحديده وهذه التعديلات هى التى شكلت فيما بعد جوهر النزاع بين البلدين (مصر والسودان) بشأن الحدود.

فطبقاً للأسباب الظاهرة والمعلنة وراء إجراء بعض التعديلات ذات الطبيعة الإدارية على خط الحدود بين البلدين بعد تحديده عام ١٨٩٩، فإنه يمكن إرجاعها إلى الرغبة فى جمع شمل القبائل التى تعيش على جانبى الحدود وإخضاعها لنظام إدارى واحد. حيث يعيش فى هذه المنطقة مجموعتان كبيرتان من القبائل، الأولى قبائل البشارية التى يعيش غالبيتها على الجانب السودانى من خط الحدود، وقبائل العبابدة التى يعيش غالبيتها داخل الإقليم المصرى. ولترجمة هذا الهدف الظاهر، وتمشيا مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً، أدخلت التعديلات التالية:

١ - **تعديل ٢٦مارس ١٨٩٩**: وهو التعديل الذى تضمن إعادة النظر فى خط عام ١٨٩٩، وبما يضمن الحفاظ على الامتداد الزراعى الطبيعى لمدينة حلفا من جهة الشمال، وبما يسمح بعدم تقسيم المدينة. وقد حقق هذا التعديل امتداداً بخط الحدود إلى جهة الشمال على حساب الإقليم ولصالح السودان وعلى امتداد مسافة تصل إلى ٢٥ كيلو متر.

٢ - **التعديل الثانى تضمن إخضاع المنطقة الواقعة فى الركن الجنوبى الشرقى لمصر** والملاصقة لساحل البحر الأحمر، والتى تعرف أيضاً بمنطقة مثلث جبل علبة أو قطاع حلايب. . للإدارة السودانية بهدف جمع شمل القبائل التى يعيش الجزء الأكبر منها داخل الإقليم السودانى (قبائل البشارية). وتحتل هذه المنطقة التى استثنيت من تطبيق الإدارة المصرية الخالصة عليها رقعة جغرافية واسعة تشكل ما يشبه المثلث المتساوى الساقين الذى تتمشى قاعدته - وطولها نحو ٣٠٠ كيلومتر -

مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً، وطول كل من ضلعيه الشرقى (البحرى)، والغربى (الصحراوى) نحو ٢٠٠ كيلو متر.

٣ - **التعديل الثالث (قرار وزير الداخلية المصرى فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢)**: حيث أصدر الوزير المصرى قراراً - إعمالاً لنفس المبدأ القائم على فكرة توحيد القبائل المنتمية إلى أصل واحد، يقضى بإخضاع منطقة صغيرة تقع إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ درجة شمالاً وتعرف بمثلث «جبل بارتازوجا» حيث يقطنها جزءاً من قبائل العبابدة، وذلك للإدارة المصرية. وهذه المنطقة تقل مساحتها عن نصف مساحة منطقة حلايب المشار إليها فى التعديل السابق، وتتوسط المسافة بين ساحل البحر الأحمر ومجرى نهر النيل، وتتسم بأنها فقيرة مقارنة بالمنطقة السابقة. ولكن المسألة خضعت لمبدأ توحيد القبائل المنتمية لأصل واحد حرصاً على استقرار الحدود بين الدول الشقيقة.

٤ - أصدر وزير الداخلية المصرى أيضاً قراراً فى عام ١٩٠٧ لتنظيم بعض الأمور الإدارية للمناطق التى خضعت لكل من الإدارة السودانية والمصرية تسهيلاً للخدمة الإدارية بالنسبة للقبائل التى تعيش فى مناطق الحدود.

* واستمرت هذه الأوضاع على ما هى عليه حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢في مصر واستقرت الأمور بها، وقررت إتاحة الفرصة للشعب السودانى لكى يقرر مصيره بنفسه. وبدأت مصر بعقد اتفاقية الحدود مع بريطانيا فى فبراير ١٩٥٣، وتم استقلال السودان فى عام ١٩٥٦بموجب استفتاء مصر فى ذلك العام وأصبح السودان حرا مستقلاً بعد أن كان جزءاً من مصر، وخاضعا للإدارة الثنائية.

* ومنذ ذلك الحين ظلت مسألة الخلافات على الحدود كورقة سياسية بين النظامين، حيث تفجرت أول أزمة فى عام ١٩٥٨ من جانب السودان حول منطقة حلايب ثم هدأت. وكلما تأزمت العلاقات بعض الشىء بين الدولتين تتفجر هذه المسألة من جديد إلى أن استفحلت بشكل واضح فى بداية عام ١٩٩٢ وما زالت لها آثارها حتى الآن على العلاقات بين البلدين.

ثانياً: رؤى الطرفين للأزمة:

فى ضـوء الاسـتـعـراض التـاريخى الموجـز لتطورات أزمـة الحـدود بين مـصـر والسودان، تتضح أهمية بيان رؤية كل منهما وحججه إزائها تمهيداً لإيضاح كيفية الخروج منها، وذلك على النحو التالى:

١. رؤية مصر وحججها:

تتمحور الرؤية المصرية إزاء هذا الخلاف الحدودى حول أن الحدود السياسية للدولتين تحكمها اتفاقية ١٨٩٩، باعتبارها اتفاقية دولية، واجبة الاحترام، وأن الخط الفاصل وهو خط ٢٢° هو المميز لهذه الحدود، وأى تعديل فى الحدود يجب أن يتم باتفاق دولى صريح بين الحكومتين، أما ما تقرر من تعديلات فى ١٩٠٢، ١٩٠٧ لايزيد عن مجرد قرار إدارى، والدليل على ذلك هو الممارسة الإدارية فقط دون السياسية للحكومة السودانية. ومن ثم فإن الرأى السودانى بأنه اكتسب السيادة على حلايب منذ ٨٦ سنة مرفوض لأنه لم يكن يتمتع بسيادة فعلية قبل استقلاله فى أول يناير ١٩٥٦. كما أن الانتخابات التى أجريت فى هذه المنطقة تطبيقاً لاتفاقية الحكم الذاتى عام ١٩٥٣ لا يمكن الاعتماد عليها كدليل لمباشرة السودان السيادة عليها لأنها انتخابات إدارية وليست سياسية، حيث إن مناطق الحدود تحكم بمقتضى أنظمة خاصة تتلائم وظروف سكانها.

وهنا يجب الإشارة إلى الموقف المصرى الحاسم عند بدء إعلان المناسبة الأولى لهذا النزاع الحدودى بين البلدين، حيث بعث الحكومة المصرية بمذكرة إلى حكومة السودان، تضمنت أن قانون الانتخاب الجديد الذى أصدرته الحكومة السودانية تمهيداً لإجراء الانتخابات البرلمانية فى ٢٧ فبراير ١٩٥٨ قد خالف اتفاق ١٨٩٩ بشأن الحدود المشتركة وذلك لإدخاله المنطقة شمال مدينة وادى حلفا وكذا المنطقة التى تحيط بحلايب وشلاتين الواقعتين على ساحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية، كما طالبت المذكرة المصرية بحق مصر فى استرجاع هذه المناطق التى يقوم السودان بإدارتها شمال خط عرض ٢٢ درجة شمالاً.

* وقد تأسس هذا الموقف المصرى على عدد من الحجج والأسانيد القانونية هى :

أ - أن ما تم من تعديلات إدارية من الناحية الرسمية ، قد صدر لأغراض التيسير على القبائل التى تعيش على جانبى خط الحدود . وبالتالى صدرت لتلبية رغبة المسئولين المحليين فى هذه المناطق وتجاوبا معهم ويقتصر أثرها على ذلك دون أن يمتد إلى انتقاص السيادة .

ب - عدم إضفاء صفة «الدولية» على ما صدر من تعديلات على الحدود بين البلدين ، وليس هناك ما يشير فى الاتفاقيات بين مصر وبريطانيا أو بين مصر والسودان إلى ما ينص على ذلك . حيث إن القاعدة المتبعة فى تعديلات الحدود لا يمكن لها أن تتم ، إلا بموجب اتفاقات دولية ، أو أدلة قاطعة من السلوك فى حالة عدم وجود الاتفاقات . وأن ماحدث بين مصر والسودان وجود اتفاق بين هيئة المساحة المصرية والسلطات المعنية فى السودان عام ١٩٠٩ سلم بموجبه الطرفان برسم خريطة المنطقة أشير فيها إلى الحدود الدولية وفقاً بخط عرض ٢٢ درجة شمالاً جنباً إلى جنب مع خط آخر ما اصطلح على تسميته بالحدود الإدارية .

جـ - تشير مصر إلى أن الاستناد إلى أن التعديلات الإدارية على الحدود تعكس أن مصر قد تنازلت بموجبها عن سيادتها على المناطق المتنازع عليها والواقعة إلى الشمال من خط عرض ٢٢ درجة شمالاً ، هو استناد يفتقر إلى الدليل الذى يفتقر إلى ما يؤكده . والدليل على ذلك ، أن مصر كانت آنذاك عند صدور هذه التعديلات من جانبها خاضعة لسيادة الباب العالى ، وبالتالى فهى ممنوعة من التنازل والبيع أو رهن أى جزء من أراضيها إلا بموافقة الدولة العثمانية ، وهو ما لم يحدث ، وعلى الطرف الآخر أنه على الرغم من ضم محمد على للسودان خلال القرن التاسع عشر إلا أنه لم يتم إقرار ذلك إلا بموافقة الباب العالى (السلطان العثمانى) عام ١٨٦٦ على اندماج السودان مع مصر فى إقليم واحد .

ولذلك ظل الوجود المصرى طيلة الفترة السابقة على حصول السودان على استقلاله فى الأول من يناير ١٩٥٦ ، مستمراً ، لدرجة أن هيئة المساحة المصرية ظلت تشير فى خرائطها إلى الحدود السياسية والحدود الإدارية معاً تأكيداً للسيادة المصرية

وذلك حتى عام ١٩٥٨ عندما قررت الحكومة المصرية إغفال الإشارة إلى الحدود الإدارية . ومن هنا فإن الجانب المصرى يشير إلى أنه على الرغم من أن الحكومة السودانية قد ظلت هى أيضاً تصر فى خرائطها على الإشارة فقط إلى الحدود الإدارية ، إلا أن ذلك كان يلقى معارضة شديدة ومستمرة من جانب الجهات المسئولة فى مصر .

والأكثر من ذلك وطبقاً للقواعد القانونية المتعارف عليها فى فقه القانون الدولى فإن التنازل عن الإقليم لا يكون صحيحاً إلا بموافقة الأطراف المعنية على ذلك صراحة ، وطبقاً لنظامها المتبع .

د - تشير مصر إلى أن الادعاء السودانى لاكتسابه السيادة على المناطق الواقعة شمال خط عرضى ٢٢ درجة شمالاً كنتيجة لإدارته لها فترة تزيد على نصف قرن ، وهو أمر مردود عليه . حيث إنه لا يوجد فى القانون الدولى ما يشير إلى اكتساب الإقليم بالتقادم؛ باعتبار ذلك فكرة مرفوضة ، فضلاً عن أن الوجود السودانى فى هذه المناطق كان محدوداً ، مارس اختصاصات اقتصادية الضرورات العملية لحسن تنظيم شئون السكان على جانبى خط الحدود ، ولهم اختصاصات لأكثر من مجال لدرجة تكتسب فيها صفة أعمال السيادة بالإضافة إلى أن الوجود المصرى مقارناً بالوجود السودانى كان كبيراً ، واتخذ مظاهر عديدة منها : وجود شركة مصرية تعمل فى مجال استخراج المعادن ، وانشئت عام ١٩٥٤ وعرفت بشركة غلبة المصرية ، وظلت تباشر عملها حتى أدمجت عام ١٩٦٣ فى شركة النصر للفوسفات ، كما أن الثابت أن النشاط التعدينى المصرى يعود تاريخه إلى عام ١٩١٥ على وجه التقريب حيث كانت الحكومة المصرية هى التى تصدر التراخيص وتبرم العقود بشأن استغلال الثروات المعدنية فى تلك المنطقة . ومن مظاهر ممارسة مصر لسيادتها فى ذلك الإطار رفض الحكومة المصرية إعطاء ترخيص لبعض الشركات السودانية . كما أنه كان لمصر وجوداً عسكريا ، ونقط حدود ونقاط تفتيش ومراقبة ومكتب لمكافحة الجراد ، كما تعاقدت مصر مع إحدى الشركات للتنقيب عن البترول ، وقد أكدت مصر بوثائق عديدة هذا الوجود فى مواجهة الحكومة السودانية .

٢ ـ رؤية السودان وحججها:

يستند الطرف السودانى فى رؤيته أو فى تمسكه بالمناطق الواقعة إلى الشمال من خط عرض ٢٢ درجة شمالاً باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإقليم السودانى، وليست جزءاً من الإقليم المصرى، إلى عدة حجج يمكن بلورتها فيما يلى:

أ ـ السيطرة الفعلية للسودان على هذه المناطق: حيث ظل السودان يدير هذه المناطق فى ظل دولتى الإدارة الثنائية منذ إجراء التعديلات الإدارية على خط الحدود الذى أنشأه اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩، ويرى السودانيون أن هذه السيطرة قد مكنتهم من ممارسة السيادة الفعلية فيما يتعلق بهذه المناطق الواقعة إلى الشمال من خط عرض ٢٢ درجة شمالاً، حيث إنه بموجب هذه السيطرة الفعلية، طبقاً لاعتقادهم، فقد انتقلت السيادة لهم.

ب ـ يعتبر السودانيون، أن سكوت مصر طوال فترة ممارستهم على هذه الأراضى فى الفترة من اتفاق يناير ١٨٩٩ وحتى استقلال السودان فى يناير ١٩٥٦، هى بمثابة اعتراف مصرى بالتنازل عن الحقوق السيادية فى هذه المناطق للسودانيين، بغض النظر عن أن هذه التعديلات الحدودية إدارية، أم سياسية وهذا يشير إلى أن السودانيين أصبح لهم الحق فى هذه الأراضى بحكم التقادم القائمة على مبدأ السيطرة الفعلية والمستمرة وعدم الاعتراض من جانب آخرين، ويقصد هنا مصر التى تنازلت بمحض إرادتها من خلال وزير داخليتها.

جـ ـ يستند السودانيون إلى أن مصر لم تبد أية تحفظات على الحدود عند اعترافها باستقلال السودان واعتباره دولة مستقلة ذات سيادة عن مصر عام ١٩٥٦، وهو ما يعنى ضمنا الاعتراف بطبيعة الحدود القائمة طبقاً للتعديلات القائمة وفق اتفاق ١٨٩٩ والتعديلات التالية فى١٩٠٢، ١٩٠٧، كما أن مصر لم تعترض على مذكرة السودان بشأن موقفها الخاص حول الاتفاقيات الدولية التى عقدتها بالنيابة عنها دولتا الإدارة الثنائية، وأن السودان تحتفظ بموقفها الخاص فيما يتصل بهذه الاتفاقات.

د ـ الاستناد إلى مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الدول المستعمرة حيث انتقلت الحدود الإدارية والسياسية كما هى إلى السودان من مصر وبريطانيا باعتبارهما دولتا الإدارة الثنائية فى يناير ١٩٥٦، والسودان ورث حدوده عنهما، ولابد من حفاظه على هذا الوضع دون تفريط أو تنازل أو تدخل أو تعديل . وهذا المبدأ أكدت عليه منظمة الوحدة الإفريقية بصورة ضمنية فى ميثاقها، ثم تم إقراراه من أول اجتماع للمنظمة فى القاهرة عام ١٩٦٤، ولم تتحفظ مصر فى هذا الشأن حول حدودها مع السودان مما يشير إلى اعترافها بالحدود القائمة طبقاً للاتفاقيات المبرمة وتعديلاتها بين البلدين .

ومن ثم فإن السودان يرى أن هذه الأراضى تحت سيادته، وجزءاً من أراضيه، وتخضع أساساً لاتفاق الحدود الذى تم إقراره بين مصر وبريطانيا فى فبراير ١٩٠٣ والتى أقرت اتفاقيتها الحدود الراهنة، إضافة إلى أن الانتخابات المصرية بما فى ذلك استفتاء ١٩٥٦ على رئاسة الجمهورية استبعدت هذه المناطق على أساس أنها من السودان وأدخلت حلايب فى انتخابات السودان .

كما أن السودان تشير إلى أن هناك معالم لوجودها داخل هذه الأراضى من خلال منحها تراخيص لبعض شركات السودان للتنقيب عن البترول والمعادن منذ نوفمبر ١٩٥٨، كما تعاقدت مع شركات أمريكية منذ عام ١٩٤٧ لاستصلاح الطريق من بورسودان إلى حلايب وإقامه عدة ثكنات للشرطة، كما تواجدت عناصر للسودان فى المنطقة .

ثالثاً: الخروج من الأزمة:

من الواجب الإشارة إلى أنه بمجرد تفجر الأزمة، بذلت الجهود الدبلوماسية لمحاولة احتوائها . حيث قام وفد مصرى برئاسة الدكتور أسامة الباز بزيارة السودان فى ١٧ مارس ١٩٩٢، وأجرى محادثات مع السيد على محمد عثمان الوكيل الأول بوزارة الخارجية السودانية، كما اجتمع مع وزير الخارجية السودانى السيد على سحلول . وتم الاتفاق على تشكيل عدة لجان فرعية للبحث فى القضايا السياسية والإعلامية بين البلدين .

وتعددت اللقاءات الرسمية بين البلدين على مستويات عديدة منها وزراء الخارجية وما دونهم سعياً نحو تهدئة الخلافات واحتواء الأزمة والحيلولة دون تصعيد المسألة . حيث سعى الطرف السودانى إلى تقديم مذكرات إلى هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية ، وطلب من مصر الموافقة على التحكيم بشأن هذا النزاع بعرضه على محكمة العدل الدولية ، إلا أن مصر رفضت هذه العروض وحصرت المسألة فى ضرورة حل الموضوع بين الطرفين .

فى نفس الوقت وقعت اشتباكات على الحدود بين الطرفين السودانى والمصرى أسفر عن مقتل شرطين سودانيين إثر صدام بين القوات المصرية ووحدة من الشرطة السودانية فى مدينة أبور فداء الواقعة فى مثلث حلايب .

كذلك فإن الطرف السودانى سعى إلى تأكيد ذاته ووجوده فى الأراضى محل النزاع حيث قام فريق من إدارة الجوازات والجنسية السودانية بالإشراف على منح وثائق الجنسية السودانية لمواطنى حلايب . ومقابل ذلك قام الطرف المصرى بإشعار المواطنين فى هذه المناطق بالوجود المصرى بتوفير احتياجات السكان التموينية ، وتوفير الأمن بتزويد المناطق بقوات شرطة ، ووحدة عسكرية على الحدود ومحاولة مصرية للسيطرة الكاملة على المنطقة . بالإضافة إلى تمكين شركة البترول من البحث فى المنطقة ومنع الشركة الأجنبية التى أعطتها السودان ترخيصاً بالبحث .

وهدأت الأمور نسبياً ، وذلك إثر المقابلة التى تمت بين الرئيسين المصرى والسودانى فى القاهرة على هامش مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية فى العام قبل الماضى (١٩٩٣) . وتم الاتفاق خلال هذا اللقاء على عقد لقاءات وتبادل الزيارات على مستوى وزراء الخارجية . وتجرى هذه الأيام محاولات لتحسين العلاقات واحتواء الأزمة بصفة نهائية وفى إطار من التفاهم والمودة ومراعاة لطبيعة العمق التاريخى بين البلدين فى إطار من الفهم المتبادل لطبيعة هذا الجزء الحدودى . حيث إن مصر وهى تعدل دوائر الانتخابات لمجلس الشورى لم تخصص دائرة انتخابية لمنطقة حلايب وشلاتين . كما سبق أن أعلنت ، فى نفس الوقت لم تعترض على إجراء السودان بإدراج هذه المنطقة ضمن إحدى الدوائر الانتخابية السودانية الواقعة فى الشمال طبقاً لما نشر فى هذا الصدد .

ومثل هذه التطورات الأخيرة تعكس بوضوح، الأسلوب الأمثل للخروج من الأزمة حيث إنه من الطبيعى أن يكون هناك أسانيد قانونية قوية تحسم هذا النزاع لصالح أحد الطرفين وذلك طبقاً لقواعد القانون الدولى ذات الصلة بطرق اكتساب السيادة على الإقليم. ولكن محاولة معالجة الأزمة فى إطار قانونى بحث قد يترتب عليه المزيد من الشقاق والخلاف الذى لاجدوى منه بين الأشقاء أعضاء التنظيم الإقليمى الواحد وهو الجامعة العربية ولذلك فإن المعالجة الصحيحة قد يكون مدخلها هو محاولة المراجعة الهادئة للموضوع، وإعادة بحثه، والسعى نحو إيجاد حلول له تراعى مصالح الطرفين وتراعى مصالح القبائل التى تعيش فى هذه المنطقة والتى لو تم حل مشكلتها وتم خلق مناخ مستقر لها، لأسهم فى خلق مناخ مستقر للدولتين، ولأسهم فى تدعيم العلاقات باستمرار بينهما مما يسهم بدوره فى بناء خطوة نحو العمل العربى التكاملى الوحدوى، بدلا من الشقاق بين الأشقاء الذى تسعى القوى الخارجية لاستثماره وتصعيده حتى تظل الطاقات العربية مهدرة فى الخلافات بدلا من العمل العربى الموحد والخلاق، أو بعبارة أخرى بدلاً من العمل العربى الإيجابى.

وأخيراً: إن الحل النهائى لهذه الأزمة فى ضوء ما سبق يجب أن يكون سودانيا مصريا، وهو أسهل ما يكون، مراعاة للمصلحة الوطنية للبلدين وللمصلحة القومية العربية.

المبحث الرابع

أزمة الحدود العربية .. وحتمية البحث عن صيغة للتحكيم(*)

من القضايا الحيوية التى تفجرت ومازالت تتفجر فى المنطقة العربية وهى مسألة الحدود السياسية بين نسبة كبيرة من الدول العربية ويبدو من تتبع إثارة هذه المسألة، أن ملف الحدود أصبح يفرض نفسه فى هذه الآونة ، بل يكون قضية المستقبل وليس الحاضر فحسب .

وعلى الرغم من قناعتنا القومية بأن مسالة الحدود السياسية بين الدول العربية ، هو من الأوهام التى لايجب الوقوف عندها كثيراً باعتبار أن هذه الحدود صناعة استعمارية تتعارض مع حتمية الاندماج العربى والتى تتطلب إثارة أية حدود فاصلة بين الأقطار العربية والتى تتطلب إزالة أية حدود فاصلة بين الأقطار العربية إلا أن الواقع يشير إلى تغليب الصفة القطرية على الصفة العربية الوحدوية ومن ثم فالحديث عن الحدود يعد حديثاً عن واقع نعيشه وقلوبنا تتمزق إزائه ولاسبيل إلى الحديث عن هذا الواقع المرير أن نتجاوزه يوماً ما ذلك من خلال السعى نحو الاتفاق على صيغة عربية مؤسسية قادرة على احتواء ما يتفجر من خلافات بشأن الحدود بين الأقطار العربية .

ورغم أن هذا الموضوع ليس جديداً فى إثارته إلا أن هناك ظاهرتين أساسيتين يمكن أن نترك فتح الملف لهما وهما : الأولى تتعلق بذلك الغزو العراقى للكويت وكانت الحجة المطروحة من العراق هو ذلك التنازع على الحدود بين الدولتين ومروراً بأحداث هذه الأزمة وتطوراتها حتى وصلنا إلى وضع منطقة الخليج .

(*) نشرت فى الأهرام الاقتصادى فى ١٩/ ١٠/ ١٩٩٢ .

والثانية : هى التى تتعلق بقرب انفراج الصراع العربى الإسرائيلى والذى يمكن أن يرتب درجة كبيرة من الهدوء، ومن ثم فإن الأمر يتطلب إثارة قضية فيما بين العرب تحول دون اندماجهم أو تقدمهم نحو مستقبل أفضل وهنا تبرز قضية الحدود باعتبارها تحمل فى باطنها سخونة قابلة للتفجر . والظاهرتين معاً يشكلان المدخل الحقيقى لإثارة موضوع الحدود فى هذه الآونة ، الأولى كانت تنطلق من قضية حدودية مباشرة وقد أخفت وراءها مطامع معينة والثانية قضية غير مباشرة وتحتم إثارة قضية الحدود حتى ينشغل العرب فيما بينهم بما يزيدهم تمزقاً ويعرقل وحدتهم المستقبلية وقد تصاعدت أحداث الحدود فى ضوء هذا المناخ فأثيرت قضية الحدود بين قطر والبحرين من خلال نزاعهما على جزيرة كل منهما تدعى السيادة عليها وحقوقاً تاريخية لكل منهما فيها ووصل الأمر إلى إخفاق المستوى العربى متمثلاً فى مجلسى التعاون الخليجى باعتبار أن الدولتين عضوان به كما أخفقت الجامعة العربية حتى الآن وتطور الأمر إلى طلب الدولتين لإثارة الموضوع على المستوى الدولى، ويجرى حالياً تداول الموضوع داخل أروقة التحكيم الدولى .

كذلك أثيرت قضية الحدود بين اليمن والسعودية على منطقة متواضعة المساحة تدعى كلا الدولتين السيادة والحق التاريخى عليها، ومن ثم فالنزاع مثار بينهما . وقد تفجرت على استحياء هذه القضية قبل أزمة الخليج الأخيرة ولكنها ازدادت اشتعالاً خلال أزمة الخليج نظراً للموقف اليمنى المساند للعراق . لكنها فى الوقت الحاضر تشهد هدوءاً نسبيا نتيجة اتفاق بين الدولتين على إجراء الحوار بشأن هذه المنطقة المهمة إستراتيجيا من وجهة نظر كل من الدولتين وبالفعل التقى ممثلو الدولتين فى يوليو الماضى فى جنيف واتفقوا فيه على مواصلة الحوار بلقاء آخر إما فى صنعاء أو الرياض وقد اتفق أخيراً على أن يكون فى الرياض وتجرى المحادثات حالياً فى أثناء كتابة هذا المقال .

أيضاً تفجرت قضية الحدود بين مصر والسودان على مثلث حلايب وهى منطقة صغيرة تقع فى الشمال الشرقى للسودان والجنوب الشرقى لمصر وتحكمها اتفاقية تميز بين الحدود السياسية والإدارية منذ مطلع هذا القرن ثم خضعت لتعديلات فى

الخمسينيات فى إطار الود بين الدولتين مع الاحتفاظ بكافة الحقوق التاريخية على المنطقة .

إضافة إلى تفجر خلاف على الحدود فى نهاية سبتمبر الماضى بين قبيلتين قطرية وسعودية أودت بحياة البعض من الطرفين ويمكن أن يكون ذلك مقدمة للمزيد من الخلاف بين الدولتين لو لم يتم احتواؤه بسرعة . كما لا يغيب عن البال ما تفجر من خلافات حدودية فى بعض الأوقات بين مصر وليبيا وبين تونس وليبيا وبين المغرب والجزائر خاصة فى ضوء قضية الصحراء وكذا الحدود بين سلطنة عمان واليمن الجنوبى قبل الوحدة مع اليمن الشمالى وقد حدث اتفاق بشأنها تجدد خلال الأيام الأخيرة باتفاق رسمى بين الدولتين اليمن وعمان يقضى بترسيم الحدود الممتدة على مسافة ٣٠٠ ك م . بين محافظة المهرة من شرق اليمن الجنوبى سالقاً ومحافظة ظفار العمانية الغربية وبهذا الاتفاق النهائى تنتهى مشاكل الحدود بين الدولتين والتى كانت مثارة منذ دعم اليمن الجنوبى لثوار ظفار ضد نظام السلطنة فى عمان والتى تم احتواؤها تماماً فى بداية الثمانينيات .

وعلى أية حال فإن ملف الحدود الغربية هو ملف ساخن بلا جدال وقابل للتفجر وبعض من مشاكل الحدود وصل إلى المستوى الدولى والبعض الآخر مازال يجرى الحوار بشأنه بين الدول المعنية ولكن ما نشهده أن هناك محاولات لتصعيد هذه المسألة فى ضوء مناخ التمزق العام الذى يشهده النظام العربى ، والذى أصبح من الضعف الذى أفقده مناعة القدرة على احتواء خلافات أعضائه ولذلك ليس من الصعب أن نتصور حتى فى حالة الاتفاق بين دولتين على حدودهما سواء بشكل مباشر أو من خلال تدخل دولى تحكيم أو قرارات دولية كما حدث بين العراق والكويت بناء على قرارات مجلس الأمن الدولى أن تكون مسألة الحدود بين الدول العربية هى إحدى الآليات الرئيسية لتفجير النزاعات العربية والتى يمكن أن تصل إلى مستوى الصراع الحقيقى ومن ثم فالأمر ليس مستبعداً فى ظل الظروف والمتغيرات التى يشهدها النظام العالمى والنظم الإقليمية المختلفة .

ويتطلب هذا ضرورة اليقظة إزاء ما يحاك ضد المنطقة العربية وشعوبها ولا يمكن

أن يتحقق ذلك بالأمانى والأحلام إنما يمكن أن يجسد عملياً فى خلق آلية تستطيع أن تستوعب هذه الخلافات وتتمثل هذه الآلية فى إيجاد محكمة الدول العربية التى كثيراً ما كتب عنها فى أوقات سابقة ونعلم أن مشروعها الدستورى قد وضع بالفعل ولايتبقى سوى إقراره من كل الدول العربية وهذه المحكمة تمثل الصيغة الملائمة فى الوقت الحاضر لبحث كل الخلافات بين الدول العربية وعلى الجميع أن يلتزموا بقرارتها وليس أدعى من ملف الحدود الساخن الآن . من أن ننبه إلى ضرورة الإسراع بإظهار هذه المحكمة للوجود تلاشياً لمزيد من التمزق إن المشروع قام . وهناك اتفاق كبير حوله يصل إلى حد الإجماع والمسألة لاتتطلب سوى القرار العربى ، نأمل أن يصدر فى أقرب وقت حتى لا تظل الشعوب العربية تعانى بين آن وآخر من ضياع الفرص فى حصر خلافاتها ومن ثم تفويت الفرص على الأطراف الخارجية للبعث بالمنطقة وحتى يتحقق الخير لشعبنا العربى الواحد .

الفصل الثامن
أزمة النظام السودانى
فى تفاعلات الإقليمية والدولية

المبحث الأول

أزمة السودان القادمة بعد قرار مجلس الأمن بالإدانة(*)

يعتبر قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٠٤٤) الصادر في ٣١ يناير ١٩٩٦ بإجماع كل الأعضاء ، ضد السودان ، من القرارات المهمة التي أبرزت الأزمة التي يعانيها النظام السوداني في الوقت الحاضر ، وعليه أن يتعامل معها ويواجهها في المستقبل . فضلاً عن أن هذا القرار قد صدر بناءً على التنسيق المصري الإثيوبي الذي تبلور في قيام إثيوبيا بتقديم طلب إلى المجلس حول محاولة الاغتيال التي تعرض لها موكب الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا يوم ٢٦ يونيو الماضي، وذلك بعد أن فشلت مساعيها على المستوى الثنائي مع السودان بشأن تسليم الأشخاص الذين اشتركوا في هذه المحاولة وهربوا إلى السودان، وكذلك بعد فشلها في اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات الإفريقية التي نظرت في جميع الأدلة التي قدمتها إثيوبيا والتي أثبتت أن جميع المحاولات الإثيوبية في إقناع السودان بتسليم المتهمين والتعاون مع التحقيقات الإثيوبية قد باءت بالفشل .

ويدور القرار رقم (١٠٤٤) حول مطالبة حكومة السودان التي اتهمتها إثيوبيا بالتورط في محاولة الاغتيال ، بتسليم ثلاثة مصريين اتهموا في المحاولة ، فوراً إلى إثيوبيا والكف عن القيام بنشاطات لمساعدة الأنشطة الإرهابية ودعمها وتسهيلها وتوفير الملجأ والملاذ للعناصر الإرهابية . كما طلب المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة أن يلتمس بالتشاور مع منظمة الوحدة الإفريقية تعاون حكومة السودان في تنفيذ القرار ، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس في غضون ٦٠ يوماً .

(*) نشرت بدورية : الملف الإستراتيجي (مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام)، عدد مارس ١٩٩٦ .

ويتضح بدايةً أن هذه هى المرة الأولى فى تاريخ مجلس الأمن التى يتناول فيها مسألة محاولة اغتيال رئيس دولة فى قرار رسمى يدين الدولة المتهمة بالتورط فى المحاولة ، مع مطالبتها بإجراءات معينة . فضلاً عن أن القرار قد انطوى على إدانة الحكومة السودانية تتجاوز تهمة التورط فى محاولة الاغتيال ، إلى مسألة تورط السودان فى الأنشطة الإرهابية وإيواء ممارسيها . وهو ما يعتبر بداية أو إشارة إلى ما يمكن اتخاذه من إجراءات تصعيدية ضد السودان فى حالة عدم امتثاله للقرار ، ومنها فرض عقوبات عليه ، امتداداً للعقوبات التى سبق أن فرضت على ليبيا لعدم تسليمها لشخصين ليبيين يعتقد باشتراكهما فى تفجير الطائرة لوكربى ، وعلى العراق بعد غزوه للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ .

ولكن الفارق الجوهرى بين حالة السودان وحالتى ليبيا والعراق ، يتركز فى أن المواطنين المطلوب تسليمهم من جانب السودان ، إلى إثيوبيا لمحاكمتهم هم مصريون ، وليسوا سودانيين ، على عكس ليبيا فإن المطلوب منها تسليم مواطنين ينتمون لها ، فضلاً عن أن حالة العراق مختلفة لأنها لاتتعلق بمواطنين مطلوب تسليمهم ، بل هى نتاج تصرف القيادة السياسية هناك عندما قررت غزو الكويت وما ترتب على ذلك من تداعيات . ولهذا الفارق الجوهرى أهمية بارزة ، وانعكاس واضح على السلوك السودانى المتوقع إزاء قرار مجلس الأمن المشار إليه سلفاً .

ويستلزم تحليل هذا السلوك المتوقع من جانب السودان ، إلى فهم الأبعاد المختلفة للبيئة المصاحبة لصدور القرار والتى ستؤثر على مجريات الأمور خلال الأيام القادمة .

فالسودان يواجه مشاكل عديدة على كافة المستويات . فعلى المستوى الداخلى ، يواجه مصاعب اقتصادية ، وإن كان اقتصاده يسعى إلى الاعتماد على الذات بعد قطع المساعدات الاقتصادية - الأمريكية عنه فى عام ١٩٩٣ ، كما أن مشكلة الجنوب تسهم فى خلق توتر دائم فى داخل الدولة ، حيث لم يتم حلها بعد مما أدى إلى استنزاف موارد وطاقات كبيرة للحيلولة دون انفصال الجنوب تحت قيادة «جارانج» ، خاصةً وأن المشكلة تتبلور فى استمراريتها بين الانحسار والتقدم بين الطرفين

(الحكومة المركزية ، والحكومة الانفصالية)، مما أدى إلى أنها أحد التحديات الرئيسية للنظام السودانى الحاكم .

فضلاً عن ذلك فإنه لايمكن تجاهل درجة التأييد الكبيرة من الجيش السودانى للنظام الحاكم ، وعدم تشكيله لأية أعباء على هذا النظام ، ولم يتم رصد أية مبادرة تنم عن عدم ولاء هذا الجيش له . ومع ذلك لا يمكن الارتكان إلى هذه السمة على اعتبارها أحد الثوابت، بل أنها قابلة للتغير باحتمال قائم فى ظل تردى الأوضاع على أى مستوى، كذلك فإنه على المستوى الإقليمى، يلاحظ تمزق العلاقات السودانية مع جيرانه بل وعلى مستوى الدائرتين العربية والإفريقية . حيث توجد أزمة فى العلاقات السودانية المصرية منذ عدة سنوات مع إثارة قضية حلايب (المثلث الحدودى بين الدولتين)، وغيرها من مشاكل وصلت إلى حد الشك الواضح فى الاتهام السودانى فى الترتيب لاغتيال الرئيس المصرى وأيضاً توجد أزمة بين السودان وأريتريا أفصحت عنها قرارات أريتريا بقطع العلاقات مع السودان فى الخامس من ديسمبر ١٩٩٤ ، فضلاً عما بادرت به أريتريا مؤخراً - بعد صدور قرار مجلس الأمن ضد السودان - بقيامها بتسليم مبنى السفارة السودانية فى أسمرا إلى قادة المعارضة السودانية لاتخاذه مقراً لقيادتهم، وهو ما يعنى استمرار حالة التوتر وسياسة التصعيد بين الدولتين . كذلك توجد مشاكل سودانية مع إثيوبيا وعدد آخر من الدول التى تقع على حدودها بدعوى مساندتهم لقوات جارانج «الانفصالية» . وعلى المستوى العربى يلاحظ توتر علاقات السودان مع دول الخليج ، وآخر مظاهر ذلك التوتر، هو ما أعلنته البحرين وسلطنة عمان عن وجود سودانيين - تم إلقاء القبض عليهم - يسعون فى إشاعة التوتر الداخلى فى هاتين الدولتين ، بالإضافة إلى الحذر الخليجى إزائها نتيجة التنسيق السودانى مع إيران . كذلك على المستوى الإفريقى ، فإن قرار الآلية الإفريقية لتسوية المنازعات فى ١١ سبتمبر ١٩٩٥ ، والذى يطالب السودان بتسليم الإرهابيين الثلاثة المختبئين لديها ، إلى إثيوبيا لمحاكمتهم طبقاً لمعاهدة تسليم المجرمين المعقودة بين البلدين عام ١٩٦٤ ، بالإضافة إلى الكف عن مساعدة ودعم وتيسير الأنشطة الإرهابية ضد الجيران ، احتراماً لميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، فإن ذلك يعتبر دليلاً على مدى التدهور

الذى أصاب العلاقات السودانية الإفريقية . حيث تم تصعيد الأمر إلى مستوى المنظمة الإفريقية مترجماً بذلك حالة التدهور المشار إليها .

وعلى المستوى الدولى ، فإن للسودان مشكلته الرئيسية مع الغرب عموماً والولايات المتحدة بصفة خاصة ، وقد أدرجت السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب فى سجل الخارجية الأمريكية ، ولسوء العلاقات بين الدولتين تم قطع المساعدات الأمريكية عن السودان ، كما أن صندوق النقد الدولى ينظر حالياً فى إمكانية طرده من العضوية لسوء العلاقات وتأثير الولايات المتحدة لمحاصرة السودان ومنع إمكانية تمتعه بالقروض التى يحتاجها . ولذلك فقد ساعدت الولايات المتحدة فى إصدار قرار مجلس الأمن، وسارعت بسحب دبلوماسييها من السودان، وطالبت رعاياها بترك السودان لسوء الأوضاع فيه، ووسيلة للضغط عليه للاستجابة لقرار مجلس الأمن . كما أن هذا القرار الذى صدر بإجماع أعضاء المجلس يشير إلى فقدان التعاطف الدولى مع السودان من ناحية ، ويعكس مدى ما أصاب علاقاته الخارجية من تدهور أسهم فى بروز هذا الإجماع ضده .

بالإضافة إلى تصاعد حدة الأزمة الدبلوماسية بين السودان وحكومة الفاتيكان ، نظراً لاتهام الأخير للنظام السودانى باعتقال وتعذيب المسيحيين الكاثوليك ، وانتهاك الأعراف الدولية بالتآمر والأكاذيب ضد الكنيسة الكاثوليكية، وهذا كفيل باستمرارية العداء الغربى كله ضد النظام السودانى .

وفى ظل هذه البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، يجدر أن نتساءل عن الكيفية المحتملة للسلوك السودانى للخروج من مأزق قرار مجلس الأمن المشار إليه ، فرد الفعل السودانى إزاء قرار مجلس الأمن يكاد يكون محصوراً بين استجابة الحكومة السودانية بتنفيذ القرار بما يعنى قيامها بتسليم المتهمين الثلاثة للنظام الإثيوبى لمحاكمتهم، وإما أن يرفض تسليم المتهمين وهو ما يعنى عدم الانصياع لقرار مجلس الأمن، ولا شك أن أيا من البديلين له ثمنه الذى على السودان أن يدفعه فى ضوء البيئة المحيطة بالقرار .

فالبديل الأول : الذى يشير إلى إمكانية قيام النظام السودانى بتسليم المتهمين الثلاثة، يعنى فى طياته أن تعرض المتهمين بعد التسليم للمحاكمة سيكشف عن أبعاد علاقتهم بالنظام السودانى من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التسليم يعنى تأكيد التهمة الملصقة بالسودان وهى أنها راعية الإرهاب فى المنطقة والعالم ، فإذا كان صدور القرار يعنى ممارسة الضغوط على النظام السودانى لتسليم المتهمين ، فإن الثمن بالنسبة لهذا البديل يصبح غالياً للغاية ، لأنه ليست هناك ضمانات لتبرئة النظام السودانى فى حالة التسليم ، كما أن التسليم ذاته سيؤكد جريمة الحكومة السودانية ، فضلاً عن أن مصداقيتها إزاء الجماعات «الإرهابية» التى تأويهم على أرضها ستتراجع .

أما البديل الثانى : الذى يشير إلى عدم قيام النظام السودانى بتسليم المتهمين الثلاثة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ، فإن النتيجة الطبيعية مع القراءة السابقة للبيئة المحيطة بالسودان، هو المزيد من القرارات التصعيدية مع الحكومة السودانية ربما يعنى تعريض هذه الدولة إلى سلسلة من العقوبات تماماً كما حدث مع ليبيا والعراق. . وفى حالة استمرارية النظام الحاكم فى السودان مع تصعيد القرارات السلبية ضده، مثلما هو حادث فى الحالات المشار إليه، فإن مكمن الخطورة ما يقع على النظام المصرى من حيث إمكانية تعرضه لمزيد من التوتر والقلق وسلسلة من أعمال العنف فى ضوء العداء المحتمل استمراريته وتصاعده فى ضوء هذا البديل ، بين مصر والسودان . بل الأكثر من ذلك فإن تعرض السودان دولة وشعباً لأية قرارات تفرض الحصار عليه، قد يسهم فى زيادة درجة مدخل التعبئة بالتأييد والدعم للنظام الحاكم نظراً لأن المتهمين غير سودانيين، وبالتالى هم غير موجودين داخل السودان وبالتالى فإن السودان غير مسئول عنهما.

وبالنظر إلى ردود الفعل السودانية وتصرفات النظام السودانى فى أعقاب القرار، يلاحظ تصريحات الرئيس السودانى «عمر البشير»، التى نددت «بالمؤامرة التى حاكتها الولايات المتحدة ، وكانت وراء قرار إدانة السودان فى مجلس الأمن». كما أشار إلى أنه «مهما كانت الدسائس والمؤامرات التى تحاك ضد السودان ، فإن

بلاده لاتخشى هذه المؤامرة والتى لن تجعلها تتراجع عن الطريق الذى اختارته ، بل ستزيدنا تعلقاً بالإسلام» ، كما اعتبر البشير أن اتجاه الحكم لبناء مجتمع إسلامى معافى هو الذى يدفع أعداء الدين للنيل من السودان وفى تصريح آخر لأحد المسئولين الكبار فى السودان قال : «إن هدف القرار هو تعطيل التجربة الديموقراطية الإسلامية الحضارية فى السودان»، حيث إن السودان فعلاً مقدم على انتخابات تشريعية فى مارس٩٦ ، وفى أعقابها انتخابات رئيس الدولة . وبالتالى فإن صدور هذا القرار فى هذا الوقت بالذات يعنى محاولة إجهاض التجربة الديموقراطية فى السودان .

أما عن التصرفات التى صدرت من النظام السودانى، فقد انحصرت فى عدم الرفض القطعى للقرار رغم التنديد به، ولكن أعلن نظام الحكم السودانى، عن تجاوبه مع إثيوبيا ـ رغم تسرعها بعرض الأمر على مجلس الأمن ، وذلك لأجل القبض على المتهمين الثلاثة، ولذا أعلن السودان عن استعداد الخرطوم لاستقبال محققين دوليين للبحث عن المتهمين فى محاولة مبارك (٨/ ٢/ ١٩٩٦) وقيام المدعى العام السودانى بإصدار مذكرة توقيف بحق الثلاثة طالبهم فيها بتسليم أنفسهم للسلطات السودانية فى غضون أسبوع ، مع مناشدة المواطنين بالمساعدة فى القبض على الأشخاص الثلاثة (٩/ ٢/ ١٩٩٦)، بالإضافة إلى إصدار نشرة إعلامية من خلال أجهزة الإعلام موضحاً فيها أوصاف المصريين الثلاثة المتهمين، كمحاولة لإثبات جديتها فى البحث عن هؤلاء الأشخاص، ولذلك فإن الحكومة السودانية تواصل اتصالاتها بالأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لإبلاغها بما تفعله كمحاولة لتبرئة نفسها وإثبات جديتها فى البحث عنهم . وبين لغة الخطاب السودانى على المستوى الرسمى، الذى يتضمن أن النظام يحكم من أجل مهمة تاريخية ، ويسعى لتأسيس النموذج الإسلامى، وأن العدو السياسى المستمر إزاء هذه الرسالة ، يتمثل فى الولايات المتحدة التى لاتخفى عداءها ضد السودان، وبين الموقف المصرى الذى لا يميل إلى العزل الكامل للسودان، وله ثوابت إزائه كرفضه لانفصال الجنوب عن الشمال، أو حصار الدولة السودانية، وإن كانت اللغة الرسمية لمصر تشير إلى احتمالات فرض العقوبات ، وذلك اتساقاً مع ما تأمله من

استخدام هذه الوسيلة للضغط على النظام السودانى ، إلا أن مصر ترى إمكانية فرض عقوبات ذات طابع رمزى كوسيلة ضغط حتى يستجيب النظام السودانى لقرار مجلس الأمن ، ولا تميل إلى العقوبات الشاملة ، مثلما حدث مع ليبيا والعراق فى نفس الوقت فإن الاختيار المصرى لبديل التدويل للأزمة بالتنسيق مع إثيوبيا ، يفقد مصر السيطرة على إدارة الأزمة لانتقالها إلى مستوى آخر له حسابات سياسية مختلفة مع النظام السودانى . كذلك فإنه فى ضوء عدم تجاوب الأطراف الإقليمية أو الدولية مع إمكانية رغبة النظام السودانى فى تصفية خلافاته معهم بسرعة ، واحتواء كل الأمور معهم ، فإنه مع الأخذ فى الاعتبار لكل هذه الجوانب ، يصبح النظام السودانى فى أزمة حقيقية ، ومع ذلك فإنه يتحرك بين بدائل صعبة .

ولذا فإنه من المستبعد تماماً قيام السودانيين بتسليم المتهمين الثلاثة ، وكذلك من المستبعد تماماً الإعلان الرسمى الواضح بعدم الاستجابة الكاملة للقرار . ومن المحتمل إذن ، أنه بين البديلين ، يمكن أن يأخذ النظام السودانى ببديل آخر ، بقيامه بالالتفاف حول القرار ، وذلك بإظهار الاستجابة الشكلية له ، مع الإعلام الواسع بالسعى الحثيث لإلقاء القبض على المتهمين ، وقد يعلن فى مرحلة تالية أنهم غير موجودين بالسودان ، وقد تمكنوا من الهرب عبر الحدود المفتوحة التى يصعب حمايتها ، كما صرح بذلك أحد المسئولين السودانيين عندما أشار بإمكانية دخولهم دون علم الحكومة السودانية عبر التسلل من الحدود . فى نفس الوقت فإنه ليس من المستبعد محاولة بذل جهد للتصعيد إقليميا ضد القرار بتنسيق مع إيران وبعض القوى غير الرسمية ، بل وقد يكون مع ليبيا التى نددت بالقرار بعد صدوره مباشرة .

لكن فى المعنى الأخير ، وأيا كانت البدائل فإن النظام السودانى أصبح فى مأزق حقيقى بعد تدويل الأزمة وستكون تداعياته على المنطقة كلها وليس على السودان وحده فى إطار منظومة الحصار الدولى للمنطقة العربية من خلال السيطرة على عدد من أنظمتها السياسية فى العراق وليبيا وأخيراً السودان ، وقد يكون المستهدف فى النهاية مصر وإن كان بشكل غير مباشر .

المحتوى الرئيسى لقرار مجلس الأمن رقم (١٠٤٤) :

* مطالبة حكومة السودان التى اتهمتها إثيوبيا بالتورط فى محاولة الاغتيال للرئيس مبارك داخل أراضيها يوم ٢٦ يونيه ١٩٩٦ ، تسليم ثلاثة مصريين اتهموا فى المحاولة، فوراً إلى إثيوبيا .

* مطالبة حكومة السودان بالكف عن القيام بنشاطات لمساعدة الأنشطة الإرهابية ودعمها وتسهيلها وتوفير الملجأ والملاذ للعناصر الإرهابية .

* يطلب المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة أن يلتمس بالتشاور مع منظمة الوحدة الإفريقية تعاون حكومة السودان فى تنفيذ القرار ، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس فى غضون ٦٠ يوماً .

المبحث الثانى
الخيارات الصعبة أمام النظام السودانى (*)

يواجه النظام السودانى موقفاً صعباً بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٠٤٤) الصادر فى ٣١ يناير ١٩٩٦ بإجماع كل الأعضاء . وهذا الموقف الذى أصبح على السودان أن يواجهه دون تراض ، يفرض خيارات صعبة لم يعد هناك من مفر لمواجهتها ، وتحمل تداعياتها . وبعيداً عن كافة التحليلات التى تشير فى خلاصتها إلى أن هناك مؤامرة على السودان ، أو أن هناك ترتيبًا مسبقًا لمحاصرة النظام السودانى بمحاولة إلصاق التهم له وهو برىء منها ، ولا علاقة له بها ، وفى هذا السياق فإن هناك رفضاً لتورط السودان فى محاولة الاعتداء على موكب الرئيس المصرى حسنى مبارك فى أديس أبابا يوم ٢٦ يونيه الماضى ، باعتبار أن هناك ترتيب أجنبى - وبالأحرى أمريكى أو غربى - لمثل هذه المحاولة مع إلصاقها بالنظام السودانى للدخول فى مسلسل الحصار المعروف ، والسابق أن تم فرضه - وما زال - مع ليبيا ، ومع العراق ، وكذلك تشير بعض التحليلات إلى ذلك الهجوم الغربى ، على الإسلام ، وكبش الفداء هو النظام السودانى ذو الصوت العالى فى تبنى مقولات الإسلام السياسى كاختيار داخلى ، وتصدير إقليمى لها ، وبعيداً عن كل هذه التحليلات التى قد لايكون لها من دلائل صحة ، أو لها بعض الصحة ، فإن الذى لايمكن إنكاره عمليا ، أن السودان يواجه محنة ، وفى طريقها للتصعيد والتداعى ، وتتطلب إذن حكمة عالية فى نطاق التعامل مع قرار مجلس الأمن .

فالقرار الدولى الصادر من مجلس الأمن ، تركز فى نصه على مطالبة حكومة السودان التى اتهمتها إثيوبيا بالتورط فى محاولة الاغتيال ، بتسليم ثلاثة مصريين ،

(*) نشرت بجريدة الحياة اللندنية ، عدد ١٦/ ٤/ ١٩٩٦ .

اتهموا فى المحاولة، فوراً إلى إثيوبيا، مع الكف عن القيام بنشاطات لمساعدة الأنشطة الإرهابية ودعمها وتسهيلها وتوفير الملجأ والملاذ للعناصر الإرهابية، فضلاً عن أن المجلس قد طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يلتمس بالتشاور مع منظمة الوحدة الإفريقية تعاون حكومة السودان فى تنفيذ القرار، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس فى غضون (٦٠) ستين يوماً. ويتضح بشأن هذا القرار، أنها المرة الأولى فى تاريخ مجلس الأمن التى يتناول فيها مسألة محاولة اغتيال رئيس دولة فى قرار رسمى يدين الدولة المتهمة بالتورط فى المحاولة، مع مطالبتها بإجراءات معينة. فضلاً عن أن هذا القرار قد انطوى على إدانة الحكومة السودانية بما يتجاوز تهمة التورط فى محاولة الاغتيال، إلى مسألة تورط السودان فى الأنشطة الإرهابية وإيواء ممارسيها.

وفى إطار التحليل العام لتصاعد مسلسل الحصار على الأنظمة العربية دون غيرها من المناطق الأخرى، فإنه قد يكون من الأهمية التمييز بين حالتى السودان وليبيا. فحالة ليبيا تتعلق بتسليم شخصين «ليبيين» يعتقد باشتراكهما فى تفجير الطائرة لوكربى، بينما حالة السودان فإن المطلوب منها تسليم ثلاثة أشخاص «مصريين» لمحاكمتهم أمام القضاء الإثيوبى، وهو مكان وقوع الجريمة. أى أن الأشخاص المطلوب تسليمهم من قبل النظام السودانى، لاينتمون إلى السودان، وبالتالى فإن الادعاء بالنواحى القانونية بعدم جواز القانون السودانى تسليم مواطنين لدولة أخرى قد سقط. فنحن أمام حالة هروب لبعض الأشخاص من المثول أمام العدالة، من المعتقد دخولهم الأراضى السودانية بعد اشتراكهم فى جريمة التعدى على رئيس الدولة المصرية.

ولاشك أن لهذا التمييز أهميته فى التحليل، من ناحية أن النظام السودانى أمامه دائرة أوسع من الخيارات، على عكس النظام الليبى الذى لم يكن أمامه من اختيارات واسعة على هذا النحو، والمشكلة الأساسية التى تواجه النظام السودانى من زاوية هذا التمييز تكمن فى مدى العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين هذا النظام أو أحد من أطرافه وبترتيب مع رموزه، وبين هؤلاء الأشخاص الذين شاركوا فى

هذه الجريمة . فإذا كانت هناك علاقة ما ، فإن هناك مصاعب حقيقية تواجه النظام السودانى فى تسليمه لهؤلاء، على عكس حالة عدم وجود علاقة من أى نوع فإن تسليمه لهم يعتبر مسألة ضرورية وتحصيل حاصل . والمشكلة فى وجود العلاقة بين المشاركين فى الجريمة وبين النظام السودانى، حيث إنه يترتب على تسليم هؤلاء احتمالات كبيرة بفضح الأمر وتعرية النظام السودانى وتوجهاته الإرهابية . وهنا فإن النظام السودانى قام عقب صدور قرار مجلس الأمن، بالتصرف الرسمى عن طريق المدعى العام السودانى، من تسليم هؤلاء الأشخاص لأنفسهم فى حالة عدم وجودهم على الأراضى السودانية، وأعطى مهلة أسبوعا واحدًا . لذلك وبالمناسبة انتهى الأسبوع دون قيام هؤلاء بتسليم أنفسهم .

وفى سؤال حول مدى صحة وجودهم فى السودان من عدمه ، قال أحد المسئولين السودانيين ، إنه لايستطيع أن يؤكد أو ينفى وجودهم داخل السودان، حيث إن الحدود السودانية مع الجيران واسعة ومتعددة، ومن المحتمل دخولهم من ناحية الحدود الإثيوبية أو حدود الدول الأخرى .

وفى محاولة جديدة من جانب النظام السودانى لتدرج التعامل مع القرار الدولى، فقد اعترف أحد رموز النظام الرسميين ، بوجود أحد الأشخاص الثلاثة فى الأراضى السودانية وأنه قد تم التأكد من ذلك، وجارى البحث عنه . وقد يكون هذا الاعتراف فى إطار الميل لأقل الخيارات خسارة للنظام السودانى . حيث يمكن التضحية بأقل الأشخاص الثلاثة دوراً فى الجريمة ، وأكثرهم تحملاً فى عدم توريط السودان فى هذه المحاولة، وفى سياق إظهار الإقدام السودانى لقرارات دولية، وفى سياق سبق النظام السودانى بتسليم أحد المجرمين الدوليين وهو «كارلوس» بالتعاون مع المخابرات الفرنسية .

وقبل أن يتم ترجيح أحد الخيارات المطروحة أمام النظام السودانى، فإن الإشارة إلى مجمل التحديات التى تواجه هذا النظام قد تسهم فى دفعه إلى أحد الخيارات . فمن الواضح أنه على المستوى الإقليمى وخاصةً دول الجوار الجغرافى للسودان، فإنه يواجه مشاكل واضحة تتمثل فى تمزق علاقاته مع النظام المصرى . ترجع الأزمة

التى نجمت عن إثارة قضية حلايب (المثلث الحدودى بين الدولتين) ، وغيرها من أمور وصلت معها العلاقات إلى طريق مسدود عبر السنوات الأخيرة، كما توجد أزمة بين السودان وأريتريا أفصحت عنها فى قيام الأخيرة بقطع العلاقات مع السودان فى الخامس من ديسمبر ١٩٩٤، وما قامت به أخيراً من تسليم مبنى السفارة السودانية فى أسمرة إلى قادة المعارضة السودانية لاتخاذه مقرا لقيادتهم ، فضلاً عن المشاكل الحادثة مع إثيوبيا وعدد آخر من الدول التى تقع على حدودها بدعوى مساندتهم لقوات «جارانج» الانفصالية. وعلى المستوى العربى يلاحظ توتر العلاقات بين السودان ودول الخليج منذ وقوع أزمة الخليج الأخيرة عام ١٩٩٠، وأفصحت عنه البحرين وسلطنة عمان من الإعلان عن وجود سودانيين ، تم إلقاء القبض عليهم، يسهمون فى إشاعة التوتر الداخلى فى هاتين الدولتين، فضلاً عن الحذر الخليجى فى التعامل مع السودان نتيجة تنسيق الأخيرة مع إيران. وهنا فإن الزيارة التى قام بها السودان لسوريا لمحاولة شرح أبعاد موقفها، وذلك بهدف فتح قناة على المستوى العربى لدعم موقفها والتوسط لدى الأطراف العربية الأخرى وخاصةً مصر ، ودول الخليج العربى كذلك فإنه على المستوى الإفريقى ، فإن قرار الآلية الإفريقية لتسوية المنازعات فى ١١ سبتمبر ١٩٩٥، والذى تدعم مؤخراً فى اجتماع وزراء الخارجية فى نهاية فبراير الماضى، الذى يطالب السودان بتسليم الإرهابيين الثلاثة المختبئين لديها، إلى إثيوبيا لمحاكمتهم طبقاً لمعاهدة تسليم المجرمين المعقودة بين البلدين عام ١٩٦٤، وهذا يكشف عن تدهور العلاقات السودانية الإفريقية، ولايقلل من ذلك، الزيارة التى قام بها الرئيس السودانى عمر البشير بزيارة نيجيريا فى نهاية فبراير الماضى، وذلك بهدف فتح قناة للحوار والوساطة مع إحدى الدول الإفريقية.

وعلى المستوى الدولى فليس خافياً الأزمة السودانية مع أقطاب النظام الدولى وفى مقدمتهم الولايات المتحدة ودول الغرب الأوروبى. فضلاً عن أنه على المستوى الداخلى، فإن الانشغال بالانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها ابتداءً من السادس من مارس وحتى السابع عشر منه، لا تغنى عن مدى المعاناة الاقتصادية للشعب السودانى، وإن كان التوجه السودانى بالاعتماد على الذات بعد

قطع المعونة الاقتصادية الأمريكية عنه فى عام ١٩٩٣ هو شعار النظام ، فضلاً عن التوتر المستمر لمشكلة الجنوب والتى لم تصل بعد إلى حل . وفى وسط هذه البيئة التى تواجه السودان على كافة المستويات ، فإن الخيار بين استمرار سياسة التصعيد بعدم التفاعل مع قرار مجلس الأمن ، أو بين قبول هذا القرار وتنفيذه يصبح أمراً صعباً يواجه القيادة السودانية . فالقبول باختيار تنفيذ القرار سيرسخ من صحة المعلومات عن إيواء السودان لهؤلاء الأشخاص، وتأكيد اشتراكها فى الأعمال الإرهابية . بينما القبول باختيار التصعيد الذى سيقود إلى فرض الحصار الدولى ، سيتم بالمغامرة الشديدة فى ظل بيئة غير مواتية لذلك، داخليا أو إقليميا (عربياً وإفريقيا)، ودوليا . لذلك فإن الاحتمال الأرجح أمام صانع القرار السودانى هو الأخذ ببديل الإفصاح الجزئى عن وجود أحد المتهمين ، ثم يتم إخراج ذلك بالتنسيق مع أحد الأطراف الإقليمية لتسليمه للسلطات الإثيوبية ، مع الإعلان عن عدم وجود الأشخاص الآخرين داخل السودان، أو الإعلان عن هروبهم من الحدود السودانية التى يصعب السيطرة عليها، ودون علم الحكومة السودانية، كما سبق التصريح السودانى بالإعلان عن احتمال دخولهم دون علم الحكومة أيضاً . مع الإعلان الرسمى السودانى عن معاداته للإرهاب، وعدم انغماسه فى هذا السبيل ، وكذا الكف عن التفكير فى القول بتصدير النموذج الإسلامى السودانى.

والمؤكد إذن أن دائرة حرية الحركة والاختيار تكاد تكون محدودة أمام صانع القرار السودانى فى ظل البيئة التى تصاحب قرار مجلس الأمن الدولى رقم (١٠٤٤) فى ٣١ يناير ١٩٩٦ .

الفصل التاسع

أزمة العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي

المبحث الأول

العرب وإيران.. بين التنافس والتعاون(*)

طرح الزميل حسن أبو طالب فى مقال على صفحات الجريدة يوم ٢٧/ ٧/ ١٩٩٢ بعنوان: «مصر وإيران.. التحرير من عقد الماضى» بالإشكاليات التى تواجه عودة العلاقات بين الدولتين، وخلص إلى أن هناك واقعاً جديداً فى إيران يسعى إلى تجاوز الماضى مع مصر، وهو ما سيتوقف عليه تطوير العلاقات المصرية الإيرانية حاضراً ومستقبلاً.

وفى هذا المقال أود أن أطرح القضية من زاوية أخرى استكمالاً لهذه القضية الهامة. ففى الوقت الذى تنفجر فيه القوميات والرغبة فى الاستقلالية وما أدى إليه من تمزيق دول لم يكن من المتصور حدوث ذلك لها مثل: «الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا، وتشكيوسلوفاكيا»، وقد ترشح دول أخرى داخل أوروبا وخارجها لأن تكون مسرحاً للتمزق القومى، فى الوقت الذى ينمو الشعور لدى الدول التى تتوافر لدى شعوبها قوميات تاريخية. ولذلك فإن إيران بوزنها التاريخى، وتعبيرها عن امتداد للقومية الفارسية القديمة التى تعكس وزناً حضارياً لايمكن إنكاره- تجد نفسها وهى تغذى إبراز هذا الشعور القومى- فى مواجهة مع قومية أخرى هى القومية العربية ذات الثقل والتاريخ والعمق الحضارى.

والسؤال هنا هل يتم ترك الأمور إلى الحد الذى تتواجه فيه هاتان القوميتان إلى حد استنزاف قدراتهما، أم أن التحدى يكمن فى كيفية خلق السبل والآليات لكى تتجاورا دون مواجهة، أو لتعميق علاقات التعاون بينهما ؟

(*) نشرت بجريدة «صوت الكويت الدولى» بتاريخ ٨/ ٨/ ١٩٩٢م.

ولاشك أن المتتبع لمخرجات السياسة الإيرانية فى عهد الثورة التى تفجرت فى ١٩٧٩ ، وكذلك المتتبع لفكر هذه الثورة من خلال رجالاتها العديدين وعلى رأسهم الإمام الخمينى - يلاحظ أن جملة هذه المخرجات جاءت دعماً للقضية العربية فى مواجهة إسرائيل ، وذلك فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى . فلم يكن قد مر على عودة الخومينى إلى طهران ١/ ٢/ ١٩٧٩ أسبوعان ، إلا ونجد رئيس الحكومة الإيرانية (مهدى يازرجان - آنذاك)، يصدر بياناً رسميا فى ١٧فبراير ١٩٧٩ يتضمن «قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، ووقف تزويدها بالبترول الإيرانى ، وقطع البريد والطيران بين الدولتين ، وطرد البعثة الإسرائيلية فى طهران ، واستدعاء البعثة الإيرانية إلى طهران» .

والأعجب من ذلك أن تخصص دار السفارة الإسرائيلية (بعد إلغائها) لتكون مقرا لمنظمة التحرير الفلسطينية - علاوة على ما تضمنه البيان من أن قطع العلاقات مع إسرائيل وتأييد الثورة الفلسطينية من المبادئ الأساسية للثورة الإيرانية ، وهو ما تأكد كثيراً فى أحاديث الزعيم الإيرانى آية الله الخومينى . ومما يؤكد ذلك على المستوى العملى ، أن البيان السابق صدر فى اليوم التالى لزيارة ياسر عرفات (الزعيم الفلسطينى) لطهران لتهنئة الإمام الخومينى .

كما تحدثت قيادات الثورة الإيرانية عن تحرير القدس والمسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية فى فلسطين والواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى ، وقد ترجمت ذلك بإرسال عدد من أبنائها للجهاد ضد إسرائيل فى جنوب لبنان ، حيث تمت مساندة رسمية من إيران لحزب الجهاد الإسلامى وقوامه الشيعة اللبنانيين - بالمال والعتاد .

فى نفس الوقت الذى أعلنت الثورة الإيرانية عن موقفها الإيجابى إزاء القضية الفلسطينية بدأت فى رفع شعار تصدير الثورة ، مما يعنى أن دول المنطقة العربية وأنظمتها مرشحة لهذا الفعل الإيرانى ، ومن ثم تولد شعور لدى هذه الدول بالشك والريبة فى النظام الإيرانى الجديد ، وبدءوا يتعاملون معه بشىء من التحفظ والمقاومة الصامتة إلى أن جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتستنزف بحق قدرات

دولتين كبيرتين، وقامت قوى دولية كبيرة بتغذية استمرار هذه الحرب حتى يتم القضاء التام على هاتين الدولتين اللتين تشكلان خطراً كبيراً على إسرائيل والغرب، ومما يذكر فى هذا الصدد أن الغرب كان يبيع السلاح للطرفين: العراقى والإيرانى، وبشكل مباشر أو عبر وسطاء. وكانت هذه الحرب بمثابة المتغير الذى انقسم النظام العربى إزائه فأصبحت هناك عدة دول عربية مع إيران، ودول أخرى مع العراق ولمدة تسع سنوات كاملة، وخلالها سقط النظام الإيرانى فى دائرة الاتصال مع إسرائيل لبيع السلاح الإسرائيلى، والأمريكى دعماً لموقفها العسكرى فى مواجهة العراق. ورغم تكذيب الإيرانيين حتى الآن لهذه الاتصالات - درءاً لطرح الثقة فى شعارات الثورة الإيرانية، إلا أن هذه العلاقات مع إسرائيل - بغض النظر عن الظروف الموضوعية التى أملتها على صانع القرار الإيرانى، إلا أنها من النقاط المحسوبة على النظام الإيرانى.

وتجىء أزمة الخليج الثانية بالتصرف العراقى - غير المبرر - واحتلاله للكويت وما ترتب على ذلك من تحطيم نهائى للقدرة العسكرية العراقية، مما عزز من القدرة الإيرانية وأصبحت فى حماية من الجبهة الغربية مع العراق - إضافة للمكاسب التى جنتها إيران إبان الأزمة، خاصةً وأن العراق كان يسعى بتنازلاته لإيران أن يكسب تأييدها أو على الأقل يضمن حيادها إزائه، والأكثر من ذلك هو ما تمخض عن الأزمة من دعم العلاقات بين دول الخليج وإيران.

نحن إذن أمام واقع وتاريخ. فواقع الأحداث فى إيران حيث تمكن الفريق المعتدل من السيطرة على السلطة خاصةً بعد وفاة الخومينى وإعلان رافسنجانى نفسه (الرئيس الإيرانى) يثبت أنه لايسعى للتدخل فى شئون الدول الأخرى، وفى المنطقة العربية حيث خرج العراق من معادلة المجابهة مع إيران، وفى لبنان بعد أن تم تسوية الأزمة اللبنانية، وبالتعاون الإيرانى السورى مع الغرب أمكن إنهاء أزمة الرهائن الغربيين، وفى الصراع العربى الإسرائيلى ما زالت إيران على موقفها المساند للقضية الفلسطينية وترفض السلام المطروح، وتحبذ ضرورة تحرير المسجد الأقصى والقدس، أى أن إيران تقع فى صف الجانب المتشدد، وهى لتأكيد ذلك

تقوى حزب الله وتدعمه بالمال والسلاح لجعله قادراً على مجابهة إسرائيل فى الجنوب اللبنانى ، وواقع الأحداث العالمية ، حيث تفكك الاتحاد السوفيتى ولم يعد ـ من خلال جمهورياته ـ يشكل منافسة للولايات المتحدة .

فلا شك أنه فى إطار هذا الواقع فإن من المصلحة ألا يكون هناك تنافس بين القوميتين العربية والفارسية الإيرانية ، بل بالعكس فإن التعاون أصبح حتميا ، ليس فى إطار الجوار الجغرافى فحسب وإنما فى إطار دعم الاستفادة وتبادلها . فالجانب العربى يمكنه استثمار الرفض الإيرانى لنهج السلام الجارى حالياً منذ مدريد ، وذلك بتقوية الموقف العربى التفاوضى ، بل إن التعاون مع إيران سيقوى الجانب العربى جدا مما يحقق مكاسب عربية أكبر فى المفاوضات مع إسرائيل .

فى نفس الوقت الذى ستحقق إيران مصالح هامة لها بأن تكون ضمن معادلة الأمن فى الخليج والمشاركة والتعاون فى إطار إعادة ترتيب المنطقة من خلال بحث قضاياها الهامة ، فإن التهدئة الإيرانية مع العرب ستعطى الفرصة والإمكانيات الأفضل للتفرغ الإيرانى لوسط آسيا لدعم الجمهوريات الإسلامية الست التى كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتى حتى وقت قريب .

وغير ذلك من أمور وقضايا يمكن بحثها بالتفاوض بين الطرف الإيرانى والأطراف العربية المختلفة . فالأنظمة العربية ترغب فى أن تتجنب إيران الخوض فى الأمور الداخلية لهذه البلدان ، وأن زرع هذه الطمأنينة من شأنه دعم أواصر التعاون بين إيران والعرب بما يحول دون بديل التنافس وما يترتب عليه من صراع ، وهو سيناريو باهظ التكاليف لكلا الطرفين ، ولايتفق مع تاريخ القوميتين ووزنهما الحضارى ، كما لا يتفق مع معطيات الواقع الإقليمى والدولى الجديد .

ومن ثم فإننا ننشد التعاون بين العرب وإيران بديلاً عن التنافس الذى لامعنى له فى ضوء ما تقدم .

المبحث الثانى

«التعاون العربى والإيرانى بين الضرورة والحتمية»(*)

أشرنا - فيما سبق - إلى أهمية التعاون العربى الإيرانى بديلاً عن التنافس بين الطرفين باعتبارهما قوميتين لهما ثقل ووزن وعمق حضارى وتاريخى. وإذا كان الأمر يفضى بنا إلى أهمية هذا التعاون، فإن السؤال هو : ما هى الأسباب التى تقود إلى هذا التعاون ؟ وهل هذه الأسباب تشكل ضرورة أم حتمية؟

من الواضح أن هناك عددا من السيناريوهات المطروحة إزاء التعامل بين الطرفين العربى والإيرانى ، لعل منها ما يتعلق بسيناريو الصراع بين الطرفين ، وآخر يتعلق بالاحتواء العربى لأوجه الخلاف مع إيران ، وثالث يتعلق بالتعاون والتنسيق الإستراتيجى بين الطرفين على طريق للاستيعاب الكامل أو التكامل بين القوميتين فى ضوء متغيرات العصر .

لاشك أن هناك أهمية كبيرة ومصلحة قومية كبرى لكلا الطرفين من وراء كل سيناريو ، ولكن تزداد هذه المصلحة للطرفين كلما ابتعدنا عن الصراع إلى التعاون والتكامل الإستراتيجى، فقد انتهت الحرب العراقية الإيرانية، وأعقبها تقويض القدرة العسكرية العراقية فى أزمة الخليج الثانية، ومن ثم فقد تلاشت الأحداث التى شكلت محددات أساسية لتعامل دول النظام العربى مع إيران إما تأييداً أو رفضاً .

فى نفس الوقت تراجعت الرغبة الإيرانية فى تصدير ثورتها إلى دول المنطقة العربية، خاصةً بعد مرور فترة تقترب من الأربعة عشر عاماً على قيام هذه الثورة

(*) نشرت بجريدة «صوت الكويت الدولى» بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٩٢م .

الإيرانية ، وهيمنة التيار العقلانى على مقاليد الحكم بقيادة الرئيس رافسنجانى ، بل اتجهت قيادات الحكم فى إيران بعد تفكك الاتحاد السوفيتى إلى الاهتمام بالناحية الشرقية حيث قلب آسيا الذى يضم الجمهوريات الست الإسلامية السوفيتية (سابقاً)، وأفغانستان التى تخلصت من الحكم الشيوعى وسيطر عليها الإسلاميون، وباكستان وبنجلاديش ذات التوجهات الإسلامية .

كذلك فإن الطرفين العربيين يخوض معركة كبرى هى معركة المفاوضات مع إسرائيل لحل الصراع العربى الإسرائيلى سلميًا، ويحتاج إلى تهدئة كافة جبهات الصراع معه ، وفى نفس الوقت يحتاج إلى تقوية موقفه التفاوضى فى هذه المعركة .

وإذا كان هذا هو المصلحة الحاضرة، فماذا عن بعض دروس الماضى التى تدعم طريق التعاون بين الطرفين بالإضافة إلى فهمنا لمسارات المستقبل .

فمن واقع دراسة تطور العلاقات الإيرانية الإسرائيلية منذ نشأتها عام ١٩٥٠ ، وفى ظل حكم الشاه، فإن هذه العلاقات توقف تطورها الإيجابى أو السلبى على ضوء العلاقات المصرية الإيرانية ، فكلما هدأت العلاقات المصرية الإيرانية وتدعمت، كلما أدى إلى فتور العلاقات بين إيران وإسرائيل، والعكس صحيح، وهناك الكثير من الوقائع التى تؤكد ذلك فى ظل فترة الثورة الإيرانية بعد عام ١٩٧٩ وحتى توقف الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ نشطت العلاقات بين إيران وإسرائيل تحت الضرورة والاحتياج للسلاح لدعم القدرة العسكرية الإيرانية فى مواجهة العراق، ويرجع هذا أيضاً إلى فتور العلاقات المصرية الإيرانية وانقطاعها منذ قيام الثورة حتى الآن ، ويقود هذا الاستخلاص إلى حقيقة هامة مؤداها ضرورة عودة العلاقات المصرية الإيرانية باعتبار أن مصر قلب الحركة العربية وبؤرة تفاعلات النظام العربى، خاصةً بعد اختفاء القدرة العراقية التى شكلت الوسيلة لاشتعال الصراع العربى الإيرانى، وتمزيق الصف العربى بين مؤيد ومعارض للحرب العراقية الإيرانية، وكذلك بين مؤيد ومعارض للتصرف العراقى - غير المبرر - باحتلال الكويت . فمصر تستطيع تقوية المفاوض العربى بالتهدئة مع إيران وكسبها فى الصف العربى فى هذه الآونة بالذات .

ومن الدروس الهامة الأخرى ما يتعلق بالمبادرة الإسرائيلية فى نهاية الخمسينيات بتكوين ما يسمى «بالحلف الهامشى» الذى يضم إلى جانب إسرائيل كل من إيران وتركيا وإثيوبيا، باعتبارهم مصدر القلق للنظام العربى وبحكم الجوار الجغرافى، وتشابك المصالح التى تضع القرار فى يد هذه الأطراف لإستثارة الطرف العربى فى صراعات أخرى، فتركيا تستطيع إشعال صراع مع سوريا والعراق بسبب المياه من دجلة والفرات، وإثيوبيا كذلك بحكم تحكمها فى مسار مياه النيل الذى يعد شريان الحياة لمصر، وكذلك إيران يمكنها إدخال العرب فى صراع شرقى فى الخليج العربى والجزر وغيرها من موضوعات.

وهكذا تتعدد الصراعات العربية مع أطراف لتخفيف حدة الصراع العربى الإسرائيلى. ورغم فشل هذا المخطط فى حينه بحكم الدور المصرى القائد آنذاك، إلا أن إسرائيل دعمت علاقلاتها بهذه الدول الثلاث، وتستمر فى هذه السياسة حتى الآن، ويكفى التأكيد على ذلك بالإشارة إلى التعاون الإسرائيلى الإثيوبى فى نقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل، والتعاون التركى بشأن المياه، وكذلك التعاون المرحلى فى ظل الثورة بين إيران وإسرائيل بشأن التسليح. ويقود هذا الدرس المحورى إلى أن تدعيم العلاقات العربية الإيرانية من شأنه أن يحطم التفكير الإسرائيلى فى تكوين مثل هذا الحلف حاضراً أو مستقبلاً، ويدعم ذلك الموقف الإيرانى الصلب من إسرائيل منذ قيام الثورة الإيرانية فى ١٩٧٩ وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد أقل من أسبوعين على قيامها، وكذا استمرارية هذا الموقف للآن، كما تبلور فى رفض محادثات السلام مع إسرائيل، والمناداة بالكفاح المسلح لتحرير القدس والمسجد الأقصى والأماكن المقدسة عموماً. وهذا يدعم الموقف العربى فى التفاوض لو تم استثماره وتوظيفه فى المفاوضات ويتوقف هذا على سرعة التعاون العربى الإيرانى، وإلا سيصبح هذا التشدد الإيرانى بلا فائدة للطرف العربى، على عكس لو تم التعامل معه فى ضوء مبدأ توزيع الأدوار، وسواء أكان عن تلقائية أم تنسيق .

فى ضوء هذين الدرسين الهامين من واقع التطور التاريخى للعلاقات العربية

-الإيرانية-الإسرائيلية ، فإن ضرورات التعاون تفرض نفسها فى هذه المرحلة تمهيداً لاعتبار هذا التعاون حتمى فى المستقبل بين قوميتين تربطهما عوامل التقارب أكثر من عوامل الصراع . ومن ثم فعندما نتحدث عن قوميتين ، فإن التحدى يكمن فى كيفية استيعاب الطرف الإيرانى مع الحفاظ على هوية القومية العربية . بعبارة أخرى : إننا لاندعو إلى تلاشى القوميتين أو انخراطهما الكامل ، فعوامل الثبات فى كل منهما قوية ، إنما ندعو إلى احتواء الخلافات بين القوميتين ، تمهيداً لتحقيق التعاون الإستراتيجى بين الطرفين بما يحقق المصالحة التاريخية بينهما ، وبما يساعد على استبعاد سيناريو الصراع نهائياً .

كذلك فإننا ونحن ندعو إلى التعاون بين الطرفين الإيرانى والعربى فإننا لاندعو إلى إلغاء فكرة النظام العربى لصالح أى نظام آخر كالنظام الشرق أوسطى على سبيل المثال ، إنما نركز على استمرارية النظام العربى بقوميته العربية ، واستمرارية آليات هذا النظام مع تطويرها ، فى نفس الوقت فإن هذا النظام العربى مطالب فى هذه المرحلة أن يعيد النظر فى مستويات صراعاته من ناحية ، ومن ناحية أخرى مطالب أن يعمق علاقاته بدول الهامش وخاصة إيران ، وفى مرحلة قادمة مع تركيا ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن إثيوبيا فى ضوء ما تعانيه من تمزق لم تعد تشكل الخطر السابق ، لكن دون أن نقفل عيوننا عنها .

أخيراً نحن ندعو مع العقلاء والمستنيرين إلى ضرورة تعميق العلاقات مع إيران على المستوى العربى ، وذلك بالبدء فوراً فى احتواء الخلافات بين الطرفين ، وفتح كل جسور التعاون بينهما ، فالمصلحة القومية للطرفين تتطلب ذلك الآن كضرورة ، وفى المستقبل كحتمية .

المبحث الثالث

«ثغرات فى جدار التعاون العربى الإيرانى بين التصعيد والاحتواء»(*)

تناولنا ـ فيما سبق ـ أهمية العلاقات الإيرانية العربية فى هذه المرحلة باعتبارها ضرورة حيوية لدعم النظام الإقليمى العربى وليس لإلغاء ذاتيته، كما أنه من الحتمية مستقبلاً أن يترسخ هذا التعاون بين الطرفين العربى والإيرانى، بديلاً عن التنافس والصراع بما يحقق مصلحة الطرفين.

وفى هذا الإطار السابق نتناول زاوية جديدة فى ضوء الأحداث الأخيرة التى وقعت بشأن جزيرة «أبو موسى» التى تتبع إمارة الشارقة(عضو دولة الإمارات العربية المتحدة)، والتى تقع تحت السيطرة الإيرانية الفعلية منذ احتلالها، وجزيرتين أخريين هما: طمب الكبرى، وطمب الصغرى.

فالواضح أن التصرف الإيرانى الأخير بمحاولتها فرض السيادة الكاملة من جانبها على جزيرة «أبو موسى» لمحاولة ترسيخ تبعيتها لإيران، ، وهو تصرف غير رشيد من القيادة الإيرانية فى هذه الآونة ، فالصحيح أن التصرف الإيرانى يحاول أن يستغل ظروف الضعف العربى، وطبيعة ميزان القوى السائد والذى لا يأتى فى صالح العرب مقارنة بالقوى السائدة فى المنطقة ومن أهمها: إسرائيل وإيران وتركيا، ومن ثم فإن توقعات صانع القرار الإيرانى هو عدم رد الفعل الإيجابى من جانب العرب مساندة لدولة الإمارات ، كما أن هذا التصرف يأتى فى الوقت الذى تدعو فيه مجموعة مستنيرة لضرورة اتباع سياسة مد جسور التعاون العربى مع إيران، ومن ثم فإن إيران بهذه التصرف تعصف بحجج الداعين لهذا التعاون ،

(*) نشرت فى جريدة «صوت الكويت الدولى» بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٩٢م.

مؤدة بالتالى حجج الداعين بضرورة التعامل مع الطرفين الإيرانى باعتباره دولة توسعية، وتسعى للهيمنة الإقليمية، وفى مقابل عدم قبول ذلك من الطرف العربى، فإن هناك تهديدا خفى بإمكانية معاودة تصدير القلق والتوتر إلى الأنظمة العربية، ومحاولة تدعيم جماعات مؤيدة للنظام الإيرانى .

كما أن الطرف الإيرانى لانجد له مبرراً وعذراً واحداً لتصرفه بإعلان السيادة الإيرانية الكاملة على الجزيرة .

بعبارة أخرى ليس هناك من الأحداث ما استجد لكى تتصرف إيران مثل هذا التصرف، بل على العكس فإننا نرى أن هذا التصرف قد يدفع إيران إلى الهاوية، أى أن هذا التصرف يشبه فى مضمونه ذلك التصرف العراقى غير الرشيد عندما قرر احتلال الكويت ، ومن ثم استطاع العراق أن يقدم نفسه قرباناً لتصرفه ، وأن يمكّن قوى عديدة من تدمير قدراته . بهذا المعنى فإن التصرف الإيرانى قد يؤدى بقاؤه فى حالة التمادى إلى تأليب قوى إقليمية عربية، وقوى دولية إلى حد تعرضه لضرب قدراته مثلما حدث فى العراق ، وهذا هو المستهدف من جانب بعض القوى الدولية فى هذه المرحلة باعتبار أن ترك إيران تقوى فى ظل عدم وجود قوى رادعة لها - والتى سبق أن تمثلت فى العراق - قد يشكل خطورة كبيرة على المصالح الغربية فى منطقة الخليج ، بل وفى المنطقة العربية، وكذا فى منطقة قلب آسيا، ولهذا فإن حجتنا الأساسية فى أهمية التعاون العربى الإيرانى تتمثل فى ضرورة ترويض هذه القوة الإيرانية المتنامية لاحتوائها تجنباً لاستثمارها فى تفتيت النظام العربى، سواء بإرادة المهيمنين عليها، أو بتخطيط قوى خارجية ، وقد يكون الطرف الإيرانى قد استغل ظروف الخلل فى ميزان القوى العربى، وانشغال العرب بمفاوضات السلام، فى نفس الوقت الذى كانت تنشغل فيه أوروبا كلها بالاستفتاء الفرنسى على معاهدة «ماستريخت» للوحدة السياسية والنقدية لها، وأيضاً انشغال الولايات المتحدة بانتخابات الرئاسة، ومن ثم فإن الرئيس بوش يصبح فى وضع لا يستطيع فيه الخيار بالدخول فى مواجهة إيران ، وعندما تنتهى المعركة الانتخابية الأمريكية يكون التصرف الإيرانى قد اكتسب - مع الصمت الإقليمى والدولى - نوعاً من الحصانة .

ولكن إذا كانت الحسابات الإيرانية قد تبدو أنها صحيحة عندما فجرت الأزمة منذ أواخر شهر أغسطس الماضى بالنسبة للمستوى الدولى، إلا أنها غير صحيحة على المستوى الإقليمى العربى، فعقب هذه الأحداث عقدت جلسة لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى فى جدة فى الثامن من سبتمبر ساندوا فيها دولة الإمارات ، وأيدوا حق الإمارات وسيادتها فى الجزر الثلاث، والمطالبة بإعادتهم مرة أخرى إلى الإمارات تأكيداً لأواصر التعاون الخليجى مع إيران الذى سبق تأكيده فى جلسات قمة مجلس دول التعاون فى دوراته السابقة، وبصفة خاصة منذ تفجر أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت فى الثانى من أغسطس، كما أن الدول العربية الثمانية عقدوا جلسة تالية فى الدوحة، وهم الذين كونوا دول إعلان دمشق شاملة دول الخليج الست، وكلا من مصر وسوريا ، وأدانوا فيه التصرف الإيرانى بقوة ، وكانت هذه فرصة لكل من مصر وسوريا لتأكيد إعلان دمشق، وتأكيد ضرورة التنسيق الدفاعى بين دول الخليج وبينهما . وهذه فائدة طيبة للنظام العربى فى توطيد أواصر علاقات التعاون من أعضائه ، كذلك لم يمنع الخلل فى ميزان القوى ضد العرب من أن يصدر مجلس الجامعة العربية بياناً قوياً يساند فيه دولة الإمارات ، ويطالب إيران بضرورة إظهار حسن النوايا، وتدعيم العلاقات وحسن الجوار بين إيران والعرب، كما تضمن حق وسيادة الإمارات على جزرها الثلاث .

وفى ضوء هذا التحرك العربى السريع ، ورد الفعل الذى لم يكن متوقعاً فى الحسابات الإيرانية - تراجع المسئولون الإيرانيون عن تصريحاتهم ، وأكد الرئيس الإيرانى رافسنجانى على أهمية العلاقات الإيرانية العربية، وأن الجزيرة ما زالت تحكمها اتفاقية مشتركة منذ عام ١٩٧١ ما زالت سارية ولم تتغير . وأكد هذا المعنى أيضاً وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى .

إلا أن الذى يعنينا هنا هو أن الاتفاق الإيرانى مع إمارة الشارقة والموقع فى عام ١٩٧١ قبل إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة «أبو موسى»، والذى نشر أخيرًا بصحيفة الخليج الصادرة فى الشارقة يوم ٤/ ٩/ ١٩٩٢ - نص على سبعة

بنود أساسية تدور كلها حول اقتسام الجزيرة بين الدولتين ، واستغلال مواردها بينهما مناصفة خاصة حقول البترول، ويرفع العلم الإيرانى على الجزء المقابل لإيران على الجزيرة، كما يرفع علم الشارقة على الناحية الأخرى المقابلة لها فى الجزيرة. ومن ثم فإن محاولة إيران فرض هيمنتها وسيادتها على الجزيرة تخل بهذه الاتفاقية التى عقدت فى ظل ظروف غير مواتية، ورثتها دولة الإمارات ، وبالتالى تسعى إيران لأخذ ما ليس حقها على الإطلاق ، كما أنه ليست هناك اتفاقيات بشأن الجزيرتين الأخريين وهما : طمب الكبرى، وطمب الصغرى .

ولذلك فإن هذه الجزر الثلاث تحتاج إلى اتفاقية جديدة بين إيران ودولة الإمارات، تكشف فيها إيران عن أهدافها التعاونية فى الخليج ، وتفصح فيها عن إدراكها لأهمية التعاون الإيرانى العربى بالنسبة لها، وإلا فإن الفرصة ستكون مواتية للقوى الخارجية بأن تستغل هذه الأحداث لإحداث القطيعة فى الجسور الممدوة بين العرب وإيران منذ أزمة الخليج الأخيرة فى عام ١٩٩٠، كما سيؤدى مثل هذا التصرف الإيرانى إلى إعادة الصراع كأساس للعلاقات العربية الإيرانية، كلا الطرفين فى غنى عنهما .

إن القادة الإيرانيين مطالبون بإثبات حسن نواياهم ، إزاء حسن نوايا الطرف العربى - خاصةً الخليجى - تجنباً لتصعيد المسألة بما يحقق الضرر بالمنطقة مرة أخرى. وعلى العقلاء أن يعمقوا احتواء الأزمة بديلاً عن التصعيد الضار بالطرفين العربى والإيرانى.

المبحث الرابع
«مستقبل الدور التركى بعد رحيل (أوزال)»(*)

الأمر الذى ليس فى محل شك ، أن رحيل الرئيس التركى «تورجوت أوزال» سيترك آثاراً على تركيا بصفة عامة ، وبالتحديد على الدور التركى الخارجى . وقد يختلف البعض على حدود هذه الآثار التى سيخلفها رحيله، ما بين تطوير طموحاته وزيادة حجمها، وما بين انحسار هذا الطموح وتراجعه ، ولكن المؤكد أن هذا الرحيل الذى أتى مفاجئاً ـ وجاء موته قضاءً وقدراً ـ ولم يكن قد مضى على رئاسته للدولة التركية أربعة أعوام منذ توليه الرئاسة فى عام ١٩٨٩ ، سيجعل من هذا الدور التركى الذى بدأه أوزال ـ ولم يكن قد استقرت جذوره بعد ـ محل مراجعة ممن سيخلفه إما بالانطلاق فيه ، وإما بالتراجع عنه، وإعادة النظر فيه . وهذا يجعل من تناول آثار رحيل أوزال على مستقبل الدور التركى ـ أهمية بارزة .

فقد أجمع سياسيون كثيرون ، ومحللون عديدون ، على أن شخصية أوزال تتسم بالبراجماتية ، أى أنه كان يرى الواقع جيداً، ويتعامل معه بأساليب واقعية، وبالرغم من ذلك كانت تشده طموحات كبيرة وأحلام بلا حدود تتعلق باستعادة أمجاد الماضى التركى ، وكثيراً ما ركز على ذلك فى أحاديث عديدة له .

أى أنه فى الوقت الذى يتسم فيه بالواقعية، كان يتطلع للحلم التركى الجديد المبعث من الأمجاد العثمانية القديمة . وهو بذلك كان يسعى إلى التعامل مع الواقع بهدف تغييره وإعداده لتحقيق أحلامه فى المستقبل ليضع بها تاريخاً تذكره به الأجيال القادمة . فليس من قبيل ذلة اللسان أن يقول أوزال : «إن القرن القادم هو قرن الأتراك» . وهذا يعكس تطلعاته وأحلامه .

(*) نشرت بجريدة «عكاظ» بتاريخ ١/ ٥/ ١٩٩٣م .

ويبدو أن تتبع سيرة الرجل فيها ما يشجع على التحليل السابق ، فقد شكل حزب الوطن الأم عام ١٩٨٣ ، واستطاع أن يكسب الانتخابات ويشكل الحكومة بعد حكم عسكرى فى الفترة من (٨٠ ـ ١٩٨٣)، وتمكن من تحمل مسئولية تحويل المجتمع التركى من حكم عسكرى إلى حكم مدنى بكفاءة واقتدار وهدوء، وتوج ذلك بتوليه رئاسة الدولة بالانتخاب باعتباره رئيساً مدنياً تسلم السلطة من الرئيس العسكرى «كنعان ايفيرين» عام ١٩٨٩ . وهو بذلك قد أصبح محل ثقة الجيش، ومصدر قوته إلى حد أنه سلم الجيش نفسه لأوزال دون ضغوط تحد من سلطاته كرئيس فعلى للبلاد له كافة الصلاحيات فى تعيين وعزل من يراه فى ضوء تقديراته للأمور .

وقد اتضح ذلك عندما أقال الجنرال نجيب تورمتاى من رئاسة أركان الجيش عام ١٩٩١ ـ فى هدوء وبعيداً عن أى ضجة، وهو ما يؤكد أنه أصبح الرجل القوى فى تركيا . ولم يؤثر على قوته هذه فشل حزبه فى انتخابات ١٩٩٢ ، حيث استطاع حزب الطريق القويم برئاسة «سليمان ديميريل» أن يفوز ويتولى رئاسة الوزراء ليصبح بالتالى قيداً على تطلعات أوزال . وفى المعنى الأخير تظهر كفاءة واقتدار أوزال فى إدارته للمجتمع التركى ، كما تشير إلى قدرته على تحريك الأمجاد القديمة لدى الشعب التركى تمهيداً لتقبله الدور القائد والجديد فى ظل قيادته للمجتمع التركى .

وعلى أية حال فإن تتبع الأيام التى سبقت رحيل أوزال، تشير إلى أنه كان فى جولة خارجية زار خلالها خمس جمهوريات إسلامية فى آسيا الوسطى، استغرقت نحو أسبوعين ، وهذا يؤكد حرص الرئيس التركى على تأكيد الدور القائد لتركيا خارجياً . إنما المسألة لا تقتصر على مثل هذه الزيارة، بل لها دلالتها العميقة ـ والتى كانت سبباً فى إرهاقه وتعرضه لأزمة قلبية عقب عودته من هذه الزيارة مباشرة ـ حيث تشير دلالة هذه الزيارة التى سبقت رحيله المفاجىء ـ إلى مدى الحرص الشديد على ممارسة الدور التركى القائد بغض النظر عن مضاعفات ذلك، خاصةً وأن الأطباء أشاروا على أوزال عدم القيام بهذه الزيارة لإمكانية تعرضه لمتاعب صحية لطول الزيارة، كما نقلت ذلك بعض وكالات الأنباء، إلا أنه رفض هذه النصائح

الطبية مُصرا على ألا يترك فرصة لتأكيد الوجود الفعلى للدور التركى فى عهده ، إلا وقد استثمرها .

وتقودنا هذه التطورات إلى بيان الملامح الأساسية للدور التركى فى عهد أوزال، والتى من المحتمل أن تتعرض للتأثير بعد رحيله المفاجئ، ويمكن بلورتها فيما يلى :

١ ـ **الإصرار التركى على تعميق العلاقة مع الدول الإسلامية فى وسط آسيا،** مستثمراً فى ذلك تفكك الاتحاد السوفيتى مما يتيح الفرصة لتدعيم أواصر العلاقات مع الجمهوريات الإسلامية الست التى كانت تتبعه قبل التفكك، بالإضافة إلى إمكانيات تدعيم العلاقات مع بقية الدول الإسلامية فى نفس المنطقة، كأفغانستان وباكستان وإندونيسيا وماليزيا وبنجلاديش، ولم تتراجع تركيا فى أن تقوم بدور قائد فى هذه المنطقة، على الرغم من التنافس الإيرانى انواضح فيها . وقد استمدت تركيا قوتها فى هذا التغلغل من إثارة الذكريات العثمانية القديمة، التى تشير إلى الدور التنويرى السابق للأتراك فى هذه المنطقة من قبل، وبالتالى فإن إيضاح الصورة التركية كحامية للإسلام يصبح له قبول لدى شعوب هذه المنطقة .

ومن جانب آخر فإن الغرب وقف حامياً ومدعماً لهذا الدور التركى فى قلب آسيا، لكى لاتترك الفرصة كاملة لإيران لفرض هيمنتها على هذه المنطقة . ولذلك فإن الدبلوماسية التركية وإن بدت منافسة للدبلوماسية الإيرانية فى هذه البقعة إلا أنه قد أبدت تفهماً وأظهرت رغبتها فى التعاون مع إيران ، وهو ما جعل الأخيرة تستجيب لهذا التعاون المأمول .

٢ ـ تجميع شمل الأمة التركية ، حيث نادى أوزال فى تصريحات رسمية إلى أنه يعلن اعتبار كل تركى وكردى وألبانى وبوشناقى ، يعيشون الآن فى الأراضى التى تقع خارج حدود تركيا الحالية ، وكانت تابعة للدولة العثمانية ـ أبناء من كانوا بالأمس مواطنينا وأنساب مواطنينا الحاليين، «وعلينا تبنى أفراحهم وأحزانهم، وأن إقامة العلاقات معهم حق طبيعى وواجب، خاصة وأننا عشنا (٨٠٠ ـ ٩٠٠) سنة سويا ولم ننقطع عن بعضنا سوى الـ ٧٠ ـ ٨٠ سنة الأخيرة»، وقد بدأ

أوزال فى معالجة قضية الأقلية الكردية داخل تركيا ، حيث اعترف بلغتهم ، وأنهى القوانين التى كانت تحرم الحديث أو الغناء بالكردية ، واعترف بحزب العمال الكردستانى ، وبدأ فى التحاور معه وإتاحة الفرصة له عبر وسائل الإعلام التركية للحديث عن قضية الأكراد ، وطرح فكرة إقامة نظام فيدرالى فى تركيا يسمح للأكراد بوضع متميز لمنطقة تمركزهم ، بالإضافة إلى أنه بدأت آراؤه إزاء منطقة البلقان رغم وعورتها خاصة فى يوغسلافيا بين العرب والمسلمين ـ تتحدد فى هذا السياق لتدعيم الدور التركى فى هذه المنطقة ليظهر على أنه دور قائد وفعال وحاول أن يلعب على أوراق الذكريات القديمة ، ويعزف على أوتار الإسلام وأمجاده فى ظل العثمانيين .

٣ـ التواجد فى قلب القضايا الإقليمية ذات البعد الدولى ، وقد ظهر ذلك واضحاً فى المساندة الكاملة لدول التحالف ضد العراق عندما غزا الكويت عام ١٩٩٠ ، وسمح أوزال للغرب أن يستخدموا قواعده العسكرية فى تحقيق أهدافهم ، بل شارك فى عزل منطقة الشمال العراقى ، ومارس القوة بعد انتهاء حرب الخليج فى احتلال شريط حدود بعمق (٥ ـ ١٠) كيلو متر بطول الحدود التركية العراقية . كما اتضح أيضاً الموقف التركى فى إثارة مشكلة المياه مع سوريا والعراق قبل وبعد أزمة الخليج ، وما زال يمارس بهذه الورقة دوراً تأثيرياً فى المنطقة ، إلى حد أنه فرض نفسه على إدارة الصراع العربى الإسرائيلى ، فأطلق المبادرات للإسهام فى حل هذا الصراع وذلك بالمشاركة فى حل مشكلة المياه لإسرائيل ، وهو بذلك لايجعل قضية إقليمية تتحرك خارج دائرته ، ويلعب بكل الأوراق المتاحة فى يده لتأكيد دوره الإقليمى المؤثر ، والذى لا يمكن للنظام الدولى تجاهله .

ولاشك أنه يمكن الحديث عن أبعاد أخرى للدور التركى الذى طرح نفسه فى عهد أوزال ، ولكن يمكن أن نقتصر بالقول بأن الدور التركى الذى مارسه أوزال والذى كان يتطلع إلى استكماله وترجمته ـ كان ممزوجاً بإحياء الفكر العثمانى وتجربته وأمجاده لإثارة النزعات القومية ، والذكريات التاريخية ، كما كان ممزوجاً

بالصورة الإسلامية لكي يستثمرها في توطيد العلاقات، وخلق التواجد والترابط مع الدول الإسلامية في قلب آسيا ، في نفس الوقت الذي يطرح نفسه كنظام علماني في مواجهة أوروبا حفاظاً على الأقليات، ودرء النزاعات مع الغرب المسيحي. وهو في هذا كله لم يمانع في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع كل الأطراف، فهو يختلف ثم ينسق مع إيران في قلب آسيا ويتنافس معها أيضاً، وهو يتفق معهـا بشأن الأكراد ، والتنسيق معا في مواجهة العراق ، ثم يتفقون إزاء البوسنة والهرسك، بل وينسقون سياساتهم معا إزاءها، والأتراك يتحركون باستقلالية في ظل الميراث التاريخي العثماني ليظل هناك دور قائد لتركيا على المستوى الإقليمي يستطيعون من خلاله التنافس مع دول أخرى في المنطقة، وفي نفس الوقت يسعون للتنسيق مع الغرب ويستمدون منه غطاء لتحركهم في بعض القضايا والمواقع .

وفي ضوء هذا كله ، فإن هذه التركيبة في الدور، والتي لم تستقر بعد في ضوء التحولات الكبيرة في النظام الدولي والإقليمي ـ تجعل من الصعب على المحلل أن يحسم الأمر بسهولة في المستقبل ، إنما المسألة تتوقف على مدى رسوخ أفكار أوزال إزاء الدور التركي الطموح في عدد من النخبة الحاكمة والمؤثرة في إدارة المجتمع بعد رحيله المفاجئ ، بالإضافة إلى أن الفجائية في الرحيل لم تكشف بعد عن مدى إعداد المسرح لمن يخلفه في هذا الدور أم لا ، ومع ذلك فإنه في ضوء استقراء المعلومات المطروحة إزاء هذا الأمر ، فإن الدور التركي بعد أوزال عليه علامات استفهام كبرى ، ستجيب عنها الأيام القادمة، وإن كان في الفترة الانتقالية نؤكد على احتمالية تراجع هذا الدور الطموح الذي بدأه أوزال خلال عهده .

قائمة بمؤلفات الكاتب «طبقا لسنة النشر»

١ - السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ - ١٩٨١، مدبولي للنشر، ١٩٨٧ .

٢ - توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربي يونيه ١٩٦٧، وأكتوبر ١٩٧٣، مدبولي للنشر، ١٩٨٩ .

٣ - أزمة البحث العلمي في مصر والعالم الثالث، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١ .

٤ - من يحكم مصر؟ دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث، الطوبجي للطباعة والنشر، ١٩٩٤ .

٥ - النظام الدولي والإقليمي بين الاستمرارية والتغيير، المحروسة للنشر، ١٩٩٦ .

٦ - العمل العربي الوحدوى وصراع البقاء في نهاية القرن العشرين، المحروسة للنشر، ١٩٩٧ .

٧ - أمن الخليج: محددات وأنماط تأثير العامل الدولي، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، ورأس الخيمة بالإمارات، ١٩٩٨ .

٨ - تحديات الجمهورية الثالثة: الحوار والتغيير، المحروسة للنشر، ١٩٩٩ .

٩ - تحديات الممارسة الديموقراطية: القيود والآفاق، المحروسة للنشر، ٢٠٠٠ .

١٠ - ميلاد نظام عالمي جديد (مترجم)، الدار الأكاديمية، ٢٠٠٠ .

١١ - النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير: دراسة في مشكلات معاصرة، (طبعة مطورة)، المحروسة للنشر، ٢٠٠١ .

١٢ - مستقبل المعادلات الصعبة في صراع السلام العربي الإسرائيلي، دار الشروق، ٢٠٠١ .

١٣ - أزمات النظام العربي وآليات المواجهة، دار الشروق، ٢٠٠١ .

١٤ - ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة، دار الشروق، ٢٠٠١ .

قائمة بالكتب المؤلفة بالاشتراك مع آخرين

١ ـ المؤتمر الدولي التاسع للبحوث الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٤ .

٢ ـ النظام السياسي المصري بين الاستمرارية والتغيير، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨ .

٣ ـ أبحاث المؤتمر السنوي باتحاد المحامين العرب، مركز البحوث والدراسات القانونية، دمشق، ١٩٨٩ .

٤ ـ زلزال الخليج من الغزو العراقي إلى المجهول، كتاب الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٠ .

٥ ـ سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠ .

٦ ـ البحث الإمبريقى في الدراسات السياسية، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١ .

٧ ـ حتى لا تنشب حرب عربية/ عربية أخرى، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢ .

٨ ـ انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ : دراسة تحليلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢ .

٩ ـ النظام العالمي الجديد، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤ .

١٠ ـ الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥ .

١١ ـ تحليل الانتخابات المحلية/ ١٩٩٧، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٧ .

١٢ ـ الحركات الإسلامية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨ .

١٣ ـ العرب ونظام عالمي جديد، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومركز دراسات الدول النامية بجامعة القاهرة، ١٩٩٨ .
١٤ ـ القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩ .
١٥ ـ العلاقات المصرية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠ .

المحتويات

رقم الإيداع ٥٣٦٣ / ٢٠٠١
الترقيم الدولى 3 - 0710 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى - ت:٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)